حستسن الفكهابي اماديون كانان نفذ

# الموسوعة الذهبية للفتواغذا لقانونية التاويريها عكمة النفض المترنية

ملحق رفتم « (»

الإضدار أيجنكائ

م مترار ، الرارالدينية الموشوعات ومستطالكها فالحاص العاهة ، ۴ شاع خيل تسب ٢٩٢٦ شد ٣٩٣٦٦٣



حسّن الفكهاني الفكهاني

# الموسوعة الذهبيه

للعتواعد القانونية التحديدة التحديدة

ملحق رقتم ١١٠

الامتدارا كمثاتة

بستم الله الجح تث البخيم

ٷؙٚڟٚڵٲۼؖ؎ڶٷؙڵ ڡڹڔؽڒۿۿڮڿڔڔڔڔۮؚڔڒڵۅؠۏڎ ڛٙڗؿڒؿٵڎڹ

حتدقاللةالمغطبيم

#### تقسسديم

#### ( ملاهست الوسسوعة الذهبيسة )

الدار العربية للموسوعات . . وهي الدار الوحيسدة المتخصصة في المديار الموسوعات التاتوتية والإعلامية على مستوى الدول العربية منسذ الكثر من ربع قرن مشى حيث اصدرت حتى الآن سنة عشر موسسوعة وعدد مجلداتها . ٣٧ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للتواعدالتة ونيا التي قررتها محكمة النقض المرية منذ عام ١٩٣١ ميلامية وفلك في اصدارين (جنائي ومدني) عشرة لجزاء لكل منهسا مع فهسرس تفصيلي وكان ذلسك بمناسبة اليوبيل الذهبي لحكمة النتض (انظر آخر الجزء موسوعات تصدرها السدار) .

ولتد تشرعت الادارة الفنية للدار بأن تعاون معها المسيد الزميل الاستاذ مبد المنعم حسنى المحامى من الناحية الفنية لاخراج هذين الاصدارين . . . وكان يسعدها أن يظل هذا التعاون مستمرا بالنسبة للاعمال التاليسة لهما الا أنه الفرد واستقل بعمل جديد .

ولما كانت مبادىء محكمة النقض التي تضيفها الاسدارين ( الجنسائي والمسدني ) السابقين قد توقفت عند عامى ١٩٧٨ / ١٩٧٩ فقسد تابت الادارة الفنية للدار بحصر القواعد الجديدة التي تقدمها في هذا الملحق للموسوعة القنية للدار بحصر القواعد الجسديدة التي تقدمها في هذا الملحق للموسوعة سالفة الذكر بالأسلوب الآتي :

- ١ ــ جزء والحد . . للثواعد الجنائية .
  - ٢ جزءان . . للتواعد المنية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذين الملحقين تحاشى التكرار للمبادىء بعيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكشسر بن موضدوع .

هذا ولا يسمنى في هذا المجال الا أن أنتم الشكر جزيلا لجيـــع السادة رجال القانون سواء في جمهورية مصر العربية أو في جميع الدول العربيــة الشـــقيقة .

ومنتب الله لما نبيه الخير للجميع ".

القاهرة في شهر ابريل ١٩٨٤ حسن الفكهاثي المحامي

# تقصديم الوسسوعة الله:يسة الاصدارين الجنساني والمدني

لن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العسط التي تخسالج القلب البشرى محسب ، بل يقوم ايضا على العلم بالقانون .

والتسقون علم واسع المدى ، كشير الأحكام ، متشعب النسواهى . والنصوص التشريعية مهما روعيت الدتة غى وضمها ، والاغاضسة فيها ، ماتها تقتصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمل مسن حسوادث ،

فلا عجب أذن : مها بلغ التأخى من الدراية والبصر بالأسور ان يلتبس عليه أحيانا غهم النصوص التانونية على وجهها المسحيح أو أن يغطىء في تطبيقها على ما يطرح أبابه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد أدرك الشارع ذلك غجمل التقافى في الفالب من درجتين ، حتى يصلح غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يتع تفساة الاستئناف في نعس الخطأ أو في آخر ، كبا قد يفتك تفساة المحاكم الاستئنافية في المسالة الواهدة . ومن عنا نشأت الحاجة الي محكمة عليا مهمتها الإلى تعمير التوانين تفسيرا اسحيحا ينير السبيل لهام سائر المحاكم ؛ فيسان بذلك انساق التقون ويستقر القضاء ، ويثين الناس شر الاختسلاف في محكمة النقض .

وفى التنظيم التضائى المحرى بدأ تاريخ الطعن بالنقض بها أجارته لائحة ترتيب الحاكم الاهلية الصادرة فى ١٤ يونية مسئة ١٨٨٣ من الطعن بالنقض فى مواد الجنايات ثم فى مواد الجنع بمقتفى التمسديل الذى ادخله الامر المالى الصادر فى 7 يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وفقسا لهذا النظام لا تنظره محكمة تضائية عليا ذات كيسان مستقل وانمسا كانت تختص بالقمل فيه المحكمة الاستثنائية مؤلفة من جديع أعضائها الجاشرين بيرنة بالقمل فيه المحكمة الاستثنائية مؤلفة من جديع أعضائها الجاشرين بيرنة جمعية عيوبية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكسة الاسستثناف بمصر التي بانت احدى دوائرها تحكم بصنة محكمة نقض وأبرام فيما يرفسع البيا من الطعون في الأحكام بعتضى تأتون الجنايات ،

واذ كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا بها يستبدلون من سسنة الى اخسرى . اثر توزيع آميال محكمة الاستنفاف على قضاتها كما جرت العادة السسنوية مذلك ، غلم يكن تلك يساعد على أن بثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتصدد لها مبدأ مسستقر .

وبن ناحية أخرى لم يكن الشارع المسرى يعسرف نظاما لتمسحيح ما يتع في لحكام المحاكم الدنية والتجارية من الخطا في المسائل القانونية و وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص عمل تقون المرافعات الاحسلي تعديلا بقنضاه أخذ عن القانون المختلط نظام الدوائر المجتمسة بمحكمسة الاستثناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر المسرة الأولى في تبسراير سنة الاستثناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر المسرة الأولى في تبسراير سنة الاحداد اللحي تفصلت في غضون تلك المدق الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي تضلت في غضون تلك المدق على المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام المسائل المتانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام

على أن نظام الدوائر المجتبعة لم يكن علاجا شانيا ولا عملا حاسسها لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ؛ فقسد كانت الإحالة الى الدوائر مجتبعة أمرا جوازيا للدائرة المروضة عليها القضية ، كيا كان يشسترط للاحالة سبق صدور جملة احكام استثنائية يخالف بعضها البعض غي نقطة قادرنيسة واحسدة و

وقد ظل الحال على النحو المقدم \_ سواء مى المواد الجنائينة أو من المواد المعنية والتجارية \_ الى أن صدر المرسوم بتاتون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ مى ٢؛ مايو سسنة ١٩٣١ بانشساء محكسة النقش والإسرام اسد بذلك نقص هام مى التنظيم القشائي المصرى كانت الحاجة ماسة اليه .

وقد حققت محسكية النقض لهل البلد فيها ٤ غازالت المسلف ٤ وثبقت القضاء ٤ وانارت الطريق ٤ وأحسبح فقهها الهسادى يستلهمه كل مشهستهل بالقساقون-. أ واذا كانت الجهود المديدة والمخلصة قد تفسافرت وتنافست علميا ملى حفظ تلك الثروة التاتونية الهائلة التي خلفتها جهسود الجهابذة من رجال التضاء أعضاء محكمة النقض المرية ، الا أننسا — ورغم تلك الجهسود — ما زلنا نلهس احتيساج المستغلبين بالقسانون بصفة علمة والجيل المسديد من هؤلاء بمسئة خاصة ، سسواء من المصريين أو من سنسائر مواطني المول المربيسة الشبقية ، الى عمل علمي جديد تسامل يسمكن الرجوع اليسه للوقوف على ذلك المرح الشسامخ من الفكر القانوني المجرد الذي حملت به احكام محكمة النقص المعربة — بدائرتيها الجنائية والمدنية — منذ انشسائها وحتى الآن

واذا كنا في جهودنا السابقة قد استطعنا بعنون الله ب أن تقسدم للبكتية القاتونية ب المرية والعربية ب المعدد من الراجع الطبية ، مسواء في مجال التلفيس والتجييح والتبويب والنشر ، في مجال التلفيس والتجييح والتبويب النشر ، اني ب واذا كانت أعامانا عذه قد صافعت ب والحسد لله ب ترحيب كبر أني بين فقط من زملاء المفاسل يعملون بتطبيق التاتون بي بل أيضا بن أساتذة أجلاء مدن يدرسون التاتون ، الا أن تتديرنا لجسابة الأضطلاع بمسئولية الما لذي نقديه الآن ، واستشعارنا لجسابة الأنساذ ، وحرصسا على بلوغ الفاية التي تنشدها ، قضلا عن الماسبة التاريخية التي تخيرناها لصدور خذا الميل ونعني بها مرور خيسين علها على انشاء المكتمة ، كل لصدور خذا الميل ونعني بها مرور خيسين علها على انشاء المكتمة ، كل

مالى رجال التسانون والمهتمين بعسلومه - في مصر وفي سسساتر البلاد العربية والاجتبية - يسعنا أن نقدم للمكتبة التانونية بلكورة أعمالنسا الملية المستركة : « الموسوعة القهية القسواعد القانونية التي قرونها لهمكمة الققض المسسوية منذ انشسساتها عام ١٩٣١ » والتي تمسدرا بعدون آله في امسدارين الأول يضسم القواعد التانونيسة التي أمسدرتها محكمة النقض المسسوية منذ انشسساتها عسام ١٩٣١ » والتي تمسدرها المدارة الجنائية بالمحكمة ، والنسائي يضم القواعد التانونية التي أمسدرتها الدارة الجنائية بالمحكمة ، والنسائي يضم القواعد التانونية التي أمسدرتها الدارة المدنية والتجارية والاحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الوسوعة وتبويب محتوياتها على أساس أبجدي موضّوعي روعي غيه سهولة البحث غي المقام الأول ، وعدم التكرّار عبر المفسد للمبدأ . ألواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التنديم لكل مبدأ بتلخيص يمين على سرعة البحث ه

كها أنه استكبالا للفائدة وحتى تكتب حلقة الرحث العلمي ... فقه ا وتضاء ... فقد تضينت الموسوعة تعليق كان فقهاء القسانون بالأسسية لبعض المبادىء التي انتهت اليها محكمة النتش والتي احتسدم حولها الخلاف أو فار بشانها الجدل .

ولا يسعفا في ختام هذه الكلمسة الا أن نشكر ونقدر الجبود الخاصة التي بذلها الجهاز الفني لمسعونة التشريع والتضمياء وكذا الادارة الفنيسة للدار العربية للموسوعات والتي انت الى اخسراج الموسسوعة بالمسسورة التي يجدها الباحث بين يديه 6 والمعمسة فه .

المؤلفـــان

تصبن الفكهائي ۽ عبد المعم تصبقي

القاهرة تى ديسبير ١٩٨١

## فهسرس الكنساب

الصفط	الموضــــوع
1	اتفساق جنسائی :
0	اثبـــات :
٧	اولا ـــ على من يقع عليه عبء الاثبات
1	ناتيا _ انتاعية الأدلة عن المواد الجنائية
10	ثالثا ــ تساند الادلة مي المواد الجنائية
11	رابما ــ رقابة محكمة النقش على تقدير أدلة الثبوت
44	خامسا ـــ مبادىء متثوعة نى الانبات
77	سلامسا ــ الاترار والاعتراف
40	سابعا ــ الاثبات بالأوراق
43	نامنا ـــ الائبات عن طريق المضرة
70	تاسما ـــ الاثبات بشهادة الشهود
70	ماشرا ــ المســرائن
٦٨.	احدى عشر ــ المعاينــة
<b>Y</b> 1	أجْسرامات المحلكية :
٧٣	اولا ــــ الاملان
<b>VV</b>	ثانيا ــ العضور بالجلمــات
٨.	غالنا التحقيق بالجلسات
د شسند.	رابعا ـــ استجواب المتهم يهزي،،سميد

الصفد	الموضيسوع
AT	خابسا _ محاضر الجاسة
AY	سادسا ـ مبادىء منتوعة
١.	القتصاص
<u>.</u>	اختلاس اموال لميرية
ir .	اخفاء اشياء مسروقة
17	از بــــاط
۲۰	اسسباب الإباهة وموانع العقاب
40	أستانك:
77	ــ نظر الاستثناف وتحتيقه
<b>11</b>	` ـ مسائل منبوعة
01	اثــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰۷	اشكالات التثنيسة
iri	أمر الحفظ والأمر بالا وجه
177	أمسن السنولة
IYI	انتهاك عرمة ملك الفي
١٧٥	ايمار
ነሉሃ	پط ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
IAY	بسلاغ كسانب
131	فبسحيد
155	تجبهـــــر
Y-Y	تسسزوير
* 1 **	قنسسعر هيسري

المغمة	المومَسوغ
Y17,	<u> </u>
177	تعطيسل الموامسسانات
440	تقبــــيش :
777	الائن بالتنتيش
777	_ التفتيش الجائز بغير اذن
78.	_ بط_لان التفتيش
781	<u></u>
750	تابس
101	جريمسة
Y0Y	جـــــارك
771	<u> </u>
770	جـــــکم :
YTY	اومساف الحكم
177	_ احبدار الحكم
YYX	_ البيانات الواجب فكرها بالحكم
3.77	_ تسبيب الحكم ( المعيب وغير الميب )
. 414	نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم
. LIA	انعدام الحكم ويطلانه
. 777	. حميسة المسكم
***	<del>فوا خس</del> ه،
. ٣٣٣	دفــــان
.781	دعسيسارة

أأصفحة	المولمنسسوغ
701	دمسوى جنائيسة
707	أ تحسويك الدموى الجنائية
<b>*</b> 7.	ـــ انتضاء الدعوى الجنائية
777	_ مىسىائل متنسوعة
7/7	دمسوى مبسائدة
۳۷۳	دعسوى مدنيسة
TYO	<ul> <li>مدى اختصاص المحلكم الجنائية بنظر الدموى المدنية</li> </ul>
777	- اجراءات الدعوى المنية امام المحكمة الجنائية
4×4	مسئولية التبوع عن أعمال تابعه
77.7	ً ــ التعـــويض
***	<u> مسسائل متنبوعة</u>
410	: دنــــاع
717	- ما يعد اخلالا بحق الدفاع
۲.γ	مالا يعد اخلالا بحق النفاع
473	يفـــوع
- 173	رشـــــوة
733	زنـــا
<b>£</b> {Y}	سنب وقسنف
- 104	سبق الاصرار
809	ســــوقة
YF3	بمنسسلاح

الموضـــوع	مشحة
شــيك بدون رصي <i>د</i>	143
شــــرب	143
عقـــوبة	1/3
عــــود	٧.٥
<u>فــــش</u>	011
فسك الاختام واغتصاب السندات	011
مَانْـــــون	977
<del>قب ــــف</del> ى	077
قلىسىسال	044
_ تتسل خط_ا	081
_ تتل عهد	• £ A
قف ساة	150
قهــــــال	0/0
مأبورو الضسيط	071
مجسرهون احسداث	041
مصساكم عسسكرية	øAø
ومبيال ماويية	PA9
هــــــاهاة	010
محكمسة الجنسبايات	011
مستنارضة	7.0
مسبواد مضدرة	710

. ِ ٱلْمُوجُسِوعُ	الصفحة
<del></del>	175
ئ <u>ة</u> ش	770
ــ اجراءات الطعن وميعاده والمقصوم نيه	777
<ul> <li>المسلحة في الطسعن</li> </ul>	375
٠٠ ــ. أحوال الطبيعن	777
ء أساسياب الطيعن	787
- ما يجوز الطمن فيه من الأحكام	70.
<ul> <li>مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام</li> </ul>	777
س مسائل منوعة	71.
فيحابة عامة	711
هلسبك عسسرش	VII
ومسف التهيسية	W.a.

# اتفاق جنائي

## اتفساق جنسائى

( الاشستراك بالاتفاق)

## قاعـــدة رقم ( 1 )

البسطا:

التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بادلة مصوسة - لا يلزم - كفاية استخلاص حصوله من وقاقع الدعوى وملابساتها .

#### ملخص الحكم :

ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بادلة مادية محسوسة بل يكميها للتول بتيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وتائع الدعوى ومالابساتها ما دام في تلك الوتائع ما يسوغ الاعتقساد بوجسوده .

( الطمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ٨٢٦ ) من ٨٢٨ )

#### قاعـــدة رقم ( ٢ )

المِسطا:

الاشتراك بالاتفاق يتمقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المُتفق عليه - هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس - جواز الاستقلال عليه باي دليل مباشر او بطريق الاستنتاج - او من فعل لاحق للجريمة ،

#### ملفص الحكم :

من المترر أن الاشتراك بالإتفاق أنها يتحقق من أتحاد ثبة أطرافه على ارتكاب النمل المتنق عليه وهذه النبة أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بملامات خارجية ، وأذ كان القاضى الجنائي حرا في أن يستهد عقيدته من أي مصدر شاء فان له \_ أذا لم يقم على الاشتراك دليسل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره حان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من غمل لاحق للجربهة يشهد به .

( الطعن رتم ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٢/١٠/١٠/١ -- س ٣١ -- ص ٢٦٨)

## اثبات

اولا ... على من يقع عليه عبء الاثبات ثانيا ... اقناعية الأدلة في المواد الجنائية

ثالثا \_ تسائد الادلة في المواد الجنائية

رابعا \_ رقابة محكمة النقض على تقدير أدلة الاثبات

خامسا ـ مبادىء متنوعة في الاثبات

سادسا ــ الاقــرار والاعتــراف

سابعا ... الاثبات بالأوراق

ثلهنا \_ الاتبات عن طريق الفبرة

تاسما ... الاثبات بشهادة الشهود

عاشرا \_ القسرائن

المدى عشر ــ الماينـــة

#### الاثبـــات

#### اولا \_ على من يقع عليه عبء الاثبات

قامىسىدة رقم ( 1 )

البسطا :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ــ موضوعي •

#### يلقص الحكم :

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تسمستظم من أتسوال الشهود ومسائر العناصر المطروحة أمامها على بسمساط البحث الصسورة المسعيمة لواتمة الدموى حسبما يؤدى اليه اتتناعها وأن نطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة متبولة في المتل والمنطق ولها أصلها من الأوراق .

( الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٩٦ ق - جلسة ٢٩/١/ ١٩٨٠ - السنة ٣١ - من ٤٠٠ )

#### قاعبسدة رقم ( ٢ )

#### المِسدا :

جواز اثبات المجرائم على اختلاف انواعها بكافة الطرق الا ما استثنى بنص هـاس •

#### متخص المكم :

لا كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ـ الا ما اسستنى منها بنص خاص ـ جائز اثباتها بكانة الطرق التانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال ، وأن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت تد المهانت اليه . اذ العبرة باطبئنان المحكية الى صدق الشاهد نفسه وبن 
ثم غلا على المحكية ان هى اعتبدت على الدليل المستبد بن تعرف المجنى عليه 
على الطاعن ، ما دام تتعير قوة الدليل من سلطة محكية الموضوع وحدها ، 
وتكون المجادلة فى هذا الخصوص غير مثبولة . ولما كان لا جناح على الحكم 
اذا استقد الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها ادلة النبوت التي 
اوردها ما دام آنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا اساسيا فى ثبوت الانهام 
تبل المتهمين . وكان الثابت من مدونات الحكم المطمون غيه آنه أنما استند 
الى استعراف كلب الشرطة ومطابقة المسئدل المتور عليه بمكان الحادث لتدم 
الطاعن كقرينتين يعزز بهما ادلة الثبوت التي اوردها ولم يتخذ منها دليسلا 
الطاعن كترينتين يعزز بهما ادلة الثبوت التي الوادها ولم يتخذ منها دليسلا 
الساسيا في ثبوت الانهام قبل الطاعن ، فان منهى الطاعن في هذا الشسان 
يكون في غير حطه .

( الطعن رتم ٥٣ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/١١/٣ -- لسنة ٣١ ---ص ٩٥٠ )

ملحوظة : في هذا المعنى ( نقض جناتي جلسة .١١/٢ )

#### قاعبسدة رقم ( ٢ )

#### السيدا:

حق محكمة الموضوع في أن تسستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدئ عقلا الى التنبية التي اندهت اليها .

#### ملخص الحكم:

من المترر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقاتع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها وأنه لا يشترط فى الدليل أن يكون مريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب التنسائج على المتصديات .

« الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١//١٣ ــ س ٣١ ــ ص ٩٧٩ ) ــ ص ٩٧٩ ) ثانيا ... اقناعية الأدلة في المواد الجنائية :

#### قافــــدة رقير ( } )

#### : المسطة

اقناعية الدليل في المواد الجنائيسة ... عدم التزام طريق مدين في الاتفاد الا اذا استرجب الققون ذلك .

( الطعن رقم ۱۲۹۷ لسئة ۶۹ ق \_ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ \_ س ۳۱ \_
 س عن ۱۳۹ )

#### قامسسدة رقم ( ه )

#### : 12-41

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشحهود وسائر العناصر الطروحة - هن المكبة الموضوع - شرط ذلك ،

#### ملقص المكم:

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اتوال الشهود وسسائر المناصر المطروحة على بساط البحث الصورة السحيحة لواتمسة الدموى حسسبها يؤدى اليه انتناعها وان تطرح ما يضالهها من مسور آخرى ما دام استخلاصها سائفا بستندا إلى ادلم متبولة على العقل والمنطق ولها اصلها على الأوراق .

ملحوظة : في نفس المعنى ( تقض جناتي ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ) 6 (جلسة ١٩٨٠/٣/٢١ )

#### قاعسسدة رقم (٦)

: Is-und)

اقناعية الأدلة في المواد الجنائية ـ المحكمـة الالتفسات عن دليسل التفي ولو حملته اوراق رسمية ـ شرط ذلك .

#### ملخص المكم :

من المترر أن الأدلة هى المواد الجنائية اتناعية عللمحكمة أن تلقعت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العتسل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى الطبائت اليها من باتني الأدلة التائهة فى الدعوى .

( الطعن رتم ١٩٢٦ لسقة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ ــ س ٣١ ــ س ٣٦) . - س ٢٣٧)

#### قاعبدة رقم (٧)

#### : 12-41

لا عبسرة بما السستمل عليه بلاغ الواقعة ... أو ما قسوره المبلغ ... مغايراً لما استقد اليه المكم .

#### ملخص الحكم:

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الملغ مفايرا لما استند اليه الحكم وانها العبرة بما اطهانت اليه المحكمة مما استخلصته .

(﴿ الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ١٩٨٠/٣/٣ -- س ٢١ -- ص ٣١٣ ﴾

(( الطعن وقم ۸۲۱ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۲۹/۱۰/۱۰/۱ ـ س ۳۱ ـ س ۲۹ ـ ص ۹۲۹ )

#### قاعبستة رقم ( ٨ )

#### البسدا:

 ١ حق محكة الوضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعـــة الدموى ما دام سسائفا .

٢ -- تغيير الفطا المستوجب للمسئولية المنية والجنالية -- موضوعي ٣ -- تغيير نوافر رابطة السببية بين الفطا والضرر -- موضوعي -

ملقص الحكم :

لما كان الحكم الابتدائي قد أورد اتوال شسبهود الحابث متضمينة ان

الطاعن كان يقود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال هؤلاء الشهود له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه تضبن الادالة الى أسباب الحكم الابتدائي عسلي ما سلف بيانه ، قان النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس - لما كان فلك وكان الحكم المطعون ميه سه مي نطاق سلطته التقديرية ومن منطسق سالغ وتدليل مقبول - قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الفطأ الى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الفطأ والضرر الواقع من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق غرمي مخترقا طريقا رئيسيا دون أن يتحقق من خلو هذا الطريق من الركبات واذ تصادف مرور سيارة أتوبيس به غرقع الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما أورد الحكم ــ بناء على الكشف الطبي ــ أصابات الجني عليهما وأنها أدت الى وقالهما ، وكان هذا الذي استخلصه مستبدا مما له أمسل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي أتوال الشهود سسالفي الذكر ومما دلت عليه الماينة ، وكان تقدير الخطسا الستوجب لسسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولايتبل المجادلة نبسه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والممرر او عدم توافرها هو من السائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة متبولة ولها اصلها هي الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المنهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وأقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وهم الشرر ، ومن ثم قان ما أورده الحكم المطعون فيه ينوافر به الخطأ في حق الطاعن وتتحتق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خاص البه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يشره الطساعن مَى غير محله ، أما ما يثيره الطاعن من أن خطأ الغير « المسائق الآخسر المقضى ببراءته » كان السبب في وقوع الحادث ؛ فانه لا جدوى له فيه لأنه \_ بفرض قيامه \_ لا ينفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التي اثبت الحكم تبامها في حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك ... في نطاق المسلولية الجنائية ... لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم ... في هذه الدعوى ... قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بهسا من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة مادية وهي وتوع الضرر ومن رابطسة

صبيبة بينهما ٤ فان النمى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له ، لما كان ما تقدم ٤ فان الطعن برمنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضسوعا .

( الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/١/١٨ - السنة ٣١ - ص ٥٠٠)

ملحوظة: (هي نفس المني ــ نقض جنائي ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧) نقض جنائي ، جلسة ١٩٨٠/٦/١٦

### قاعـــدة رقم ( ٩ )

#### : (3---4)

لمحكمة الخوضوع كابل الحسرية في ان تسستبد اقتناعها من اي دلسل تطوئن الهسه .

( الطعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٤/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۵۰۰ من ۵۰۰

#### قاعىسىدة رقم (١٠)

#### : 13....41

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سسائر ابلتها وعناصرها سموضوعي ه

( الطعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٥/٥/١ \_ السنة ٣١ \_ من ٢٩٢)

#### قاعسدة رقم ( ١١ )

#### : 12-41

كفاية الثسك في صحة اسفاد التهمة ــ سسفد المسكم البراءة ــ ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

#### ملخص الحكم:

من القرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن نتشكك محكمة الموضوع

في صحة اسناد ألتهد الى المتهم لكى تقفى بالبراء با دام حكيها يشستهل على ما يغيد انها محصت الدهوى واحاطت بطروقها وبادلة النبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين اهلة النفي نرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاتهام .

( الطعن رتم ١٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ - س ٣١ -ص ٨٢١)

#### . قاعسىدة رقم ( ١٢ )

#### المسمدا :

حق محكبة الموضوع في استخلاص العسورة المسحيحة لواقعــة الدعـــــوي :

إ الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ـــ جلسة ٢٩/١-١/١٠ ـــ س ٣١ ـــ ص ٩٢٩ )

#### قامىسدة رقم ( ۱۳ )

#### المِسطا:

المبرة في المملكية الجنائية ... بالقناع القاضي ... عدم جواز وطالبت... بالأخذ بدليل معين ... ما لم يقيده القانون .

( الطعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۰۲ )

ر والطعن رتم ۱۳۴۵ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ -- س ٣١ -- ص ١٠٥١)

#### قاعبدة رقم (١٤)

#### المسجدا :

حسق محكسة الوضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى من اقوال الشهود وسائر العناصر المطسروهة المالهسا ... ما دام استخلاصها سائفا ... وزن اقوال الشهود ... موضوعي .

﴿ الطعن رقم ٩٩ه لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ــ س ٣١ ـــ س ١١٨٠ ... --- ص ١١٢٢)

#### قامىسىدة رقم ( ١٥ )

#### : المسجدا :

حق محكسة المرضوع في الأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة ... هنهــــا في الأخذ بقول الشاهد في لية مرهلة .

( الطعن رقم ۹۷۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ــ س ٣١ ــ ص ١١٢٧ ) ثالثاً: تساند الإملة في الواد الجنائية :

#### قاعبسدة رقم ( ١٦ )

#### المسدا:

عسدم تقيسد المصحبة بالادلة المساشرة دون غيرها سه حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم الهيها من ادلة ولو غير مباشرة ساما دام ذلك منفقا مع المقل والقطق ،

#### ملقص الحكم:

من المقرر انه لا يلزم في الائلة التي يمول عليها الحكم أن ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الائلة في مجبوعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتبال اقتناع المحكمة والهيئناتها الى ما انتهت اليه كما هي الحال في الدعوى المووحة . كما لا يلزم لمصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحسا ومباشرا في الدلالة على ما تستغلصه منه بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واسستظهار الحقائق القانونيسة المنسلة بها الى ما تستغلصه بن جماع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء ولاستقناج وكانة المكلت المقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخسرج عن الاقتضاء المعلى والمنطق.

( الطعن رقم ۱۱۱۹ لسنه ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ -- س ۳۱ -- ص ۶۶ ) -- ص ۶۶ )

#### قاصسدة رقم ( ۱۷ )

#### المسلما :

عدم تقيد محكمة الوفسوع في استخلاص المبورة المسحيحة الواقعة الدعوى ــ بدليل معين ــ تسائد الاتلة في الواد الجنالية ــ مؤداه •

( الطعن رقم ١٦٢٥ لسئة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٧/٣/ ١٩٨٠/ -- س ٣١
 -- ص ٣٦٤ )

#### قاعـــدة رقم ( ١٨ )

: اعسما

التفاية أن تسكون الأدلة في مجموعها مؤدية ألى ما رتبسه المسكم عليها لله عدم جواز المجاللة في تسان بعضها •

#### ملخص الحكم :

لا يشترط أن تكون الأفلة التى اعتبد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى أذ الأدلة فى المواد الجنائية. 
مساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة غلا ينظر الى دليل بعينه المتشته 
على حدة دون باتى الأدلة بل يكفى أن تسكون الأدلة فى مجموعها كوحسدة 
مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنائها الى 
ما انتهت اليه وهو أمر لم تفطىء المحكمة تتديره .

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ ــ س ٣١ ـــ من ٢٠ ـــ من ٢٠ ـــ من ٢٠٠

#### قاعسدة رقم ( ١٩ )

المسدا :

مؤدى تسالد الأدلة في المواد الجنائية ،

#### ملخص الحكم :

من الحترر أنه لا يضير المدالة أغلات مجوم من المقلب يقدر ما يضيرها الامتثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريبة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة ألتى أوردها الحكم ليس نيه ما يدل على أن المتهمة شروهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ، ٣ من قانون الإجسراءات. الجنائية ، ولا يصحح القول يأنها كانت وقت القبض عليها في حسالة تلبس بالحريمة حتى ولو كانت المنهمة من المعروفات ندى الشرطة بالاعتباد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبىء بذاته عن ادراك المنابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم غان ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون . ذلك بأن

المادة ؟٣ من قاتون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقاتون رقم ٣٧ لسنة المهرب المجرد المضبط القضائي القبض على المنهم الا نمى احسوال المتبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها نبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات التبض لا يتقق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبه عليه ماته يكون معيها بالخطا في نطبيق القانون خطا حجبه عن تقدير ادلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة الدغوى الأدلة في المواد البنائية منسادة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا ستما احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ عقيدة اللائل كان لهذا الدليل الباطل في الراى حد الذى انتهت اليه المحكم ، ما ينمين معه نقش الحكم المطمون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باتي اوجه العلمن .

( الطعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٦/٩ \_ س ٣١ \_ ص ٧٣٧ )

(والطعن وقم ۳۲ ملسنة ٥٠ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ \_ س ٣١ \_ ص ٨٠١)

### قاعـــدة رقم ( ۲۰ )

### البسدا:

### تساند الأدلة في المواد الجنائية ــ استبعاد أحدها ــ أثره ؟

### ملخص الحكم :

هن المترر أن الأدلة في المواد الجنائية منساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا سقط أهدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليسه المحكيسية .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ حي ٢١١) - حي ١٩٨٠)

( م - ۲ - جنائی )

# قاعـــدة رقم ( ٢١ )

### المسدا:

التصريات تعسزز الأبلة .

# ملخص المكم :

من المترر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عتينتها على ما جاء بتحريات الشمطة باعتبارها ممززة لما ساتته من أفلة .

( الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ ــ س ٣١ ـــ من ١٩٨٠)

رابعا ... رقابة محكمة النقض على تقدير الأبلة:

### قاعبدة رقم ( ۲۲ )

: 12-41

سسلطة محكسة الموضوع في الانتفات عما تضيفه محضر المسلح بشان عدول النساهد عن اتهام الطاعن دون بيان العلة ـ اخذها بادلة الثبوت دلالة على اطراح المسلح .

### ملخص الحكم :

من المترر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما يقيم عليه تضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشساهد أذا تعددت وبيان وجه أهذها بها التنمت به منها بل حسبها أن تورد منها ماتطهئن اليه و قطرح ما عداه وأن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد الهيئت اليها ؛ ولما كان تناتض الشاهد وتخساربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت ألمحكمة قد أسستخاصت الحقيقسة من تلك الأنوال استخلاصا مسائما بها لا تناقض فيه سوهر الحسال في الدعسوي الأنوال استخلاصا مسائما بها لا تناقض فيه سوهر الحسال في الدعسوي في تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى وهو من أطلاقاتها ؛ ولا يجسوز ممادرتها فيه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان ما يقرره المطاعن بشأن الصلح لا يعدو المحكون قولا جديدا من الأخير يتضمن عدولا عن النهامه اياه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك أذ الأخذ بادلة النبوت التي سائمها الحكم يؤدى دلالة على اطراح الصلح المسلكور .

(الطعن رتم ۱۳۰۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳ )

#### قاعـــدة رقم ( ۲۳ )

البيدا:

تقدير الدليسل تمستقل به محكمسة الموضوع - لا يجوز مجادلتها و مصادرة عقيدتها فيه امام محكمة القفض ه

### ملخص الحكم :

اذا كان ما ساته الحكم الطعون نبه تبسريرا لتضائه وما أورده من استلال ردا على دفاع الطاعنتين سائفا وله أصله المسحيح من أوراق الدعوى فان ما تتيء الطاعنتان بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكسة الموضوع التقير فيها بلا معتب من محكمة النتض .

٣١ س ١٩٨٠/١/١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/١ - س ٣١ من ٤٤)

## قاعىسدة رقم ( ۲۶ )

: 12...41

عسدم النسزام المحسكية بالرد على أوجسه الدغاع الموضيوعية ... استفادة الرد دلالة من ادنة الثبوت التي أوردتها في هكمها .

### ملقص المكم:

اوجه الدماع الموضوعية لا تلتزم المحسكية بمتابعة المتهم عي مناحيها . المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها .

( الطعن رقم ۱۳۹ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ سـ س ۳۱ ـــ ص ۸۸ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۵ )

#### المِـــدا :

لحكية الموضوع كليل الحرية في أن تستبد اقتفاعها من أي دليسل تطبئن البيسية .

#### بلخص الحكم:

لحكية الموضوع كامل الحرية في أن تستهد اقتناعها من أي دليسل تطيئن اليه ، ولها أن تمول على اقوال الشاهد في احدى مراحل التحقيق ولم خالفت ما شمهد به الملها دون أن تبين الملة في ذلك .

ل طعن رقم ٨٦ لسفة ٥٠ ق سـ جلسة ٨/٥/٥/٨ - س ٣١ -ص ٩٢٥)

### قاعـــدة رقم ( ۲۱ )

### المسحا:

كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع في مسحة أسفاد التهمة - كي تقفى بالبراءة -

### ملخص الحكم:

يكنى غى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع غى صححة اسناد النهمة الى المتهم لكى تتضى له بالبراءة أذ مرجع الاسر عى ذلك الى ما تطبئن اليه غى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتعل على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة النبوت التى قام عليها الانهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دغاع المتهم أو داخلتها الريبة غى صحة عناصر الانسسات .

- ١١ س ١٩٨٠/٥/١٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ - س ٣١ ص ص ١٩٤٢ )

(والطعن رقم ٣١٣٦ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ٥/٥/٨ - س ٣١ -- ص ٨٥٠) ص ٨٤٥)

#### قاعـــدة رقم ( ۲۷ )

#### : المسلاا

عدم التزام المحكمة بنتبع المتهم في مناهي دفاعه الموضوعي -

### ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن التأخير في الإبلاغ عن

الواتمة وعدم البيام الجرد الفعلى لمستودعات البترول فاطرحه والتفت عنه الهيفناتا بنه لادلة الثبوت السائفة التي اوردها ، فهذا حسيه كيبا يتم تدليله ويسستقيم تضاؤه طالما انه أورد الادلة المنتجبة التي حسست لديه على با استخلصه من وقوع الجريهة المسندة الى المنهم ، ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن نم غان ما تثيره الطاعنات في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عنساصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز أثارته أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٦)

### قاعبدة رقم ( ۲۸ )

#### : المسحدا :

هـق محكمـة الموضـوع في ان تسـتنبط من الوقائـع والقـرائن ما يؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

### ملخص الحكم:

من المترر أن للمحكمة أن تستنبط من الوتائع والقرائن ما تسراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت اليها وأنه لا يشترط في التدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد الباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتسائج على المتسحمات .

( الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ ص ٩٧٩ ) خامسا \_ مبادىء متنوعة في الاثبات :

قاعـــدة رقم ( ٢٩ )

: المسلما

كفاية تشكك القاضى في صحة اسفاد القهمة للقضاء بالبراءة ... شرط ذلك ... تهميصه الدعوى والاهاملة بها عن بصر وبصيرة .

ملقص الحكم:

يكفى فى المحاكبة الجنائبة أن يتشكك القاضى فى صححة اسناد النهبة الى المنهم لكي يقضى له باللبراءة : اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطبئن اليه فى تقدير الدليل با دام الظاهر من الحسكم أنه احاط بالدعسوى عن بصر: وبعسسيرة .

( الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/٦ - س ٣١ - من ٣٦ ) من ٣٩ )

قاعـــدة رقم ( ۳۰ )

: المسلما

عددم تقيد المصكمة بالأدلة الجساشرة دون غسيرها سد حقها في استخلاص المعقاق القانونية مما قدم اليها من ادلة ولو غير مباشرة سما دام ذلك منطقا مع المعقل والمنطق و

# ملقص العكم :

من المترر انه لا يلزم في الأدلة الذي يعبرا، عليها الحكم أن ينبيء كـل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجبوعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجـة في اكتمال اتتناع المحكية واطهئناتها الى ما انتهت اليه كيا هي الحـال في الدهــوى المطروحة . كما لا يلزم لصحة الحـكم أن يكون الدليـل الذي تستند اليه المحكهة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما نستخلصه منه بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن المعورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقاق \_ 11 \_ - 19.1/1/1 | 111 | 113 | 13 \_ - جلسة 1/1/1/1 \_ - س 11 \_ o 11 \_ .

### قاعـــدة رقم ( ٣١ )

#### : المسلما

المبرة في المحاكسات الجذائية \_ بالتناع قاضي الوضيوع \_ عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين \_ للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي واو حملته اوراق رسمية .

### ملخص الحكم:

لا عبرة بما اشتهل عليه بلاغ الواتعة او بما قرره الشهود مفابرا أسا استند اليه الحكم ، واثما العبرة بما اطبانت اليه الحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، لأن العبرة في الحاكمات الجنائية هي باتنناع عاشي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم او ببراءته ، فلا يمسح مطالبته بالأخذ بدليل معبن ، فقد جعل التانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات أو وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها لحكمه الا أذا تنسده القانون بدليل معين ينص عليه كما أن المحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في المعتل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي المبكت اليها ومن ثم فان نعى المعال على الحكم في هذا الخصوص يكون في عرصله .

( الطعن رتم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٥٤ )

### قاعىسدة رقم ( ٣٢ )

: المسلما

التعرف ... لم يرسم القسانون له مسورة خاصسة ... تنظيم البسات الإجراءات التي يقوم بها ملمور الضبط القضائي ... على سبيل الارشاد .

ملخص الحكم :

لما كان التاتون لم يرسم للتعرف صورة خاصة ببطل اذا لم يتم عليها ؛ وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المنهم ولو لم يجر عرضه عليه في جميع من السباهه ما دامت قد اطبائت الله ؛ اذ المبرة هي بالطبائن المحكمة ان هي اعتبدت على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل المستبد من تعرف صانع المقاتيح على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل المستبد من تمككة الموضوع وحدها ؛ ولما كان ما نصت عليه المسادة ؟ ؟ من تاتون الإجراءات الجنائية من آنه . « يجب ان نتبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مابور الضبط المتضائي في محاضر موقع عليها منهم بيين بها وقت يقوم بها مابور الضبط المتضائي في محاضر موقع عليها منهم بيين بها وقت ليقوم بها مبادر الاعلى سبيل التنظيم والإرشساد ولم يرتب على مخالفته البطلان ؛ فان منعي الطاعن في هذا الصسدد بكون غي مستجد .

( الطعن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۶۹ تى ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۶ ه )

### قاعـــدة رقم ( ٣٣ )

: المسدا

المحكمــة غير ملزمة بالتحدث في هــكمهـا ــ الا عن الأطــة ذات الأثر في تكوين عقيدتها -

### بلخص العكم :

المتسرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا من الأدلة ذأت الأثر في تكوين متبنتها وأن في أغفالها بعض الوقائسع ما يفيد ضمنا الهراحها لها واطمئنائها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتبدت عليها في حكمها .

( الطعن رقم ٢٠٠ السنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٨٠/٦/١ ــ س ٣١ ــ من ٧٥٢ ) ص ٧٥٧ )

#### سادسا - الاقرار والاعتراف:

#### قاعبدة رقم ( ٣٤ )

: 12-41

حسق محكمة الموضوع في الأخسد باعتسراف المتهسم في هق نفسسه وحق غيره وأن عدل عنه متى اطهانت اليه .

#### ملخص الحكم:

من المترر أن الاعتراف في المسال الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال الني تبلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وتيبتها في الاثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وفي حسق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحتيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى الحبانت إلى محته ومطابقته للحتيقة والواقع .

( الطعنان رقبا ۱۳۲۱ ، ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ـ س س ۳۱ ـ س ۲۵)

# قاعبسدة رقم ( ۳۵ )

حسل محكمسة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف .

### ملخص الحكم:

( الطعن رقم ۱۲۹۷ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ سـ س ۳۱ س ص ۱۳۳۱)

#### قاعـــدة رقم ( ٣٦ )

: 12---43

تسمية المحكم الاقرار اعترافا - لا يعييمه - ما دام لم يرتب علمه وحدد الاثر القانوني تلاعتراف •

#### ملخص الحكم:

اذ كان خطأ الحكم في تسمية اقرار الطاعن بجلسة المحاكمة اعتسرالها لا يقدم في سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحسده الائسر القانوني للاعتراف فإن ما يثيره الطاعن بقلة الخطأ في الاستاد لا يكون له محل .

( الطعن رتم ۱۹۸۰ لسنة ۶۹ ف ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ـ س ۳۱ ــ ص ۲۶۲ )

### قاعـــدة رقم ( ۳۷ )

: المسطا

المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة -متى اطمانت الى صدقه واو عدل عنه في مراهل الخرى •

### ملخص الحكم :

من المترر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كأن وأردا بمحضر الشرطة متى أطبانت إلى صدته ومطابقته للواتع ولو عدل عنه في مراحل الدعقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة الحرحت جميسع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحبلها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي سلمانت البهسا الدفاع لحبلها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي سلم المنات البهسا الدفاع لحبلها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي سلم المنات البهسا المنات البهسانية المنات ال

( الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٦ -- س ٣١ --ص ٣٢٧ )

# قامـــدة رقم ( ۳۸ )

والمسلوا :

تقدير صحة الاعتبراف \_ وقيهته في الاثبات وصدوره الختيارا من عسدمه \_ موضوعي ٠

### ملخص الحكم:

من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك

محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيبتها فى الانبات غلها ــ بهذه المثابة ــ ان تقرر عدم صحة ما يدعيه الطاعن من ان الاعتراف المعزو الله قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقسديرها على أسباب مائفة فان تعييب الحسكم فى هذا الخمسوس يكون فى غير محسسله .

( الطعن رقم ، ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٩/٣/٠ ــ س ٣١ ــ من ٣٤٣ ) من ٣٤٣ )

### قاعـــدة رقم ( ٣٩ )

#### : 13-41

الدفع بحصول الاعتراف نتيجسة اكراه ــ لا يقبــل لأول مرة أمام النقض ــ علة ذلك لا .

#### ملخص الحكم:

اذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة المم درجتى التقساضى ان الطاعن دغع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقسع عليه اثناء التحتيق معه غلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحتيق موضوعى تنصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

ر الطمن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٤/٢ ــ س ٣١ ــ ٣١ من ٤٧٤ ) ص ٤٧٤ )

### قاعىسىدة رقم (١٠))

#### : المسللة

للمحكمة أن تأخذ باعتراف ألمتهم وأو كأن وأردا بمعضر الشرطة • الشرطيسة •

## ملخص الحكم :

لما كان من المترر أن للبحكية أن تلفذ باعتراف المتهسم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى الهمائت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه لمى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، وكان الحكم قد خلص الى أن اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات كان عن طواعية واختيار ولم يكن وليد اجراء باطل وقد اقترن بارشاد الطاعن عن المسروقات واحضاره اياها غانه يكون من غير المقبول أن يجادل الطاعن غي هذا الخصوص .

( الطعن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۱/۱/۱۹۸ - س ۳۱ -من ۳۲ه )

### قاعـــدة رقم ( ١ ) )

: 13-41

هـق المحكمة في التصويل على ما ينفسهنه محفر الاسسندلالات من اعترافات وتقدير صحتها وقيعتها في الاثبات ... موفسوعي ... ما دام ســـــــــانفا .

#### ملخص الحكم:

لحكية الموضوع ان تعول على ما ينضينه محضر جمع الاسسندلالات من اعترافات ما دامت قد اطبائت اليها لما هو مقرر بن أن الاعترافات في المسأل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تبلك محكية الموضوع كامسل الحرية في تقدير صحفها وقيمتها في الانبات بغير معقب ما دام تقييه على اسباب سالفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة بني اطبائت الى عمدته ومطابقته للحسق والواقسم ،

( الطعن يقم ٢٤١٦ لسفة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٨ ــ س ٣١ ــ من ٧١٧ )

### قاعىسدة رقم ( ٢٦ )

: 13.....41

الاعتراف وأيد الاكراه - لا يعول عليه - وأو كان صادقا .

ملخص المكم :

من المترر ان الاعتراف الذي يعول عليه كتليل اثبات غي الدعوي يجب ان يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف \_ ولو كان ممادقا \_ متى كان وايد اكراد كائنا ما كان تدره .

( الطعن رقم ٣٢م \_ لسنة . ه ق \_ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ \_ س ٣١ \_ س ۸۰۰)

### قاعـــدة رقم ( ٢٦ )

المسدا: وجدوب بحث الصاة بين الاعتسراف وابن الاصابات المسول بحصولها لاكراه الطاعن عليه •

#### ملخص الحكم:

الأسل انه يتمين على المحكمة أن هي رأت النمويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة ببنه وبين الاصابات المقول بحسولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفي قيامها في أستدلال سائغ .

(الطعن رقم ٥٣٢ مـ لسنة ٥٠ ق مـ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ مس ٣١ مـ ص ۸۰۰)

#### قاعــدة رقم ( } } )

#### المسدا :

تثبسوت أنه كان يوجسد بالطساعن امسابات ساتماص وقت ضبيطه - اطراح دفاعه ببطلان اعترافه - استفادا الى مجرد القول باطمئنان المحكمة اليه والى شهادة المجنى عليه - قصور مبطل - لا يعصم منه وجود اللسة آخـــری ۰

### ملخص الحكم:

منى كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه كان يوجد بالطاعن اصابات اشار التقرير الطبي الشرعي الذي قدمه الى معاصرتها لوقت ضبطه): وقد أطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه في محضر الضبط استئادا الى مجرد القول باطمئنانها اليه والى شمادة المجنى عليه دون أن تعرض للصلة بين هذا الاعتراف وما وجد بالطاعن من اصابات مان حكمها يكون مشوبا بالقصور المطل له ، ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من ادليــة الخرى أذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر: ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط اهدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الراي الذي انتهت اليـــه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتبى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير تائم .

( الطعن رقم ٣٢ م لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ -- س ٣١ --ص ٨٠١)

#### قاعــــدة رقم ( ٥٥ )

: (1-4)

حرية محكمسة الموضدوع في تقسدير صححة الاعتراف وقيعتسه في الإثبات لها الاخذ باعتراف المتهم في هن نقسه وعلى غيره من المتهمين في الاببات الى صحته . اي دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه ، متى اطهانت الى صحته .

ملخص الحكم :

من المترر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من المنساصر الذي تملك محكمة المرضوع كابل الحرية في متدير صحتها وتبيتها في الانبسات وأن للمحكمة سلطة مطلتة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غره من المنهمين في أي دور من ادوار التحتيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطبأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواتع .

( الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ \_ س ٣١ \_ ص ٨٠٤ ) .

### قاعـــدة رقم ( ٢٦ )

المِسدا :

عدم التصويل على الاعتبراف ولو كان صادقا منى كان وليد اكراه على المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والاصابات القول بحصولها لاكراه المتهم عليه ونفى قيلهها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على الدلال المستدرنة على الاستدلال ه

### ملخص الحكم :

الاعتراف يجب الا يعول عليه — ولو كان صانتا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان تدره ، والاصل أنه يتمين على المحكمة أن تبحث المسلة بين اعتراف المتهبين والاصابات المتول بحصولها لاكراههم عليه ونفى تيامها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على النيل المستهد منه ، ركان الحكم المطمون فيه قد أطرح الدقمع ببطلان الاعتراف على النحو السابق نكره بمسا لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحتق وجـــود الصابات ظاهرة بالتهمين ، لا ينفى وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجربة النبابة العامة لا ينفى وقوع التعذيب ، وأذ ناظر القاشي الجزئي الطاعنين اثبت حسبما سلف البيان حتمد اصابانهم واته نعب منتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هذه الاسابات ، بيد أن تراه لم ينفذ ، مانه كان لزاما على المحكة حبوبل أن تقطع براى في سلابة بتحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . لما وقد نكلت من ذلك بتحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . لما وقد نكلت من ذلك وعولت في هذا الشائع أن وان تعلم بالقصور والمعاد في الاستلال فضلا من اخلاله بحق الدفاع ، ولا يغني من ذلك ما ذكرة المحكمة من الدلة أخرى ، أذ أن الالدلة عي الموالية بتسائدة بشد بعضها بعضا ومنها مجلسة تتكون عقيدة المحكمة بعديك أذا أن الاللة عي الموالية تستط إحدها أو استنبعد قبيلا والستهمة تتكون عقيدة المحكمة بديث اذا الدليسال في الرأى الذي النهت المحكمة اليه .

( الطعن رقم ۷۵۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ س ٢١ ــ ص ٨٩٠ )

### قاعـــدة رقم ( ٧) )

### الجسدا :

حق محكبة الوضوع في استخلاص الصورة الصعيمة اواتمة الدعوى ــ مثال لتسبيب سائغ في تعصيل اعتراف •

### ملخص الحكم: :

لا كان لحكية الموضوع أن تستظلس من أتوال الشهود وسائر المناصر المطروحة أيامها على بساط البحث الصورة المسحيحة لواقعسة الدعوى حسبها يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يضائها من مسور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى ادلة بقبولة عنى المقل والمنطق ولها امسلها عنى الأوراق و وكان يبين من الأطلاع على الحكم أنه حصل ما اعترف به .... من أنه خدش المجنى عليه بالدية عنى كتنه مرتين ثم أطرح هذا الاعتسراف لتفاقضه مع ماديات الدعوى وما جاء بالتقرير الطبي وعال أتواله برغبته عنى در الاعترام عن أبن أخيه الطاعن الذي عب لنجدته سـ وهو تدليل سائغ وكاف لاطراح هذا الاعتراف غضلا عن أنه من المسائل وكاف المسائل المسائل وكاف

المجنائية من عنامر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية من تقصير صحتها وقيمتها غي الاثبات ولها الا تعول عليها مني تراءى لها أنه مخصالف للمقيقة والواقع ، فيكون ما يحاج به الطاعن غي هذا الصدد غير سديد ،

( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/١٠ ــ س ٢١ ــ ص ١٩١٧ )

### قاعـــدة رقم ( ٨٨ )

: المسلما

تقدير اعتسراف المتهم - موضوعي ه

### ملخص الحكم :

من المترر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة هى الأخسد باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى الهمانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

( الطعن رتم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ - س ٣١ ـ ص ٢١)

### قاعبسدة رقم ( ٩٩ )

### : 12...41

الامتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال 6 المحسكمة كامل الحرية في تقديره — اخذ المحكمة به — مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها النفاع لمدم الأخذ به — تقدير الادلة بالنسبة لكل وتهم — موضوعي — محكمة الموضوع غسي ملسزمة — بحسسب الاصسل — أن تسورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضادها •

# ملفص الحكم :

الامتراف في المسائل الجنائية بن عناصر الاستدلال التي تبلك محكسة الموضوع كابل الحرية في تقدير صحتها وقيبتها في الانبات ؛ ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستبد من الاعتراف غان مفاد ذلك أنها اطرحت جميسح الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحياها على عدم الأخذ به ؛ فانه لا على الحكم أن هو اخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات لبراعته مما يشوبه والمهنفانا من المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ؛ وتتهخض من ثم مقولة الطاعن بعدم (م ح ٣ سح جنائي)

مسئق اعتراقه جدلا موضوعيا في سلطة بحكمة الموضوع في وزن عنساصر الدعوى مما لا يقبل لملم هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تقسير الأبالة بالنسبة الى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي هسرة في تكوين مقيدتها حسب تقديرها ، واطبئتانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم في تكوين مقيدتها حسب تقديرها ، واطبئتانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم للطاعن وحده دون شقيته المنهم الأخر الذي قرر الشساهد انه اسسم في الاعتداء وقضى ببرامته سمان ذلك من اطلاعاتها لما لها من حق تجزئة شهادة الشاهد فتاخذ منها بها تطبئن اليه وتطرح ما عداه لتملق ذلك بسسطتها في تقدير ادلة الدعوى ، ولما هو مقرر من أنها لا تلتزم بحسب الأصل أن تسورد من اتوال الشهود الا بما تقيم عليه قضاءها ، وليس بلازم أن تطابق اتوال الشمود الا با تقيم عليه قضاءها ، وليس بلازم أن تطابق اتوال الشاهد مضبون اعتراف المنه ، بل يكلى أن يكون جماع المسمهادة كيسا المخكبة سكيا هو الحال في الدعوى سفير بتناقضة مع ما عولت مليه من اعتراف المنه وما حواه تقرير المسئة التشريحية .

( الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ــ س ٣١ ــ من ١٠٤٠ من ١٠٤٠ )

### قامسندة رقم ( ٥٠ )

#### المحدا:

تقسدير صسحة الاعتسراف وقيمته في الاثبسات من سسلطة محكسية الموسوع سدقها في الاخذ به منى اطمانت الى صدقه .

#### ولقص المكم:

الاعتراف في المسائل الجنائية من المناصر التي تبلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وتيبتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المغزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراء، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كان لها أن تأخذ به مما لا معقب عليها .

( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ــ جلمسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٣١ ــ من ١٠١٥)

#### سابعا - الاتبات بالأوراق:

### قاعـــدة رقم ( ٥١ )

#### البسدا:

القسانون لم يحتسم الابسات المسوابق نقسديم مسحيفة المسالة المثالث عن محكمة الموضوع في استخلاص ثبوت التهمة بظرفها المشدد 
حد ذلك •

### بلخص الحكم :

متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتصد في تواتر الغرف المشدد بمنكرة النياة المقدمة للبحكمة اثباتا لسبق الحكم على النهم في جناية سرقة باتداه وشروع فيها ، وباعترافه في التحتيق بتلك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالنهمة بظرفها المشدد للطابقة من حق محسكية الموضوع في أن تلكذ من الادلة بما تطمئن اليه دون النزام عليها بنبيان عله ما ارتائه ، وما دام القانون لم يحتم لل لاثبات السوابق للتعديم صحيفة الحالة المجائلية ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت النهمة بظرفها المسادد من الأدلة التي تساند اليها مسائفة ولمنتما مع المعلل والمنطسق فان المجادلة في ذلك تقدل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته الماء محكمة النقش .

۱ الطعن رقم ۱۲۹۷ لمسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ سـ س ۳۱ سـ ص ۱۳۹ )

#### قاعـــدة رقم ( ۲ه )

#### المسدا:

عدم التزام المحكمة بالتحدث الا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لها أن تلتفت عن دليسل النسفى وأو حملتسه أوراق رسسمية ما دام يصح في المقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمقت اليها من باقي 
الإدليسة .

### ملخص الحكم :

من المترر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث غي حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين مقيدتها ، ومن المقرر — أيضا — أن الأدلة في المواد الجنائية التنامية ، وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النغي ولو حملنه أوراق رسمية ما دام يصح في المعتل أن يكون غير ملنئم مع الحقيقة التي اطبانت البها من باتي الأدلة القائمة في الدعوى ، ومن ثم فحسب المحسكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجربية التي دين بها بها يحمل قضاءها وهو ما يفيد فحسمنا أنها لم تأخذ بدهامه ، عائم لا يعيب الحكم عدم أيراد مضمون محضر الصلح أنها لم تأخذ بدهامه ، عائم لا يعيب الحكم عدم أيراد مضمون محضر الصلح المتدم من الطاعن ، ولا يؤثر على سالهة استدلال الحكم خطؤه في الاسسناد في اطراح محضر الصلح ، ولا يعيبه هذا الخطأ بينرض صحته — ما دام الحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

( الطعن رقم ۸۷۷ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٢/٧ ــ س ٣١ ــ من ٢٠٠ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٣ )

#### : المسلما

العبرة في المحاكمات الجنائية ... باقتناع قاضي الموضوع ... مدم جواز مطالبته بالاخذ بدليل معين ... للمحكمة ان نتفت عن دليل النفي ولو هملته اوراق رصمية .

### ملخص الحكم :

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود مفايرا لما

استند اليه الحكم ، وانها العبرة بيا اطهائت اليه الحكمة بها اسمستظلمته 
بعد التحقيقات ، لأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي بلتناع قاضي الموضوع 
بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراعته ، غلا يصبح مطالبت 
بالأخذ بدليل معين ، غقد جمل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن 
يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا أذا قيده الثانون بدليل 
معين ينص عليه كما أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النني ولو حملته أوراق 
رسمية ما دام يصبح في المقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي اطمانت 
اليها ومن ثم غان نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير 
محسله ،

( الطعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۰/۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ من ۳۵٪) من ۳۵۶)

### قاعبسدة رقم ( )ه )

#### المسلالة:

## ملقص الحكم:

الادلة عنى الواد الجنائية اقنامية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حبلته أوراق رسمية ما دام يصح عنى المقل أن يكون غير ملتئسم مسح المقيقة التي اطمأتت اليها من باقى الادلة عنى الدموى .

( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ -ص ٧٢٣)

### قاعىسدة رقم ( ٥٥ )

#### المسحا:

حسواز الاعتسداد بالبطساقة التسسخصية في تقدير سن العسدث سـ أساس ذلك سـ أنها وثيقة رسبية ــ م ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشان الاحداث ،

### ملخص الحكم:

لما كافتنا الجلافة الشخصية فعتبن دلهلا على سسحة البوانات الواردة

غيها طبقا لنص المادة ٥١ من التادون رشم ٣٦٠ سنة ١٩٦٠ عن صان الاحوال الهنية غمى تعد بن تبيل الوليقة الرسمية التي يعدد بها عى تعدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشان الأحداث .

( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ من ٩٨٩ ) من ٩٨٩ )

ثامنا ــ الإثبات عن طريق الخبرة:

قاعبسدة رقم (٥٦)

: المسلما

اسستفاد المحكمة الى التقسرير الفنى المقدم فى الدعوى سـ مفساده اطراح التقرير الاستثماري المقدم فيها دون الزام عليها بالرد عليه استقلالا •

#### ملقض المكم:

من المترر أن استفاد المحكمة الى التترير الفنى المقدم على الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم غيها ، وليس بلازم أن ترد على هـــذا القوير استقلالا .

( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ١٩٨٠/١/١٧ -- س ٣١ --من ١٠٥ )

### قاعبسدة رقم ( ٧٥ )

### المسدا:

تقسدير اراء الخيسراء والفاضلة بين تقاريرهم من اطلاقات محكمة الموضوع ــ وهي غير مازمة بالرد على تقرير الخبير الاستشاري الذي لم تلخف بسه .

## ملفص الحكم :

لحكية المؤسوع كابل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما هداه ، أذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معتب عليها في ذلك ، وكانت الحكية قد استظهرت مسئولية الطاعنين بها ينتجهسا واستندت الى تقرير اللجنة النابة المنتبة واطرحت في حدود سسلطتها

التتديرية تعرير الخبير الاستشارى مانه لا يجوز مجادلتها عى ذلك أمام محكهة النقض ما دام استفادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطا ــ كما هــو الحال عى الدعوى المطروحة ــ وهى غير مازمة من بعد أن ترد اسستقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به ، أو على الدغوع الموضوعية الذي يستفاد الرد عليها من ادلة الثبوت التي أوردتها . ومن ثم غان ما يثيره الطاعنان في هذا الشان لا يعدو أن يكون جدلا على واتمة الدعوى وتقسدير الادلة فيها ما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض .

ر الطعن رام ۱۳۹ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ... س ٣١ ... من ٨٨)

### قاعـــدة رقم ( ۸۵ )

#### المِسدا :

للمحكمية الالتفسات عن طلب مناقشيسة الغبي ما دامت الواقعية قد وضعت نديها ولم تر من جانبها هاجة الى نكك .

### ملخص المكم:

من المترر أن المحكمة لا تلزم باجابة طلب استدعاء الخبير لمناتشــته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها الخفاذ هذا الإجراء لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم ينسب الى الطاعن احــداث الاسابة الوخلية بعضد المجنى عليه غان ما يثيره الطاعن بشــان عدم اجابة المحكمة الى طلبه استدعاء الطبيب الشرعي لتعليل تلك الاحــابة يكون غير ســديد .

( الطعن رقم ١٢١٠ لمسئة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/٣١ ـ س ٣١ ـ ص ١٤٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٥٩ )

#### : 12-41

اله على المحكمة عدم اعادة مناقشة الطبيب الشرعي في النقسرار المقدم منه سالا محل له ما دام الطاعن أو الدافع عنه لم يطلبا فلك .

# ملغص الحكم:

اذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات الماكمة أن الطساءن

أو الدانمين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناشئته في التريد المقدم منه فليس للطاعن من بعد أن بنمى عليها تعودها عن اجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها هاجة لاتخاذه ،

( الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٩] ق ـ جلسة ١٩٨٠/٢/١١ - س ٣١ ـ ص ٢١٨ )

# قاعىسىدة رقم ( ٩٠ )

#### : 12-41

تقدير آراء الخبراء والفصسل فيمسا يوجه الى تقساريرهم من مطاعن - مرجعه محكبة الموضوع .

#### ملخص الحكم :

اذا كان من المتر أن تقدير آراء الخبسراء والمصل فيسا يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتترير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الإدلة ، وهي غير ملزمة من بعد بلجابة مناتشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقعة قسد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذها هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أتمامت تضاءها على ما انتنعت به مباحد حواه تقسرير المسطة التشريحية غانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مبا لا يجوز الخوض فيه أمام محسكمة النقفى .

- ٣١ س ٣١ - ١٩٨٠/٢/١١ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١١ - س ٣١ مي ٢١٨٠)

#### قاعـــدة رقم ( ٦١ )

#### : المسلما

المكلسة غير مازمة بنسخب خيسر فنى فى الدعوى تحسيدا لمسدى ناثير مرض الطاعن على مسئوليته المناتية بعد أن وضحت فها الدعوى سا الدعوى سا متدير حالة الذي المقليسة من الأمور المؤخسومية التى تسبستقل محسكمة المنترع باللحماس فيها ما دابت تقيم تقريرها على اسسباب سساشة سالمكدة لا تقترم بالالتجاء الى اهل الخيرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية المحتة المتدر عليها أن تشبق طريقها فيها ه

# ملخص المكم :

من المترر أن الرضى المتلى الذي يوصف بأنه حنون أو: عاهة عتلية

وتنعدم به المسئولية الجنائية تانونا سه على ما تتخي به المادة ٢٧ من تانون المعتور الادراك ، المعتور والادراك ، المعتور الدوال النفسية التي لا تنقد الشخص شموره وادراكه فلا تمد سببا لانمدام المسئولية ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بن أن مرض الطاعن النقسي الشمار اليه سبغرض صحته سلاية عتسله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وتع منسه يكون مسحيحا غي الثانون ،

( الطعن رقم ۲۲۷ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۱ سـ س ۳۱ سـ ص ۲۱۸)

### قاعبسدة رقم ( ۱۲)

#### المسدا:

حق محكمــة المؤسسوع غوز الجسزم بمسأ لا يجسزم به الخبسير في تقسريره ــ هده ،

#### ملخص الحكم:

الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير في تقريره منى كانت وقائع الدعرى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها .

( الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ سـ س ٣١ سـ ص ٢٣١ )

### قاعـــدة رقم ( ٦٣ )

### البسدا:

عدم القرّام المحكمة بلجاية الدغاع الى طلب ندب كبير الاطباء الشرعيين لاعادة الكشف على الجنى عليه ـ ما دامت الواقعة قد وضحت لديهاولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الإهراء .

### ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مطاهن مرجمه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية فى تقدير المسوة المعطيفة لتقوير الضير شائه فى هذا شائن سائر الادلة فلها بطلق الحرية فى الأخذ بها تطهئن اليه منها والالتقات عبا عداه ولا تغبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطبأنت في حدود سلطنها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت الى رابه الفني من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة ، فأنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشان ولا مصادرة عتيدتها فيه المم محكمة النقض وهي غير مازمة باجابة الدفاع الى طلب ندب كبير الاطباء الشرعيين لاعادة الكثيف على المجنى عليه ما دام أن الواتعة قد وضحت لديها ولم تر هي من حانها الخواء .

( الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۲۸: ــ س ۳۱ ــ ص ۳۰۷ )

## قاعبسدة رقم ( ٦٤ )

#### : المسطا

تقسدير آراه الفسراء ــ موضسوعي ــ مسؤدي افـــ المسسكية بالتقسرير ــ عسدم جواز النمي على المحكمة ــ قمودها عن اجسراء لم يطقب مفهسسا ه

## بلخص العكم :

الأصل أن تقدير آراء الغبراء والفصل غيما يوجه الى تقساريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجمه الى محكبة الموضوع التى لها كامل الحرية في انتدير القوة التعليبية لتلك التقارير شاقها في ذلك شان سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلزم بندب خبير آخر في الدعوى والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جساء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الفنانها اليسه غضلا عن أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة تعودها على الجراء لم يطلب منها ، لما كان ذلك ، غان ما يثيره الطاعن في هسذا المفصوص لا يكون سديدا .

( الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ - س ٣١ - ص ١٩٨٠) ص ١٩٣٥)

# قاعبدة رقم ( م٢ )

#### البسدا :

الحكمة غير مازمة باهابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي - هد ذلك .

# ملخص الحكم:

محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى طلبسه من مناتشسة الطبيب الشرعى ما دامت الواتعة قد وضحت لدبها ولم ترهى من جانبها

( الطَّعن رقم ٢٠٩٠ لُسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠/٣/١٢ - س ٣١ -

# قاعسدة رقم ( ٦٦ )

### : 13-41

تطابق أقوال الشسهود والدليسل الفنى ساليس بسلام ساكمساية أن يكون الدلول القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملاصة والتوفسة .

# ملخص الحكم :

المترر انه ليس بالزم أن تطابق أتوال الشمود منسون الدليل الننى بل يكنى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل المننى تناقضا يستعمى على الملامية والتونيق .

ا الطعن رقم ، ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢/٣/١٣ – س ٣١ – ص ٣٧٧ )

# قاعــدة رقم ( ۹۷ )

### البسدا :

كفساية أن يكون جمساع الدليسل القسولي غير متفاقض مدع الدليسل الفني .

# ملخص الحكم :

لما كان الأصل هو أنه ليس بلازم أن تطابق أتوال الشهود مضمون الدليل

الكفى بل يكفى أن يكون جماع الدليل التولى غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضا يستعصى على الملاعمة والتوفيق ؛ وكان الطاعن لا ينسازع غى أن با أورده الحكم من أتوال الشهود وما نقله عن تقرير الصقة التشريدية له معينه المصحيح من الأوراق فان ما أورده الحكم من دليل قولى لا يناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتلاءم معه ويكون ما يثيره الطاعن من وجسود تناقض بينهما غير مسديد .

ر الطعن رقم ١١٤٪ لدمنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٧١. ١٩٨٠ ــ س

## قامىسدة رقم ( ٦٨ )

#### : المسلال

متى يسكون النمى على ما خلص اليسه المسكم اخسدًا بهسا هزم به الخبير سهدلا موضوعيا ؟ النمى بمساهمة آخرين فى ارتتاب المورمسة سا لا يجدى سام الم يكن ليحول دون مساملة الطاعن عن الجريهة المسئدة السسسه ما دام لم يكن ليحول دون مساملة الطاعن عن الجريهة المسئدة

### ملخص المكم :

لما كان الأصل أن تقدير آراء الغبراء والغصل نيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى ابا كامل الصحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شائها في ذلك شان سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في من تقدير الدليل ، وكان الحكم المطنون فيه حد على ما سلك بيانه حد قد خلص الى الجزم بها جسزم به الخبير المهنسانا منه اسسالهة ما أجراه من أبحاث بعد أن تولت المحكمة بنفسها مواجهة أعماله باطلاعها على ما دونه المعامن بدفتر المهدة واصول وصور استمارات الصرف وبعد أن حصرت المحكمة الكيات المختلسة من كلوصنف على حدة ان من معى الطاعن في هذا الصدد يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقسدير الدليل مما لا تقبل المارته أمام محكمة النقض . وكان الحكم المطعون فيه سعلى ما ملف بيانه حد لم يؤاخذ الطاعن في تحديد قيمة المال المختلس على اساس تقدير اتوال اعضاء اللجنة وانها الحضرة في ذلك بنقدير الخبسير فان المرء الطعن بحده المعامن بوجه الطعن بخصوص عدم اجراء اللجنة بعثها في ذلك على ما دوقي لا يكون منتجا ، أما عن توله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجدود حدود وقيق لا يكون منتجا ، أما عن توله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجدود حدود وقية لا يكون منتجا ، أما عن توله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجدود

مسئولين آخرين معه عن الاختلاس نهو مردود بأن النعى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن ما دام لم يكن ليحول دون مساطته عن الجريمة المسندة اليه والتي دلل الحكم على مقارفته أياها تدليلا سنسائفا ومقسولاً.

( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/٣/١٨ - س ٣١ - ص ٣١ ح

# قاعسسدة رقم ( ٦٩ )

#### المسدا:

تطسابق أقوال التسمهود مع مضسمون الدليل الفنى سـ غير لازم سـ كفاية أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مسـع الدليل الفنى ، تناقضا يستعمى على الملامية والتونين ،

### ملغص الحكم :

ليس بلازم أن تطابق أتوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكمى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناتض مع الدليل الفنى تناقضا يستمصى على الملامة والتوفيق .

( الطعن رتم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٧/٧/٣/١ مـ س ٣١ ــ من ٢١٤ )

# ( ۷۰ ) مقى قىسىداق

### : المسلما

كفلية أن يسكون همساع الدليسل القولى غير متفاقض مسم الدليسل الفني تفلقف يستمص على اللامة والتوفيق سـ مثال في جريمة ضرب •

### ملقص الحكم:

لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الطلبل القولى مضمون الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه بل يكمى أن يكون الدليلان غير متمارضين بمسا يستمصى على الملاعمة والتوفيق ، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى شمهادة المجنى عليها والشماهدين أن الطاعنين اعتديا عليها بالضرب غاحدثا المسابتها ، وبين تلك الاصابات بما أورده من مؤدى التقرير الطبي ، غانه يسمنوى بعسد

ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد اسفر عن اصابة واحدة أو اكثر أو أم يتسرك بالمجنى عليها أي أثر على الإطلاق .

( الطعن رقم ۲۳۲۱ لسنة ۹۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/٤/۱۳ - س ۳۱ - من ۳۱ من ۶۹۳ من ۹۲ من ۶۹۳ )

### قاعسندة رقم ( ۷۱ )

### المسدا :

١ ــ تقدير اراء الخبراء والفصل فيها يوجه اليها ــ موضوعى •

#### ملغص الحكم:

ا ... تقدير آراء الغبراء والفصل غيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجمه الى محكمة الموضوع التى المحكمة الموضوع التى المحكمة الموضوع التى المحكمة المحكمة عن هذا شان سائر الادلة غلها مطلق الحسرية عنى الأحسة بمساطين اليه منها والانتفات عما عداء ولا تقبل مصادرة المحكمة عنى هدذا التقدر ،

۲ ـــ من المترر أن محكمة الموضوع لا نلتزم بلجابة الدغاع الى طلب تقديم تقرير استشارى ما دام أن المواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها هاچة الى هذا الإجراء كما هى الحال فى الدعوى .

( الطعن رقم ۱۹۸۰/٥/۱۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۸ ــ س ۳۱ ــ
 س ص ۳۳۳ )

# قاعـــدة رقم ( ۷۲ )

#### البسدا:

النمى على عمل الخبر بالمدام خبرته في تحقيق الخطوط جدل موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض •

### ملقص الحكم :

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن من قلم بالمضاهاة من خبراء قسم أبحاث الزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون الا بعد النحقق من كمايتهم وصلاحيتهم لأعبال التسم الذي بعينون به وذلك طبقا لما تقضى به المادتان ۱۸ ، ۳۵ من المرسوم بقانون ۹۱ لسسنة ۱۹۵۲ بتنظيم الخبرة لهام القضاء ، وإذ كان الحكم قد الهان الى نقرير هذا الخبير لمان منمى الطاعن بعدم خبرته لا بعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة لعبل المغبر وهو مالا بجوز أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/١٨ ــ س ٣١ ــ من ٨٨٢ )

### قاعبسدة رقم ( ٧٣ )

#### : المسجدا

تقسدير آراء الخبراء سـ موضوعى سـ الرد على ما وهسه اليهسا من مطساعن عند الأخذ بها سـ عدم لزومه سـ أسساس ذلك •

### ملخص الحكم :

تول الطاعن أن الغير لم يطلع على الاستبارات والمستندات غيردود بما هو مترر من أن الأصل أن تقدير آراء الغيراء والغصل غيها يوجه الى نقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الوضوع التى ليا كامل الحرية في تقدير القوة العدليلية لتلك الفتارير شانها في ذلك شأن الأملة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير العليل ، وانها لا تلتزم بالرد على الطمون الموجهة لتقارير الخيراء ما دامت قد لفقت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد من تلك الطمون ما يستحق التفاتها اليه ، غيكرن هذا النعى بدوره جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة التقض به .

( الطعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ من ٢٨٦)

### قاعبسدة رقم ( ٧٤ )

### : [3----4]

تقدير آراء الخبـراء ــ موفـــوعي ــ مثال ــ قعــود الطــاعن عن اثارة التعارض بين الدليلين القولي والقني ــ المام محكبة الموضوع ــ لا يسوغ له أن يثبره لاول مرة أمام محكبة النقض ــ علة ذلك ؟

#### ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفصل فيما يوجه الى تقاريرهم

من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع الني لها كامل الحرية في تتدير القوة التعليلية لتقرير الخبير شأته في ذلك شأن سائر الادلة ولا يقبل مصادرة الحكمة في هذا النقدير ؛ وكانت المحكمة قد اطبانت الى تقرير قسم ابحاث النزييف والنزوير من أن بصمات قالب على الصلب هي بصمات المدة ويمكن أن ينفدع بها الشخص العادى ؛ وكان ما أورده الحكم من أن الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفني ــ بل يتطابق معه ــ فن ما يثيره المامل من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ــ وفضلا عن ذلك غان البين من محضر جلسات المحاكمة أن المدانع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قاله المتاقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم علا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محسكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل منه النعي على المحكمة باغقال الرد عليه ما دام لم يتبسك

« الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٠ في - جلسة ٢٠/٢/١٩ - س ٣١ -من ٧٤٧ ل

### قامىسدة رقم ( ٧٥ )

### البسدا :

كفيلة ايسراد مؤدى تقسرير الخبع الذى اسسنند اليسه الحسكم في قضائه سايراد نص تقرير الخبع ليس بالزم •

### ملخص الحكم :

يتى كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعبل الكيمائي وأبرز ما جاء به من الواد المسبوطة هي مادة الحشيش والأميون واتسراص الونولون وأن نبات الحشيش يحتوى على المادة الفعالة وأن بذور الحشيش صائحة للانبات مان ما يتماه المطاعن على المحكم بعدم ايراده مضمون تقرير المعبل الكيمائي لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه .

( الطعن رتم ٢٥ لسئة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ ب ص ٧٧٠) . .

(م ــ ٤ ــ جنائي )

#### قاعـــدة رقم ( ٧٦ )

### البيدا:

تطابق اقدوال الشهدد ومضدون الدليل الغفى د غير لازم د كفاية ان يكون جماع الدليل القولى غير متفاقض مع الدليل الفنى تناقضا يستمعى على الملامية والتوفيق •

#### ملخص الحكم :

من المترر انه ليس بلازم أن تطابق اتوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جباع الدليل القولى نير متداتض مسع الطليل الفني تناتضا يستمصى على الملاصة والتوفيق .

( الطَّعَن رقم ٧١٠ لسنَّة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٦٩)

### قاعسدة رقم ( ۷۷ )

### : المحسدا :

تطابق أقدوال الشهود مع مضمون الدليل الفني - غي لازم --كفاية أن يكون غير متناقضين -- بما يستعدى على الملامة والاوفيق ه.

#### ملقص الحكم:

من المقرر انه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكلى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاصة والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما حصله الحكم عن شاهدى الاثبات من أن الطاعن عدا خلف المجنى عليه إلى أن لحق به وأعيل فهه الطعن بالسكين في أجزاء مختلفة من جسمه وبين ما نتله عن تقسرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بسبع جروح قطعية تحدث من مثل السكين أو المطواة بهقدم يسار الصدد وبأعلا مقدم يسار البطن وبهقدم الركبة اليسرى ويخلفية الفخذ الإيسر هذا فضلا عن أن جسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء مما يجوز معه حسدوث أحسابة الاجسزاء الاملاية منه والمنارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذي يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحناج الى خبرة خاصة ، غان ما ينعاه الطاعن من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ۸۳۱ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ١ الطعن رقم ۸۳۱ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ١ ١٩٢٩ ١

# قاعـــدة رقم ( ۷۸ )

### المسطا:

محكمة الموضدوع غير ملزمة باهسابة طلب اسسندماه الطبيب الشرعى بالمقشنة ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها عامة الى ذلك .

#### ملخص الحكم:

من المترر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته با دامت الواتمة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالفاس لا يستتبع حتها أن تسكون الاصابة عنها قطعية ، بل يصبح ما أنتهى اليه الحكم من أنها رضية تأسيسا على حصولها من الجزء غير الحاد منها .

( الطَّفَّن رقم ١٤٤٣ لُسِنَة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣٠ ــ ص

### تاسعا ــ الاثبات بشهادة الشهود:

### قاعبسدة رقم ( ٧٩ )

#### : المسدا

اطمئنسان المنكسة الى اقوال شهودة الاثبات يفيسد اطراحها جميسم الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهسا — وزن اقوال الشهود — وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم — موضوعى •

#### ملقص الحكم:

ان في اطبئنان المحكمة الى أتوال شاهدالاثبات ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها أذ أن وزن أتوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل التضاء عليهسا مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى تاضى الموضوع .

ا الطمن رتم ١٣٤١ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ٦/١/١ \_ س ٣١ \_ سي ٥٦ \_ مين ٥٨ ]. سي ٥٥ ).

### قامىسىدة رقم ( ٨٠ )

#### المسلالة:

حق محكبة المؤسسوع في استفلاص الصورة المسحيحة لواقعسة الدعوى من اقوال الشهود وساتر العناصر المطروحة الملها ـــ وأن تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام ساتفا .

### ملقص الحكم :

لحكية الموضوع أن تستظم من أتسوال الشهود وسسائر العتسامر المعرومة أيامها على بساط البحث المدورة المستحيحة لواتعسة الدموى حسبها يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من مسور أخسرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى الله متبولة في المقل والنطق ولها أمسلها

عى الأوراق ، ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون نيها شهادتهم والتعويل على أتوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه ، وكان ،ؤدى قضاء محكمة الموضوع بادانة الطاعن استنادا الى اقوال شهود الاثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساتها الدغاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكان من المقرر الضا أن للمحكمة أن تستهد اقتفاعها من أي دليل تطبئن اليه وأن تعول على أتوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمانت اليها ودون أن تبين العلة في ذلك ، وأنه لا يعيب الحسكم تناتض أتسوال الثماهد \_ بفرض حصوله \_ طالما قد استخلص الحقيقة من أقـــواله استخلاصا سائفا لا نناقض فيه ، قان ما يثيره الطاعن في شأن رضاء المجنى هليها وزوجها باصطحابه في سيارة اجرة لاطلاعه على وثيقة زواجهما أو دموى التناقض مي التوال المجنى عليها والهتلاتها للواتعة وعدم عودتها الى منزل الزوجية عقب الحادث ، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيسا لا تلتزم يحكبة الموضوع بمتابعته نمي مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها المتهم على استقلال اذ الرد عليها يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي ساتها الحكم مما لا يجوز معه معاودة التصدي له والخوض فيه لدى محكسة النعظل ،

إلى الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١١/١٠/١١٩ - س ٣١ - ص ٧١ ﴾ - ص ٧١ ﴾

# قاعـــدة رقم ( ٨١ )

#### المسحدا :

حق محكمــة الموضــوع في تكوين عقيدتهـا مما نطمان البــه من ادلة وعناصر في الدعوي ــ مفاده اطبائنان المحكمة الى اقوال شهود الاثبات •

### ملخص الحكم:

لما كان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطبئن اليه من الملة ومناصر على الدعوى ، وكانت المحكمة تد اطبائت للادلة التي اوردتها في حكمها الى ان الطاعن ارتكب الجريمة التي دائت بها ، وهي اطبئنان المحكمة الى النوال شهود الاتبات ما يغيد اتها المرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع

لحيلها على عدم الأخذ بها أذ أن وزن أتوال الشهود وتقدير الظروف التي 
يؤدون فيها شهادتهم وتمويل النضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام 
حرايا من الشبهات مرجعه الى ححكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان 
نقدر قيام القصد الجنائى أو عدم تيايه مـ من ظروف الدعوى حـ يعد مسالة 
تتعلق بالوقاع تفصل نميا ححكمة الموضوع بغير معقب وكان ما اثبته الحكم 
على ما تقدم ذكره من أن ممارسة المعتساء في السكن الذي أجره الطاعن 
كان معلوما له مما قرره الشهود وما دلت عليه التحريات غان هسذا الذي 
أورده الحكم يعد مسائفا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطساعن في 
الحريمة التي دائه بها ه

إلى الطعن رقم ١٥٤٧ لسة ٤٩ ق - جلسة ١٢٨٠/١٨٨ - س ٣١ - س ٣١ - س ١٩٨٠ ا

# ماعسسدة رقم ( ۸۲ )

#### : 12-41

عسدم التسزام المحكمة بأن تورد من اقسوال التسمود الا ما تقيسم عليه قضاءها ــ اسقاطها اقوال بعض الشهود ــ مفاده اطراحها •

# ملخص الحكم :

ان المحكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حسكمها الا عن الاطلق ذات الاثر في تكوين مقينتها فلا تورد بن اتوال الشهود الا ما تطبئن اليه منها وتتبع عليه تضاءها وتطرح التوال بن لا تثق في شهادتهم من غير أن تكون مازمة بترور ذلك .

- ( الطمن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - س ٣١ -

# قاعىسىدة رقم ( ۸۲ )

### : المسمدا

التنسلقض في اقسوال التسهود سد لا يميب الحسكم سها دام قسد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

### ولغص الحكم:

المتناتض مى أتوال الشمود ... بقرض وجوده ... لا يعيب الحكم ما دام

قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سنائمًا لا تناقض فيه .

« الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ ــ س ٣١ ــ ص ٣٠٧ )

### قاعـــدة رقم ( ١٨٤)

### : المحددا :

وأسال لنسبيب غير معيب سفى تحصيل السوال شاهدة البسات سـ حق محكمة الموضوع في استخلاص المسورة الصحيحة لواقعة الدعوي .

### ملخص الحكم:

الأصل أن من حق محكبة الموضوع أن تستظم من أتوال الشسهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المسورة المسحيحة لواتمة الدعوى حسبها يؤدى البه أتتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها مسائعا بستند إلى أدلة متبولة عمى المقسل والمنطق ولها أصلها غي الأوراق.

( الطمن رتم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۳۱ ــ بس بس ۳۱۳ )

# قاعـــدة رقم ( ٨٥ )

: 12-41

وزن أقسوال الشمسهود موضدوعي ما القسازعة في أقسوال الشهود مد جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام التقض .

### ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومتى أخذت بشمهادة الشهود فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

( الطمن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۸ ــ س ۳۱ ــ من ۳۰ من ۳۰۷ )

# قاعبسدة رقم ( ٨٦ )

#### : المسلما

محكية ثانى درجة ... تحسكم في الأمسل على مقتضى الأوراق -- الشهود الذين تاتزم بسماعهم •

# بلخص الحكم :

من المترر أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأمسل على متنفى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لؤوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسسماع الشمود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وأذ كان ألبين من محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب ألى المحسكمة سماع أحد من الشمود ، وكان ما قررته محكمة أول درجة من تلقاء نفسها ن تأجيل الدعوى لاملان محرر المحضر لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد منه حقوق للخصوم توجب العبل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق فان النعى على الحكم المطعون فيه بأنه تضى فى الدعوى بغير سسماع الشسهود لا بسكون مسعيدا .

« الطعن رقم ۲۰۰۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۲۲ )

# قاعـــدة رقم ( ۸۷ )

# المسدا :

تقسدير الأدلة بالنسسبة لكل متهم صحق لمحكسة الموضوع وحدها سـ لها أن تجزىء شبهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن الله في حسق المذبم ، وتطرح ما عداه في حق الآخرين ،

### ملقص الحكم :

من المترر أن تتدير الأدلة بالنسبة ألى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهدها وهي حرة غي تكوين عقيدتها حسب تقديرها والمائنسائها اليها بالنسبة الى منهم وعدم المهندانها الى ذأت الأدلة بالنسبة لمنهم آخر ؟ وأذ كانت قد المهانت الى أقوال الشهود وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وهده دون التهمين الآخرين اللذبن قضت ببراعتهما ؟ وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزىء ثدهادة الشاهد فناخذ منها بها تطهئن اليسه

وتطرح ما عداه لتملق ذلك بسلطتها في تقدير ادلة الدعوى ، فان ما يشره الطاعن في صدد تعارض صور الواتمة وما أخذ به الحكم وما أطرح من أتوال شهود الإنبات واعتماده على الدليل المستهد منها في حق الطاعن وحده دون المنبين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو مالا يجوز اثارته أو الشوض فيه لهام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٣٤٤ أسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ - س ٣١ -ص ٤٠٠ )

### قاعـــدة رقم ( ٨٨ )

### : المسطا

تطابق أقدوال الشدود مع مضدون الدليل الفقى - غير لازم - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مصع الدليل الفنى ، تناقضا يستمصى على الملامية والتوفيق .

### ملغص الحكم :

ليس بلازم أن تطابق أتوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكلى أن يكون جباع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملاصة والتوفيق •

ر الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ ــ س ٣١ ــ مر ٤٦٤ . مر ٤٦٢ ٤

### قاعبسدة رقم ( ۸۹ )

### المسيدا ا

اختلف النسبهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم لا يؤثر في سلامته باساس فلك ؟ هن محكبه الوضوع في الاعتباد على ما تطبئن اليه من أقوال التساهد واطراح ما عداها ب عدم أيراد الحكم تلك التفصيلات يفيد اطراحه أياها •

# ملخص الحكم :

من المقرر أن اختلاف الشمود في بعض التفصيلات التي لم يوردها

الحكم لا يعيبه ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتبد على ما تطيئن اليه بن أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم أبراد الحكم لهذه التقديلات ما يقيد أطراحه لها.

« الطعن رتبم ۲۳۵۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۰۰ ﴾

# قاعسدة رقم (٩٠)

#### : المسلما

وزن أقسَّوال الشمسهود - موضوعي - متى لا يعيب تقساقض الشهود بالحكم - سلطة المحكمة في اطارح مالا تطبئن اليه من أقسوال الشمسهود ،

### ملخص العكم:

لما كان وزن اتوال الشهود وتتدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل التضاء على اتوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجمه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطبئن اليسه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض اتوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استفاص الادانة من اتوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أن للمحكمة الا تورد من الأسباب الا ما نتيم عليه تضاءها ولها أن تأخذ من اتوال الشهود ما تطبئن اليه وتطرح ما عدا ، و إذا كتت المحكمة تد أوردت في حكمها الاسباب الني اتابت عليها تضاءها بما لا نناقض فيه واطهائت الى أتوال شهود الإنبات التي عليها تضاءها بما لا ينازع الطاعن في صحة مكذة من الاوراق وهي غير حملت مؤداها بما لا ينازع الطاعن في صحة مكذة من الاوراق وهي غير مارحة بأن تنتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها انها المرحتها ، غان كل ما يثيره في هذا المنحى لا يومو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة المؤسوع في وزن عناصر الدعسوى واستناط معتقدها منها وهو ما لا تجوز اثارته المام محكمة النقض .

( الطعن رقم 77 % 19.4 لسنة 93 ق ... جلسة 19.4 % 19.4 ... س 98 % من 98 % )

### قاعـــدة رقم ( ٩١ )

### : 13-41

سساطة محكسة الموضسوع في تقسدير الأدلة ساطهاناتها القسوال الشاهد يقيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأضد بهسا ٠

# ملخص الحكم :

من المترر أن لمحكمة الموضوع بها لها من سلطة تتدير الأدلة أن تأخذ ببا ترتاح اليه منها وفي اطبئناتها لأتوال شهود الاثبات بها يقيد أنها المرحت جبيح الاعتبارات التي ساتها الدفاع على عدم الاخذ بها أذ أن وزن أتسوال الشهود وتتدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها بهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شسبهات مرجعه الى محسكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك .

( الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ -- س ٣١ --مي ٥٥٥ )

### قامىسدة رقم ( ۹۲ )

### البسدا:

نناقض رواية النسبهود في بعض تفاصسيلها سالا يعيب العسم سا ما دام استخلاصه سالفا سانقدير الإدلة سانستقل به محكمة الموضوع م ملخص الحكم:

متى كان الطامن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من اتوال شهود الاثبات ، قان تناتض رواية الشهود فى بعض تعاصيلها لا يعيب الحسكم ولا يقدح فى سلامته ما دام استخلص الحتيقة من اتوالهم استخلاصا سائفا لا تناتض غيه ، ومن ثم غانه لا يكون ثبة محل لتعييب الحكم فى صسورة الواقعة التى اعتنتها المحكمة واقتمت بها ولا فى تعويله فى تضائه بالادانة على اتوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب اتوالهم ومن ثسم بكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

( الطعن رقم ۱۰۰۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/٥/۱۲ ـ س ۳۱ ـ مر ۹۲ه )

### قاعسسدة رقم ( ٩٣ )

# المسطا:

جــواز ســماع الشـــهود الذين لم يبلغ سنهم اربـــع عشرة ســنة بدون هلف يدين جواز الأخذ بلقوالهم على سبيل الاستدلال اذا أنس القـــاضى فههــــا المـــــدى ١

### ملغص الحكم:

متى كان القانون تد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة بدون حلف يبين على سبيل الاستدلال ؛ ولم يحرم الشارع على القسافي الأخذ بنك الأتوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال أذا أنس فيها الصدق ، الأخذ بنك الأتوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال أذا أنس فيها الصدق ، لهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القائمي حسب اقتناعه ، هانه لا يتبل من الطاعن النمي على الحكم أخذه باتوال أجنى عليه بحجة عدم استطاعته الدينيز لصفر حسنة ما أدلي به وركلت الهينيز لمن اعتبار أنه يدرك ما يتول ويعيه ، وأذ كان الطاعن لا يدمى علم توالم اللبيز لديه ، بل اقتصر بجلسة المحاكمة على التول بأنه صغير ، عمل الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتباد على أتوال المجنى عليه بمعكم المداكمة المعالمة المحاكمة على التوال بأنه صغير ، على المداكمة المبائدة المحاكمة على التوال المجنى عليه بمعكم المداكمة المبائدة المبائدة المعائمة المنافق من كانة عناصر الدعوى الطروحة الملب فلا يصحح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فان ما يكره الطاعن في هذا الشمال لا يعدو أن يكون جلا وضوعها في تقدير الدليل وفي سلطة الحكمة في استنبط معتدما مها لا يجوز اثارته لهلم محكمة انتفس .

ر الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ ــ س ٣١ ــ من ٢٣٦)

# قاعسسدة رقم ( ۹۶ )

### : 12....41

الصــلح بين الشـــاهد والمتهــم قــول جديد ـــ حق المحكمة في تقديره واطراحها له دون بيان السجب ـــ أسلس فلك ؟

### ملخص الحكم :

لا يمهب الحكم النفاءة عن الصاح الذي تم ببن والدى المجنى عليه وبين

التهم في معرض نفى التهمة عنه اذ لا يعدو ذلك أن يكون قرلا جسديدا من الشياهدين يتضمن عدولا عن أتهابه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع، وسلطتها في تجزئة العليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك أذ الأخذ بادلة الثبوت ، التي ساقها الحكم يؤدى دلالة الى اطسواح هيذا المسلح .

ر الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤ - س ٣١ -من ٧٠٤)

### قاعبسدة رفم ( ٩٥ )

#### : المسحدا

هرية محكمة المؤضسوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن الهمه من الله المناصوى وعناصرها له لها الاخذ بقول الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى لله تنقض المشاهد أو تضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يميب المكم ما دام استخلص المحقيقة بما لا تفاقض فيه •

# ملغص الحكم :

من المقرر أن لحكية الموضوع في المواد الجنائية كابل الحرية في تكوين مقيدتها معا تطبئن اليه من ادلة وعناصر الدعوى ما دام له أصل ثابت بأوراقها وكان للمحكية في سبيل تكوين عليدتها أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرهلة من مراحل الدعوى منى العبات اليه ولو خالف قول آخر له أبداه في مرهلة أخرى ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكية قد استخلصت الحقيقة من ذلك الأقوال استخلاصا سائفا بها لا تناقض فيه .

( الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١/١٩٨٠ ــ س ٢١ ــ من ٢٠٨٠)

# قاعـــدة رقم ( ٩٦ )

### : 12-41

تقدير اقسوال منهم على آخر س وتحديد صانها بنفنيش باطل سموضوعي .

# ملخص الحكم :

تقدير الأقو الالتي تصدر من متهم على آخر أثر تفتيش باطل وتحديد مدى

صلة هذه الاتوال بواتمة النعنيش وما ينتج عنها هو بن شدون محكسة المرضوع نعدره حسبها يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث أذا تدرت أن هذه الاتوال صدرت منه صحيحة غير متاثرة فيها بهذا الإجراء الباطل حكها هدو الشأن في الدعوى الطروحة حجاز لها الاخذ بها .

( الطعن رقم ۱۹۸۸ سنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/١٠ سس ٣١ ـ الطعن رقم ١٩٨٠ سنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/١٠ سن ٣١ ـ

### قاعسدة رقم ( ۹۷ )

البسيدا :

تقدير أقسوال الشسهود ـ موضوعي ـ تناقض أقسوال الشسهود ــ لا يميب الحكم متى استخلص الادانة منها بما لا اناقض فيه .

# ملخص الحكم :

وزن أتوال الشهود وتتدير الظروف التي يؤدون غيها شهادتهم وتعويل التضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وهام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره النقدير الذي تطبئن اليسه ودون رقابة من محكمة النقض ، ونناتض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يسبب الحكم ولا يتدح في سلابته ما دام قد استخلص الحتية من اتوالهم اسستخلاصا سنتفض فيه .

( الطمن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٢/١٠/١٠ ــ س ٣٦ ــ من ٧٣٠ من ٧٣٨ )

# قاعسسدة رقم ( ۹۸ )

المسطاة

وزن اقسوال المسهود ــ موضسوعى ــ مفساد الأفد بالمسهادة ؟ الناقض الشاهد ــ مني لا يميب الحكم ،

# ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشمهود وتقدير الظروف التي يسؤدون فيها شمهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاهن وحام هولها من الشبيهات ، كل ذلك مرجمه الى محكمة الموضوع تنسزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي مني أغذت بشبهادتهم ، مان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدغاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يميب الحسكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقراله استخلاصا سائغا لا تفاقض فيه ، وكان المكم المطعون فيه قد حصل ما عول عليه من أقوال المجنى عليه وسمائد الشهود بغير تناقض وأشمار الى ما نكره المجنى عليه في بدء اتواله من « أنه شاهد على ضوء اللببة » « سُخصا يشسبه ..... شتيق زوجته المتوفاة وشخص آخر أطول منه يستطيع التعسرف هليه اذا شماهده » ثم كشف عن اطمئنان المحكمة الى ما ساقه المجنى عليه تبريرا سائغا لما تردد فيه من اتوال حول تحديد شمسخص الطساعن في بداية الأمر ، وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فانه لا محل لمبا يتعاه الطاعن في هذا الشان . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان عملية التعرف عليسه سـ مردودا بأن الحكم قد بني قضاءه على ما اطمأن اليه من أدلة التربت التي تام عليها ، ولم يعول على أي دليل مستمد من عملية العرض هذه التي لم يشر اليهسسا في مدوناته ، ومن ثم قاته قد انحسر عنه الالنزام بالرد استقلالا على هذا الدفع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاءن ينحل في مجموعه الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

.. الطعن رقم ٥٣ لسفة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ... س ٣١ من ٥٠٠)

# قاعـــدة رقم ( ۹۹ )

### المحدا :

وزن اقوال الشسهود وتقدير الظهروف التى يؤدون فيها شهادتهم موضوعى – اخذ المحكمة بشهادة الشهود – مفاده – اطراهها لحميسم الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها

### ملخص الحكم:

 بن الشبهات كل ذلك مرجمه الى محكمة المؤضوع تنزله المنزلة الني تراها وتقدره النتدير الذي تطيئن اليه ، وهي منى اخذت بشهادتهم قان ذلك يغيد انها الطرحت جبيع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحبلها على عدم الاشد بهما ، وإن تناتض الشاهد أو تضاربه في أتواله لا يعيب الحكم ولا يقدم في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائمًا لا تالقض فيه ، وكانت المحكمة غير مازمة بسرد روايات الشاهد أذا تسددت وبيان وجم اخذها بما اقتدمت به ، بل حسبها أن تورد منها ما قطيئن اليه وتطرح ما عداه ولها في ذلك أن تأخذ باتواله في أي مرحلة من مراهل التحقيق والمحلكية دون أن بين العلة في ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدد موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها بهما لا تجوز اثارته المام محكمة النقض .

( الطعن رقيم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ ــ س ٣١ ــ ٣٠ من ٩٦٥ )

عاشرا ــ القـــرائن:

### قاعبسدة رقم (١٠٠)

: 12-41

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقلمة الدعوى المثلثة في العربية الملغ عنها و لا حجية له امام المسكمة المخالية في دعوى الملاغ الكانب عن هذه العربية ،

### ملفص العكم:

من المقرر بنص المسادتين ٥٥٤ \_ ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ان توة الأمر المشمى سواء المام المحاكم الجنقية أو المحاكم المنفية لا نكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر المسادر من النيابة المالة بعدم وجود وجه لاتالهة الدعوى البلاغ الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ ( اللطمن رقم ١٩٨٤ السنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/١/٢ سنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/١/٢ سنة ٤٩

- ص ۱۷ )

# قاعـــدة رقم ( ١٠١ )

تليد الحسكم المطعدون فيسه سائحكم المسادر برفض الدعدوى المنتقلة الشيء المقفى فيسه ، المنتقلة الشيء المقفى فيسه ، بعدم استثقاف القابة له سروعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه سينطوى على خطا في تطبيق القاتون سائلات ٢٠٠ اجستجيز المجنى المدنى المنتقب المسائلة المحكمة الحراية سائلة المحكمة الجراية سفى المخالفات والجنع سينا يفتص بحقوقه المدنية سمتى تجاوزت التعويضات التصاب من رفع استثقافه سكان على المحكمة الاستثقافية أن تصرفى لبحث عناصر الجريمة سالا يعنع من هذا كون المحكم في العوى الجنائية قد حسائلة متاسر الجريمة سالا يعنع من هذا كون المحكم في العوى الجنائية قد حسائلة قد حسائلة قد حسائلة قد حسائلة المحكم ألم العوى الجنائية قد حسائلة قد والار المقفى ،

### ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطمون نبيه قد أيد الحكم الصادر بونض الدموى الدنية ( م --- 0 --- جذائي )

السبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثاني درجة أعتبرت الحكم الابتسدائي حائزا لقوة الشيء المقضى فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى الدنية الستانفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذي الصابه ، وهذا ينطوي على خطأ مي تطبيق التانون ، ذلك أن المادة ٣٠٤ من تناون الاجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستانف الحكم المادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيما يختص بحقوته المدنية وحدها ؛ أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم هيه القاضى الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لانه مستقل عن حق النيابة المامة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رفع استثنافه كان على المعكمة الاستثنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت القعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته السه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة اول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المتفي ، لأن الدعوبين الجنائية والمدنية وان كانتا ناشئتين عن سبب واحمد الا أن الموضوع مي كل منهما يختلف عنه مي الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

( الطدن رتم ٣٤ للسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ \_ س ٣١ \_ ص ٣٩١)

# قاعسدة رقم ( ۱۰۲ )

استعراف كلب الشرطة ــ قرينــة ــ مثـــال السبيب ســـالغ ــ اتخذ من الاستعراف يوطابقة صندل عثر عليه سكان العادث تقدم الطـــاعن قرينتين ،

# ملخص الحكم:

لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ... الأما استثنى منها بنص خاص ... جائز اثباتها بكافة الطرق المتانونية ومنها البينة وقسرائن

الاحوال ، وأن القاتون لم يرسم للنعرف صورة خاصة يبطل أذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت قد الحيانت الله ، أذ العبرة هي باطبئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ومن ثم غلا على المحكمة أن هي اعتبدت على الدليل المستهد من تعرف المجتمى عليه على المحامن ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع عبر مقبولة ، و لما كان لا جناح وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة ، و لما كان لا جناح على الدكم أذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يمسزز بها أدلة الموت التي أوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف خليلا أسساسيا في ثاوت الاتهام قبل المقبور فيه في ثاوت الاتهام قبل المقور عليه بمكان الحادث لقدم الطامن تقرينتين يعزز بهما ادلة الثبوت التي لوردها ولم بيتذذ منها ادليا الساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، علن منمي الطاعان في غير محله ،

( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ س ٢١ ــ صن (٩٠)

### احدى عشر ... المعاينية:

### قاعـــدة رقم ( ۱۰۳ )

#### : المسدا

اهسراء المعانسة في غييسة المتهم سالا بطسلان ، ما يملسكه سره التبسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غييته من نقص او غيب .

# ملخص الحكم :

من المترر أن المماينة التى تجريها النيابة لحل الحادث لا يلحتها البطلان بسبب غياب المتهم ، أذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم أن هي رات لذلك موجبا ، وكل مايكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكبة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكبة وهي على بينة من الثرها شانها شمان سسائر الإدلة الأخرى .

)( الطعن رتم ۱۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۶۸ )

# قاعستة رقم (١٠٤)

### 11 11-11

طلب أجراء الماينة - لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

# ملقص الحكم :

متى كان الثابث من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدافع من الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء معاينــة لمكان الحــادث بل اتتمر في مرافعته على التشكيك في أقوال شعود الاثبات فانه لا يحق له من بعد أن يشير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢١١٤ لسفة ٤٩ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٣/٧١ سـ س ٣١ سـ س ٤٠٠)

### قاعـــدة رقم ( ١٠٥ )

البسدا:

التمويل على المعلينة ... دون ايراد مضمونها ... قصور .

# ملخص المكم:

من المترر وفق المادة ٣١٠ من تاتون الاجراءات الجنائة أن كل هسكم بالادائة يجب أن يشتمل غيبا يشتمل عليه على بيان كان الؤدى الادائة التى استخاصت منها المحكمة الادانة فلا تكنى مجرد الاشارة اليها بل ينبنى سرد مضمون كل دليل بطريقة والهية ببين منها مدى تليده الواتعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى اقرها المحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها واذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة فائه يكون مشوبا بالقصور .

( الطعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ـ س ۳۱ ـ من ۷۱) - من ۲۱) - من ۲۱ ا

# قاعسسدة رقم ( ١٠٦ )

# الهسدا :

عسدم النزام المحكمة باجاية طلب معاينة ــ لا يتجه النفى الفعسل أو اثبات استمالة هصوله ــ علة ذلك ؟

# ملخص الحكم :

طلب النفاع اجراء المعاينة وتجربة ضوئية ... بغرض التهسسك به ... للتدليل على عدم امكان رؤية الشهود الواقعة لا يتجه الى نفى الغمل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها واذ كان المقصود منسه مجرد اثارة الشبهة فى أنلة الثبوت التي المهانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى اخذت به فان هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقادا من الحكم بالادانة استئادا الى أقوال هؤلاء الشهود .

( الطمن رقم ۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ... جلسة ٨/١/٨٠ ... س ٣١ -- ص ٧٣١)

# قاعسدة رقم ( ۱۰۷ )

### المسدا:

طلب اجسراء المعلنسة الذي لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمسة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما دواها التسهود بل كان المقصود منه اثارة التسبهة في العليل الذي اطمانت اليه المحكمة سـ هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بلجهيته .

# ملخص الحكم:

من المترر أن طلب المعاينة أذا كان لايتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا ألى النبات استحالة حصول الواقعة كبا رواها الشهود بل كان مقصودا منه أثارة الشبهة فى الدليل الذى الهائنت اليه المحكمة علن مثل هذا الطلب يعد دهاما موضوهيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم قلا محل لتعبيب الحسكم بالأخلال بحسق العساع .

( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ من ٧٧٧)

# اجراءات المحاكمة

### اجسراءات المعاكمسة

### اولا \_ الاعـــلان:

# قاعـــدة رقم ( ١ )

# المسئلات

توالى تأجيسل نظسر الدعوى لاعلان المتهسم اعسلانا قانونيا سم مضى ددة التقادم دون اتمام الاعلان سـ اثره سـ انقضاء الدعوى المبناتية بهضى الدة سـ م 10 امج .

### ملخص الحكم:

حيث أن الدعوى البنائيـة رقعت الى الطـاعن بوصف أنه في يوم الامرازا بدائرة قسم الدخيلة ، هرب النبغ المين وصفا وقيمة بالمحضر مع علمه بذلك ، وطلبت النبابة العامة معاتبته طبقا لأحكام الواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة الشئون المالية والنجارية بالاسكندرية قضت في ١٩٣١/١٩٧٥ فيابيا بحبس المنهم سنة الســهز مع الشغل والزامه بأن يدغع لمسلحة الجبارك تعويضا قدره - .٨٨٤ جنبها والمسادرة واذ مارض الطاعن في الحكم تضى بجلسة ١٩٧٥/١١/١٧ بتأبيد الحكم المسارض فيه فاســتانف ومحكمة الاستندائية ( بهيئسة استثنائية ) قضت في ١٩٧٧/٢/٢١ فيابيا بنابيد الحكم المسائف فعسارض وقضى بجلسة ، ١٩٧٧/٢/٢١ المعارض فيه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحسكية يضمها المحتفقة للجبه النمى أن الدموى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء أمام محكية الدخيلة الجزئية بذأت القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتباراً من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المنهم حالطاعان حاملاتا قانونيا حوه ما لم يتم حالى أن تضعت في ٢١/١/١/١ بلطائها ألى محكمة الشئون المائية بالاسكدرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى واصدرت حكيها المشار اليه تنفا ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث مسمنوات من تاريخ الواتمة دون أي اجراء تاطح للتقسام وتكون الدعوى الجنائية قسد

انقضت بمضى المدة طبقا للمادة ١٥ من تلقون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ۱۹۳۵ لسنة ۸) ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ - س ۳۱ - ص ۳۱۸ - س

# قاعسسدة رقم ( ٢ )

### : 13---41

المواعيد الخاصسة بنليف المتهسم بالحضسور امام مرحسلة الاهسالة ومحكمة الجنايات تقريرها لمصلحة المتهم نفسه سـ سكوته عن النهسسسك يعدم مراعاتها امام محكمة الموضوع سـ أثره سـ اعتباره متنازلا عنها .

# ملخص الحكم:

من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور الهام مرحلة الاحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه قاذا كان لم يتمسك المام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها غانه يعتبر متنازلا عنها لانه تدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتيمسك بوقوع هذه المخافسة .

( الطعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ص ٨٧٦)

# قاعـــدة رقم (٣)

### : البسيدا :

اعسلان المتوم لعضسور جلسة المحلكمسة امام محكمة الجنايات لاقسل من الاجل المحدد قانونا سالا الراكه في صحة الاعلان سالمتهم أن يطلب اجلا لتحضير نفاعه ساوعلى المحكمة اجابته والاكانت اجراءات المحلكمة باطلة ، ملخص المحكم:

حيث أن أعلان المنهم لحضور جلسة المحاكمة أبام محكمة الجنابات لأتل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثبانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك ليس من شائله أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوكي وأنما يصبح المنهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه فمى الميعاد الذى حدده القانون وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت احراءات المحاكمة باطلة .

 $^{(1)}$  الطعن رقم  $^{(1)}$  السنة ٥٠ ق  $^{(1)}$  جلسة  $^{(1)}$  المان رقم  $^{(1)}$  السنة ٥٠ ق من  $^{(1)}$ 

### قاعـــدة رقم ( } )

#### : 12-41

اعسلان المعارض بالجلسسة المصندة لنظسر معارضسته سيجب ان يكون للشخصه أو في محل اقابته سعام الوكيل لا يفني عن اعلان المعارض بالجلسة التي هددت لنظر معارضته ساعتبار المعارضة كان لم تكن سيناء على هذا الاعلان سخطسا •

# ملخص الحكم :

من المقرر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو مى محل اقابته ، والامسل أنه لا يفنى عن اعلان المعسارض بالجلسة المحددة لنظر معارضسته علم وكيله بها طالما أن الامسيل لم يكن هاغم اوقت التقرير بالمعارضة .

( الطمن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق حد جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ -- س ٣١ -- ص ٢٠٦)

### قاعىسدة رقم ( ٥ )

### البسنة :

١ — ايجاب القانون الاعالان لاتفاد أجراء أو بدء ميعاد - مفاده ؟ عام الوكيل بالجلسة - لا يغيد حتما علم الاصيل الذي غاب عن الجلسات التي صدر فيها قرار التلجيل •

7 ــ تلجيل الدعوى في غياب المدعى المنني ــ دون اعلانه لشخصه ــ
 لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية اســـتنادا الى عدم تحضوره ــ
 مخالفة هذا النظر ــ بطلان الحكم ،

# ملخص الحكم :

لما كان تضاء هذه المحكمة محكمة النقض ـ تد جرى على أنه

متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد غان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكتت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالمحق المدنى ( المطاعن ) قد أعلن لشخصه للحضور بجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ التى حسدر فيها المكم المطعون فيه ، مما ينتهى معه القول بعلمه اليتينى بتلك الجلسة ، وكان لا يغنى عن اعلانه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيسد حتما علم الأصيل الذى غلب عن الجلسة التى صسدر فيها قرار التأجيل . فائه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المنبة استغادا الى عدم حضوره في جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ التى أجلت اليها الدعوى في فيسايه والتى لم يكن قد اجلن بها لشخصه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فائم يكن قد اجتنى على اجراءات باطلة ، مما يتمين معه نقضه بالنسسية الي ما قضى به في الدعوى المدنية والإحسالة ، بغير حاجة الى بحث باقى ما التي في الطعن .

( الطعن رقم ۷۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٨٧ )

# ثانيا - الحضيور بالجلسات :

# قاعسسدة رقم (٦)

المسطاة

غيساب التهسم لا يترتب عليسه تلخير الحسكم في الدعوى بالنسسية لغيره من التهمين معه -

### ملخص الحكم:

ان المسادة ٣٩٦ بن قانون الإجراءات الجنائية تنص على انه لا يترتب على غياب بنهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهين جمه . ولمسا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تعترضا على نظر الدعوى بالنسبة لهما دون المتهم الفائب والذي سبقت ادانته غيابيا . ولم تبينا لمحكمة الموضوع مصلحتهما في نظر الدعوى بالنسسبة لهما والمتهم المقانب جميعا في وقت واحد ومن ثم قلا يتبل منهما النمي على المسكم لهذا المسسمعيه .

( الطعن رقم ۱۱۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱/۱/۱/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۶)

# قاعىسىدة رقم (٧)

### الهيدا :

بيسان مواد الاتهسام في محساضر الجلسسات سد غير واجب سـ اثبات هضور المتهم والمدعى المنفي بمحضر جلسة القطق بالحكم سـ غير لازم •

# بلخص الحكم :

القانون لم ينضمن نصا يوجب بيان مواد الاتهام عى محاضر الجلسات ولا يميب الحكم خلو محضر جلسة النطق به من اثبات حضور المنهم والمدعى بالحق المدنى ؛ طالما كانا قد حضرا الجلسة الذي تبت نميها المحاكمة وصدر قرار تأجيل النطق بالحكم في مواجهتهما .

( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - س ٣١ - ص ٢٤٢)

# قاعـــدة رقم ( ٨ )

#### المرحدا:

مسدم جواز الحكم في المعارضة بفي سسماع دفاع المسارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلا بفير عنر ... قيام عذر قهري حال دون حفسور المعارض يعيب اجراءات المحكمة ... وحل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم ... تقديد النسهادة المنبئة لعذر الرض القدية لحكمة النقض لاول مرة من اطلاقاتها ... ثبوت أن التخلف يرجع الى عذر قهرى ... اعتبار الحكم في صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معينة ... أثره ... عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض... الا من يوم علم الطاعن رسيميا بالتحكم ... عدال هو تعيم عداد الطعن بالنقض...

### ملخص المكم :

من حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكة قد جرى على أنه لا يمسح المحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برقضها بغير سلماع نفاع المعارض الا أذا كان تظلم عن العضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التظلم برجع الى مفر تهرى فان الحكم يكون غير مسجيح النا كان هذا التظلم برجع الى مفر تهرى فان الحكم يكون غير مسجيح حقه في المفاع ، وبحل النظر في هذا العذر يكون منذ استثنائه الحكم أوة عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت المحكمة وقت الحكمة وقت الحكمة وقت الحكمة وقت الحكمة التقضى على المعارف من المامن وقد استحال عليه المحضور المامها لم يكن في مقدوره أبدأؤه لها مها يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاة وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئة أن تقدر العذر ، غاذا كان يمتبلا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة المامن تد تقدر العذر ، غاذا كان يمتبلا في شهادة طبية تقدم أو كان الطاهن تد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية وقريخة في ١٦ من يتاير ١٩٧٧ المبت فيهسا اله كان مريضا وملازما القرائس في المفترة من أول ديممبر ١٩٧٧ متى ١٧

من يناير ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون هيه قد تضى في ٧ من ديسمبر ١٩٧٧ و هو تاريخ يدخل في هترة المرض وملازمة الفراش ... باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بتقتها الى مار تضينته هذه الشمهادة عقد يكون قد ثبت قيام العقر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضـــة بها لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالمة لا ينفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم هيه الطاعن رسميا بمحدورة ، واذ كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن تبل يوم ١٨ من يناير ١٩٧٩ ، وهو اليسوم الذي ترر فيه بالطعن واودع أســبابه ، غان التقرير بالمعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تها في الميعاد مها يتمين محسه الحكم بتبول الطعن شكلا وفي الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ - ص ٨٦٨)

#### ثالثا ــ التحقيــق بالمســات :

### قاعبسدة رقم (٩)

### المهدا:

نظر محكمة الجنسايات في الجنحة والفصل فيها ما دام لم يتبين أنها كذلك الا بعد التحقيق ــ صحيح ــ علة ذلك ــ المادة ٢٨٢ أجرادات ،

# ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنعة شروع في سرقة معاقب عليها بالواده ؟ ٧٤ ؟ ٢٩٨ من قانون العقوبات وهو ما يصادف صحيح القانون كانت المسادة ٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه و اذا رات حكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة بأمر الاحالة وتبسل وتعليمها بالجلسة تصد جنعة فلها أن تحكم بعدم الاختصساص وتعيلها الى المحكمة الجزئية . أما أذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » . ومفساد ذلك وفقا للفقرة الأولى من هذه المسادة أنه أذا تبين لحكمة الجنايات قبل اجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جناية . فقد كلسل لها القانون اختصاصا جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تعيلها الى المحكمة الجزئية وفي الحالين على السواء يكون قضاؤها متفقا مسع التها المحكمة الجزئية وفي الحالين على السواء يكون قضاؤها متفقا مسع جنحة — وأصدرت حكمها المطمون فيه غانها لا تكون قد أخطأت في الخانون .

( الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ ــ س --- ص ٦١٨ )

# قاعىسدة رقم (١٠)

### المهندا :

عسدم التزام المحكمة باجابة طلب تحقيق قسدم في مذكرة ، بعسد هجر الدعوى للمحم او الرد عليه ،

# ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة متى أمرت باتفال بلب الرافعة عى الدعسوى

# قاعـــدة رقم ( ١١ )

### : 12-41

المحكمسة الاستثنافية تحكم أصسلا على مقتضى الأوراق سالا تجسري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

### ملخص المكم:

( الطعن رقم ۳۹۷ لسة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/٨ ـ س ٣١ ـ ص ٧٣١ )

# رابعا - استجواب التهم :

# قاعسسدة رقم ( ۱۲ )

المسطارة

سوال المتهم عن تهملت سواجب امام محكمة اول درجة غصب سوهو اجراء تنظيمي لا يترتب البطلان عن اغفاله .

# ملخص المكم :

من المترر أن سؤال المتهم من تهمته ليس واجبا الا امام محكمة اول درجة ، أما لدى الاستثناف مالقانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو سابعد س من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على المقالها .

﴿ طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٣ — س ٣١. - من ٣١)

# خلبسا ــ معاضر الجلسـة:

### قاعبدة رقم ( ١٣ )

#### الكسدا :

الخطا في محضر الجلساة بشان البسات اسم مهنل النساية الم بغرض حصوله الا يؤثر في سلامة الحكم ، مادام الطاعن لا يماري في ان النياة العامة كانت مهناة بالجلسة ،

# ملخص الحكم:

لا يؤثر في سلامة الحكم — بافتراض صحة با يدعيه الطاعن — عن خطا محضر جلسة النطق بقحكم فيبا اثبته من انعقاد المحكمة بالهيئ السابقة مع أن وكيل النيابة الذي حشر تلك الجلسة غير من مثل بجلسسة المحاكمة ، مادام أن الطساعن لا يمارى في أن النيابة المسامة كانت ممثلة بجلسة النطق بالحسكم ، وأن المحكمة كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وفق المحكم النسانون .

ر طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ ــ س ٣١ ــ من ٢٤٢) - من ٢٤٢ ــ س ٣١ ــ من ٢٤٢ )

# قاعسسدة رقم (١٤)

# الإسدا :

الثسابت في محضر المجلسسة ـ أو الحسكم ـ لا يجسور الادعساء بما يخالفه ـ الا بطريق الطعن بالتزوير ـ سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه ـ اجراء تنظيمي ه

# ملخص الحكم :

من المترر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ها البيت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم ــ الا بطريق الطعن بالتزوير ؟ وأذ كان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المراغمة الاخيرة من سؤال الطاعن عن الفعل المسند اليه ٤ فان الزعم بأن الطاعن لم يسأل عن الفعل المسند اليه يكون غير متبول هذا الى أنه من المترر أن سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من تبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .

"( طعن رقم ۱۳۰۰ السنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۶)

### قاعـــدة رقم ( ١٥ )

# الإسدا :

محضر الجلسسة يكمل العسكم فى خصوص بيسان المحكمسة التى صدر منها والهيئة التى اصدرته واسماد الخصوم فى الدعوى ــ وسسالر بيانات الديباجة عدا الناريخ -

# بلغص المكم :

بن المقرر أن محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسسسائر بيتات الديباجة عدا التاريخ .

( طعن رقم ۲۳۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۸/٥/٥ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۶ )

وغي نفس المعنى نتض ٢١/١/ /١٩٨ \_ السنة ٣١ - ص ٨٩٦

# قاعسسدة رقم ( ١٦ )

### المسدا :

اغفسال التوقيع عسلى مصاغر الجاسسات سدلا السر لمه عسلى مسحة المسكم .

# ملخص المكم :

متى كان البين من الاطلاع على الحكم المسادر من محكمة أول درجة في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بقبول المعارضة المرفوعة من الطاعن شملكلا ورفضها موضوعا وتابيد الحكم المعارض غيه ... أنه مزيل بتوقيع القاضى الذى أصدره وذلك على خلاف ما يزعبه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، ومن ثم غان منمى الطاعن غى هذا الشان يكون غى غير محله .

ر طعن رقم ۲۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٢١ ــ ص ٧٨٩)

# قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

### البيدا :

ورقة الحسكم - منهمة لمحضر الجاسة في شان البسات اجسرادات المحاكمة عدم جواز جعد ما ثبت بالحكم من نلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير •

# ملخص الحكم :

لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية من أثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بها هو مقرر من أن ورقة الحسكم تعتبر متهمة لحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وأن الأمسال في الاجراءات أنها روعيت ومن ثم فاته لا يجوز للطاعن أن يجسد ما اثبته المحكم من تلاوة تقرير المتخيص الا بالطمن بالاتروير وهو ما لم يضمله نيكرن ما يغيره في هذا الصدد غي مقبول .

( طعن رقم ۲۲۲۶ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱۱/۱۱ ــ س ۳۱ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۱ ۲

### قامسدة رقم ( ۱۸ )

#### البيدا:

خلو محضر الجاسة من اثبات دفاع الخصم ــ لا يعيب الحكم .

### ملقص العكم:

لمساكان من المقرر آنه لا يعيب الحكم خُلو محضر الجلسة من البسات دغاع المصمم اذ عليه ان كان يهمه قدويته أن يطلب سراحة البانه عى هذا المحشر كما عليه أن أدعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجسز الدعوى للحكم أن يقم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وكان البين من محضر جلسة المرافعة أنه جاء خلو! مما يدعيه الطاعن من مصادرة حقه في الدفاع بل أن النسابت أن المحكمة مكتمه من أبداء دفاعه كاملا مما لا يوفر الاخلال بحق الدفاع ، ويضمى النمي في هذا الخصوص في غير محله ،

" ( طعن رقم ۲۱۲۳ لسنة ۶۹ ق \_ جلسة ۲۹/۱۲/۱۹ \_ س ۳۱ \_ س ۱۹۸۰) - ص ۱۱۶۲)

### سادسا ــ وباديء وللهوعة :

### قاعسسدة رقم ( ١٩ )

### المحدا :

للمحامى أن يتسولى واجب الدفاع عن متهبين متعسددين في جنساية واهدة — شرط ذلك ؟ مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ؟ تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحسام خاص — أساسه الواقسع — لا احتبال ما كان يسم كل منهم ابداؤه من نفاع ه

### ملقص الحكم :

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحسد واجب النفاع من منهمين متعددين عن جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى التول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه أثبت في حق الطامن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بقصد الاتجار واثبت في حق الطامن الثانى تداخله بسغته وسيطا في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق احدهما لسم يكن من شائه أن يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجعل اسفاد القهمة شائما بينهما شيوما صريعا أو ضمينها ، كما أن القضاء بادانة أحدهما لا يترتب عليسه التضاء ببراءة الآخر وهو مناط التمارض الحقيقى المغل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بحدام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبتنى على احتبال ما كان يسمع كل منهما أن يبسديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبده بالقما ، ومن ثم غان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشان لا أساس له من الواقع والقانون .

( طعن رقم ۱۰۲۸ لمنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۴ ــ س ۳۱ ــ سر ۲۹۲)

### ماعسدة رقم ( ۲۰ )

المنداة

قـرار المعكمة الذي يمسـدر في حسـدد تجهيــز الدعـــوي وجمــع الأملة ــ قرار تعضيري لا تتواد عنه اية حقوق للخصوم •

# ملقص الحكم :

ترار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون ترارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العبل على فليزه صونا لهذه الحقوق .

( طعن رقم ۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلدــــة ٨/٥/٥/١ ــ س ٣١ ـــ ص ٩٦٠ )

# قاعسسدة رقم ( ٢١ )

#### : المسدا

# بلغص المكم :

لما كان الحكم المطعون عيه قد تصدى لما اثاره الطاعن من استهاع وكيل النبابة المحقق الشهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان التاتون قد الباح للمحتق ان يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مسع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المبتة لهذه الإجراءات ، وكان الطاعن لم يدع أبام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على اتوال الشهود التي يقول انهم اداوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة ــ فان ما اتاره في هــذا المسمدد لا يعدو أن يكون دفاعا تاتونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحسكمة أن التقتت عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن

يكون تعييبا للتحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصمع أن يكون سببا للطعن على الحكم .

( طعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٦/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٧٤٢)

#### قاعسدة رقم ( ۲۲ )

## المِندا :

الأصلى في الأعمال الإجرائية بريانها على حكم الظاهر ب هي لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكثف من امر واقع ب الأصر المشروع لا يتولد من تفيده في حدوده عمل باطل بمثال بشان اجرادات تبت صحيحة بمعرفة الجهات المسكرية ب في جرائم لا تختص بها وضد ملهمين من في: الماضعين لقانون الاحكام المسكرية .

#### والخص الحكم:

لا ينال من الحكم ما انفع - من بعد - من ان الاختصاص معقدود لجهة النشاء المادى اعتبارا بان الطاعن - الشريك في جرائم التزوير - من غير الخاضعين لأحكام قانون الاحكام المسكرية وأن النهم المسندة الى المحكوم عليه الأول - وهي تزوير أوراق رسبية واستعمالها - ليست من المجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا التاتون ولم تتع بسبب تادية اعمال وظيفته ، على ما يتشى به مفهوم المخالفة لنص المادة ٢/٧ منه لا تبطل من بعد نزولا على ما تكشف من أمر الواتع ، كما أن من البداهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

ا( طعن رقم ۱۸۵۰ استة ۵۰ ق — جاسة ۱۹۸۰/۱۰/۸ — س ۳۱ پيرون ۱۸۸۸ . . .

#### قاعسسدة رقم ( ۲۳ )

البيدا:

احالة القنسايا المنظورة امام مصاكم امن الدولة العليا والجزئيسة دسبه المسكرية بحالتها الى محاكم امن الدولة والمحاكم العادية المختصسة حسبه الاحوال سائلة المؤلى من امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ سائل الاحالة سادارية ليس مصدرها ققون الإجراءات الجفائية سائلامل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا الاحكام هذا القانون سائلسال م

### ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة الله بتاريخ ٢٧/٣/٢٧ ا أمر رئيس نيابة شبين الكوم باحالة الطاعن الى محكمة امن الدولة العليسا المسكرية بشبين الكوم لمعاقبته طبقا الأحكام المادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المتصوم عليها في المواد من ٢٤٠ ألى ٢٤٣ من قانون العنوبات اعمسالا لأمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ــ الا أن الأمرين المذكورين قد الغيا بامر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٦/٢٩ ــ أي بعد احالة الطاعن من النيابة العامة عن ١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بادانته عي ١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به من تأريخ نشره مني ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على أنه « تلفي أوامر رئيس الجمهورية ارقام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أملم هذه المحاكم بحالتها الى محاكم امن الدولة والمحاكم المادية المقتصة حسب الأحوال » . وقد آثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضاما القائمة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التي بلغتها غعلا أمام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسبعت اليها المحلكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضسايا كانت قد تعنت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة الماكسة التى بلفتها غملا أمام محاكم أمن الولة المليا الجزئية المسكرية وسمعت اليها

باجراءات صحيحة مي ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن الغائه نقض هذه الإجراءات أو أهدار ما تم منها عبر الرحلة السابقة على المحاكمة ، ذلك أن الأصل أن كل أجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بابط ــــال أجراء تم وأنتهى صحيحا وقفا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، واذ كانت الدعوى المطروحة قد أضحت بين يدى القضاء وغدت منظورة أمام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المبول به فانها تكون تسد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك بعد انحسار سلطانها عليهسا بتقديمها للقضاء - حق التصرف نيها على وجه آخر ، ومن ثم فلا محسل للتول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المسررة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى أحالة القضايا في مواد الجنايات إلى محكمة الجنايات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاحراءات الحناثية حتى يتعين التقييسد باحر اءات الاحالة التي رسمها هذا القانون في مختلف نصوصه وانها هي احالة ادارية عبر منها الشمارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا .... بحالتها .... » . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية في التضية موضوع الطعن قد أحيلت معلا من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا المسكرية ... تبل صدور أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسفة ١٩٧٦ الذي الغي هذ النوع من المحاكم سفائها تكون قد أصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون أحالتها أداريا وبحالتها ألى محكمة الموضوع المفتصة وهي محكمة المنايات ، ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العابة أو عرضها على مستشار الإحالة .

( طمن رقم ۱۹۸۰/۱۰/۲۰ اسلة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٥٠/١٠/١٠ -- س ٣١ --ص ٩٤١ )

#### قاعسىدة رقم ( ٢٤ )

### البيدا:

ورقسة الحسكم سمنمية لمحضر الجلسة في شسسان البسات اجسراءات المحاكمة سـ عدم جواز حجز مااثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتسسروير

#### والقص المكم:

لما كان ما يشره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية من اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بها هو مقرر من أن ورقة الحكم تمتبسر منهمة لمحضر الجلسة في شأن البات اجراءات المحاكمة وأن الاصسل في الاجراءات انها روعيت ومن ثم فاته لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون مائيره في هذا الصدد غير متبول .

« طعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ – س ۳۱ ... من ۲۰۰۲)

### قاعـــدة رقم ( ۲۵ )

#### المسدا :

### والفص المكم :

لما كان تضاء هذه المحكمة تد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد المارة الشبهة عى ادلة الثبوت التى المهائت البها المحكمة \_ وهو طلب لا يتجسه بباشرة الى نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هى اعرضت منه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب

ا طعن رقم ۷۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٧ ــ س ٣١ ــ. ص ١٠٧٦ )



### اختصـــاس

# قامىسدة رقم ( 1 )

البيدا :

ارت کاب این شرطة جریب لا تنماق بخدیات - اختصاصاص اللشاء المادی بها •

### ملغص الحكم :

متى كان القانون رقم 1.1 لسنة 1971 غى شان هيئة الشرطة قسد لفضع إمناء الشرطة لقانون الأحكام العسكرية فى كل ما يتعلق بخدمتهم ٤ وكانت مدونات الحكم قد أقسمت عن أن الواقعة التى دين بها الطساعن لا تتعلق بخديته سد وبن ثم فان النعى على الحكم بصدوره من محكمة غير مفتصة ولاتيا بمحاكمته يكون على غير سند من القانون .

ر طعن رقم ۱۶۰۸ اسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۲ ــ س ۳۱ ــ م ۷۱)

### قاعسسدة رقم ( ٢ )

### البحان

عدم جدوى نمى النيسابة المابة على المحكم بانه لم يقض بعسجم الاختصاص — تكون الطعون ضده هنا — ما دام قد قضى بالبرادة لمسدم نبوت الواقعة — عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمسة العدث لأول مرة امام الققض — مالم تكن عناصر المخالفة ثابتة فى المحكم •

# ملخص الحكم :

لا جدوى للنيابة الطاعنة من النمى على الحكم أنه لم يتض بعسدم اختصاص الحكمة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده حدثا ما دامت البراءة 
تد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هذا المي 
ان التول بعدم اختصاص محكمة الجنع بمحاكمة الحدث وان أنصل بالنظام 
العام الا أنه لا يجوز ابداؤه لاول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت عناصر 
( م ح ٧ ح جنائي )

المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . ولما كانت مدونات المحكم المطعون ثميه خالية مما ينتغي به موجب الختصاص المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينسا رقضينه موضيوعا أ

، ` ( طعن رَفْم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - س ٣١ -( A. . , m

# قامسسدة رقم ( ٣ )

المحدا:

تعيين المحسكبة المختصسة - متوط بالجهسة التي يطعن المامهسا في أمكام المحكمتين المتنازعتين .

# ملفص الحكم :

ان المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتخلى كل من المحكمتين هن الختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشترط لقيامه أن يسكون التفازع منصبا على احكام - أو أوامر - متعارضة ولا سبيل الى التحلل منها بغير طريق تعيين المحكمة المفتصة ــ واذ كان مؤدى المانتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من تنانون الاجراءات الجناثية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة المتى يطمن أمامها في أحكام المحكمتين المتنازعتين ، فأن القصل في الطلب الماتك بشانه التنازع السلبي ببن محكمتي جنايات الزقازيق والاسسماعيلية النما ينفقد لحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل متهما عندما يصح الطعن قاتونا .

( طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/۱ - س ۳۱ س (190,00

# فاعسدة رقم ( } )

المسدا:

جسواز الطعن بالنقض في العسكم بعسدم الاختصساص سه اذا كان منهيا للخصومة على خلاف ظاهره . ملخص الحكم:

متى كان الصبكم المطعون فيه الصسادر من محكمة الجنايات بعدد

اختصاصها بعد منهيا للخصوبة على خلاف ظاهره لأنهحكمة الجنح سسوف تقفى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدموى لو رفعت البها نمان الطعن بالنقض يكون جائزا ،

. ( طعن رقم ۲۳۸۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٤/۲۱ -- س ۳۱ --ص ۶۹ه )

#### قاعــــدة رقم ( ه )

#### المحداد

اختمساص محساكم ابن الدولة بنظر الجرائم التي هوكم الطاعنسون من اجتها بنطر المرائم التي هوكم الطاعنسون من اجتها بندس الأمر رقم ٧ أسنة ١٩٦٧ — محاكمتهم امليها والحكم عليهم طبقا القانون رقم ١٦٢ أسنة ١٩٥٨ — عدم جواز الطمن باي وجه من الوجود في الحسسكم •

### ملقص الحكم :

الدولة ، نمان الطعن المتسدم من المحسكوم عليهم سمسالفي الذكر يكون غير جائز شانوتا .

ا المعن رقم ٨٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/٥/٠٥ ــ س ٣١ ــ من ٧٨ه )

# قاعسسدة رقم (٣)

#### المِسدا :

اختمســاص محكبـــة الأهداث دون غيرها بمهاكبـــة من لم يتجــــاوزا معنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب العربية .

# ملخص الحكم :

من المقرر أن التاتون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ غي شأن الأحداث المعبول به المثبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ ـ قبل الحكم المطعون فيه ـ قد نسخ الاحسكام الإجرائية والمؤسسوعية الواردة في قانوني الإجراءات الجنائية والمقومات في صدد محلكية الإحداث وصعافيتهم ومن بين ما أورده ما نمس عليه في المسادة الأولى من أنه ﴿ يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاول سنة ثباني عشرة سنة ميلادية كالمة وقت ارتكاب الجريمة » وفي المسادة ٢٩ منه على ﴿ أنه تختص محكية الإحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند انهامه في الجرائم وعند تعرضه للإنحراف » ؛ مقد دل بذلك على أن المعبرة في سن المتهم هي مقدارها وتت ارتكاب الجريمة ، وأن الاختصاص بمحاكمة الاحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه أي محكية الأحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه أي محكية المردث ينعقد لمحكية الأحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها

( طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ٨١٥ )

#### قاعسدة رقم (٧)

#### : المسدا :

قواعدد الاختصاص في المسواد العِناليسة من حيث المساخاص المعهدين المساخاص المعهد بالنظام العام ،

#### ملقص الحكم :

تواعد الاختصاص عى المواد الجنائية ، من حيث أثـــخاص المتهمين مسلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١/٠/١٠/١ ــ س ٢١ ــ من ٨١٥)

#### قاعبدة رقم ( ٨ )

#### البسدا :

الأمسل من الأعسال الاجرائية ــ جرياتها على هكم القساهر ــ هي لا تبطل من يعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع ــ الأمر الشروع لا يتولد من تغيده في عدوده عمل باطل ــ مثال بشأن اجراءات تبت صحيحة بمعرفة الجهات المسكرية ــ في جرائم لا تختص بها وضد متهمين من غير الماشمين لقانون الأمكام المسكرية .

# ملقص الحكم :

لا ينال من الحكم ما اتضع ... من بعد ... بن أن الاختصاص معقود لهمة التضاء المادى اعتبارا بأن الطاعن ... الشريك غي جرائم التروير ... من غير الخاضمين لأحكام تانون الأحكام المستكرية وأن التهم المستدة الى المحكوم عليه الأول ... وهي تزوير أوراق رسمية واستعمالها ... ليست من الهرائم المنصوص عليها غي المسادة الخامسة من هذا التقون ولم تقع بسبب تادية أعمال وظيفته ، على ما يتضى به مفهوم المخالفة لنص المسادة برالا بن بعد نزولا على ما يتكشف من أمر الواتج ، كما أن الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر الواتج ، كما أن

من البداهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

ا طعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٢١ ــ. ص ٨٤٢)

### قاعـــدة رقم (٩)

### : المسلاة

جنود القوات المسلحة - خاضعين لأحكم التضساء المسكري - م ؟ ق ٢٥ أسنة ١٩٦٦ - تواقر الصفة المسكرية أدى الجاني - وقت ارتتابه الجريمة - مناط اختصاص القضاء المسكري - مثال ينعقد أنيا الختصاص القضاء المادي -

### جلخص الحكم :

لما كانت المسادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار ولا المسكري الخانسعين الخانسعين الخانسعين الخانسعين الخانسان المسكري جنود التوات المسلحة ، ونصبت المسادة السابعة منه المسترى جنود التوات المسلحة ، ونصبت المسادة السابعة منه يفترتيها الأولى والثانية على سرياته على كانة المسرائم التي ترتكب من الأشخاس الخانسين له ، وكان المسلمين له اذا وقت بسبب تادية أعبال وظائفهم ، وكذلك المسلمين المائم المنافقة المسلمين له ، وكسان المستفد من هذا النص أن المشرع جمل الاختصاص لجهة التضاء المسكرى منوطا بتوانم المصقة المسكرية لدى الجاتي وتت ارتكابه الجريهة . لمساكن منوطا بتوانم الموجهة على الاطلاع على المنوات المضبومة أن الطساعن وقت ارتكابه الجريمة على الاطلاع على المنوات المضبومة أن الطساعن المسلحة وانبا كان ينتون الزراعة و الملاعا » ولم يتم تجنيده الا بتاريخ . ٢ من غيراني مستويد البياني المادى من غيراني مستويد المنافي المادى وميكون النعي مصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولانيا غير سديد .

س ۳۱ س مین رقم ۸۱۲ استه مه ق- جلسه - ۱۹۸۰/۱۰/۱۰ س س ۳۱ س مین ۸۱۷ مین رقم ۸۱۷)

#### قاعسسدة رقم (١٠)

#### البيدا:

اختصاص المحاكم المساحية بسكافة القازعات والمسرائم ، الا ما نص على افغراد غيرها به سالمحاكم المسكرية سامحاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي سامناط اختصاصها سامكونية المحاكم المحاكية سامها سامكونية المحاكمة الخاضعين القانون هيئة الشرطة ،

### ملخص العكم :

من المترر أن القضاء المادى هو الأصل وأن المحاكم المادية هي المختصة بالنظر في جميع الدماوى الناشئة عن المعال بكونة لهربية وقتا لتناون المعتوبات المام أيا كان شخص مرتبها حين أن المحاكم المسكرية ليست الا بحاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه أما خصوصية الجرائم التي ننظرها وأما شخص مرتبها على أساس صفة معينة توامرت لهيه وأنه وأن أجاز قاتون الأحكام المسكرية رقم م7 لسنة ١٩٦٦ وقاتون لهيه أنه وأن أجاز قاتون الأحكام المسكرية رقم م7 لسنة ١٩٦٦ وقاتون جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من النهبين ، ألا أنه ليس لمي بالاختصاص على مستوى كلفة مراحل الدعوى ابتسداء من تحقيقها حتى بالاختصاص على مستوى كلفة مراحل الدعوى ابتسداء من تحقيقها حتى القصل نبها ، ولمسا كانت الجربية التي استدت الى الطاعن محاتب عليها بالمحاكبة المحاكمة المحاكمة

( طعن رقم ۲۶۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۹۷۹ )

### قاعسسدة رقم (١١)

### البيدا :

عسدم جسواز الدفع بمسدم الاختصساص السولائي لأول مسرة أمسام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره •

# ملخص الحكم :

بنى كان الطاعن لم يدفع المم محكة الموضوع بعدم اختصاصها ولاتيا بنظر الدعوى ، كما لم يدفع بعدم اختصاص النيابة العامة بتحقيق الواقعة ويبطلان ما ثبت عنه من اعتراف لهسذا السبب ، وكانت مدونات الحسكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنايات ولاتيا بنظر الدعوى ، عانه لا يجوز أن يثير هذا الدفع لاول مرة المام محكة النقض واو تعلق بالنظام العام .

ر طعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٤٠)

اختلاس أموال أميرية

# اختسلاس اموال أميية قاعسدة رقم ( 1 )

#### البيدا:

جناية الاختسلاس - تتوافسسر سامتى ثبت تصرف الطسساعن في مستثرمات الانتاج - التي الزنين عليها - تصرف الملك لها •

### ملقص المكم :

متى كان الحكم المطعون هيه قد دلل على وقوع الاختلاس بن جانب الطاعن بناء على ما أورده بن شــواهد واثبت في حقــه التصرف في مصنائهات الانتاج التي أؤتبن عليها تصرف الملك لها فان ذلك همه بيانا لمجانية الاختلاس كيا هي معرفة في التقون بركتيها المالدي والمعنوى الما يشهره الطاعن بشان حدوث المجز في بدة فيابه من الجمعية بســبب عنيده وتسائده في ذلك الي استبارات الجمعية رقم ؟ ؟ « جمعيات » المر ذكرها والى بلاغ الحادث وشمادة مدير ووكيل بنك النسليف ، فانه لا يعدد أن يكون دغاما موضوعيا لا تلتزم المحكة بتعقبه والرد عليه ، واطمئناتها الى الانتها التي عديه الإعتبارات التي صائعها الدفاع لحياها على عديه الإعتبارات التي مسائعها الدفاع لحياها على عديه الإعتبارات التي المنافقة الدفاع لحياها على عديه الإعتبارات التي الدفاع الحياها على عديه الإعتبارات التي المنافقة السياء التي المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة التي عديه الأعتبارات التي المنافقة التي المنافقة التي عديه الأخذ بها .

( طعن رقم ۱۳۰۰ استة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ حن ۳۵۲)

قاعـــدة رقم ( ٢ )

### البسدا :

رد مقسابل المسال المتصرف فيسه سد لا يسؤثر في قيسسام جريمسة الاختسلاس ، إ

### ملقص المكم :

من المترر أنه لا يؤثر في تيام جريمة الاختلاس رد الجاني مقابل المسال الذي تصرف فيسه .

" (طعن رقم ۳۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٣/٢/٣/٢٤ ــ س ٢١ ــ ض ٤٤٤) ض ٤٤٤)

#### قاعسسدة رقم ( ٣ )

المِسدا :

مثــال تنســبيب سائغ لحكم بالادانة ـــ في واقعـــة اختلاس أموال لمرية ـــ وتزوير ـــ مؤاخذة الطاعن عن القـــدر الذي تيقنت المحكمة من المغلاسه ـــ تعويلا على ما جزم به اعضاء لجنة المجرد ـــ من ارتكابه فعل الاغتلاس ـــ وعلى تقدير خبير الدعوى لقيمة المــال المختلس ـــ لا تفاقض م

ملخص الحكم:

متم يبن المكم المطعون فيه واتمة الدعوى .... ويساق المكم على شوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة من شانها أن تؤدى ألى ما رتبه عليها مستمدة من أتوال أعضاء اللجنة الادارية التي شكلت لفحص أعمسال الطامن ومما جاء بتقديد الخبير المين مى الدعوى ومن اقوال الطاعن بالتمتيقات وأورد مؤدى كل منها في بيان واف كما استند الحكم الى ما أسفر منه الطلاع المحكمة على الاستمارات ١١١ ع.ج والدغتر ١١٨ ع.ج بالوحدات الطبية التي ابت وجود اختلاس بها وأورده في بيان تفصيلي تضممن حصرا لكلفة الادوية والمهبات الطبية التي تومنل الطاعن الى اختلاسها مع بيان الكبية المختلسة من كل صنف على حدة وذلك بما يتفق والحصر الذى أجراه خبير الدعوى بعد مقارنة بيانات صرف الأدوية ألتى أثبتهسا الطاعن بالدنتر ١١٨ ع.ج على البيانات التي اثبتها في أمول الاستمارات ١١١ ع.ج ومنورها التي حررها الطاعن جبيعها وانتهى ... بعد أن أغصسح عن المبئنة لادلة الثبوت التي ساتها الى مؤاخذة الطاعن عن اختلاسسه للادوية والمهمات الطبية الشار اليهما والذي أتاه الطاءن سترا للاختلاس، وهرض الحكم لدماع الطاعن المشار اليه مي وجه الطعن ورده عليه ... ثم خلص الحكم الى معاتبة الطاعن عملا بمواد الاتهام ، وتوتيع عتوبة واحدة عليه هي العقوبة المقررة لاشد الجريبتين اللتين دانه بهما للارتباط عمسلا بالمسادة ٢/٣٢ من تاتون العقوبات ، وكان البين مما أورده الحكم المطعون هيه سواء مي بيانه لواقعة الدموى او مي تحميله لادلة الثبوت ـ انه انها آهد الطاعن عن المتلاسه ماتيمته ٥٦٢ جنيها و ٨٠٨ مليمات من الأدوية والمهات الطبية منط باعتبار أن هذا هو الندر الذي تيتنت المحكمة من المتلامية وقاتا لمسا ظهر من تبحيصها لأعمال الخبير ومراجعة أعماله

بنقسها بالطلاعها على استمارات الصرف ودفتر العهدة الخاصة بالطساعن وهمم الأسنات التي تدرجها الطاعن بالزيادة في امسول الاستمارات وفي والمعتزل الاختلاسة بها يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعسوى والمت بها واعترب الواقعة التي تخنت الطاعن عنها في حكم المقيقسة الثابتة لديها ؛ وعول الحكم المطعون فيه على شهادة اعضاء لجنة الهبدر وتترير الخبر دون تناتض اذ بين في منوناته أنه أتما تصد الاجتزاء من أتوال اعضاء اللجنة على القدر الذي جزءوا به وهو ارتكاب الطاعن لفعل الاختلاس دون أن يعول في تتدير قبهة المسال المختلس على تقديرهم باعتباره هذا الشان ؛ علق واقصم صراحة عن لخذه بتقدير خبير الدعوى في هذا الشان ؛ علقه لا محل لما ينماه الطاعن على الحكم من دعسوى التنسياتش ،

( طعن رقم ۳۰۸ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٢٤/٣/٢٨ \_ س ٣١ \_ ص ٢٤٤)

### قاعىسىدة رقم ( } )

### المحداد:

متى بكون اقمى على ما خلص الهه المسكم للهذا بها جهزم به المفير سه جدلا موضوعيا ؟ القمى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة سهدى سهدى سهدام لم يكن لبحول دون مساطة الطاعن عن الجريمسة المسندة الله .

### ملقص العكم:

لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل نيبا يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الوضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك النقارير شمائها في ذلك شان سمائر الأدلة لتملق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وكان الحكم المطعون نيه ما على ما سلف بيانه ما تد خلص الى الجزم بها جزم به الخبير اطمئنانا منه لسلامة ما أجراه من أبحاث بعد أن تولت المحكمة بنفسها مواجهة أعماله باطلاعها على ما دونه الماعن بدفتر المهدة وأصول وصور استهارات المرف وبعد أن منعى على ما دعم على عدة ، أن منعى

الطاعن عى هذا الصدد بكون عى حقيقته جدلا موضوعيا هى سلطة المحكمة 
عن تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ، وكان الحسكم 
المطعون عيه — على ما سلف بياته — لم يؤاخذ الطاعن عى تحديد قبسة 
المسال المختلس على اساس تقدير أتوال اعضاء اللجنة وانها أخذ غى ذلك 
يتقدير الخبير عان على اساس تقدير اتوال اعضاء اللجنة وانها أخذ غى ذلك 
بتقدير الخبير عان على نحو دقيق لا يكون منتجا ؛ أما عن قوله أن تقرير اللجنة 
انتهى الى وجود مسئولين آخرين معه عن الاختلاس فهو مردود بأن النعي 
بمساهة آخرين عى ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن مادام لم يكن ليحول 
دون مسائلة عن الجريمة المسئدة اليه والتي دلل الحكم على مقارفته إياها 
تعليلا سائفا ومقولا .

ز طعن رتم ۳۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٨٠/٣/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ٤٤٢)

#### قاعبه رقم ( ه )

#### : 12-41

جنسايات الرئسوة والاغتلاس والفدر والتسزوير وغيرها السواردة في الأبواب الثاني من قانون المقوبات والرابع والسسادس عشر من التتاب الثاني من قانون المقوبات سرفع الدعوى فيها والجرائم الرتبطة بها سلمكمة الجنايات سمبشرة من النيابة العامة سالمسائلة مرز اجراءات جنائية سمسائلة بالمقانون رقم ٥ اسنة ١٩٧٧ سالقضاء في جناية تزوير بعدم قبول الادعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مياشرة سيفير طريق مستشار الاهائة سخطا سجواز الطعن بالنقض في هذا الحكم سعلة ذلك ،

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم 0 لسنة ۱۹۷۳ بتعديل بعض احكام قانون الإجراءات الجنائية — المعمول به بن تاريخ نشره في اول مارس سنة ۱۹۷۳ — قسد أنساف مادة جديدة رقم ۳۶۱ مكررا جرى نصبها على أن « تخصص دائرة أو لكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الاموال الامرية والمفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب النالث والرابع والمسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم

الرتبطة بها وترفع الدعوى الى نلك الدوائر مباشرة من النيابة العسامة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية مى جناية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احالتها من النيابة العسامة مباشرة الى محكمة الجنايات بامر الاحالة الصادر من رئيس النيابة نكون قد تهت صحيحة وفقا للطريق الذى رسمه القانون ، ومن ثم مان الحكم المطعون فيه اذ تضى بعدم تبول الدعوى الجنائية لرمعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستثمار الاحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كمان ذلك ؛ وكان هذا الحكم وان قضى خاطئًا بعدم تبول الدعوى غانه يعد ني الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستثمار الاحالة فيها او أحيات أليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديبها الى المحكمة المختصنة وخروجها من ولايته ، ومن ثم مان هذا المحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولمساكان الطعن تد استونى الشك المترر في القانون ٤ مَانه يتعين التضاء بتبول الطمن شبكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون نيه وتبول الدعوى الجناثية والاحالة الى محسكمة الجنايات لنظر الموضوع .

( طعن رقم ، ۳۲۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ، ۱۹۸۰/۶/۲ ــ س ۳۱ ــ اس ۵۳ ــ اس ۵۱ ــ

# قاعـــدة رقم (٦)

: 12...41

كفاية ايراد الحكم ما يدل على تحقيق قصد الاختلاس •

### ملخص الحكم :

متى كان ما أورده الحسكم فى مدوناته كاف وسسائغ فى بيان نيسة الاختلاس وكان من المترر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافسر المختلاس وكان من المتررب المتروب المتروب عن أن يكون ما أورده من وقائح وظروف يدل على تيامه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة سـ ومن ثم فان ما يدعيه المطاعن من قصور فى التصبيب فى هذا الصدد غير سديد .

( طمن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ هي ٦٨٣ )

اختفاء أشياء مسروقة

## اخفساء أشسياه مسروقة

#### قامىسىدة رقم ( 1 )

### المبدا :

تمدد وقائع السرقة، لا يقتض حتبا تمدد وقائع اخفساء الأشياء المسرقة ـــ جواز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متعصلة من 
سرقات بنعــــدة .

### ملخص الحكم :

من المقرر أن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعسدد وقائع أخفساء الإكسياء المسروقة ، بل يجوز أن يكون غمل الأخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .

( الطمنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ اسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ... س ۳۱ ــ ص ۲۵)

### قامستة يقم (٢)

# المرحدات

ركن المسلم في جريمسة المفساء الأنسساء المسروقة سا استفادته سـ ليس غلط من اقوال الشهود سابل من ظروف الدعوى وملابساتها -

### ملقص الحكم:

العلم في جريبة اخفاء الأشياء التحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا يستفاد ققط من تتوال الشهود ؛ بل لمحكمة الموضوع أن تتبينه من ظروف الدعوى ؛ وما توحى به ملابساتها .

ر طعن رقم ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰)

#### اعسادة والما (٣)

#### البيدا:

تاسسيس الحسكم ــ قفساده بالإدادة ــ على هسدم تسوافر أركسان جريمة الاخفاء ــ هـــذه الأسسباب بذاتها ــ تكون اسسبابا للحسكم برفض التعويض ،

### ملقص المكم:

لما كاتب المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا إذا كاتب متملقة بللعمل الجنائي المسند الى المتهم ، عاذا كاتب المحكمة قد برات النهم من النهمة المسندة اليه لعسدم ثبوتها غان ذلك يسسطرم هتب ارمض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن عمل لم يثبت عى حق من نسب الله ، لها المحكم باللمويض ولو تشى بالبراءة عشرطه الا تكون البراءة قسد المها و عدم ثبوت اسنادها الى المنهم لائه عى هذه الإحوال لا تبلك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المنهم الما المسئوليين الجنائية والمدنية مما على ثبوت حصول الواقعة وصحة لعبام المسئوليين الجنائية والمدنية مما على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاهبها ، ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون غيه قد أمسري هناده الماراءة على عدم توافر اركان جريمة الإفضاء المسئدة الى المطعون ضده غان هذه الاسباب بذاتها في هذه الحالة تسكون أسبابا للحق دوى التعويض ع

( طعن رقم ۲۴ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ هي ۳۱۱) هي ۳۱۱)



#### ارتبــــاط

#### قاعسسدة رقم ( 1 )

### البيدات

منساط تطبيس المسادة ٣٧ عقسوبات ؟ تقسدير قيسام الارتبساط بين الجرالم ــ موضوعي .

### ملخص الحكم :

من المترر أن مناط تطبيق المقترة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظبتها خطة جنائية واحدة بعدة أشمال مكبلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحسكم الموارد في الفترة المشار اليها ٤ وأن تتدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السططة التقديرية لمحكمة الموضوع .

( الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ) ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ــ من ۲۹ ــ من ۲۰ )

#### قاعسسدة رقم ( ٢ )

#### : المحدا

ادانة الطاعن بجريمتى بيسع سسلمة بازيد من سسعرها ـــ ومسدم الاعمان بجريمتى بيسع سسلمة بازيد من سسعرها ـــ ومسدم الاعمان عن الأسمان وجوب توسعيده ــــ توقيع عقوبة مستقلة عن كل من المهمتين ــــ خطا ــــ وجوب تعسميده بالاعتفاء بمقوبة الجريمة الأولى الاشد •

#### ملخص الحكم:

اذ كاتت جريبتا بيع سلعة بسعرة بازيد من السعر المحدد تانونا وعدم الاملان من الأسعار السندتان الى الملعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريعة واحدة والحكم بالمقسوبة المتردة لاشدهما وهى الجريمة الأولى ، وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من تانون العقوبات ، وكان الحكم الابتدائى لم يلتزم هذا النظر وضمى بتوقيع المقوبة المقرة عن كل من الجريةتين اللتين دان المطعون ضده بهنا ،

غان المكم المطعون عيه أذ أيد التكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيسق التاتون مها يتمين معه تصحيحه بحثف العقوبة التي لوقعها بالنسبة الى النهبة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي تضى بها من أجل جريمة بيع مسلعة مسعرة بازيد من السعر القرر موضوع النهبة الأولى باعتبارها الجريمة الاثدد عملا بالمقوة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ووقض الطعن غيصا صدا ذلك .

( طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۵ )

#### قامىسىدة رقم ( ٣ )

#### : 13-47

ارتكاب الطاعن جرائم نسسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها عليها واستغلال بفائها وادارة معل لمارسة الدعارة ـ يتحقق به معنى الإرتباط الوارد بالمادة ٢/٣٧ عقوبات ـ وجوب اعتبارها جريمة واهدة والحسكم بالمقوبة المتررة لاشدها .

### بلخص الحكم :

من المترر قانونا طبعا للمادة ٢/٣٥ من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشنان هالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنقض الحكم لمسلحة المتهم من تلتاء نفسها اذا تبين لها مها هو ثابت فيه أنه ببنى على مخالفة للتاقون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أورده المحكم في ببان واقمة الدموى التي أثبتها في حق الطاعن أنه سمهل للمتهمة الثانية ارتكاب الدصارة وعلوفها عليها واستغل بغاء تلك المتهمة وآدار محسلا لمهارسة الدعارة يتحتق به معنى الارتباط للوارد بالملاة ٢٣/٣ من قانسون المعتوبات لأن المجرائم الاربعة المسندة الى الطاعن ومت جميعها لفرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يتبل المتوزئة مها يتتفى وجوب اعتبارها جريهة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشدها و والماكان الحكم المعون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المطالمون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المطالمون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المطالمون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المطالمون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المطالمون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المحل

للدهارة غاته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وعصديحه وفقا للقانون .

( طمن رقم ه) اک السنة ۹۹ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ... س ۳۱ ... من ۳۰۱ )

#### قاعـــدة رقم ( } )

### البسدا :

الارتباط الوارد في المسادة ٢/٣٧ عقسوبات ــ شرطه ــ انتظام الجرائم في خطة جنالية واهدة بعدة المعال مكسلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الثسارع ــ تقدير السام الارتباط موضوعي ــ تيام المتهم بسرقة الشخاص مختلفين وفي اماكن وارتباة وظروف مختلفة ــ مؤداه : عدم قيام الارتباط ــ عدم جواز اثارة الارتباط لاول مرة امام المتشفى .

#### ملقص الحكم :

من المترر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من تأسون المتربات أن تكون الجرائم قد انتظبتها خطة جنائية واحدة بعدة أهمال مكملة البعضها البعض بحيث تتكون منها مجتبعة الوحدة الإجرابية التي عنساها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الشار اليها ، ولما كان الأصل أن تقسير المبار الإرباط بين الجرائم هو مها يدخل في حدود السلطة التعديرية لحكيسة المؤضوع ، وكانت الوقائع كما اثبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن في طملعة تقدير الى أن الجرائم التي قارفها وقعت على السسخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يليد بذاته أن ما وقسع منه في كل جريبة لم يكن وليد نشاط أجرامي واحد على ذلك لا يتحقق بمنه في كل جريبة لم يكن وليد نشاط أجرامي واحد على ذلك لا يتحقق به الاربياط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريبة موضوع الدعوى الصالية وبين المربعين الأخريتين الأخريتين مها في الجلسة نفسها التي صدر غيها الحسكم المطسون فيه .

( طمن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۱۸۰/۶/۲ ــ س ۳۱ ـــ می ۶۷۶ )

#### قاعـــدة رقم ( ٥ )

المسدا :

الارتباط بين الجرائم ... تقسديره ، في الأمسل لمحكمة المؤشسوع ... حد ذلك ؟ كون الواقعة ... حما البنها الحكم تخالف ما انتهى الله من عسدم قيسام الارتباط خطاع قانوني ... يوجب تدخسل محكمة الققض ... معاقبة الطاعن بعقوية مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبىء عنه الواحد عالمادة ٢٧٢٧ بينهما الواحد بالمنادة ٢٧٢٧ بينهما ... خطا ... وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوية الجريمة الأسحد ... خطا ... وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوية الجريمة الأسحد .

#### ملقص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان ألأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم ممة يدفل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الاانه متى كانت وقائسم الدعوى ... على النحو الذي حصله الحكم ... لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها هان ذلك يكون من تبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النتض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه تسد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القتل العمد أوردها في أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بمدة أغمال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعتوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العتوبة المسررة للجريمة الأولى ، ومن ثم غانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء متوبة الحبس المتضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحسق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ــ بشان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ... من نقض الحكم لمسلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه مي أسسباب الطعن ،

ر طمن رقم  $\Upsilon$ ۲۳۷ لسنة  $\Upsilon$ 3 ق -- جلسة  $\Upsilon$ 4/3/،۱۹۸ -- س  $\Upsilon$ 1 -- س مه مه مه ههه )

#### فاعسسدة رقم (٢)

#### المسدا :

طبيعة جريبتى عسدم توفير أجهزة الاطفساء المائزية وعسدم وضسع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسي عائلة سـ من الجرائم المعدية سـ لا ارتباط بينها سـ انتهاء الحكم الى توافر الارتباط بين الجريبتين وقضاؤه بعقوبة واحدة عنهما سـ خطا في تطبيق القانون •

### ملقص الحكم :

من حيث أن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقسوبات تسد نمنت على أنه أذا وقعت عدة جرائم لغرض وأحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريهة واحدة والحكم بالعقوبة المتررة لأشد تلك الجرائم وقد جرى تضاء هذه المعكبة على أن مناظ تطبيق الفقرة المشار اليها تلازم منصرين هما وحدة الغرض ومدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة تد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أنعال متكاملة تكون مجموعا اجراميا لا ينفصم مان تخلف احد المنصرين سالفي البيان انتفت الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد مي تلك الفقرة وارتد الأمر الى القاعدة العامة مى التشريع العقابي وهي تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وققاً للمادتين ٣٣ ، ٢٧ من قانون العقوبات مع التقيد عند التنفيدة بالقيود الشار اليها هي المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٣ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكائت جريمتا صاحب العبل من عدم توقير أجهزة الاطفاء اللازمة وعسدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية لمي مواسير عازلة هي بن جسرائم المبد التي تتحقق في صور سلبية تتبثل في مخالفة امر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين اذ يمكن تصور وقوع احداهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ أحداهما لا يجزىء من القيام بالأخرى وهسذا النظر يتبشى مع روح التشريع الصادر في شأنه قانون الممل وهو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وان تضين أتواعا مختلفة بن الالتزامات المستقلة التي استهدف ببعضها حماية العمال اثناء العمل من الأشرار الصحية واخطسان المبل والآلات ضمانا لسلامتهم في ادائهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراثبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه ، الا أن الواتم من الأمر أن تلك الالتزامات تدور عي مجموعها هول

حياية المبال اثناء المبل كما تصورها الشارع ومن ثم فهى تاتك مع الاتجاه المما الذى دل عليه الشارع حيث نص فى القرارات الوزارية ومنها القرار 

٨٤ لسنة ١٩٦٧ والذى اعمل الحكم المطعون فيه متنضاه بصبحد الدعوى 
المطروحة على تعدد النزامات صاحب المبل نحو تابين وسلامة المبال اثناء 
اداء أعبائهم ، الابر الذى يباعد بين لحكامه وبين المتاعدة الواردة فى المقرة المبال اثناء 
الأولى من المادة ٣٣ من تاتون المقومات ويتادى عقلا الى التضبيق فى تطبيق 
الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تعدد الابتزامات المختلفة وتتصدد الجرائم 
بتعددها . لما كان ذلك ، غان الحكم المعون فيه أذ انتهى الى توافر الارتباط 
بين جريمتى عدم توفير إجهزة الإطفاء اللازمة وعصدم وضع الاسسلاك 
والتوصيلات الكبريائية فى مواسير عازلة وقضى بعقوبة واحدة مائه يكون 
قد الخطا في تطبيق التلون .

( طعن رقم ۱۸۱۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ ــ س ۳۱ ــ من ۲۲۲ )

أسباب الاباحة وموانع العقاب

# أسبه الإباهة وموانع المقه قاعسدة رقم ( 1 )

: المسدا

تفسازل الزوجة المجنى عليها في جريسة التبسديد عن دعسواها ... اثره ... انقضاء الدعوى الجنائية تبل الزوج القهم .

## ملخص المكم:

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون المقويات تنص على أنه « لا تجسوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو مروعه الا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعمواه في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء . وكانت هذه المادة تضع قيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتتنيذها المكم النهاشي على الجاني بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في اي وقت شاء ، واذ كاتت الغاية من هذا الحد وذلك التيد الواردين في باب السرقة هي المضاظ على الأواصر المثلية التي تربط بين المجنى عليه والجاتي نمازم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد نكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منتولاتها هتى صدر الحكم المطمون نميه وكان هسدا الحكم قد أوقف تنفيذه بتساء على نزول المجنى عليها عن دمواها ضيد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه اثر قانوني هو انتضاء الدعدوي الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السيافة الذكر مانه تعين نقض الحكم المطعون هيه وأنقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى مليها عن دعواها .

« طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ ــ س ٢١ ــ من ٢١٥ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

البسدا:

حالة الدغاع الشرعى ... منى لا نتوافر ؟ ... تقدير الوقالع التى يستنتج منها قيلمها او انتفاؤها ... موضوعى .

# ملخص الحكم :

لما كان حق الدناع الشرعي لم يشرع لمعاتبة معتد على اعتدائه ، وأن حالة الدفاع الشرعي لا تتوافر متى اثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعد انها كان من قبيل القصاص والانتقام غان ما أورده الحكم ودلل عليه تدليلا ساتفا من نفى توافر حالة الدفاع الشرعي يتفق وصحيح القانون وأذ كان من المترر أن تقدير الوقاع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا بمعتب متى كانت الوتائع مؤدية الى النتيجة التي رتبتها عليها — كما هو المال في الدعوى المطروحة — قان منعى الطاعن على الحكم في هذا المسدد يكون في غير محطه .

( طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۱/٥/٥/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۰)

# قامىسىدة رقم ( ٣ )

: 12-41

 ا حالمتحة لا تكثر بتقصى أسباب اعفاء المتهم من المقاب ما الم يدفع بها امامها حانفاول المسكد اختيارا حالا جدوى معه من يحث درجة المسكر حالة ذلك .

٢ - الغيبوبة المائعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ ع ه.

# ملقص المكم :

لما كان ما يثيره الطاعن من أنه كان في حالة سكر عند مقارقة الجريمة مردودا بأن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب اعقاء المتهم من المقاب في حكمها ماهم يدفع به أمامها واذ ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك امام المحكمة يأنه كان معدوم الارادة بسبب تلك الحالة فليس له أن ينمى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك ٤ هذا فضلا عن أنه لما كان المحكم قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره وهو ما لم يجادل الطاعن تيه بوجه الطعن عائد ليس له - من بعد - ان بعيب على الحكم تعوده عن بحث درجة هذا المسكر الاختيارى ومبلغ تأثيره عمى ادراكه وشعوره عمى صدد جريمة الغرب المفضى الى الموت التي دين بها ما دام التاتون لا يستلزم قيها قصدا خاصا اكتفاء بالمتحدد العام لعدم جدوى هذا البحث ، ذلك أن الأصل - على ما جرى به تضاء محكمة النقض - أن الغيبوية الماتعة من السئولية على متنفى الملدة لا كل من تاتون المتوبات هي تلك التي تكون ناشئة من عقاقي مخدرة تناولها المجانى قهرا عنه أو على غير علم بحقيقة أدرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو من علم بحقيقة أدرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تتع منه وهو تحت تأثيرها / غالقانون غي هذه الحالة بجرى عليه حكم المدرك النام الادراك ، مما ينبنى عليه توامر التصد الجنائي لديه في الجرائم ذات التصد العالم .

( طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۱/۰/۰/۱ ــ س ۳۱ ــ مر ۳۱ ـ مر ۳۱ ) .

# قاعـــدة رقم ( ) )

#### : 13-41

ضرورة أن يسكن التمسسك بالنفاع الشرعى جسديا وصريعا أو أن تكون الواقعة التى اثبتها المكم ترشح لقيلم هذه المالة على نقرّم المكهة بالسود .

## ملخص الحكم :

من المترر أن التهمك بقيام هالة الدقاع الشرعى - يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا صريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحسكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم قلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بان تحدث في حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن الملب ذلك بنها ، وكانت المحكمة لم تر من جائبها بعد تحقيق الدموى قبسام هذه الحالة ، بل أثبت المحكم في مدوناته أن الطاعنين كانت لديها نية الاتتقام من المجنى عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم ، وأنها بادراه بالطعن من المجنى عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم ، وأنها بادراه بالعلمن قد مسعر

( م -- ۱ -- جنائی )

منه اى قعل مستوجب للنفاع الشرعى ، فهذا الذى تاله الحكم ينفى حالة النفاع الشرعى كها هي معرفة به في التاتون .

۱ طعن رقم ۱۲ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/٦/٨ -- س ٣١ --ص ٧٢٣)

### قاعـــدة رقم ( ٥ )

### المِسدا :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي وجوب أن يكون جديا وصريها •

### ملخص المكم:

لثن كان من المقرر أن التبسك بقيام حالة الدفاع لا يشترط فيه أيراده بلفظه الا أنه يجب أن يكون صريحا وجنيا .

( طعن راتم ۲۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٢/١٠/١٠ -- س ۳۱ -- ص ۲۷۸)

# ةامىسىدة رقم (٢)

## المِندا:

مدم جواز اثارة النفسع بقيسام هسالة السدفاع الشرعى لاول مسرة أمام القضى الا اذا كانت مدونات الحكم تظاهره .

## ملخص المكم :

الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع المؤسسوعية التي يجب التبسك بها لدى محكمة المؤسوع ولا تجوز الثارتها لأول مرة أمام محكمة المتض الا اذا كانت الوتائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق هالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لتيامها .

الأطعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۲ ــ س ۳۱ ــ من ۸۷۹ )

## قاعـــدة رقم (٧)

: المسدا

النفسع بالاعفساء من المقسله المستند الى نص المسادة ١٨ مكررا ، من قانون المقوبات جوهري سد وجوب التصدي له ايرادا وردا ،

### ملفص الحكم:

لما كان الدفع بالاعقاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة 
۱۱۸ مكرد « ب » من تأثون العقوبات هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى 
على المحكمة أن تناقشه في حكمها وتقسطه حقه أيرادا له وردا عليه ، 
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفسع 
أو يرد عليه ـ غان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه بما 
يستوجب نقضه .

ا( طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ٨٨٨ )

### قاعبسدة رقم ( ٨ )

البيدا :

تقدير الوقسائع التي يسسننج منها قيام هالة السنفاع الشرعي ... موضوعي ... ما دام سالفا ... سبق التدبي للجريمة ... ينتفي به هتباً موجب السنفاع الشرعي .

### ولقص الحكم:

ان تقدير الوقائع التي يستنتج بنها قيسام حالة النفاع الشرعي أوا انتفاؤها متعلق بالوضوع ؛ لحكمة المواضوع الفصل نيه بلا معتب عليها مادام استدلالها سليبا يؤدى الى ما انتهت اليه ؛ ولما كان ما ساقه الحكم المطعون نيه من ادلة منتجا في اكتبال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليسه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي فان ما يثيره الطاعن في هسذا الشان يفحل الى جدل موضوعي في تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثارته المام محكمة النقض .

( طعن رقم ۸۳۱ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/۱۰/۱۰/۱۰ -- س ۳۱ ــ م ۹۲۹)

## قاعسسدة رقم (٩)

البدا:

خسلو الحسكم من بيسان عبدارات القسدة، ومدى انصسالها بالنزاع القالم أيام المحكمة سد عند نظر الدعوى سد وما أذا كان حق الدفاع قسد استلزمها أو خرجت على متنضياته سـ قصور •

### ملقص الحكم :

لا كان من المترد أن مناط تطبيق المادة ٣٠١ من قانون المقوبات أن 
تكون عبارات التفف التي اسنده من المفصم لخصمه عن المرافعة مسلما 
يسطرمه النفاع من الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٢١١ ما 
١٣٤ من تانون المحاباة رقم ٢١ سنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لبدا عام هو 
حرية الدفاع الذي يسطرمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالمضرورة 
الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطمون فيه أنه قد خلا من ببان ما ورد 
بمحضر الجلسة من سياق القول الذي الشئيل على عبارات القنف ومسدى 
اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة مند نظر الدعسوى وما أذا كان قسد 
استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مرافعة 
المضم عن حته حتى يتضع من ذلك وجه اسستخلاص الحكم أن عبارات 
المقند التي غاء بها الطاعن لا تبتد اليها حباية التأنون ، غائه يكون تأصرا ، 
قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعسة 
قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعسة 
الدعوى مما يعيبه بها يوجب نقضه والاهالة .

الأطمن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٦ ــ س ٣١ ــ من ٩٧٥ )

### قاعـــدة رقم (١٠)

البيدا:

عدم جواز اثارة النفع بقيام هاقة النفاع الشرعى لأول مسرة امسام النقض الا اذا كانت مدونات الحكم نظاهره .

## ملخص الحكم :

منى كان مبنى ما ينماه الطاعن مى شأن اعتداء المجنى عليسه وولديه

عليه وهو ما يرمى به الى آنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأممل فى الدفاع الشرعى آنه من الدفوع الموضوعية الني بجب التبسك بها لدى محكمة النشوع و الا تجوز الثارتها لأول مرة امام محكمة النقش الا بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز الثارتها لأول مرة امام محكمة النقش الا كما مدلة المنات الوقائع المثانية بالمحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما مدهد المتاتون أو ترشيع منه منه تدفيع أيهما أمام محكمة المؤسوع بتيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقتاع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر الدفقة ولا ترشيع لديابها عان ما يثيره المطاعن في هذا المخصوص المنابع لا يكون مقبولا ، هذا إلى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على آنه متى كان المحكم قد انصب على اسباب بمينها نسب إلى المتهم احداثها واثبت التقرير: المطلعي الشرعى وجودها واطهأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها عليس به من حاجة الى التعرض لفيرها من اصابات لم تكن حمل أنهام ولم ترفسيع من حاجة الى التعرض لفيرها من اصابات لم تكن حمل أنهام ولم ترفسي بشائها دعوى مها لا يصحح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجسع بشائها دعوى مها لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجسع الى النه لم يغطن لها .

( طعن رقم ۱۹۶۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣١ ـــ ص ١١٠٠ )

استئناف

ـ نظر الاستثناف وتحقيقه : ــ مســائل منسوعة :

### نظير الإسمالناف وتحقيقه :

### قاعسسة رقم ( 1 )

## البسدا :

أغفال المحكسة الاستثنافية الاشسارة الى اقوال أدلى يهما منهم المابها ماده اطراحها تقك الاقوال .

## ملقص المكم:

ان غى سكوت المحكمة الاستثنائية عن الاشارة الى الاقوال التى أدلى بها المحكوم عليه أبلهها وتضائها بتاييد الحكم الستأنف ما يغيد أنها لم تر غى الاواله ما يضع اتتناعها بما تضحت به محكمة أول فرجة .

## قامىسىدة رقم (٢)

### : 12-45

عسدم التسزام محكمسة ثانى درجسة أن تجسرى من التحقيقسات الا ها ترى ازوما: لاجراته سائيس الطاعن أن ينعى على المحكمة تعودها عن أجراء تعتيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى بلجراله ه

## ملخص الحكم:

بن المترر أن محكمة ثانى درجة أنبا تحكم على متنفى الأوراق وهى
لا تجرى بن التحقيقات الا با ترى لزوما لاجرائه ولما كان الثابت بن الاطلاع
على محاضر جاسات المحكمة الاستثنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أتوال
التنبوة اللائي تيل بترددهن على السكن عليس له أن يتمى على المحكمة

تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلنزم هي باجرائه .

(طعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ سـ س ۳۱ سـ ص ۲۵۰)

## قاعسدة رقم (٣)

المحدا :

عسدم التزام المحكسة الاسستثنافية سبمناقشسة اسسباب العسكم الابتدائي الصادر بالبراة سابقي كان تسبيها اللدائة سلقفا .

## ملخص الحكم :

من المترر أن المحكمة الاستثنائية ليست مازمة عند الفائها المسكم الابتدائي القاضي بالبراء ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم — ما دام حكمها وبنيا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت النها .

الاطمن رقم ۲۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۵/۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۸)

# قاعسسدة رقم ( ٤ )

## المِسدا :

تيب د الحسم المطون فيسه ب الحسم المسادر برفض الدعسوى الدنية لأسبابه ب اعتبار الحكم الابتدائي هائزا لقوة الشيء القضي فيه ب يعدم استثناف النيابة له ب وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه ب ينطوى على خطا في تطبيق القانون ب المسادة ١٠٤٠ ارج نجيز للبدعى المدنى ان يستقف الحكم المسادر من المحكمة الجزئية ب في المخالفات والجنج ب فيها يختص بحقوقه المنية ب منى تجاوزت التعويضات المصاب ب منى رفع استثنافه ب كان على المحكمة الاستثنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة ب لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى المجاتيبة من هذا كون الحكم في الدعوى المجاتيبة المحتارية

# ملخص الحكم:

لما كان الحكم المطعون نبه قد أبد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية السبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثاني ترجة اعتبرت المحكم الإبتسدائي حائرا لقوة الشيء المتضى هيه بعدم استثناف النيابة له بحيث يمتنع عليها 
وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستانفة أسامها أن تتصدى لبحث 
مناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التمويض من الضرر الذي 
أسابه وهذا القول ينطوى على خطأ في تطبيق التاتون عذلك أن الملاة ٢٠. كمن 
قانون الإجراءات الجنائية تجيز للهسدمي أن يستأنف الحكم المسادر من 
المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيها يختص بحقوقه المنية وحدها ، 
ان كاتت التعويضنات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه المسافر 
المجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل من حق النيابة العامة ومن حق 
المجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة ومن حق 
المهم من جهة وتوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره 
المتانونية غير معيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون 
المحكم في الدعوى الجنائية قد حاز توة الامر المقفى ، لأن الدعوبين الجنائية 
والمنية وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهسا 
والطنية وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهسا 
يخطف عنه في الاخرى مها لا يمكن مها التمسك بحجية الحكم النهائي .

( طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ من ٣٦ ... من ٣٩١)

# فاعـــدة رقم ( ٥ )

الجسدا :

صالة المكبة الإنستفافية الدعسوى الى دائسرة المسرى بعد الارة تقرير التلخيص الملها سالا يفنى عن الارته المام الدائرة المعال عليها سافعال ذلك سائره سابطلان المكم ساعة ذلك ؟

### بلغص العكم:

اذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أنه بعد تلاوة تترير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/٩ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي احيلت اليها الدعوى ، وهي الهيئة التي اصدرت الحكم المطعون نيه مها يفيد تلاوة تقرير التلخيص ،

كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون هيه . لما كان ذلك ، وكان القانون تد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد اعضاء الدائرة النوط بها الحكم مي الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشسمل ملخص وقائم الدعوى وظرومها وادلة الانسات والنغى وجميسع المسسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تبت وأوجبت تلاوته قبل أي أجراء آخر ، حتى يلم القضاه بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل أصدار الحكم ، فأذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا غان المحكمة تكون قد أغقلت اجراء من الاجراءات الجــوهرية اللازمة لصحة حكمها } ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات ، مما يتعين معه نقضه والاهالة في خصوص ما قضى به في الدموى المدنية فقط بالنسبة للطاءن ( المسئول من الحقوق المدنية ) وبالنسبة المتهم كذلك ، اذ أن وجه النعي الذي أثرته المحكمة أنما يتصل به لأنه يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواتمة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطمون ضمدهم ( المدمين بالحقسوق المدنيسة ) المروغات ، ودون هلجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ -- س ٣١ --من ٤٢٤)

### قاصسدة رقم (٢)

## البيدا :

ايراد الحسكم الاستثنائي اسسبابا مكسسة لاسسباب هسكم محكسة أول درجة الذي اعتقه سـ مقاده سـ اخذه بتلك الاسباب فيما لا يتمارض مع الأسباب التي الضافها ،

### ملخص الحكم:

من المترر أن أبراد الحكم الاستئنائي أسبابا مكبلة لأسباب حكم محكمة أول درجة — الذي اعتقه — مقتضاه أنه يأخذ بهذه الاسباب قيما لا يتمارض مع الاسباب التي أضائها ، وكان الحكم الفيابي الاستثنائي المؤيد بالحسكم، المطمون فيه قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والقيد والوصف المسوب الى المنهبين سبق أن لحاط بها الحكم المستأنف ومن ثم قلا محلاً لاعادة سردها تفصيلا ويوجزها أنه أثناء تيادة المتهم الأول ... وكان غى هذا ما يحمل معنى الاحالة على أسباب الحكم الابتدائى غان منعى الطاعن غى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان جاء خاليا عمى صلبه من ذكر الواد التي طبقتها المحكمة ، الا أنه تضى بتاييد الحكم الابتدائى ب بالنسبة للطاعن ب لاسبابه وللاسبباب الأخرى التي أوردها ، وكان الحكم الابتدائى قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة ٢٣٨ عقوبات التي طلبتها النيابة والتي بينها غي صدر أسبابه فسلا يصح نقضه ، اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته الملاة التي موقب المتهم بها .

ر طعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/١/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ من ٥٠٠ ) من ٥٠٠ )

# قاعـــدة يقم (٧)

البيدا :

سدا . محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتفى الأوراق •

## ملخص الحكم:

محكية ثانى درجة انها تحسكم فى الأمسل على متنفى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما تسرى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكية أول درجة ، مأذا لم تر من جاتبها حلجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أيدى طلب سنسماع شاهد النفى أمام محكية أول درجة الا أنه يعتبر متنازلا عنه لسسكوته عن التعسك به أمام المحكية الاستثنائية ومن ثم قان النمى على الحكم بدعوى لاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له .

( طعن رقم ۱۳۸۶ لسنة ۹) ق \_ جلسة ۲۱/۱/۸۰۰ \_ س ۳۱ \_ \_ ص ۳۶ ه )

### قاعىسىدة يقم (٨)

## للبسدا :

المحكمسة الاسستثنافية ــ لا تقسرُم ــ منى كونت عقيدتهــا ببــرادة المتهم ــ بقارد على تسباب الحكم السناقف •

## والقص المكم :

ليس على المحكمة الاستثنافية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعسد

الحكم ابتدائيا بادانته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستانف أو كل دليل من ادلة الاتهام ، ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

. ( طعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/٥/١٣ - س ٣١ --ص ٢٤٧ )

## قاعسدة رقم (٩)

#### المسدا :

احسالة المسكمة الاسستفافية في ذكسر وقسالع الدعسوي سكلها أو بعضها سالي ما ورد بالعكم الابتدائي سطى وأو خالفت وجهة نظره س سليم سما دام التنافر منتفيا سمثال التسبيب سائغ في تهملي سرقه ودغول! عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

### ملخص المكم:

لا جناح على المحكمة الاستئنائية أذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتسدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر منتفيا بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

( طعن رقم ۲۲۳ لسنة ، ه ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٥/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۷ )

### قاعسدة رقم (١٠)

## البيدا :

جسريان منطسوق المسكم بقبسول الاستثناف شكلا ــ رغم أنه كان في الدعوى استثنافان ــ متى لا يعدو أن يكون زلة قلم لا

# ملخص الحكم :

لما كان الدكم المطعون فيه وان جرى منطوته بتبول الاستثناف شنكلا على نحو يشير في ظاهره الى أن المحكمة قد فصلت في استثناف واحدد رغم أنه كان في الدعوى استثنافان احدهما مرفوع من النيابة العامة والآخر مرفوع من الطاعن الا أنه بيين مما لورده الحكم في مدوناته أن المحكمة واجهت كلا من الاستثنافين والمصحت في بيانها لوتائع المضمومة أن كسلا من النيلة العامة والطاعن لم يرتضيا الحكم الابتدائى الذى تضى بالبسراءة ورفض الدعوى الدنية فطعن فيه كل منهها بالاستثناف كما محصت استيفاء الاستثنافين لشرائطهما الشكلية وافردت فترة خاصة من الحكم نصت فيها على أنهما متبولان شكلا حوهو ما ينبيء عن أن ما جرى به منطوق الحكم لا يعدو أن يكون زلة تلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها الدعوى واحاطتها بظروفها ونطاق الخصومة فيها .

( طعن رتم ۲۰) لمنة ٥٠ ق ـــ جلسة ١٩٨٠/٦/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٧٥٢)

## قاعبه رقم (۱۱)

### المحداد:

قمدود الطاعن عن توجيسه مطعنسه على اجسراءات محكمسة اول درجة سامام المحكمة الاستثنائية .

### ملقص العكم:

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يوجه مطعنا ما على اجراءات محكمة أول درجة في شأن عدم تبسول عذره في طلب التاجيل ــ قلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكسة التقض.

. ( طعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٥٠ ق - جلسة 11/1/1/11 - س 17 - ص 17/1/1/11

### مسائل منسوعة:

## قاعسدة رقم ( ۱۲ )

البدا:

محكيسة ثانى درجسة تعسكم على مقنفى الأوراق سـ لا تجسري مسن التحقيقات الا ما ترى تزوما لاجراته .

### ملخص المكم:

من المقرر أن الأصل أن محكمة ثانى درجــة أنما تحـــكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات ألا ما ترى لزوما لإجرائه .

( طعن رقم ۱۳۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۳ )

المسدا :

أتمسال محكمة ثانى درجسة بالدعسوى مقيسد بالوقالع التي طسرحت على محكمة أول درجة .

## ملخص الحكم :

من المترر أن المحكمة الاستثنافية انما تتصل بالدموى متيدة بالوقائع الني طرحت على المحكمة المؤثبة .

« طعن رقم ٤٤ السنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٢١ ــ س ٣١ ــ ص ١١٧ )

# قامىسىدة رقم ( ۱۶ )

## البسدان

اسستثناف الحسكم القاشي بعدم قبول المعارضية لرفعها عن حسكم ٣٧٦ ساستثناف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده دون الحكم الابتدائي موضوع المعارضة اسلس ذلك .

# ملخص الحكم :

من المقرر أن استثناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو

بعدم قبولها لرقامها عن حكم غير تابل لها يقتصر غي موضوعه على هسداً الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستثناف الي الحكم الابتدائي لافتلاف طبيعة كل من الحكمين ، وكان الحكم المطعون غيه اذ تخص بتاييد الحكم المستأنف غيما تغيى به من عدم جواز المعارضة دون أن يتمرض للحكم الابتدائي فاته يكون تد طبق القانون تطبيقا سليما ولا خطافهه ، ولا يغير من ذلك ما استطرد اليه الحكم عن علم الطاعن بصدور الحكم القاضى بادانته بدلالة تقريره بالطعن فيه بطريق المعارضة أذ لا يعدو ذلك أن يكون تزيدا لا أثر له في الفتيجة التي انتهى اليها ولا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا المسدد

( طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۲ ... من ۱۹۲ )

## قاعسسدة رقم ( ١٥ )

### البدان

تأييد المحكم المستانف لأسببابه دون أيسراد للك الأسبباب محديم - أساس ذلك •

# ملخص الحكم :

من المترر أن المحكمة الاستثنافية أذا ما رأت تأييد الحكم المسسنائله للاسباب التي بنى عليها غليس عنى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب عنى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، أذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام أيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

( طعن رقم ۱۹۵۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۱۸ -- س ۳۱ ــ ص ۲۹۷ )

(م - ١٠ - جنائي )

# قاعـــدة رقم ( ١٦ )

المسدا:

عسدم سداد المحكوم عليسه بعقوبة مقيسدة العسوية سالتفسالة المحكوم بها ابتدائيا لايقاف التنفيذ — الره — سقوط الاستثناف المرفسوع بنسسه .

## ملخص الحكم :

لما كانت المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أذ نصبت على أنه 
« يسقط الاستثناف المرغوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحسرية 
هلجبة النفاذ أذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جملت سقوط الاستثناف 
منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يلزم اعمالها الا عندما 
يكون التنفيذ واجبا وهو ما يتحقق أذا لم تسدد الكفاقة المعينة في المسكم 
الابتدائي والتي شرعت ضماتا لحضور الستاتف الجلسة ، وعدم غواره من 
المحتم الذي يصدر ومن ثم فان التخلف عن سدادها يكون من شائد أن تبقى 
المحتوبة واجبة النفاذ وان تصبح المادة ١٢٦ المشار اليها واجبة التطبيق 
ما دامت علتها تائمة .

( طعن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲/۱/۰/۱۸ سـ س ۳۱ سـ ص ۲۷۸ )

قامىسدة رقم ( ۱۷ )

البدا:

أمتداد ميعاد الاستثناف اذا واغتب نهايته عطلة رسمية .

# ملخص الحكم :

لما كان ببين من الحكم المطمون نيسه انه اسمى قضاءه بعدم قبول استثنف المحكوم عليه شكلا لرقمه بعد الميماد على أن الحكم المستانف مصدر في المكارا 17/3 لما كان ذلك وكان الثابت في ١٩٧٦/١/٤ لما كان ذلك وكان الثابت أن يومى ٢ ، ٣ من يناير سنة ١٩٧٦ قد واققا عطلة رسمية وقد اسسانف المحكوم عليه الحكم المسادر ضده في اليوم الرابع من الشمير المنكور مسا

بقاده أنه ترر بالاستثناف خلال الأجل القانوني أعبالا لحكم المادة ١٨ من قانون المرانصات .

( طعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۶/۱۱ ـ س ۳۱ ... ص ۲۹۷ )

## قاعىسىدة رقم ( ١٨ )

### البيدا:

استثناف المتهم دون القيابة - اثره - عدم جواز نفليظ المقوبة المقمى بها عليه - علة ذلك ؟ قضاء اول درجمة بنسوعين من المقسوبة (( الحبس والغرامة » لا يجوز لمحكمة الاستثناف زيادة مقدار الغرامة وان انقضت مدة الحس - علة ذلك ؟ •

# ملخص الحكم :

اذا كان نص المعترة الثالثة بن المدة ١٧؟ بن تانون الاجراءات الجنائية 
قد جرى بأنه اذا كان الاستثناف مرفوعا من غير النيابة المسلمة غليس 
للمحكمة الا ان تؤيد الحكم أو تعدله لمسلحة رافع الاستثناف ، وكان الطاعن 
هو المستثنف وحده حدون النيابة العامة حد قلا يصحع في القائون ان يقلظ 
المعقب عليه اذ لا يجوز أن يضار باستثنافه ، ولئن كانت العبرة في تشديد 
العقوبة أو تضغيضها هي بدرجة الفلظ في ترتيب المعوبات ، الا أنه اذا كانت 
محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من المعقوبة الحبس والفرامة 
الني مكم بها مع الحبس ابتدائيا ، والا تكون قد أضرت الطاعن باستثنافه 
التي حكم بها مع الحبس ابتدائيا ، والا تكون قد أضرت الطاعن باستثنافه 
وليس لها ذلك طالما أنه المستأنف وحده ، أذ هي مع ابقائها على الأولى وان 
المعقوبة من حبس وغرامة قد زاعت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان 
المتوبة من حبس وغرامة قد زاعت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان 
المتوبة من مدنها فهي لم تحقق للطاعن ما ابتفاه باستثنافه من براءة أو 
اتضعت من مدنها فهي لم تحقق للطاعن ما ابتفاه باستثنافه من براءة أو 
اتضعت من مدنها فهي لم تحقق للطاعن ما ابتفاه باستثنافه من براءة أو 
اتخيف للمقاب طالم النها انها انزلت به كلا النوعين من المقوبة .

( طعن رقم ۲۱۱ اسنة ۶۱ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۸ سـ ۳۱ سـ ص ۷۱۷ )

### قاعـــدة رقم ( ١٩ )

### المدا:

من لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنافية - لا يفيد من نقفي الحكم ،

## ملخص الحكم :

لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمتهمة الأخرى في الدعوى الا اتها لا تعيد من نقض الحسكم المطعون فيه لاتهسا لم تكن طرفا في الخصسوبية الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلا حق الطعن بالنقض غلا يمتد اليهسا الره .

( طعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/١/١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٧٧٧ )

## قاعـــدة رقم ( ۲۰ )

### البيدا :

عسدم أبسداء الطاعن طلب سماع الشهودة أمام محكسة أول درهسة وأبداؤه أمام محكمة نافى درجة ... اعتباره متفازلا عنه بسكوته عن التبسك به أمام محكمة أول درجة ... القمى بالإخلال بحق النفاع في غير محله ،

# ملفص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محاشر جلسات المحاكمة امام محكمة أول 
درجة أن الدفاع من الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاهدى نفى سمعتهما 
المحكمة ولم يطلب منها أيا من الطلبات الواردة باسباب الطعن والتي اقتصر 
دفاع الطاعنين الثانى والثالث والرابع على ابدائها بمنكرته المقتمة المحكمة 
الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها اصلاحق الطعن 
على مقتضى أوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه 
على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه 
على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه 
وكان الثابت أن دفاع الطاعنين الثانى والثالث والرابع وأن أبــدى تلــك 
لطالماتا مام المحكمة الاستثنافية غانه يعتبر متنازلا عنها بسكوته من التمسك

بها أيام محكمة أون درجة ومن ثم مان النمى على الحكم بدعوى الاخسلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

( طعن رقم ۸۶۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٢١ ــ ص ٧٧٠)

# قامـــدة رقم ( ۲۱ )

المسدا:

المبرة ببطلان الاجراءات - هو بما يتم منها امام المحكمة الاستثنائية .

## ملخص الحكم:

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكسة اول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابى لعدم اعلائه بالجلسة التى صدر فيها ، وكان من المترر أن حق النهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلائه بالجلسة المحددة لمحكمته أمام محكمة أول درجة يستط اذا لم يبده بجلسة المعارضة ، وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن أم يشر أمام محكمة أول درجة غاته ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان ألمم محكمة أول درجة غاته ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة الله درجة غاته ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة المام يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

( طعن يتم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ من ٢١٧ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۲ )

المسدا :

عصدم جواز جعسده ما اثبت بالحسكم من تسلاوة تقسرير التلخيص سـ الا بالطعن بالتزوير .

# ملخص الحكم :

لما كان ما يثيره الطاءن عن غلو محضر جلسة المحاكبة الاستثنائية من

أثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحكم تمشر متمهة لمحضر الجلسة في شأن أثبات أجراءات المحاكمة وأن الأصل في الأجراءات أنها روعيت ومن ثم غانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطمن بالتزوير وهو ما لم يضعله غيكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

ر طعن رتم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ۳۱ من ۲۳ ــ من ۲۱ من ۲۳ ــ ۵ من ۲۰۰۲ من ۲۳ ــ ۳۱

## قامىسىدة رقم ( ۲۳ )

#### البيدا :

محكسة ثانى درجسة سا تحسكم على مقتضى الأوراق لا تجسري مسن التحقيقات الاما ترى ازوما لاجراته

## ملقص المكم :

الأصلُ أن محكبة ثانى درجسة أنبا تهسكم على متتفي الأوراق وهي لا تجرى من التعقيقات الآيا لري الزوبا لإجرائه .

وطمن رقم ۱۰۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٢٥ )



#### اشــــتراك

# قاعبسدة رقم ( 1 )

#### المسدأ:

الاشستراك في التزوير ، تهسابه دون مظساهر خاويسة أو أعبسال مادية محسوسة سد يكفي للبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا ساتفة ،

# بلخص الحكم :

لا كان من المترد أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة تد اعتدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها سائما نبرره الوتائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره — فأن ما يثيره الطاعن في هذا الشان ينحل الى جدل موضوعي لا يندل الارته أبام محكمة النقش .

( طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٩) ق ــ جلسة ٢/٣/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٢٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

### البيدا:

عدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للسياهب في جريسة اعطياء شيك بدون رصيد بهوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك مد لا يحول دون عقابه باعتباره نصبا بالساس ذلك ؟

## ملقص المكم:

جريبة اعطاء شبك بغير رصيد هى جريبة الساحب الذى أصدر الشبك قهو الذى خلق اداة الوغاء ووضعها عى التداول وهى تتم يبجرد اعطاء الساحب الشبك الى الستقيد مع طهه يأنه ليس له رصيد تالم للسحب تقديرا. بأن الجريبة أنها تتم بهذه الأهمال وحدها دون غيرها من الأهمال التأليسة لذلك ، لا كان ذلك ، وكان التظهير الحاصل من المستقيد أو الحابل لا يعتبر بيثابة اصدار للشيك غلا يقع مظهره تحت طائلة نعى المادة ٣٣٧ من تانون المقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للسلحب لأن الجربة تبت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم أذا ثبت أنه اشترك ممه سرباى طريق من طرق الاشتراك سدى اصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون المقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر توافر أركان هسقه الحريبسسة .

( طعن رقم ۱۳۰۳ لسنة ۹) ق \_ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ \_ س ۳۱ \_ ص ۵۱)

# قامىسىدة رقم ( ٣ )

### المبسدا :

الاشتراك بالاشق يتصقل باتصاد فية اطرافه على ارتسكاب الفعل المتفق عليه المسكاب الفعل المتفق عليه سعد المواس سهدواز الاستدلال عليها باى دليل مباشر أو بطريق الاستناج ساو من قمل لاحق للجريمسة ه

# ملقص المكم :

من المترر أن الاشتراك بالاتفاق أنها يتحقق من أتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر دخلي لا يتع تحت الحسواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، وأذ كان القاضي الجنائي حرا في أن يستهد عقيبته من أي مصدر شاء فأن له — أذا لم يقم على الاشتراك دليل مبساشر من أعتراف أو شهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من الترائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائما وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجرية يشهد به .

( طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/١١/٠/١ ــ س ٣١ ــ من ٨٢٠ . من ٨٢٦ )

### قاعـــدة رقم ( } )

## البيدا :

تهسام الاثستراك فى التزوير عَالِباً .. دُونُ وَطَاهَر خَارِهِيــة ... أو اعمال مادية مصنوسة ... كفاية الاعتقاد بحصوله مِن ظروف الدعسوى وملابساتها ... وا دامت سائفة .

## بلقص الحكم :

الإشتراك في الجريبة \_ جريبة التروير \_ يتم غائبسا دون مظاهر خارجية أو أعبال مادية محسوسة يبكن الاستدلال بها عليه ، غائه يسكني لنبوقه أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها سائما تبرره الوقائع التي البنها الحكم ، وكان الحكم المطمون غيه قد دلل بأسباب سائمة على ما استنتجه من اشتراك الطاعنة بطريق الانعاق والساعدة في جرائم المتزوير في المحررات الرسبية سسائمة الفكر غان هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التعلل عليها .

( طعن رقم ۱۸۲ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٨٥١)

# قاعـــدة رقم ( ٥ )

### : 10-41

مصو جريسة الزوجة ــ بوصيفها القساعل الأصبلي في جريسة الزنا ــ وزوال الثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات ــ الآره : محو جريمــة الشريك ــ تفازل الزوج الجفي عليه بالنسبة للزوجة ـــ وجوب استفادة الشريك منه ـــ علة ذلك ؟ •

## ملخص الحكم :

لا كان المشرع تد اجاز بما نص عليه في المستدة العاشرة من تاتون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وتت الى أن يصدر في الدعوى حكم بلت غي تابل للطمن بالتنفس ، ورتب

على التنازل انقضاء الدموى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصية ، لاتها تتنضى التفاعسل بين شخصين يعد القابون أحدهما فاعلا اصليا وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكا ، وهو الرجل الزاني ماذا محت حربهة الزوجة وزالت كثارها بسبب من الأسباب غان التلازم الذهني يقتضي مجو جربهة الشريك ايضا لاتها لا يتصور تيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك ناتيما غير مباشر للزوجة التي غدت بهذاي من كل شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ يقاء الجريبة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن اجرام الشريك انها هو فرع من اجرام الفاعل الأصلى ، والواجب في هذه الحالة أن يتيم الغرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المافظة على شرف العائلات . لما كان يا تبديم ، قان تنازل الزوج عن شبكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى. ... والمقدم لهذه المحكمة - مجكمة النقض - ينتج اثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها ... الطاعن الثاتي ... مجا يتعين معه نقض الحكم المطعون في...ه بالنسبة للطاعنين والقضباء بانقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وبراءتهما مبسبا استند اليهساء

( طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٥ ﴾



## اشسكالات التنفيسذ

### قاعبدة رقم ( 1 )

#### المسدان

الانسكال في التنفيذ حروروده على طلب وقف تنفيذ الحسكم مؤقتا حتى يفصل في اقزاع نهاتيا حرادًا كان باب الطعن مفتوحا ، القضاء بقبول الطعن بالتقض والإحالة حراره حروقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، واعتبار الطعن في الحكم الصادر في الاشكال بالاستبرار في المتفيذ عديم الجدوى حرامين الوقض ،

## بلغص الحكم :

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة ألوضوع ، اذ كان باب الطعن في الحكم ما زال مفتوحا وذلك طبقا للبادة ه ٥/ من قانون الاجراءات الجنائية . لمساكان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن الطعن بالنقض من المحكوم عليه في المحكم المستشكل في تنفيذه المقيد برقم .... لسنة ٤٩ ق قد تفيي فيه بتاريخ ١٩٨٧/١٨٤١ بنقض الحكم المطمون فيه والاحالة وبالقالي أوقف ننفيذ الحكم الذي قضى الحكم المعلون فيه والاحالة وبالقالي أوقف ننفيذ الحكم الذي قضى الحكم المعلون فيه والاحالة وبالقالي أوقف غن انطح المعلون غير الشكل بالاستمرار في تنفيذه ، غان الطعن المائل للمحكوم عليه في هذا الحكم الاشير ، قد أضحى بذلك عديم الجدوى متمين الرفض .

( طعن رقم ۲۰۲ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ ــ س ٣١ ـــ ص ١٤٢ )

أم الحفظ والأم بألا وجه

# أمر المفظ والأمر بالا وجه

# قاعسسدة رقم (١)

المبدا:

الأصر المسادر من النسابة بمسدم وجود وجه لاقسابة الدمسوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها سالا حجبة له المام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكانب عن هذه الجريمة سالمانتان (٥٤) ، ٥٥) اجراءات منائيسسة .

## ملخص الحكم:

من المترر بنص المادتين ٤٥٤ / ٥٥٥ من تانون الإجراءات الجنائية أن 
توة الأمر المتضى سواء أمام المحكم الجنائية أو المحتم المنتية لا تكون الا 
للاحكام النهائية بمد صيرورتها بائة متى تواغرت شرائطها التانونية وانه ليس 
للامر المسادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتابة الدعوى الجنائية في 
الجريبة المبلغ عنها حجية المام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكائب 
من هذه الجريبسية .

( طعن رقم ۱۳۱۶ لمسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ من ۳۱ ــ من ۱۷ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

# البـــدا :

الطعن بالنقض في الأسر المسادر من مستشار الاهسالة بمسدم وجود وجه لاقابة الدعوى غير جائز الا للقائب العام او المعابى العام لدى محكية الاستثناف في دائرة اختصاصه وللمدعى بالحقوق المنية .

# بلقص العكم :

لا كانت المادة ١٩٣٣ من تقون الإجراءات الجنائية تنص على أن النائب العام وللمدعى بالحقوق المنتية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستثمار الإحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وكانت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن يكون لدى كل محكمسة استثناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته النصوص عليها في التوانين ذلك أن القانون أنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب المام أو المحامى العام لدى محكمة الاستئناف أو من وكيل عن أيهما حتى بكون في ذلك ضهانة المتهم وأن عليه أن يتولى هو وضع اسباب الطعن فاذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيسد أقراره اياها أذ ان الأسباب انها هي في الواتح جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه لما ايداع ورقة الأسباب قلم للكتاب غلا مانع من حصوله بتوكيل كما هو الشان في التقرير بالطمن - لما كان ذلك وكان المحامي العام لندامة غرب الاسكندرية الكلية هو الذي قرر بالطعن واودع اسسبابه موقعة منه وحده فان التترير بالطعن وايداع أسبابه والتوتيع عليها يكون حاصلا من غير ذي صفة - ولا يغير من ذلك ما اشير اليه في كل من التقرير بالطعن بالنقض وايصال ايداع ورقة الأسباب من أن هذا الاجراء قد تم بتوكيل من المعامى العام الأول لنيابة استثناف الاسكندرية ذلك أن الثابت من كتاب هذا الأخير المؤرخ .٣٠/٦/٣٠ أنه لم ينص فيه على توكيل المحامى العام لنيابة فرب الاسكندرية الكلية وانها اقتصر على الاشارة الى موافقته على التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب مى الميعاد وهو لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ أن الموافقة على اتخاذ اجراء لا يفيد التوكيل في اجرائه بالمني المتصود في صحيح القانون ــ لما كان ذلك غان الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانونا .

( طعن رقم ۱۹۷۲ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۶ )

# قاعـــدة رقم ( ٣ )

# : 13-41

الأمسر المسادر من سسلطة التحقيستى بمسدم وجسود وجسه لاقامة الدعوى الجنافية له هجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنافية ما دام لم يلغ قانونا سسلة في نطاق هجيته الؤقلة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى •

# ملقص الحكم:

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجــه لاقامة الدعــوى الجنائية ما دام تائمـــا الجنائية لم حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائمـــا لم يلخ ، علا بجوز مع بقائم تقاما اتامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر

الأمد نيها لأن له ني نطاق حجيته المؤتنة ما للاحكام من توة الأمر المتضي .

« طعن رقم ۱۹۳ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/۱۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۲۵ )

# قاعـــدة رقم ( ) )

# المسدا :

الأحد الصادر من النسابة المسابة بمسدم وجسود وجسه لاقامة الدعوى الجنائية ما دام الدعوى الجنائية ما دام على المودة الى الدعوى الجنائية ما دام قلياً لم يلغ سد له في نطاق هجيته المؤقنة ما الاحكام من قوة الأمر المقفى سد لا يفسير من فلسك عسدم اعسلان المسدى بالحسق المسنني بسه سد للمدعى بالحسور من النيسابة بمسدم بالحقوق المدنية الطعن على الأمر المسادر من النيسابة بمسدم وجود وجه لاقامة الدعوى المدنية الما الجهة المختصة في اى وقت الى ان يمان به وتنقفي عشرة ايام على الاعلان سدادات والمسادر من النيسابة بمسرح المنابعة المحتصدة المسادر من التسابة المحتود وجه لاقامة الدعوى المدنية الما الجهة المختصة في اى وقت الى ان المسادر به وتنقفي عشرة ايام على الاعلان سدادات والمسادرات

# بلخص الحكم :

لما كان الأمر الصادر من النيابة العابة بعدم وجود وجه لاتابة الدموي الجنائية تثبت له حجية تبنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائما لم يلغ — كما هو الحال هي الدعوى الطروحة — عما كان يجرز مع بقائه تلب التابة الدعوى من ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من توة الأمر المتضى ولو لم يمان الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحتوق المنتية في هذه الحالة أن يطمن في الأمر أمام الجهسة المختصة في اي وقت الى أن يمان به وتنقضى عشرة أيام على هذا الاعلان على ما تقضى به المادة . ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية وتؤكده الفترة الثالثة من المادة ٢٢٠ من القانون ذاته ،

( طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٥/١١/ ١٩٨٠ سـ س ٣١ سـ ص ١٩٠٠ )



# أمسن السنولة

# قامـــدة رقم ( 1 )

# البحا:

اختصها محاكم امس الدولة بنظر الجرائم التي هدوكم الطاعنون من اجلها بنص الأمر رقم ٧ اسفة ١٩٧٧. محاكمتهم امامها والمحكم عليهم طبقا المقتون رقم ١٩٢٧ أسفة ١٩٥٨. عدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الحكم المالكة ١٩٥٨ ألمالكور حالة الطوارىء حد اعلنت اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ٠

# ملخص الحكم :

متى كان البين من الاطلاع على الأوراق أن نيابة أمن الدولة الطيسا 
بوجب أمر الاهلة المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ أمرت باهالة الدعوى 
مباشرة — الى محكمة أمن الدولة العليا لحاكمة التهمين ... و ... 
و ... طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة ، ويتاريخ ٢٩ من يونية 
سنة ١٩٧١ تضت تلك المحكمة بادانتهم ، ويتاريخ ٩ من يوليه ١٩٧١ صدق 
نائب الحاكم المسكرى العلم على ذلك الحكم ، فطعن غيه المحكوم عليهسم 
بطريق اللتض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارىء قد أعلنت في جبيسع 
المجهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧١ ، وكانت الجرائم التي حوكم الطاعنون 
الجمهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧١ الصائد من دينس الجمهورية ، لما كان ذلك ، وكان 
الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ الصائد من دئيس الجمهورية ، لما كان ذلك ، وكان 
الطامنون قد حوكموا وحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ في 
شأن حالة الطوارىء ، وكانت المدة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز 
الطعن باي وجه من الوجوه في الأحكام الصائرة من محاكم أمن الدولة ، 
النظر الطعن الختم من المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المن الطعن الختم من المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المان الطعن الختم من المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المان المطعن الختم من المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المان الطعن الختم من المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المان المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المحكوم عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ، 
المحكور عليهم سائفي الذكر يكون غير جائز قانونا ،

( طعن رقم ۸۸ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ٥/٥/٥ -- س ۳۱ ــ س (۷۸ )



# انتهاك هرمسة ملك الغير قام (١)

# البعدا :

جريهــة التعرض في العيــازة القصــوص عليها في المــادة ٣٦٩ ع ــ القــوة فيهــا هي ما يقــع عــلى الانسـخلص لا عــلى الانســياء ـــ لا يقــدح في ســلامة العكم القافي بالبــراءة أن انسكون اهــدى دعاماته معية ـــ ما دام قد اقتم على دعامات اخرى تكفي ــ وحدها ــ احمله ،

# ملقص الحكم :

لما كان يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة والمستخدم المقوبات أن يكون قصد المنهم من دخول العتار هو منسح والشبع الميد بالقوة من الحيازة ؛ وأن التوة في هذه الجريمة هي ما يتبع على الاشخاص لا على الاشياء وأذ كان الحكم المطعون قبه قد أقتام تضاءه ببراءة للطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد استمبالا للقوة ضد الاشخاص وأورد على ذلك تدليلا سائما بمستقى من أوراق الدعوى ومن شائه أن يؤدى ألى ما رتبه عليه الحكم في هذا الصدد فاته لا يجدى المطاعن تخطئة الحكم في دعليته الإخرى بالنسبة لما تضى به في تلك النهبة من أنه أفطأ في نفي توفر الحيازة المعلية لان تعييب الحكم في ذلك على غرض محمته يكون غير منتج طابا أنه قد تسائد ألى دعامة أخرى صحيحة تكلي لحمله أذ من المترز أنه لا يتدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون احدى دعاماته معيية ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفي وحدها لحب له .

( طمن رقم ۲۲۳ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ــ من ٢٤٧ ١



# ا<del>یج ۔۔۔۔ال</del> قاعــــدة رقم ( 1 )

المسدا :

جريمة تحسرير أكثر من مقسد ايجسار واحد النبنى أو لوحدة منه سـ لا تستازم قصداً خاصاً ــ توافر أركاتها بنحقق القمل الملدى والقصد الجنائي المام ــ عدم النزام المحكمة النحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هـــذه الجريمـــــة .

# منفص الحكم:

لا كانت الفترة الثالثة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ مسنة ١٩٦٩ غي

ثان ايجار الأماكن وتنظيم الملاتة بين المؤجرين والمستاجرين قد نصت على

أنه « ويحظر على الملك القيام بابرام أكثر من عقد ايجار واحد المبنى أو

الوحدة منه » كما نصت المادة }} من ذات القانون بالمعاتبة على مخالفة

هذا الحظر مما مفاده أن هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر

اركاتها بتحقق الفعل المادي والقصد الجنائي المام وهو تعمد الجاني ابرام

اكثر من عقد ايجار واحد المبنى أو للوحدة منه دون اعتداد بما يكون قسد

دفع الجاني إلى فعله أو الغرض الذي توخاه منسه لما كان ذلك ، وكانت

المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث إستقلال عن القصد الجنائي في هذه الجريمة

اذ يكفى أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو

ما تحقق غي واتعة الدعوى .

( طعن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٢١ ــ من ٢٦٨)

(م -- ۱۲ -- جنائی )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

# : المسدا

قعدود الطاعن عن اخطار الجلس المعلى بتاجير المين مغروشد الد يغيد بطوريق اللورم انها مؤجورة غير مغروشد ادائدة المؤجر بنقاض مبالغ معظورة من المستاجر دون السرة عملى دغاعه القام على أن المين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تأييدا لذلك استفادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المعلى بالتلجير المكالل بهسان المتقدم ه

# ملقص العكم:

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المعلى بان العين مؤجرة مغروشة لا يغيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك ، وكان من بين ما تام عليه نفاع الطامن أيام محكمة ناتى درجة وأيده بما تسدمه لهما من مستقدات أن العين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطعون قبه قد أفغل الرد على هذا الدقاع فاته يكون معيها .

ـ ( طمن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٢١ ــ من ١٩٨٠

# قاعسسدة رقم ( ٣ )

# البيدا:

القسادون رقسم ؟ المسينة ١٩٧٧ - سريسانه اعتبسارا مسان ١٩٧٧/٩٨ - استحداثه عقوبتي الفرامة التي تعادل طلى المبلغ المتوفى والرد - قضاء الحكم المطعون فيه بهما - دون تحديد تاريخ الواقعة -قمسور .

# ملخص الحكم :

لا كان التأتون رقم ؟ اسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريقه الا اعتبارا من العرب الله الله المتبارا الله المتبارك واستحدث عقوبتى الغرامة التى تمادل مثلى المبلغ المتبوض والرد - التى قضى بهما الحكم المطعون فيه - ولم ينص عليهما القالون المسابق رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجمل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل

يحكم القاتون عليها ، غان الحكم المطعون نيسه ب أذ أغفل تصديد تاريخ وقوسها ب يكون منسما بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقب م صحة تطبيق القاتون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة يغير حاجة لبحث باتني أوجه الطعن .

ر طعن رقم ۹۹۳ لسنة ٥٠ ق ـــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ـــ س ٣٣ ـــ من ١٠٠٩)

# قاعسسدة رقم ( } )

## البدا:

الاقسرار المافسود على المبنى عليهسم بعسده نقسع مبسائغ خلو رجول طبيعته سن اقرار في قضائى خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضى المرضسسوع .

# ملقص الحكم :

لا ينال من سلابة الحكم اطراحه الاترارات المنفوذة على المجنى عليهم يعدم تقافى الطاعن منهم مبالغ خارج نطاق مقد اليجار والتي تسائد اليها الطاعن للتدليل على نفى التهمة اطبئنانا بنه لاتوال شبهود الاتبات ذلك أن هذه الاترارات تعتبر اترارات غير قضائية تفضع من حيث توتها التدليليسة لتعدير تاضى الموضوع الذى له أن يتخذ منها حجة في الاتبات اذا اطمان الها > كيا أن له أن يجردها من تلك الحجية ويلتقت عنها دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النتض متى كان تقديره سائفا كيا هـولال في الدموى الطروحة .

( طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠١٨ )

# قاعىسدة رقم ( ٥ )

# : المسحدا

 ٢ -- حصول اللجر من المستاجر على مقدم ايجارا -- او تقاضـــيه اية مبالغ اغطائية بسجب تحرير عقد الايجار -- هما مناط حظر اقتضـــاء المالغ
 الاضافية -- أساس ذلك ٠

٣ ــ قصر الاعفاد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ه؛ من القانون
 ٢٥ لسنة ١٩٦٩ على الوسيط أو المستنجر دافع خلو الرجل كشريك للمؤجر
 في الجريمـــة .

 ٢ - اقتضاء المستاهر بالذات أو بالواسطة من المؤجر أو المالك، أو من الفير أية مبالغ في مقابل انهاء عقد الإيجار واخلاء المكان المؤجر - لا تأليم -مخالفة ذلك - خطا في تأويل القانون .

# ملخص الحكم:

ان الشارع انها يؤثم بالاضافة الى عمل اقتضاء المؤجر من المستاجر مقد الإبجار و لم المراجع النجار المراجع المراج

المؤجرين . قارسي الاسس الموضوعية لتحديد أجرة الأماكن عي المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين في الماتنين ١٧ ، ٥) اتتضاء أية مبالغ بالذات أو بالواسطة تزيد عن الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد وفي الحدود التي نص عليها القانون ، وأذ كان ذلك غان المطر الشار اليه لا يسرى على الستأجر الذي ينهى العلاقة الابجسارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصغة والسببية مناط المتاثيم . ولا يغير من ذلك ما ورد مي المادة ١٥ من القانون رتم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن اعفاء الستأجر والوسيط من العقوبة أذا بلغ أو اعتسرف بالجريبة ، ذلك أن النابت من الماتشات التي دارت بمجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشمارع قصد بالاعتاء المنصوص عليه في تلك المادة ٤ المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجد فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل التأثيم . وكذلك الحال بالنسبة للوسيط ، فرأى المجلس قصر الاعقاء عليهما محسب ... دون المؤجر ... باعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجحة لضبط جرائم خلو الرجل ، ولذلك عان حكم الاعفاء لا ينصرف إلى غيره ٤ ومما يزيد الأمر وضوحا عي تحديد نطاق التأثيم كما عناه الشارع وأنه متصور على المؤجر ، أنه عند صياغة حكم الحظر في المادة ٢٦ من التانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تاجير وبيع الأملكن ... وهي التي حلت محل الملاة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون التاعدة - المسح الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى بالنص في تلك المادة على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالوسساطة المتضاء اى مقابل أو اتعلب بسبب تحرير المقد أو أى مبلغ أضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما نمي العقد كما لا يجوز باية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم أيجار » . بل ائه يؤكــد قصــد الشــارع في عـدم تأثيم ما يتقاضـاه الستاجر من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه في المواد ٩] وما بعدها من القانون رقم ٩] لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر بأن يدف سع للمستاجر البالغ المحددة مي هذه المواد على سبيل التعسويض عي حالات

الإخلاء المترتبة على ما استحدثه من أحكام لهى شان هدم المبانى لامادة بنائها بشكل أوسع ، ولما كان مفساد ظلك كله أن نقاضى المسستاجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ مقابل انهاء عقد الإيجار واخلاء المكان المؤجر هو قمل مباح يخرج عن دائرة التأثيم سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٦٩. أو الأمر المسكرى رقم ٦ اسنة ١٩٦٧ اللذين استند اليهما الحكم المطمون غيه لهى ادائة الطاعن ، أو أى تاتون أو أمر هسكرى آخر .

ال طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ١١١٧)



# بطـــالان

# قاعبسدة رقم ( ١ )

: 12-41

 ١ -- الدفع بيطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجلســة امام اول درجة يسقط أذا لم بيد بجلسة المعارضة .

٢ ــ العبرة ببطلان الإجراءات ــ هو بمسا يتم منها المام المسكمة
 الاسستشافية .

# ملخص الحكم:

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة المام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الفيابي لعدم اعلاته بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المترر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم أعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يستط أذا لم يده بجلسة المعارضة ، وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات . هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنافية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يشر أمامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكسة أول درجة قائه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة أول درجة قائه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة التقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

. ( طمن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ٢٧/١٠/١٠ -- س ٣١ --ص ٩١٧ )

بلاغ كاذب

# بسلاغ كسائب

# قاعـــدة رقم (١)

# : المسجلة

الأمر المسلعر من النساية بمسدم وجسود وجسه لاقامة الدعسوى المثانية في الجربية الملغ عنها لا جمية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكالب من هذه الجربية سالمادة (٥٤) ، ٥٥ أجراءات جنائية ،

# ملخص الحكم:

من المترر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن 
توة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المنتية لا تكون الا
المحكام النهائية بعد مسيرورتها باتة متى توافرت شرائطها التاتونية وأنسه
فيس للامر المسادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعسوى
الجنائية عن الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية عن دعسوى
البلاغ الكانب عن هذه الجريمة .

لا طعن رقم ۱۳۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۷ )



# تبديد قاعسدة رقم (١)

: 13-41

الدفع بمرض المتهم في اليسوم المصدد البيع — وتقسديم شسهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه في محل البيع — دفع جوهرى يسانده الظاهر — وجوب تحقيقه أو الرد عليه سرمخالفة ذلك — قصور ، ملخص الحكم :

# . . . . . . . .

اذا كان يبين من مطالعة الموردات التي أمرت المحكمة بضبها ومن محضر جلسة المحاكمة المام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان الريم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي تدمها والثابت بها أنه مصلب بانزلاق غضروفي بالقدرات القطنية الطبية التي تدمها والثابت بها أنه مصلب بانزلاق غضروفي بالقدرات القطنية تسبب يوم البيع عن محل تجارته الذي وتع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته يوم البيع عن محل تجارته الذي وتع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته على الدعوى لانتفاء قصد مطلف الذكر أنما هو دماع جدى يشهد له الواتع ويسائده في خالم دعواه بل هو دفاع جوهرى ينبني عليه أن صحح تغيير وجه الرأي على المدعوى لانتفاء قصد مطلقا التنفيذ وهو الركن المفوى في الجريهسية عليه أن الدعوي لانتفاء قصد مطلق المتحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الأسرب بيناييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم تصوره في استظهار دفاع الطاعن الشائر الله الرادا له وردا عليه غائه يكون ميسيا بها يستوجب نقضه والاحالة .

ر طعن رقم ۱۰۱۸ لسة ۶۹ ق - جلسة ۱۱/۱۰/۱۹۱ - س ۲۱ -می ۷۱۸ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

البسدا :

. السداد اللاحق لوقسوع جريمسة اختسلاس الأشسياء المجسوزة سـ لا يؤثر في قيامها •

# ملخص الحكم:

من المترر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . بشرض حصوله . لا يؤثر في تيامها .

﴿ طَعَن رَمْ ١٥٠٠ لَمِيةَ ٢٩ ق \_ جِلْمِية ٢٨٠/١/٢٨ \_ س ٣١ \_ والله ٢٠٠٠ ) ص ١٣٩ ) ( م ـ ١٢ \_ جناتي )

# قاعىسىدة رقم (٣)

# البسدا:

الدفع باعتبار الحجر كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المصوص عليها في المادة ٣٧٥ من الدون المرافعات عين الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز المخالفته الإجراءات الماررة له أو لبيع المجب وزات .

# ملخص الحكم:

لما كان نص المادة ٣٧٥ من تانون المرافعات ؛ وقد جرى على أن العجز يعتبر كأن لم يكن أذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه الا أذا كان البيع تد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمتنضى القانون ، متد دل بذلك على أنه أذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة \_ دون وقف مبرر . يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم به نيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقسررا لمسلمة المدين عان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق عيه ، ومن ثم عقد افترق الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خسلال المدة المنصوص عليها عى المادة السائفة الذكر من تاريخ توتيمه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المجوزات التي لا مراء في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يتض ببطلانه من جهة الاختصاص واذ كان يبين من الحكم أنه عندما اخذ بالدفع باعتبسان الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تماري الطاعنة في أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ... قد التزم بهذا النظر القانوني السليم مان النمي على الحكم قضاءه بالبراءة \_ المؤسس على ذلك \_ بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

﴿ طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٨٤ ق \_ جلسة ٢/٤/١٩٨ \_ س ٣١ \_ ص ١٧٢ )

# قاعىسدة رقم ( } )

## : (4-4)

 ١ ــ سريان حكم المادة ٣١٣ عقوبات على جريمة تبسنيد احد الزوجين مسأل الأفسد ٠

٢ ـــ تنازل الزوجة المجنى عليها في جريبة التبديد عن دعواها ـــ اثره ـــ انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم •

# ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٣١٢ من تانون العنوبات تنص على أنه ١ لا تجهوز محاكمة من يرتكب سرقة اغبرارا بزوجه أو زوجته أو المبوله أو غروعه الا بناء على طلب المجنى عله ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه مي أية حالة كاتت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء . وكانت هذه المادة تضم قيدا على حق النبابة العامة في تحريك الدعسوى الحنائية بجعله متوتفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم مي أي وقت شاء ، وإذ كاتت الفاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين مي باب السرقة هي المناظ على الأواصر العاتلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ملزم ان ينبسط الرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن ـ لوقوعهــا كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قسد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون نيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضسد الطاعن وكان هذا النزول تد ترتب عليه أثر تاتوني هو انقضاء أدعوي الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فانه تعين نقض الحكم المحلعون فيه وانتضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

: ( طعن رقم ۱۲۷ لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ۱/٥/٥/١٢ ــ س ٢١ ... ص ١١٥ )

# قاعىسىدة رقم ( ٥ )

# المِسدا:

شـــمول عقــد الوكالة المتصــوص عليه في المــادة ٣٤١ من قانــون المقوبات ــ التكليف بعمل مادي لقفعة مالك الشيء أو غيره ــ أساس ذلك ؟

# ملخص الحكم :

حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أذ نصت على تجريم اختلاس او تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سسبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود الأمانة حالة من « ... ... ... كاتت ( الأشياء ) سلمت له بصفته وكيلا بأجرة أو مجسانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو أستعمالها في أمر سعين لنفعة المالك لها أو غيره ... ، . . . » غان مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هــذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة ... حسبها هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدنى \_ الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل محسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضًا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادى لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٢٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن المتلاس أو تبديد العامل للاشبياء المسلمة اليه لتصنيمها أو أصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من تانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطمون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التي سلمت اليه لتصنيعها لمنفعة مالكها \_ الطاعن \_ ورفض الدعوى المدنية قبله استثادا الى أن المعقد الذي تسلم بموجبه تلك الأخشاب لا يعد من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، خطأ حجبه عن بحث موضوع الدعوى وتقدير اللتها مها يتعين معه نقض الحكم المطمون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - والاحالة .

( d من رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة 0/1/./1 - 0 س 0.7 - 0 من 0.7 - 0

#### قاعـــدة رقم (٦)

#### : 12-41

تسليم سوارين للمتهمة لوزنهما خارج مصل المجنى عليسه ـ عسدم عودتها واختلاسها لهما ـ خيانة املة ـ تنطبق عليها المادة ٢٤١ عقوبات ــ المساس نلسك ٢٠

### ملخص الحكم:

متى كانت الواقعة على الصورة التى اثبتها الحكم من أن الجنى عليه سلم المنهبة الجهولة السوارين لاستعبالها في أمر لمسلحته اذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها ، مان اختلاسها لهما هسو خياتة للامانة تنطرق عليه المادة 13° من قانون المقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المنهبة تذهب بمفردها ومعها السواران الى خارج محله لوزنهما يتسم به انتقال الحيازة فيهما للمتهبة لانتطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مها ينتقى معه الاختلاس في معنى المسرقة .

۲۱ س ۱۹۸۰/۱۱/۲۲ س ۲۱ سنة ۵۰ می در جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۲ س ۲۱ س ۲۱ سین ۱۹۸۰/۱۱/۲۲ سین ۱۹۸/۱۱/۲۲ سین ۱۹۸/۱۲ سین ۱۹۸/۱۲ سین ۱۹۸/۱۱/۲۲ سین ۱۹۸/۱۲ سین ۱۲ سین ۱۹۸/۱۲ سین ۱۹۸/۱۲ سین ۱۲ سین ۱۲ سین ۱۲ سین ۱۲ سین ۱۲ سین ۱۲ س

# قاعـــدة رقم ( ∀ )

# تهـــدا :

النفاع المذى يترتب عليه وقف أجراءات الحجرز والبيع الادامين بدرتب عليه وقف اجراءات الحجرز والبيع الادامين ٢٠٨ قسنة ١٩٥٥ حدثان الفات الخاص بالاستفاد الى نص هذه المادة حدد جوهرى حدثا فلك ٢ اغفال التعرض له حدا الحالال بحدق الدفعاع •

# ملخص الحكم :

لا كانت المادة ٢٧ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على شأن الحجسز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ اذ نصت على انه « يترتب على رفع الدعوى بالمتازعة في اصل المبالغ المطلوبة أو غي صحة اجراءات الحجز ، او باسترداد الأشياء المحجوزة ، وتف اجراءات الحجز والبيسع الاداريين وذلك الى أن يقصل نهائيا في النسزاع » ، غان دغاع الطساعن

بالاستناد الى نص هذه المادة بعد جوهريا ؟ لأنه يتجه الى نفى عنصر اساسى من عناصر الجريبة ، واذ كانت الحكبة لم تحتق هذا الدفاع رغم جوهريتــه
التى قد يتغير بها وجه الراى غى الدعوى فيها لو حقق بلوغا الى غاية الامر
فيه ، ورغم جدينه التى تشهد لها الصورة الرسبية من صسحيفة الدعوى
المتحبة من الطاعن واغفلته كلية غلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه يسوغ
اطراحه ، قان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع نضلا عن القمسور
الذي يعبيه بها يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باتى لوجسه
الطسسين .

ر طعن رقم ۱۹۲۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ ـــ ٣١ من ١٠٥٦ . ص ١٠٥٦ )



#### تجمهــــر

# قاعــــدة رقم ( 1 )

البيدا:

إ ... شروط قيام التجبير : أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الإمار : وإن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو بنم الو تعليل تنفيذ القوانين أو اللواتح أو التاتي على السلطات في اعمالها أو حرمان شخص من حرية المهل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

٢ \_\_ مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسئولية عمسا
 يقع من جراتم تنفيذا للفرض منه: هو ثبوت علمهم بهذا الفرض •

# ملخص الحكم:

متى كانت المادتان الثانية والثائثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ مى شأن التجمهر حددتا شروط تيام التجمهز قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة السخاص على الأقل وأن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو الناثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط المقلب على التجمهر وشرط تضابن المتجمهرين في المسئولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وكان يشــــترط اذن لقبام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه فسرض المتجمهرين الذين يزيد عسددهم على خمسسة اشخاص الى مقارغة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء تد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها احد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السسير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطمون نميه قد دلل بوضوح على توافر تلك المناسر الجــــوهرية السالف بياتها عى حق الطاعنين - وآخرين - وكان ما أورده الحكم عى مجموعه ينبىء بجلاء عن ثبوتها في حقهما وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كانية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به نمى القانون وعلى ثبوتها نمى حق الطاعنين واذ ما كانت جنــاية السرقة باكراه التي دانهما الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العتوبة الأشد اعمسالا

لنص المادة ٣٧ من قانون المقوبات قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة وحال التجهير ولم يستقل بها احد المتجهيرين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الفرض من التجهير ولم يتع تنفيذ القصد سواه ولم يكن الالتجاء اليها بعيدا من المالوف الذى يصح أن يفترض محه أن غيره من المستركين اليها بعيدا من المالوف الذى يصح أن يفترض محه أن غيره من المستركين المحتبلة من الاستراك على تجهير محظور عن ارادة وعلم بغرضسه وكان المحتبلة من الاستراك على تجهير محظور عن ارادة وعلم بغرضسه وكان لا تتربب على الحكم أن هو ربط جناية المسرقة بلكراه تلك بالمغرض الذى قام من ابطه هذا الحشد واجتبح أفراده متجمهرين لتنفيذ متضاه . لما كان ذلك ، علن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان في هذا الصحد أنها ينحل الى منازمة موضوعية عنى العناصر السائفة التى المنتقد منها المحكبة معتدها على الدموى وبرند على حقيقته الى جدل موضوعي في منه المالم محكمة النتها وهو مالا يجوز مصادرة المحكمة على عندينها بأسانه ولا الخوض غيه أمام محكمة النتض .

- ۳۱ س ۱۹۸۰/ $\xi$ /۹ ملتن رقم ۲۳۰۲ لسنة ۶۹ ق - جلسة  $\xi$ / ۱۹۸۰ مر ۳۱ مر  $\xi$ 



#### تزويسسر

### قاعىسىدة رقم (١)

#### المسدا:

١ ... كفاية احتبال هدوث الضرر في تزوير المور العرفي .

 ٢ -- تحدث المكم صراحة -- عن ركن الفرر في جريمة التزوير -- غير لازم بل يكفي أن يكون مستفادا من مجموع عبارته .

### ملخص الحكم :

من المترر أن احتمال حصول الفرر يكمى فى جريمة التزوير فى محرر عرفى ولا يشعرط لمحمة الحكم بالادانة فى جرائم التزوير أن يتصحدث عن ركن الممرر صراحة واستقلالا بل يكفى أن يكون مستفادا من مجوع عباراته .

﴿ طعن لِمَ ١٣٦٥ لَسَنَةَ ٤٩ ق \_ جَلْسَةَ ٢/٣/ \_ س ٣١ \_ من ٣٦ ] من ٣٣١)

## قاعسسدة رقم (٢)

#### المسدا:

نبوت وقسوع التسزوير أو الاسستعمال سالتفسازل عن السسند الزور مهن تهسك به في الدعوى المنفية لا اثر له على وقوع الجريمة •

#### ملخص الحكم:

من المقرر أنه بتى وقع النزوير أو استمبال المحرر المزور فأن النتازل 
من المحرر المزور مهن تهسك به لا أثر له على وقوع الجريسة ، ولا يعيب 
الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لتنازل الطاعن من النبسك بالحررين ، لأن 
المحكمة في أسول الاستدلال للا تلتزم بالمتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات 
الاثر في تكوين مقينتها ولا عليها أن هي النقنت عن أي دليل آخر لأن في عدم 
ايرادها له ما يقيد أطراحه .

( طعن رتم ۱۲۱۵ لسفة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۳/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۸ )

#### قاعسسدة رقم (٣)

: 12-43

عسدم وجسود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم تهسوت جريمسة المتزوير سس للمحكمة ان تكون عقيدتها في شان ثبوتها بكل طرق الاثبات .

# ملخص الحكم :

عدم وجود المحرر المزور لا يترنب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر غى هذا مرجعه الى امكان تيام الطيل على حصول التزوير ونسبته الى المنهم وللمحكمة أن تكون مقينتها غى ذلك بكل طرق الاثبات .

۱۲ ملعن رقم ۱۲۱۵ لسلة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۳/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ـــ من ۲۲۸ )

### قاعـــدة رقم ( } )

: المسما

جراثم التزوير ... لم يجمل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

# ملخص الحكم:

من القرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اتتناع التافي بناء على الاثلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو ترينة برتاح اليها الا أذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجمل لانابت جرائم التروير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتبد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل ويقطع في كل جزئية بن جزئيات الدموى أذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكبل بعضها بعضا وبنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لناقشته على وبنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لناقشته على ومنها مجتمعة الكوكمة في مجموعها كوحدة هؤدية الى ما انتها علمحكمة واطبئناتها الى ما انتها اليسه .

ا( طعن رقم ١٣٦٥ السغة ٤٦ ق ... جلسة ١٩٨٠/٣/١ ... س ٣١ ... ص ٣٢٨ )

#### قاعـــدة رقم ( ٥ )

# البسدا:

تحدث الحكم صراحة واستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التروير في لازم — حد نقك ٢٠

# ملخص الحكم:

لا يلزم أن بيحث الحكم صراحة واستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الموقائع ما يدل عليه .

( طعن رتم ١٢٦٥ لسنة ٩) ق - جلسة ٢/٩/-١٩٨٠ - س ٣١ -ص ٢٢٨)

# قاعـــدة رقم (٦)

# : 12-41

الباعث ليس ركنا من اركان جريمة التزوير - عدم الترام المحكمة بالتحدث عنه استقلال •

# ملخص الحكم :

البامث على ارتكاب جريمة التزويرليس ركنا من أركانها حتى تلتزم الحكمة بالتحدث عنه استقلالا وأبراد الأدلة على توافره •

· ﴿ علمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢/٣/٠١٩١ - س ٣١ -ص ٢٢٨)

# قاعـــدة رقم ( ٧ )

# المسادا :

الانسساراك في التزوير ، تمسامه دون مظاهر خارجية أو اعمسال مادية محسوسة سيكفي للبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سالفا ،

# ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محصوسة يكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفئ لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن بكون اعتقادها سائفا تبرره الوتائم التي بينها الحكم وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ... مان ما يثيره الطاعن في هذا الشبأن يتحل الي جدل موضوعي لا يقبل اثارته أمام محكمة النتض .

الطعن رتم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١ -- س ٣١ -ص ۲۲۸ )

# قاعـــدة رقم (٨)

: المسحدا

اطلاع المحكسة بنفسها على الورقة الزورة - اجسراء جوهسرى من اهراءات المعلكمة في جراتم التسزوير سيقتضيه واجبهسا في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى \_ اغفال ذلك يعيب الاجراءات \_ علة ذلك ؟ • ملخص الحكم:

من المترر أن أغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير مند نظر الدموى يميب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهرى من اجسراءات المحاكمة في جسرائم التزوير يقتضيه واجبها مى تمحيص الدليل الأساسي مى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم تعين عرضها على بساط البحث والمناتشة بالجلسة في حضور الدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيهسا وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .

لأطعن رتم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٦/٠/٣/١ - س ٣١ -من ۲۲۸ )

قاعبدة رقم (٩) المسدا :

١ - جنايات الرئسوة والاختلاس والغدر والتزوين وغسرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثباتي من قانون العقوبات ... رفع الدعوى فيها والجراثم المرتبطة بها لمحكمة الجنايات ... مباشرة من النبابة العامة - المادة ٣٦٦ مكر اجراءات جنائية - مضافة بالقانون رقم ٥ أسنة ١٩٧٧ .

 ٢ — القضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية الرفعها من النيابة المامة مباشرة \_ بغير طريق مستشار الاهالة \_ خطا \_ جيواز الطمن بالتقض في هذا الحكم ـــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم:

أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات

الجنائية -- المعبول به من تاريخ نشره في اول مارس سفة ١٩٧٣ - قهد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصبًا على أن « تخصص دائسرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأسرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة نمي الابواب النسالث والرابع والسادس عشر من الكتاب التساتي من قانون العقوبات والجسرائم المرتبطة بها وترقع الدعوى الى تنك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل مى هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية مي جناية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العبل بحكم المادة ٢٦٦ مكررا سالف البيان مان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنسايات بأمر الاحالة الصادر من رئيس النبابة تكون قد تمت صحيحة ومقا للطربق الذي رسيمه القانون ، ومن ثم مان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم تبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستثمار الاحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ؛ لما كان ذلك ؛ وكان هذا الحكم وان تنضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى مائه يعد مي الواقع ــ على الرغم من أنه فير قاصل في موضوع الدعوى ... منهيا للخصومة على خسلاف ظاهره طَالًا أنه سوف يقابل حتما من مستشار الإهالة فيما لو أحيلت اليه التضية بمكم بمدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديبها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم قان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المترر في التانون ، غانه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا ونمي موضوعه بنقض الحكم المطمون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاهالة الى محكمة الجنايات لنظر الوضوع.

البعاقية وارشاله التي يستفه الميسيات عصر الموسوع . ( طعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۶۹ ق -- جلسة ۲۸/۱/۱۰۰ -- س ۳۱ --ص ۱۹۲۰ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۰ )

: [3---4]

محـرد تفير المقيضة في المحـرر الرسـمي حـ بطـريق الفش حـ بوسـلة مما نص عليه القانون تمقق به جريمة القزوير في الحررات الرسمية ـ ـــ توقيع المعرب على المحرر الرسمية ـ قريمة القروير في الاوراق الرسمية ــ لا يغير من ذلك قول المهم أن المجني عليهما قاصران واله يستوى أن يوقع هو عنهما أو والديهما حـ أذ لا سند له من المقانون . ملخص الحكم :

من المقرر أن مجرد تفيير الحقيقة بطريق الفش بالومسائل التي نص

عليها التانون عى الأوراق الرسبية تتحقق معه جريمة التزويد بصرف النظر من الباعث على ارتكابها متى كان المتصود به تغيير مضحون المحرر بحيث يخلف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر بالمسلحة العامة ٤ يترتب على العبت بالورقة الرسمية المغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مها يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما غيها وكان الثابت من تقصرير تسم أبحاث التزييف والتزوير حسالف الذكر حان التوقيع النسوب للمجنى عليها هو للطامن ٤ علن ما يتره الأخير من أن المجنى عليهما تعامران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والدهما نيابة عنهما لا سند له من الثانون .

ز طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ من ٢٣ ــ من ٢٨٢ )

# قامىسىدة رقم ( ١١ )

#### : 13.....41

افتزوير المساقب عليه صصدم الستراط ان يكون قد تم خفيسة او ان يستلزم لكشفه دراية خاصة سيسلوى ان يكون تزويرا واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او آنه متلا سما دام ان تغيير الحقيقة في كلا المائتين يجوز ان ينخدع فيه بعض التفى •

### ملخص الحكم:

قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الاستبارات موضوع النهسة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مردود بما هو مقرر من أنه لا يشترط في التزوير الماتب مليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريبة في التزوير أن يكون واضحا ولا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن ، ما دام أن تغيير بالمحابقة في كلا الحالين بجوز أن ينخدع به بعض الأهراد مما يكون معه هذا الدعاع بشتيه ظاهر البطلان لا يستلزم ردا خاصا من الحكم المطمون غيه .

لا طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ٢٨٣ )

#### قاعىسىدة رقم ( ١٢ )

#### : المسدا

الانستراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية \_

كفاية اعتقاد المحكمة بحصول الاشتراك في القزوير من ظروف الدعوى وملابساتها شرط ان يكون مسائفا ــ مثال .

#### ملخص المكم:

لما كان الاشتراك في جرائم التروير يتم غالبا دون بظاهر خارجيسة وأعبال مادية محسوسة بمكن الاستدلال بها مليه ، غانه يكمى ان تسكون المحكبة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائفا تبرره الوقائع التي البتها الحكم .

# قاعـــدة رقم ( ١٣ )

### : المسجاة

تمــام الاشـــتراك في التزوير غللبا ـــ دون مظاهر خارجيــة ـــ او أعمال مانية محسوسة ـــ كفاية الاعتقاد بحصوله من ظــروف الدعوى وملابساتها مادامت ساتفة •

# ملخص الحكم:

الاشتراك في الجريبة ــ جريبة التزوير ــ يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أمبال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فأنه يــكفي لثموته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها ســقما تبرره الأوقاقع التي اثبتها المحكم ، وكان الحـــكم المعون فيه قد دلل بلسباب سائفة على ما استنتجه من اشتراك الطاعنة بطريق الاتفاق والمساعدة في جرائم التزوير في المحررات الرسمية سالفة

الذكر غان هذا حسبه ليبرأ من قالة التصور في بيان عناصر الاشسستراك في التزوير والتعليل عليها .

( طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ س ٨٥) ــ ص ٨٥١)

# قاعــــدة رقم ( ١٤ )

#### البيدا:

نيسوت وقسوع جريمسة التزوير او الاسستممال سانزول المهم عن التبسك بالمور الزور سالا اثر له غي وقوع جريمة التزوير .

# ملخص المكم :

من المقرر أنه متى وقع التزويد واستحمل المحرر المزور ، غان نزول المنهم عن التوسك بالمحرر المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

( طعن رتم ۱۹۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٥٠) ــ ص ٨٩٥) تسعير جبرى

#### تسسعير جبسرى

#### قاعـــــدة رقم ( 1 )

المسدان

ادانة الطساعن بجريمتى بيسع سسلمة بازيسد من سسمرها سـ وعـــدم الاعلان عن الاسمار ـــ وجوبتوقيع عقوبةواحدة عنهماسالمادة ٢/٢٦ عقوبات ـــ وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهملين ـــ خطا ـــ وجوب تصميمه بالاكتفاء بمقوبة الجريمة الايلى الاشد .

# بلخص الحكم :

اذا كانت جريبتا بيع سلمة مسمرة بازيد من السعر المحدد تانونا ومدم الاملان عن الاسعار المسندان الى المطعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما مما جريبة واحدة والحسكم بالمعتوبة المتردة لاشدهما وهى الجريبة الأولى ، وذلك عملا بالمقترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون المقوبات ، وكان الحكم الابتدائي لم يلتزم هـذا النظر وتضى يتوقيع المقوبة المقربة المقربة المترد عن من الجريبيين اللتين دان المطعون ضعه اذ أيد الحكم الابتدائي يكون تد أخطأ عن تطبيق القانون مما يتمين معه تصحيحه بحثف العقوبة التي أوقعها بالمسيقة الى النهبة المائية اكتفاء بالمعقوبة التي تفى بها من أجل جريسة بيع سلمة مسعرة بازيد من السعر المقرر موضوع النهبة الأولى باعتبارها الجريبة الاشد عبلا بالمقترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون المقوبات ورغض الطبي فيها هدائك ،

﴾ طعن رقام ۱۰۰۷ استة ؟؟ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ ص ٣١. ــ ص ٢٥٥ )

تعذيب

#### تمسكيب

#### قاعـــدة رقم ( ١ )

#### البيدا :

لا يلزم لمساطة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها .

ر طعن رتم ۲۹۶ اسلنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/م/١٩٨٠ ــ س ٣١ حر ٢٩٢ )

#### قاعسسدة رقم (٢)

#### المحدا :

 ا ــ علاقة السببية في السواد الجنائية ــ مناط تحققها ــ تقديرها موضوعي ــ مثال تتسببب سائغ على توافر رابطة السببية بين التطيب والوفساة .

٢ ـــ أعدام مصلحة الطاعن في المجادلة في توافر رابطة السببية بين التعذيب والوفاة ، ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود القــروة لجريمة تعذيب متهم بقصد همله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة .

# ملقص العكم:

لما كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالمعمل الذي اقترفه الجائي وترتبط من الناحية المعنوية بها بجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوقة بمسالة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل نبها النباتا أو نليا غلا حكيه النتضى عليه با دام قد اتام قضاءه في ذلك على اسبب تقودي الى با انتهى الهه واذ كان الحكم قد النبت في حق الطاعن توالم علاقة السببية بين أعمال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهت اليها هذه الأعمال وهي وفاة المجنية مليه مبن قوله : « ولما كانت المحكمة تسرى تواله علاقة السببية بين قصل التعذيب الذي وقعه المنهم بالمجنى عليه وبين النتيجة التي انتها هذا الدعذيب وهي موت المجنى عليه وبين النتيجة التي انتها على الهما هذا الدعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا عان حكم الفترة الملكية من المادة ١٢٩ على وقاقم طلاقية من المادة المنابة من تلمون المعترب كون قائما ومنطبنا على وقاقم

الدموى ، ذلك أن ممل التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وتائع التعنيب بالضرب والاستاط مي الماء الملوث مع التهديد بالالتاء نمى البحر وما أدى البه ذلك مع استمرار الاعتداء بطك الصورة على غسلام ضئيل البنية ودمعه الى حامة رسيف المياه عي محاولة لانزاله بها مرة اخرى سبق للمجنى عليه التاذي من سابقتها ، كل ذلك بستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دمعا مي محاولة انزال المجنى عليه الى الماء او حتى التهديد به وهو غير متيقن من اجسادة المجنى عليه للسباحة وقد جرى كل ذلك في بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول المندة بطوله ، هذا التتابع الذي انتهى الى ستوط المجنى عليه في مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرته وموته يعتبر عاديا ومالوغا غي الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله علمل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا غلا يقبل ولا يسسمع من المتهم أنه لم يتوقع عدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت المجنى عليه غربتا » وهسو تدليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ويتفق ومسحيح القانون مان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سمديد هذا فضلا عن انتفهاء مصلحته عي هذا المنمي لأن المتوبة التي أنزلها الحكم به وهي السبجن لمسدة خبس سنوات تدخل في نطاق العتوبة المتررة لجريبة تعذيب متهسم لعمله على الاعتزاف المجردة عن ظروف وفاة المجنى عليه المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ١٢٦ من تانون المتوبات .

۱ طعن رقم ۲۵۱۰ لسئة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۳ ــ س س ۳۱ ــ ص ۹۷۹ ) تعطيل المو اصلات

# تعطيــــل الواصـــالات قاعـــدة رقم ( 1 )

# الإسدا :

ان المقسرة الأولى مسن المسادة ١٦٩ من تقسون المقسويات التي دين بها الطاعن قد جربت النسبب بغير عهد لمى حصول حادث لاحدى وسائل النقل العلم من شائها تعريض الاشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث اصابة أحد .

( طعن رقسم ۱۹۵۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسـة ۲۲/۲/۱۸۸۰ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۲۷)

# تفتيش

الادن بالتفييش التفتيش الجائز بفي ادن بطلان التفتيش

تفتيــــــش

الإذن بالتفتش :

### قاعسسدة رقم ( ١ )

: 13-41

 ٢ — عدم جواز اعادة التفتيش استفادا لاذن سبق نتفيذه ... اساس ذا..... ؟

### ملخص الحكم:

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتغتيش الذى تصدره النبابة العالمة أن يكون تنفيذه خلال بدة محددة ، غاذا با رأت النبابة تحديد الدة التي يجب اجراء التغتيش خلالها قمان ذلك منها يكون اعبالا لحقها في مسراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهددا بالتغتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد واذا لم تحدد النبابة أجلا لتنفيذ الاذن الذى اصدرته فان هذا الاذن يعتبر التنابق ويكون التغتيش الذي حصل بهتضاه صحيحا قاتونا طالما أن الظروف التن التنابق لم منابع ويكون التغتيش الذي حصل بهتضاه مصحوحا قاتونا طالما أن الظروف الاذن ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاذن الذي تصدره النبابة العسابة التضائية بتغتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ منتضاه فيمني المرى المنابعة المتبادا على الاند المذكور سولما كان المطعون ضده لم ينازع في أن تنفيذ الاذن كان المرابع وفي تاريخ بمعاصر لصدوره ساليوم التسالي سامان الحسكم المطعون غيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده على أسساس أن أذن التغتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات استعماله يكون قد جانب صحيح القاتون بحسا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

ر طعن رتم ۱۳۲۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلســة ۱۹۸۰/۱/۳ ــ س ۳۱ ـــ س ۳۱ . ـــ ص ۳۲ )

#### قاعبسدة رقم (٢)

#### البيدا:

من المترر أن مجال أعمال الفترة الثانية من المادة ٤٦ من تاتون الإجراءات الجنائية أن يسكون تفتيش الأنفي بمعرفة أنفي مثلها هو أن يسكون مسكان التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط التضائي الإطلاع عليها ، وهي عورات المراة الذي تخدش حياءها أذا مست .

﴿ طَعَنَ رَمِّمُ ١٣٤١ لَمَنَةً ٤٩ قَ ــ جَلَمَةً ١٩٨٠/١/١ ــ س ٣١ ــ ص ٥٥ )

# قاعبدة رقم (٣)

#### البيدا:

ذكر الضابط الماذون له بالتفنيش أنه هاو الذى قام بالتصريات ومراقبة المنهم سافيوت أنه لم يكن يعرف المنهم عند ضبطه سا ابطال الن التفتيش لعدم جدية التحريات سائغ .

# ملخص الحكم :

اذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببط للن اذن التغييش وبا ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصسه و اذكان الثابت بمحضر التحريات الذى صدر الاذن بستندا اليه أن رئيس وحدة مبلحث مركز شربين هو الذى تام بالتحريات والمراقبة المستبرة المهتم حتى تأكد أنه بحوز المحتر ويتجر فيه بينها أثبت هو نفسه بمحضر الواقعة أنه انتقل وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف متهى بشارع أما المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بهفسرده ومنها ساله عن اسمه تبين له أنه الشخص الذى استصدر اذن النيابة وأشاف أن بمبطه وتقتيشه وقد ردد ذلك واكده في أتواله بتحتين النيابة وأشاف أن التحريات الذي يحدض ما ذكره بمحضر التحريات الذي صحدر الاذن استنادا الى ما جاء به من أن التحريات التي أجراها ومراقبته المستبرة للمقهم اكنت له عبارة المتهم الممضر وتضعى هذه التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى وشخص ما بان المتهم بحوز مخدرا بقصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال

لاصدار اذن بالتعتيش لاتمدام التحريات الجدية ومن ثم يكون الداع بوالملان الاذن بضبط التنه وتغنيشه قد اسنقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الاذن وما تلاه وترتب عليه باطلا ؛ واذ كان مفاد ذلك أن المحكمة انها أبطلت اذن التغنيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لا تبينته من عدم صحة ما أثبته الضابط بحضر التحريات من أنه هو الذى قلم بالتحريات والمراقبة المستهرة للمطعون ضده ولم تبطل الاذن لمجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ؛ وهو استنتاج سائم تملكه محكمة الموضوع ، لما هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتغنيش هو من الموضسوع من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتغنيش هو من الموضسوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقبه ؛ وهن ثم يكون الطعن على غير اساس .

ل طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ٨٥) ــ ص ٨٥)

#### قاعىسىدة رقم ( } )

#### المسدا :

تشدير القصد من التغنيش أسر موكسول ألى محكسة المؤسسوع تنزله المنزلة النى تراها ما دام سائما ؛ ولها أن تستشفه من ظروف الدموى وقرائن الأحوال فيها دون معتب ،

ا طعن رقم ۸۵ه لسنة ۶۹ ق - جلسمة ۲۱/۱/۱۱/۱۰ - س ۳۱ - س ۲۱۸ - س ۲۱ - س ۲۱۰ - س ۲۱

# قاعسسدة رقم (٥)

#### البيدا:

الاسستهرار في تقليش منهم برشسوة ماذون بنفليشسه سبعد غبط مبلغ الرشوة ممه سبحثا عن ادلة او اشياء اخرى متعلقة بجريمة الرشوة س حق لماور الضبط القضائي •

#### ملخص الحكم :

تنص المادة ، ه من قانون الاجراءات الجنائية على أنه 1 لا يجسسور الطنيش الا البحث عن الأشناء الخاسة بالجريمة الجارى جمع الاستذلالات و حصول التحقيق بشائها ومع ذلك اذا ظهر عرضا اثناء التفتيش وجود الشياء تعد حيارتها جربهة أو تغيد في كشف الحقيقة في جربهة أخرى جاز للهور الفعيط أن يضبطها » . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لقافة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا اثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذا للاذن الصادر بذلك بحثا عن الاشياء الخاصة بجربهة الرشوة المانون بالتقنيش من أجلها غان مأسور المسبط القضائي بكون حيال جربهة مطبس بها ويكون من واجبه ضسبط المختبط عنه هذا التقتيش فاذا كانت الحكمة قد اطهانت الى أن ضسبط المختر لذى الطاعن وقع اثناء التقتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجسة سعى رجل الضبط التضائي للبحث عن جربه احراز المخدر وأن أمر ضبطه كن عرضا ونتيجة لما ينتضبه لمر البحث عن جربة احراز المخدر وأن أمر ضبطه النتود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتبا الاكتفاء بهذا التسدر من النقيش المورة التي تراه مامور الضبط من ضرورة استكمال تفنيش المتها بحربهسة بعد خبط مبلغ الرشوة بجنا عن لطة أو اشياء اخرى متعلقة بجربهسة بعد خبط مبلغ الرشوة بحنا عن لطة أو اشياء اخرى متعلقة بجربهسة الرشوة المائة عن المهاء المنطقة بجربهسة

( طعن رقم ۸۵۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۲۰ )

#### قاعبدة رقم (٦)

#### : المسدا

تمييب الاجسراءات المسلبقة على المحاكمة - لا يشار لأول مسرة امام محكمة الققض استعلاة مامور الضبط - بمرؤوسيه - في تنفيذ المسر التفتيش - جائز - ولو كاثرا من غير رجال الضبط القضائي ،

#### ملخص الحكم:

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الوضوع سائر ما ساقه بأسسباب طعنه مى شان بطلان القبض عليه لأنه لم يكن منواجدا بالمسكن المائون بتلتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذى قام بضبطه سـ مها يعلمون على تعيهب بلاجراءات النبي جربت مى المرحلة السابقة على المجاكمة

ے غلا يقبل منه اشارة ذلك امام محكمة النقض ؛ وفضلا عن ذلك غان المور الضبط القضائى أن يستعين فى تثفيذ أمر التعنيش بصرعوسيه ولو كاتوا من غير رجال الضبط القضائى ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون السه مصل .

ز طعن رقم ۱۹۸۰/۲/۷ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۴ ـ س ۳۱ ـ من ۱۸۲)

#### قاعبدة رقم (٧)

# المسدا :

تقدير جدية التحسيريات وكفايتها لامسسدار الاذن بالتغيش متروك لسلطة التعتبق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى الترتها عليسه غلا تجوز الجافلة في ذلك أمام محكمة المتقس .

ال طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٤/٢/٢ ــ س ٣١ ـــ س ١٩٨٠ ـــ س ١٨٠ ٤ ـــ ص ١٨٨٠ ١٨٠ من ١٨٢ ع

### قاعبدة رقم (٨)

#### : 13-41

 ا \_ وهروب تسمييه الاذن بتفتيش المسملكن \_ عدم الزوم ذلك في تفتيش الانسخاص \_ المادتان ٤٤ من الدستور ١٩١٥ من قانون الاهمرادات المثانية المدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

٢ \_ القانون لم يستازم شكلا خاصا لهذا التسبيب .

 ٣ \_ أور النيابة المابة بتغنيش شــخص المنهم ومنجسره - لا موجب لتســـبيه ٠

# ملقص الحكم:

ان الشرع بها نص عليه في المادة ؟} من الدستور من أن ٥ المسلكن حربة غلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا الاحسكام الفتون ٤ ، وما أورده في المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من أن ٥ تفيض المنازل عبل من أعبال التعقيق ولا يتجوز الالتجاء المية الا ببتضي أمر من قاض اللحقيق يتله على النهار بعنها الى شخص يتيم فى المتزل المراد تغتيشه بارتكاب جناية أو جند او ياشتراكه فى ارتكابها أو أذا وجدت تراأن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . . . . وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التغتيش مسلبا » لم يتطلب تسبيب أمر التغتيش الاحين ينصب على المسكن و هو فيما استحدثه فى هاتين المادتين من تسبيب الامر بدخول المسكن أو تغتيشه لم يرسم مسكلا خلصا للنصبيب » والحال فى الدعوى الملالة أن أمر النيابة السابة لتسبيب » والحال فى الدعوى الملالة أن أمر النيابة السابة لتسبيب » والحال فى الدعوى الملالة أن أمر النيابة السابة لتسبيب » وذا عان الثابت من بدونات الحكم المطمون فيه أن النيابة العامة الصديبة المعابد المدارة وهذا عسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بعثابتها جزءا منه العدارة وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بعثابتها جزءا منه العدارة وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بعثابتها جزءا منه العدارة وعدل العدن وقد مسلم 1918 السنة ؟ ق صحاسة ١٩١٤/٢//٢/ السنة ؟ ق صحاسة على ١٩١٠/٢/٢١ سس ٢٢١)

قاعـــدة رقم ( ٩ )

المحدا :

أفراد محضر بالتفتيش أيس بلازم لصحته ه

# بلقص الحكم:

لا ينال من سلامة التفيش عدم تيام الضابط الذى أجراه بتحرير محضر بذلك ، اذ أن المسراد محضر بالتفتيش ليس بالأزم لصسحته ولا يترتب على مخالفته البطسلان .

( طعن رتم ۱۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسـة ١٩٨٠/١/٨ ــ س ٣١ ـــ من ٧٢٣)

قاعىسىدة رقم (١٠)

المسدا:

اجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره ... غير لازم .

ملخص الحكم

همسول التفتيش بغير حضدور المتهسم لا يترتب عليب البطسلان

ذلك أن القانون لم يجعل حضور التهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذي يجرى في مسكنه شرطا جوهريا لصحته .

#### قاعىسىدة رقم ( ١١ )

#### المحداد

١ — لقنيابة العامة تكليف لحد معاونيها بتحقيق قضسية برمتها — التحقيق الذي يجريه معاون القيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر اعضاء القيابة العلمة — المادة ٢٢ من القادن رقم ٢٦ أسخة ١٩٧٢. في شان السلطة القضائية .

## ملخص الحكم:

اذا كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٧٣ في شان السلطة القضائية قد لجازت للنيابة العابة عند الفرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية باتكبلها فجعلت لما يجريه معساون النيابة من تحقيق صفة اللحقيق التفشيق الذي يباشره مبار أعضاء النيابة العابة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين المتحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها واصبح ما يقوم به عماون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختله في اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة . . ٧ من قانون الاجراءات البخائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العابة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأموري الشبط التصائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، غان اذن التغتيش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة قبسه التحساده ،

ال طعن رقم ۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسـة ١٩٨٠/١/٨ ــ س ٣١ ـــ من ٧٣١ ــ س ٣١ ـــ من ٧٣١ ـــ س

#### قاعسسدة رقم ( ۱۲ )

#### البسدا:

القسانون لم يشترط شكلا معيفاً لاذن التفتيش:

#### ولخص الحكم:

لما كنن القانون لم يشترط شكلا معينا لانن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان المانون بتقتيشه أو صناعته أو محل أقامته طالما أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالذن التفتيش .

ا طعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق - جلسـة ٦/٩٠/٦/٩ - س ۲۱ - س ۲۱ - من ۷۶۲ - من ۷۶۲ - من ۷۶۲ - من ۲۱ - ۱۹۸۰ - من ۲۰ - من

#### قاعسدة رقم ( ۱۲ )

#### البسدا :

١ - استمانة رجل الفسيط فيما يجسريه من تحسريات بمعاونيسه - جالسسزة •

٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها - موضوعي .

٢ ــ أيراداسمالاًأون بنفتيشه في محضر الاستدلالات خلوا من اسم والده
 ــ لا يقدم في جدية ما تضمنه من تحرمات .

المادكة الأمر بالتغفيش - بادلة منتجة - عدمجو از المجادلة في الله عليه النقش .

## ملخص الحكم :

لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشسخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستمين فيها يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخده من وسائل التنقيب بمساونيه من رجال السلطة العالمة والمرشدين السريين ومن يتولون أبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، ما دام أنه قد انتفع شخصيا بصحة ما نظوه اليه وبصدق ما نقاه عفهم من معلومات ، وكان من القرر أن تقدير جدية التحريات وكلايتهسسا لاصدار أمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى بوكل الأمر غببا الى سلطة التحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع ؛ عندا كانت هذه الأغيرة قد اقتنمت بجدية الاستدلالات الني بنى عليها أمر التنفيش وكفايتها لتسويغ اجرائه حد غلا محتب عليها في ذلك لتملقه بالموضوع لا بالتنفون : يلا كان ايراد اسم المأفون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر قد سوغت الامر بالتغيش وردت على شواهد الدغع ببطلانه لمدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت في الأوراق ، فانه لا يجوز الجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

إلى طمن رقم ١٢٦ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/٨ ــ س ٣١ ــ من ٧٤٢ . من ٧٤٢ )

## قاعبـــدة رقم ( ١٤ )

المحدا :

 ١ -- كفساية أن يبين الحسكم أن الجرائم المسندة للطاعفة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت احسدار الالان بالفسيط والتفصير .

٢ ــ اشتراط اجراءالتفتيش والضبط حال وجود مطافة للقانون لابجه ل
 الانن معلقا على شرط ــ ولا لضبط جريمة مستقبلة .

#### ملخص الحكم:

لما كاتت مدونات الحكم قد أباتت عى غير أبس أن جرائم فتع وادارة الطاعنة مسكنها للدعارة وتسميلها لباتى المتهات واستغلال بغائبن كانت لتابه بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت أن أصدرت النيسابة المالة أذن الضبط والتعنيش ، وكان ما جاء بهذا الائن من اجراء النسبط والتعنيش حال وجود مخالفة للقانون رقم ، السنة ١٩٦١ – وهو ما حدث عملا على النحو الذي أورده الحكم سلم يتصد به المغنى الذي ذهبت اليسه الطاعنة من أن يكون الاذن مطقا على شرط وانها تصد به أن يتم التقنيش والشبط لهذا الغرض أي حال وقوع احدى الجرائم التي منتص الطاعنة من من طاهر من مظاهر هسذه الجرائم من مظاهر هسذه المحدية الجرائم من مظاهر هسذه المحدية الجرائم من مظاهر هسذه والشبط إدارته من أجل اقترائها باعتبار أن هذه الجرائم من مظاهر هسذه

الادارة وذلك الفتح بها مفهومه أن الأذن أنها صدر لضبط جربمة تصـقق وقوعها من الطاعنة وليس لضبط جريمة مستقبلة أو محتملة فان النعى على الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلة يكون عمى غير محله .

۲۱۸۰/۱۱/۲۶ سنة ٥٠ ق حلسة ١٢٨٠/١١/٢٤ س
س ۳۱ س ۱۳۰۳)

التغتیش الجائز بغیر اذن:

قامـــدة رقم ( ١٥ )

: المسطا

عسدم جواز دخول المتسازل الا في الأحوال وبالتيفيسة المبينة بالقانون مخالفة ذلك بطلان سر علة ذلك ؟

#### بلخص المكم:

من البادىء المتررة أن للبنازل حربة غلا يجوز دخولها من رجسال السلطات العامة أو المحتقين ألا في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية المتصوص عليها فيه > وأن دخولها في غير هذه الأحوال هو أمر محظهور يقضى بذأته ألى بطلان النقديش وقد رسم القانون للقيام بتقديش المنازل حدودا وشروطا لا يصح الا بتحقتها وجمل النقديش منضمنا ركتين أولها دخسول السكن وتأنيها البحث عن الأشياء والأوراق التي تليد في كشف الحقيقة > وأن الضمياتات التي تررها الشارع تنسحب على الركتين معا بدرجة واحدة > ينك بأن تفنيش منزل المتهبة يقوم على جبلة أعمال تتعاقب في مجراها وتبدؤل النمابط التمشكي في المنزل المراد تفنيشه ويوجب الشارع في هذه الإممال المتعاقبة منذ بداتها إلى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جعلها الشارع شروطا لصحة التقيش > ومن ثم أذا كان الوظف الذي دخل المنزل في ماذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بحضوله في مهذا الأخوال المفصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الخوص الدخول بن أعبال الضبط والتنتيش ،

﴿ طعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٤/٩ \_ س ٣١ \_ من ٤٨٣ )

قامىسدة رقم (١٦)

: المسطا

اهضار المتهم المضبوطات ... من تلقاء نفسه ... مفاده ؟

ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد عرض للدعع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله . انه لما كان النابت من محضر جمع الاستدلال وما قرره كل من العقيد . . . والضابط ..... المام محكمة اول درجة ان الأخير توجه مع المتهم الى منزله حيث وقف بصالة المسكن .. واحضر المتهم الضبوطات من تلقاء نفسه مما مفاده ان تعيشا ما لم يتم ولم يحصل من مأمور الفبط شمة أجراء بمسكن المتهم ينم بذاته عن انه تأم بالبحث والمتصى داخله بخاا من المضبوطات ولما كان ذلك غان ما ينماه المتهم غى هذا الصحد يكون على غير أساس خاصة وقسد بان من الأوراق أن دخول الضابط مسكن المتهم كان برضماء من الأخير ، وما تلكم من نلك سائغ وصحيح عى التاتون ذلك بأن الرضا بدخول المسكن وتنتيشه يكمى غيه أن تكون المحكمة تد استبانته من وتأثيم الدعوى وظروفها واستثنيته من دلائل مؤدية اليه ، ومن ثم غان دخول ضسابط الماحث الى مسكن المامرة عام وتكون المحكمة أذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استئادا الى الدليل المستهد منه لم تخالف التساتون .

( طعن رقم ۲۲۸۱ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۹۲۶ )

#### قاعىسدة رقم ( ۱۷ )

#### المسدا :

١ - ضباط الشرطة المسكرية - من ملمورى الفسيط القضائي
 المسكرى - وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ اسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم
 التي تدخل في اختصاص القضاء المسكرى - حقهم في القبض والتفتيش
 في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٢ - حق مامورى الضبط القضائي المسكرى في اتخاذ الإجراءات التي كانت تنص عليها المادة ٣٤ اجراءات قبل تمديلها بالقانون ٣٧ اسنة ١٩٧٢. رغم خاو قانون الإحكام المسكرية المسادر بالقانون ٢٥ اسسنة ١٩٦٦ من النص على ذلك - اساس ما تقدم ؟

ت سنقدير الدلائل التي تبيع للبور الضبط القضائي القيض والتغنيش
 حق له ـ تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

## ملخص الحكم :

لما كان ضباط الشرطة المسكرية من مامورى الضبط القضائي

العسكري وقعًا لنص المادة ١٢ من قانون الأحكام العسكرية المسادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص التضاء العسكري ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على أن تطبق فيها لم يرد بشاقه نص فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص على أحوال القيض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بإنه في الأحوال التي يجوز فيها قانونا التبض على المتهم يجوز تفتيشمه وقائيا عند ضبطه ، ممسا مفاده أن التبض جائز لأعضاء الضبط القضائي المسكري في الأحسوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من تانون الاجراءات الجنائية ، وكان لمامور الضبط التضائي ، وقعًا لما كانت تنص عليه هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يامر بالتبض على المنهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على انهامه في حالات عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنايات وان تفتيشه بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٢٦ منه والمادة ١٩ من طانون الأحكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى أن تكون الجريسة مطبعما بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ لمامور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط التضائي على أن يكون تتديره هذا خاضما لرتابة سلطة التعقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

( طعن رقم ۱۸۵ لسنة ۵۰ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۸ – س ۳۱ سـ ص ۸۶۲ )

## - بطالن التفتيش:

# قاعـــدة رقم ( ۱۸ )

البدا:

اثر بطلان التفتيش : استيماد الأكلة المستهدة منه فحسب .

# ملقص العكم:

ان كل ما يتنضيه بطلان التنتيش هو استبعاد الأدلة المستبدة منسه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه .

\_  $^{9}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$  \_  $^{19}$ 

# قامسدة رقم ( ۱۹ )

البيدا:

تقدير اقوال منهم على آخر ـ وتضديد صداتها بتفتيش باطـل ـ وفســـوى .

#### ملخص الحكم:

تقدير الاتوال التي تصدر من متهم على آخر اثر تقتيش باطل وتحديد مدى سلة هذه الاتوال بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث أذ تقدرت أن هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متاثر نبها بهذا الإجراء الباطل حكسا هو الشأن في الدعوى المطروحة حجاز لها الأخذ بها .

 تقليل

## تقايــــد

## قامسندة رقم ( 1 )

: المسطا

١ ــ هل تقرير نشر الصنف واستفلاله ــ ثبوته للمؤلف ــ وهــده ــ
 لا يجوز لفيره مباشرته دون اذن كتابى سابل منه حال حيلته أو مهن يخلفه محد و فاتسه .

٢ — الاعتداء علىحقالمؤلف في استفلال مسنفه ماليليمده بالشهر مشروع بكورية التقليد المعاقب عليها بالمادة ٧٧ من القانون ٢٥٧ أسنة ١٩٥٤.
 بشـــان حبــاية حــق الــؤلف .

#### بلخص الحكم:

لما كاتت المادة الخامسة من تاتون حماية حق المؤلف رتم ٢٥٤ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه المؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق في استفلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون اذن كتابي سابق منه أو مبن يخلفه . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « المؤلف ان ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستفلال المنصوص عليها في المواد ٥ ( نقرة ١ ) ٢ ، ٧ ( نقرة ١ ) من هذا القانون على أن نقل أحسد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر ... ويشترط لتمام التصرف أن يكون كتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والفرض مذ مومدة الاستقلال ومكانه . قان مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للبؤلف وحدد الحق في تقسرير نشم مصنفه واستغلاله بأية طريقة ، وعلى الا يكون لغيره مباشرة حقه مى الاستغلال على اية صورة دون الحصول على اذن كتابي سابق منه حال حياته أو مبن يخلفه بعد وفاته ، وتعاتب المادة ٧} من ذأت القسانون على مشالفة ذلك بما نصب عليه من أن « يعتبر مكونا لجريمة التقليد وبعاتب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأنمال الآتية : ( أولا ) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المه اد ٥ ، ٦ ، ٧ غقرة أولى وثالثة من هذا القانون . (ثانيا) من باع مصنف مقلد . . . . الخر . (ثالثا) من قلد في مصر مصنفات . . . . الخ -

( طعن رقّم ۲۹۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٩ ــ س ٣١ ــ ص ٨٩٩ )



تلـــيس. -

#### قاعسسدة رقم (١)

البيدا:

تقدير توافر حالة التلبس ــ موضوعي .

## ملخص الحكم :

لما كان القول بتوافر حالة الطبس أو عدم توافرها من المسأل الوضوعية التي تسامعا التي تسامعا التي تسامعا التي تسامعا على أسباب سائمة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — عان الحسكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات التبضى والتعتيض تأسيما على توافر حالة التلبس التي تبيحها .

« طمن رتم ۱۰٦۸ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ٢٤/٧/١/١ ... س ٣١ ... ص ٢٦٢ )

#### قامىسىدة رقم (٢)

#### المحداث

۱ — التلبس حالة تلازم الجريهـــة نفســـها ـــ يكفى ان يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه او ادرك وقومها باية حاسة من هواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتبل شكا .

۲ — التلبس بالجنابات الجنحائتى يماقب عليهابالحبسادة تزيدعلىنالالة
 شبهر — يبيح بالمور الضبط القضائى الأمر بالقبش على المتهم الحاضر الذى
 توجد دلائل كافية على اتهامه •

#### ملخص المكم :

من المترر أن التول بتوانر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسأتل المضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت تسد التابت تضاءها على أسبها مسائمة ، ولما كان مفاد ما أثبته الحكم الابتدائي المؤدى وايرادا لمسؤدى وايرادا المشؤدي

ما شهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتفتيش انه قلم بما قلم به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضميط القضائي اذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحتا به حجية للأعمال المنافية للاداب وأن هناك أمرأة تمارس الدعارة مع أحد الرجال لحظة الابلاغ غاسرع على رأس قوة إلى محل الطاعن حيث وحده واتفها بالقرب من بابه وسمع اصواتا مخلة بالاداب تصدر من داخله ماتتحمه حيث وجد المنهمة الثانية مي حالة جماع كالمل مع احد الرجال ، قان هــذا الذي ساقه الحكم انها يسوغ به اطراح الدمع ببطلان التبض والتفتيش ، بقيام حالة التلبس التي يكفي لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن ارتكاب الجريمة ، اذ أن مشاهدة الضابط للبتهم يتف على باب الكشيك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كك لتيام حالة التليس التي تبيح لرجل الضبط التضائي دخول المحل ... اذ أن التلبس حالة تلازم الجريبة نفسها ويكفى أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسسه وادرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يتينية لا تحتمل شمكا ، وكان من المترر تانونا طبقا للمادة ؟ ٣ من تانون الاجراءات الجنائية بعد . تعديلها بالقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٢ أن لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالتبض على المنهم الحاضر الذي توجد دلائل كانية على اتهسسامه ،

( طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ \_ س ٢١ \_ م م ٢٠١ )

#### قاعبدة رقم ( ٣)

#### المحدا :

 الانتثاث على حسريات الناس والقبض عليهـم بدون وجه حسق \_ يفسي المدالة \_ التلبس \_ هالة تلازم الجريمة •

٧ ... مجرد دخول امراة معروفة للشرطة ... احدى الشقق ... لاينبيء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ... ما ترتكبه ... التمرض لها ، قبض عربح ليس له ما يبوره ... المادة ٣٤ أجراءات بعد تعديلها لا تجيز القيض على المتهم الا في احوال التلبس ... مثال لتسبيب معيب في اطراح دفع ببطلان اجراءات المتفى ...

## ملخص الحكم :

من المترر أنه لا يضير العدالة الملات مجرم من المتاب بتدر ما يضيرها الانتئات على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضًا أن التلبس هائة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المنهمة شـــوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصم القول بأنها كانت وقت التبض عليها في حالة تلبس بالجريبة حتى ولو كانت المتهمة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتياد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها أحدى الشقق لا ينبىء بذاته عن أدراك المسابط بطريقة يتينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم قان ما وقسم على الطاعنة هو تبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في التانون . ذلك بأن المائدة ٣٣ من تانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ فسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمامور الضبط القضائي القبض على المتهم الانمي أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها نيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الملمون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا الطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبــــه عليه غاته يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القاتون خطأ حجبه عن تقسدير أدلة الدعوى ومقها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحسكم من أتلة أخرى اذ الادلة مي المواد الجنائية متسساندة يشد بعضها بعضا ، ومنهسا مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف

هلى مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل مى الراى ... الذى انتهت اليه المحكمة ، معا يتعين معه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة دون حاجة الى بحث بلقى أوجه الطعن .

﴿ طَعَنَ رَمْمَ 11} لَسَنَةَ ٥٠ قَ -- جَلَسَةَ ١٩٨٠/٦/١ -- س ٣١ --حر ٧٣٧ )



#### جريمسسة

#### قاعـــدة رقم ( 1 )

المحدا :

الباعث على الجريمة ليس ركفًا من أركانها ... أثر ذلك •

ملخص الحكم :

ان الباعث على ارتكاب الجريبة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

﴿ طَعَنْ رَمْ ٢٤٦٢ لَسَنَةَ ٢٤ قَ سَـ جَلَسَةَ ١/٥/٥/١ سَـ سَ ٣١ سَـ ص ٢١٥ )

#### قاعـــدة رقم ( ٢ )

البيدا :

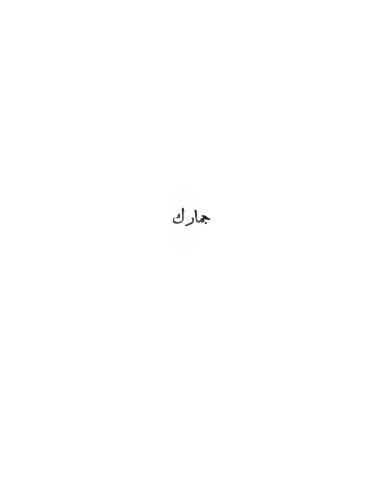
1 \_ العربية المستميلة \_ ماهيتها ؟ •

 ٢ ـــ النفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة ـــ تقابلية السندالابطال ــ دفاع قانوني ظاهر البطلان ــ التفات الحكم عن الرد عليه -ــ لا عيب •

# يلخص المكم :

ان الجريبة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير مسالحة البنة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاهل ، لها اذا كانت الوسيلة حسالحة بطبيعتها ولكن الجريبة لم تحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني غانه لا يمسح القول بالاستحالة ، ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن — بما لا يماري في أن له أصله في الأوراق — أنه توسل بالقوة والقهديد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السحيارة والتزامها بتسليمها اليه ، غان الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذي قصده الطاعن وهو الحمضول على المسند بما تكون معه جريبة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بهسا قد تحققت ، الأمر الذي يفدو معه دفاع الطاعن على هذه المسورة دفاعا قدتونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التعاتم عن الرد عليه .

( طعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/١٠ - س ٢١ -- س



# جمـــارك

## قامىسىدة رقم ( 1 )

: 13-41

ايلعة همسل المفسادر للبسلاد انقسد اجنبى سه مناطهسا سس ان يكرن هذا النقد مثبتا بالتراره الجبركى عند وصوله للبلاد او ان يكون مؤشرا به في جواز سفره بمعرفة احد المصارف المعبدة او الجهات الرخص لها بالتعامل في النقد الإجنبى سالمادتان الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ و ٣٤ من لائمته التنفيذية .

#### بلقص المكم :

لما كان المشرع طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والمادة ٢٤ من لائمته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ أسنة ١٩٧٦ يشترط الباهة حمل المفادر من البلاد لنقد اجنبي توافر أحد أمرين ﴿ الأول ) أن يكون هذا النقد مثبتا بالتراره الجمركي عند وصوله الى ألبلاد ( والثاني ) أن يكون مؤشرا به عي جواز سقره بمعرقة أحد المسارف المتهدة أو الجهات الرهص لها بالتمامل في النقد الأجنبي ، وكان ما يدعيه الطاعن من أن لديه شمادة تثبت صرفه النقد الأجنبي المنبوط من أهد مصارف دمشق تبل قدومه للتاهرة ... بفرض صحته ... لا يؤثر في تيام الجريمة ما دام أنه لم يتسدم الدليل على أنه أدغله للبلاد عند قدومه اليها . لما كان ذلك وكانت جريمسة اخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قاتونا - طبقا لنص الملدة الأولى من القسانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والمسادة ٢٣ من لالحنسه التنفيذية ... تتحقق بيحمل المسافر الى الخارج للنقد الأجنبي دون أن يكون مثبتا باتراره الجهركي عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر به على جواز سقره من أحد المصارف المعتبدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا وكان ما أثبته الحكم عن

(م -- ۱۷ -- جنائی )

واتعة الدعوى كانيا مى الدلالة على توانمر القصد الجنائي لدى الطساعن غان منعاه في هذا الثمان لا يكون له محل .

( طعن رقم ۱۵۲۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۴۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۵۸ )

## قاعـــدة رقم (٢)

البيدا:

٧ - المقربات التحبيلية - في واقعهام هاعقوبات نوعية - يجب توقيعها مهما تكن المقوبة المقربة الأشد - مثال في جريبة جاب وفهريب بضائع .

#### يُلقص الحكم:

لما كان الأصل أن المقوبة الأصلية المتسررة لاكند الجرائم المرتبطسة ببعضها أرتباطا لا يقبل التجزئة بجب المقوبات الأصلية المتررة لما عداها من جرائم دون أن يعتد هذا الجب الى المقوبات التحكيلية التى تحمسل في طيانها عكرة رد الشيء الى اصله أو التعويض المدنى للخزانة أو أذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمسادرة وجرائية البوليس والتى هى عى واتع أمرها مقوبات نوعية المتربة براعى فيها طبيعة الجربية وذلك يجب توقيمها مهمسا تكن المعقوبة المتربة الأثد و الماكم بها مسعم معقوبة الجربية الأثد و والمكام بها مسعم من تقون المعتوبات وأغلى الحكم بالتعويض المنصوص عليه عى المادة ١٣٢ من تقون المعتوبات وأغلى الحكم بالتعويض المنصوص عليه عى المادة ١٣١ من المتاتب عنهما المتاتب المتاتب المتاتب من مدونات المسكم سبتة وتسمين منها وتصحيحه بالتضاء بكون قد أخطأ عى تطبيق القانون بها يوجب نقضه متذ جرئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالاضافة الى المقسوبا

( طعن رتم ۲۷۸ لسفة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/٥/٥/٢ ــ س ٣١. حـ ص ٨٠٠ ٤

#### قاعسسدة رقم (٣)

#### الجسدا :

- ١ -- الدعوى الدنية التابعة -- ترفع استثناء المحكمة الجنائية -
  - ٢ ــ شرط الحكم بالتمويض عن الضرر المادى ٠
  - ــ مثال لتدخل مصلحة العمارك على غير سند من القانون •

#### ملخص الحكم :

الأصل في دعاوى المتوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكبة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر، للمدعى من الجربية المرفعة بها الدعوى الجنائية ، كيا أنه يشترط للحكم بالتمويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مثالية للمضرور واذ كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ – المنطبق وهذه على المواتمة الجبارك الحق في وحده على الواتمة — أنه ليس غيها ما يعطى لمسلحة الجبارك الحق في سداد الرسوم الجركية على الأدغنة المضبور عن نعبه على ما جاء مسدد المرسوم الجركية على الأدغنة المضبون هذه عسم مددد المراز بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل نزيد عما هسددد المراز المؤلون ومطالبة المطمون ضده بتعويض عن الواتمة موضوع الإنهام في الدعوى ومطالبة المطنون ضده بتعويض عن الواتمة موضوع الإنهام يكون على غي سدد من القانون .

ر طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٩٩ ق ــ جلسة ٢١/١/١٦٨ ــ س ٢١ ــ من ٧٨٤ )

# قامىسدة رقم ( } )

#### : 13-41

متى لا يسكون هنسك مصل القمى على الحسكم الخساله القفساء بالتمويض استثادا الى احكام القاون رقم ٩٦ أسفة ١٩٦٤ ؟

#### ملخص الحكم:

لما كانت الواقعة ــ كما أوردها الحكم المطعون فيه ــ أن المطعون ضده خلط دخاتا بعممل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا المقانون رقم ٧٤ لسنة ۱۹۷۳ والترارات الوزارية المتفدة له وكان الدمى بالحق المدنى بمنه تد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به بقرر في المادة الثلثة من القاتون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۹۶ في حين أن الخلط المؤلم يعتبر تهريبا وفق المقترة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغا مها نصت عليه المقترات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني والتبغ الليي المعروف بالطرابلسي والتبغ ألمنشوش والمتبر مفشوشا باعداده من وكان الفضلات وكان الطاعن لايدعى أن الدخان موضوع الدعوى يندرج في أي نوع منها عان نعيه على المسكم الدعان مؤسرة المادية المسكم يكون في مقير محله .

﴿ طعن رتم ١٩٠٤ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ٢١/١/ ١٩٨٠ ... س ٣١ ... ص ٧٨٤ )



#### حسسريق

## قامىدة رقم ( ١ )

البسدا :

هـــكم الادانة ـــ بياناته؛ ؟ مشــال انسبيب معيب في جريبــة هـــريق باهــــــــال •

## ملفص الحكم :

أوجب قاتون الاجراءات في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادائة أن يشتبل على بيان الواتعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت بنها المحكبة الادائة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبسة مسحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الباتها بالحكم والا كان قاصرا (طعن رقم ١٩٨٦ - س ٣١ -

#### قامـــدة رقم (٢)

#### البيدا :

ص ۱۷۹ )

 ا ــ تحقق القصد الجنسائي في جريمــة العــريق العبــذ القصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات ــ بني وضع الجاني القـــان عمدا في مـــكان بسكون أو معد للسكني أو في أحد ملحقاته المتصلة به .

۲ \_ كفاية وضعالنار مبدا في كومة من القش ملاصقة لفزل الفيرا السكون، لقيام السلولية المبتلية وفق المادة ٢٥٧ عقوبات ما دام الجالى موقعا بسان الفار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها .

# ملخص الحكم :

بن المترر أن القصد الجنائي في جريبة الحريق العبد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات والتي دين الطاعنان بها يتحقق بمجرد وضع الجائي النار عبدا في المكان المسكون أو المعد للسكن أو في أحد بلحقاته المتصلة به فهتي ثبت للقاضي أن الجاني تعبد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق طلك المادة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انها ــ و تقرّ محكوم طلبه ــ وضعا النار عبدا في كومة من القش ملاسقة لمتزل المجنى عليها المسكون وذلك بأن سكبا فوقها مادة الكيروسين ثم أشعلا فيها النار . موقفين بأن النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها انتقابا منها لنزاع بينها وبينهم ودانهما بالمادة ١/٢٥٧ عقوبات علن النعى على الحكم بعدم استظهل القصد المجتنقي يكون غير سعيد .

( طعن رتم ۲۵۳ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۸۰ - س ۳۱ -ص ۸۰۶) حكم

اوصاف المسكم

المساف المسكم

البيانات الواجب لكرها بالمكم

تسبيب المكم (الميب وغير الميب)

التغليل بما لا يعيب المكم

اتعدام المسكم وبطالاته

حجية المسكم

#### مسكم

## \_ اومساف الحسكم :

## قامىدة رقم ( ١ )

المحدا :

المبــرة في وصـــفه العــــكم بانه حضــــوري أو اعتبـــــاري أو غيابي بحقيقة الواقع ـــ مناط تبول المارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصلار من المحكة الاستلنافية ؟ ٠

#### ملقص الحكم :

من المترر في تضاء محكمة النقض أن المبرة في وصف الحسكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواتع في الدصوي لا يبها يرد في منطوق الحكم ، وكان الثابت من الأطلاع على محاضر جاسات محكمة أول درجة أن الحكمة بعد أن نظرت الدموي بجلسة ١٩٧٤/١٧٢ في محضور الطاعن وسيمت شبهادة المجنى عليه ( المدعى بالحق المنني) قررت حجوز القضية للحكم لجلسة ٥/٢/١٧٤ في تلك الجلسة أصدرت حكمها بلدانة الطاعن غان الحكم الصادر في الدموي يكون حضوريا حتى ولو لم يعدش الطاعن خلسة النطق به ويسرى ميعاد أستثنافه من تاريخ مسدوره أم مهلا بنص القترة الأولى من المادة ٢٠٤ من تأتون الإجراءات البنائية ، وهو لم المحتان بطريق معدورة أن الحكم بحواز المارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها تأسيسا على أن الحكم المعارض عبه صدر حضوريا ولا يتبل الطعن عليسه بالمارضة أن الحكم المعارضة به صدر وهو نظر صائب في القانون الذان المعارضة لا تتبل الأعنى الأحكام النهابية في الحكام النهابية .

.. بأطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ ف - جلسة ٢٨/١/١٨٠ - س ٣١.-ص ١٤٢)

## قاعـــدة رقم ( ٢ )

البيدا :

وصف الحسكم بانه حضورى أو غيسابى -- العبرة غيسه بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه -- مناط اعتبار الحكم حضورى هو بحضور المجلسات التي نبت غيها المرافعة سواء صدر قيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ٠

## ملقص الحكم :

لا كانت المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة

الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكان مناط كون الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تبت نيها الرانعة سواء صدر نيها الحسكم أو صدر في جلسة أخرى وكان الثابت من الاجراءات التي تمت في هدد الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة قتل خطأ لم يحضر بشسخمه جلسسة المرامعة وهي جلسة ١٩٧٧/١١/٥ التي هجزت نيها الدعوى للحكم سمع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن المنكور طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ووصفته المحكمة خطا بانه حضوري ، ولا يغير من الأمر خضور الطاءن جلسة ٢٦/١١/٢٦ المؤجلة اليها الدعوى للنطق بالحكم با دام الثابت انه لم يحضر جلسة المرانعة الأخيرة ولم يكن سائلا عند صدور قزار المحكمة بقفل باب الرافعة وحجز القضية للحكم ، ولما كان مسؤدي تطبيق نص المادة ٢٣٩ من تانون الاجراءات الجنائية وعلى ما جرى بسه تضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في هذه الحالة هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميماد استثنائه وفتسا لنص المادة ٧٠٤ من نفس التاتون الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . لمسة كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة انها قد خلت بما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف أعلانا قانونيا المسخصه أو غي محل أقامته إلى أن قرر فيه بالاستثناف ، ومن ثم غان الحكم المطعون فيه أذ قضى بعدم تبول الاستثناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستثناف من تاريخ مدور الحكم الستانف يكون قد اخطأ في التطبيق الصحيح للتانون مما يمييه ويوجب نقضه وتصحيحه بتبول الاستئناف شكلا والاحالة دون ماحاجة لبحث سائر أوجه الطغن ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاهن لم يثر هذا الأمر: أمام محكمة الموضوع اذ أن ميعاد الاستثناف ككل مواهيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لاول مرة اسام محكمة النقض .

( طعن رتم ۲۵۲ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۸۸ ــ س ۳۱ ــ من ۷۹۹ ي

#### \_ اصدار الصكم:

#### قاعـــدة رقم ( ٣ )

## البيدا :

كفاية ثيسوت أن الهيئة التى سسمعت المرافعسة هى بذاتها التى اصدرت الحكم سالا يعيب الحسكم ورود أسسم قاض رابع تسزيدا بمحضر المحسسسة •

## ملقص الحكم :

اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون غيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المراتعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم المضو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه المحلسلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا غان ما ينماه الطاعن في هذا المضوص يكون غير صحيح .

ر طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۹؟ ق ــ جلسة ۱/۱/۱۸۰ - س ۳۱ -ص ۹۶)

## ةامـــدة رقم **( )** )

#### : المسطا

خَــلُو النســخة الإصلية من بيان النص القــانوني الذي هكم بموجهه ــ الره ـــ بطلانه ـــ ولو أستونت مسودته هذا البيان •

### ملخص الحكم :

حيث أنه يبين من الإطلاع على المكم المطعون فيه أنه مسدر حضوريا باعدام الطاعنين شفقا وخلت مدوناته من بيان نص القانون الدى أنسزل بموجبه المقلب اعبالا لنص المادة . ٣١ من تقون الإجراءات الجنقة – وهو بيان جوهرى انتشته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب – مما يبطله تقونا – ولا يشفع في هذا أن تكون مسودة الحكم – على ما يبين من المسردات المضمومة – قد استونت هذا البيان لما هو مقرر من أن المبرة في الحسكم هى بنسخته الاصلية التى يحررها الكاتب ويرقع عليها القاضى وتحلظ في 
ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ المصورة التنفيذية وفي الطعن عليه
من ذوى الثمان وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة 
لا تكون الا مشروعا للمحكمة كالمل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في 
شان الوتائع والأسباب مما تتحدد به حقوق للخصوم عند ارادة الطعن .

· ( طعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق. ـ جلسة ٢١/١/١١ ـ س ٣١ ــ

ص ١٦٥ ﴾

## قاعـــدة رقم ( ه )

## المِسدا :

 ا سالفایة من وجوب اشستمال ورقسة المسكم على بیسان تاریسخ احسسسداره ؟ ٠

٢ -- منول القيابة المامة -- وجوبى في جينع اجرادات الملكمة -- اثره؟.
 ٣ -- اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة -- لايمس التيابة المامة هذا -- تبسكها ببطلانه لا سيئت الى وصلحة حكمة.

التعديل الذي جرى على المادة ٢١٣/٢١٦ بالقانون ١٠ السنة ١٩٦٦.
 علته ؟ نوافر ذات العلة في طعن النيابة العامة بالبطلان على همهم البرادة ما اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره ،

## ملغص الحكم:

منى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت الملعون شده غيابيا بجريعة تبديد أشياء محجوز عليهاتشائيا همارض في هذا الحكم وتبسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه في ١٩٧٣/٢/٢٥ ومسك ومدم تبام البيع في الدة المنصوص عليها في المدة ٢٥٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله ، فقضت المحكمة بحكمها الصادر في المعارضة — والسدى خلت وربته من بيان تاريخ أصداره — أخذا بهذا الدفع بالغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المعلمون ضده ورفض الدموى الدنية المقابة من المجنى عليه والد أستأنفت النبابة العلمة — وحدها — هذا الحكم تفي الحكم المطمون فيه بتاييده لما بني عليه من أسباب ، لما كان ذلك ، وكانت الغاية التي من أسباب ، لما كان ذلك ، وكانت الغاية التي من ألمجلها استوجب القانون أن تشتمل ورثة الحكم على بيان تاريخ اسداره هي

إن المكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضى تترتب عليه الكثير من الاثار الهلمة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ المتوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى الدنيسة التابعة لها أو تقادم الحقوق الدنية التي قصل غيها الحكم ... أيهما يكون محل اعتبار \_ كما أن تاريخ الحكم يؤذن بالفتاح باب الطعن الناسب عى الحكم ويده سريان ميعاده سان كان لذلك محل سا فضلا عن أهميته في تحسديد الوقت الذي تسرى فيه هجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة المكم ذاتها غلا مراء عي أبلحة الطعن بالبطلان في المكم للنقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة الى احكام البراءة وهيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصيم الوحيد للبتهم في الدعوى الجنائية ؛ قان في مثولها الوجوبي في جبيسع احراءات المحاكمة ما يفيد علمها البتيني بالحكم المسادر مي الدعوى الجناثية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هسذا الملم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي مسائر الاثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم غان أغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتبسكها -والمحال كذلك ــ حيال المحكوم ببراعه ببطلان الحكم رغم عدم غوات الفاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حتيتية معتبرة وانها يقوم على مصلحة نظرية بحت لا يؤبه لها فسلا يكون طعنها ... بهذه المثابة ... مقبولا لاتعدام المسلحة فيه . هذا فضلا عن ان قانون الاجراءات الجنائية تد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطلان المترر جزاء على عدم التوتيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المتررة مالونا للعلة التي المسحت عنها الذكرة الإيضاحية لهذا التانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مسراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم مي الدعوى الجنائية \_ من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع عى الميماد المقرر تاتونا . لمساكان ذلك وكانت العلة المسار أليها متوفرة في

طمن النيابة العابة بالبطلان على حكم البراءة أذا لم نكن ورقته تحبيل 
تاريخ أصداره ... كما هو الحال في الدعوى المحروحة ... وذلك أن المحكوم 
ببراهته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحسكم ولم يكن في 
مقدوره توقيه فاته يتعين أن تترتب ذات المتيجة على تلك العلة النبائل ببين 
البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها 
وأن النبائل في الصفات يقتضى ... عند عدم النص ... النمائل في الأحكام . 
لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النبابة العامة في الطعن على 
المحلون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستانف القاضى بالبراءة لاسبابه 
رقم ما شعاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

الأطعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٨٤ ق \_ جلسة ٢/٢/١٩٨٠ \_ س ٣١ \_ ص ١٧٢)

## قاعسسدة رقم (٦)

#### البسدا :

قضاء محكسة القفى في الطعن بقبسوله شكلا ورفضه موضوعا - تعوين منطوقه - خطا - بقبول الطعن شكلا وفي الوضوع بنقش الحكم المطعون فيه والاحالة - وجوب تصويبه بنظره بالجنسة والحكم بتصحيحه - علة ذلك ?

## يلغص الحكم :

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن فى هذا الدكم بطريق النتض فقضت هذه المحكمة بجلسة . ١/٤/٩/١ بقبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك المسبه التى بنى عليها هذا الحكم ، غير أنه عند تحرير أصل أسباب الحكم ومنطوقه وقع خطا مادى فى تدر ن منطوقه أذ جرى بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقضه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت بروان الجلسة وأسباب الحكم سواء فى مسودته أو فى أصله أنه تقى برفض هذا المطمن ومن ثم فان تدوين منطوقه على النحو السائف البيان لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة تلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب الحكم فى مسودته الى حقيقة الأمر فيه وهو رفض فى مسودته بل وفى أصله مما يقتضى تصويبه الى حقيقة الأمر فيه وهو رفض المطمن ، واذ كان هذا الخطأ وان كان ماديا قد انصب على منطوق الحكم فبلغ

بذلك حدا يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلســة ، والحكم هيه بتصحيحه الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

اَزْ طَعَن نَمْ ٣١ لَسَنَة ٨٤ ق - جَلْسَة ٢/٢/١٩٨٠ - س ٢١ -دن ١٨٨)

## قاعـــدة رقم (٧)

#### : 12-41

وجسوب الاجمساع عند المكم بالاعدام لا يعدو ان يكون اجسراء مسن الاجرامات المنظمة لاصدار هذا المكم سلا يعس اساس المك في توقيع الاجرامات المنظمة المعدور بهذه المقوبة عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعلقب عليها المقاون بهذه المقوبة بالالفاء او التعديل سولا ينشيء المارشيم الخاراء أو طروعة الغير من طبيعة تلك الجرائم أو المقوبة المقربة المقارة الإعدام القربة الاعدام القربة الاساقة المؤبدة او المؤقفة عند تطبيق المددم به عوبات م

#### ملقص الحكم :

النص على وجوب الاجباع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشراع بتعديل الفترة الثانية من الملدة ٣٨١ من تانون الاجراءات البخائية بالتنون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٧ لا يعمو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظبة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النعى عليه غى الحكم شرطا الصحته ولكنه لا يجس أسلس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاتب عليها القاتون بهذه العقوبة بالالغاء أو المتعيل ولا ينشىء لقارفها يعاتب عليها القاتون بهذه العقوبة بالالغاء أو المتعيل ولا ينشىء لقارفها معاليم الحكم بهذه المقوبة ، لما كان ذلك ، غان الحكم المطعون أذ تضى بعقوبة الإشاع أن الماعن بها بعد أعباله المهادة ١٧ من قانون المقوبات بدلا بن عقوبة الاعدام المجروة لجربهة المتل العدم ع سبق الاحرار التي الاعدام المجروة لهذه الجربية دون النص على الإجباع في الحكم غائه يكون صحيحا لهيا تقى به .

— ۳۱ س ۱۹۸۰/ $\pi/\Lambda$  ق — جلسة ۱۹۸۰/ $\pi/\Lambda$  اسنة ۹۱ ق — جلسة ۱۹۸۰/ $\pi/\Lambda$  ه ۳۲۳) من ۳٤۳ )

#### قاعىسدة رقم ( ٨ )

#### المسدا :

١ حجرب وضعع الأحكام الجنائية وترقيمها - في مدة ثلاثين يوما
 من اقطق بها - مالم تكن صادرة بالبراءة - والا كانت باطلة .

 ٦ ــ الشهادةالسلية ــ لاتعدو أن تكرن دايل أثبات ــ يعنى عنهائسارة رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم من بققه دون توقيع الى ما بعد المحصيك
 القــــاونى •

## ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد اوجب هي المادة ٣١٧ منه وضحع الإحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة .. ولما كان الحكم المطعون غيه قد صدر في ٢ من مايو صنة ١٩٧٧ وهتى يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٧٧ لم يكن قد اودع لم ما لماية التموى موقعا عليه حلى ما يبين مما اشر به على ذات الحكم المشاد اللهمة التي اصدرته من أنه الملى اسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشاد اللهم سفاة يكون باطلا مستوجبا تضمه ، وفني من البيان أن هذا المطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار اليهما المهلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار اليهما علم المؤلفة الإجراء في الميعاد الذي حدده التانون ويفني من هذا الفليل علم على يوم ٢ من يونية من هذا الفليل يوم ٢٠ من يونية منتبع حتى يوم ٢ من يونية سنة ١٩٧٧ . الما كان ما تقدم غانه يندين نقض الصكم يوم ٢ من يونية سنة ١٩٧٠ . الما كان ما تقدم غانة يندين نقض الصكم والاحسالة .

الأطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١١/٣/١٠ ـ س ٣١ ـ من ٣١ من ٣١ من ٣١١ من ٣١ من ٣١٠ من ٣١٠ من ٣١٠ من ٣١٠ من ٣١ من

## قاعسسدة رقم (٩)

## البسدا :

 ١ --- المشهادة السابية -- لا يفنى عنها أى دليسل آخر -- سسوى بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خاليا من التوقيع .

 ٢ - عدم تقديم الشبهادة السلبية - أو ما يفيد الحياولة بين الطاعن وبين الحصول عليها - اثره ؟

## يلخص الحكم :

من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحسكم

لعدم توقيعه عمى المحاد التانونى المتصوص عليه على المادة ٣١٣ من تأخون المي الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن المي وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك المحاد ولا يفنى عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن بيقى الحكم حنى نظر العلمن خاليا من التوقيع وأذ كان الطاعن لم يقدم مشل هذه الشهادة السلبية على ما عرفتها به احكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يغيد أنه حيل بينه وبين المحصول على نلك الشهادة من البهة التي نظم القانون تقدمه المها لاعطائها إياه غان منعاه على الحكم في هذا الشان يكون غير سديد .

## قاعـــدة رقم ( ۱۰ )

## البدان

مدى التعميل الذي جرى على الفقرة الثانيسة من المسادة ٣١٢ ا- ج بالقانون ١٠٧ أسنة ١٩٦٢ .

## يلخص الحكم :

متى كان البين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة . . . . . . . مى

" من مارس سنة ١٩٧٨ والمرفقة بقسباب الطمن انه حتى هذا التاريخ لم
يكن قد تم ايداع الحكم المطمون فيه الصادر في ٣١ من ينابر سنة ١٩٧٨
موهما عليه بقلم الكتاب ، وكان القانون على ما اسستقر عليه قضاء هدفه
المحكمة طبقا لنص المدة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع
الاحكم الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين بوما من النطق بها والا كانت باطلة ،
وكان التعديل الذي جرى على المقرة الثنية من المدة ٢١٣ سسائمة الذكر
بالقنون رتم ١٧ السنة ١٩٩١ والذي اسستنى لحكام البراءة من البطسلان
لا يتمرف البنة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المنية المتابة بالتبعيسة
للدموى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل — وهى على ما أعصمت عنه
للدموى الجنائية للتانون — الا يضار النهم المحكوم ببراعته لسبب لا هضار
المفيه عنه من الشعارع قد اتجه الى حرمان النيابة المابة وهي الخصار
الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم الراءة بالبطلان اذا

لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد تاتونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فسلا مشاحة فى أنحسار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المتر باللدة ٢١٢ من تاتون الإجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه لل كان ما تقدم ، فأن الحكم المطعون بيه والذى لم يوقع فى خلال الميعاد المقدر يسكون باطللا ويقعين المعادن تقدم عازام المطعون المناء بنقضه فيها تقدى به فى الدعوى المدنية والاحالة مع الزام المطعون ضدهما المسروفات المدنية .

را طعن رتم ۲۳۸۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۱ ــ س ۳۱ ــ مر ۷۲۷ )

## قامىسىدة رقم ( ١١ )

البددا: مقدون الإجسراءات الجناليسة لم ينص على البطالان الا في حسالة عدم التوقيع على المكم من خلال ثلاثين يوما ستاجيل القطق بالحكم عسدة مرات ولدة طويلة سالا عيب •

### ملخص الحكم :

لا كان تانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في هالة عدم التوتيع على البطلان الا في هالة عدم التوتيع على الحكمة اذ تربت تلجيل النطق بالحكم عدة مرات ولدة طويلة لا تكون تد خالفت القانون في فيء ويكون نعى الطاعن في هذا الصند في غير حطه .

إ ملمن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ٢٩٢)

#### قاعسسدة رقم (١٢)

## البسدا :

الفطسا المسادي الواضسح الذي يرد في تاريخ المسكم لا عبسرة به سـ ولا تقير له على مقيقة ما هكمت به المحكمة .

## ملخص الحكم :

لا عبرة بالخطا المادى الواضح الذى يرد عى تاريخ الحكم والذى لا تأثير: له على حقيقة ما حكيت به المحكمة .

#### - YW --

### قاعـــدة رقم ( ۱۳ )

#### المسحدا :

القضاء بصدم جراز نظر الدعوى المناتية لسبق مسدور اسر من النياة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى سينتقى فى التنيجة مسع القضاء بعدم قبول الدعوى .

## ملخص العكم :

متى كان الحكم المطعون غيه اذ تشى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور لهر من النيابة العابة بعدم وجود وجه لاتابة الدعوى الجنائية قان ذات الواتعة لم تلغ ، وهو ما يلتنى فى نتيجته مع القضاء بعسدم قبسول الدعوى الجنائية والدنية يكون قد اقترب بالصواب .

ر المعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١١/١ ــ س ٣١ ــ (١٩٨٠/١١ ــ س ٣١ ــ من ٩٦٠)

ازرسانات الواجب ذكرها بالحكم:

#### قاعـــدة رقم ( ١٤ )

البدا:

تشكك القسافي في مسحة اسسناد التهمسة سكفايتسه القفساء بالبراءة ما دام قد أحاط بظروف الدعوى عن يصر وبصيرة .

﴿ لَحْمَانَ رَبِّمِ ١٣١٤ لَسَنَةً ٤٩ ق حِلْسَةً ١٩٨٠/١/٢ - س ٣١ -بس ١٧ )

## قاعسنة رقم ( ١٥ )

المسيدا :

كفاية تشكك القاضى في صحة استناد التهبة القفداء بالبرادة شرط ذلك: تمحيص الدعوى والاهاطة بها عن بصر وبصيرة .

#### ملخص الحكم:

يكفى فى المحاكبة الجنائية أن يتشكك التاضى فى صحة اسناد النهبة الى المنهم لكى يتضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدمسسوى عن بصر وبصيرة .

## قاعـــدة رقم ( ١٦ )

المسدا:

الفطا في ديباجة الحكم لا يمييه \_ علة ذلك \_ مثال .

### ملخص الحكم:

لنن كان البين من الحكم الفيابي الاستثنائي أنه قد ورد خطأ بديباجته أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بالمقوبة في ١٩٧٧/٣/١٤ في حين أن

هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستثن الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن ، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الغيلي الاستثنافي ان المناعن قرر باستثناف الحكم المستأنف في ١٩٧٧/٣/٢٨ به فوات الميصاد المتسرر عاتونا محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية ، وتفساؤه بذلك سليم ، وكان من المترر أن الفطا في ديباجة حكم لا يعيبه لائه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطا بديباجة الحكم الفيسسابي الاستثنائي على النحو المتقدم بيانه لا يعدو أن يكون خطا ماديا لا الدراسة في النتيجة التي انتهى أليها ، فأن منهى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون لسه محسل .

ا (طعن رقم ۱۳۹۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱)

## قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

#### المسدا :

ايراد المسكم مسواد القسانون التي اخذ المتهم بها سكفايته بهسانا لواد القانون التي حكم بمقتضاها .

### ملقص الحكم :

حيث أن الثابت من مطاعة الحكم الابتدائي المؤيد بلحكم المطعون فيه لقد بين غي ديباجته وصف الجرائم المسندة الى الطاعن - والمحكوم عليهما الآخرين - وذكر مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وقعت غيها ومؤدى ادلمة اللهوت السار الى النصوص التي تخذهم بها بقوله أنه « ينعين ادانتهم وتطبيق مواد المقاب » ، وأوقع على الطاعن عتوبة واحدة طبقا للمادة ٣٧ من تأتون المتوبات باعتبار أن الجرائم التي دائه بها مرتبطة أرتباطا غير قابل للتجزئة وفي ذلك ما يكفي غي بيان نص القانون الذي حكم بهوجبه ، ومن شم قان النعي عليه غي هذا الخصوص يكون غير سديد ،

الإطعن رقم ۱۲۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۸۸ (

#### قاعسسدة رقم ( ۱۸ )

البسدان

كثيف مدونات الحسكم الصسادر في المعارضسة الابتدائيسة من آخذه باسباب الحكم الفيابي سـ تاييد الحكم الاستثنافي له آخذه باسباب الحسكم الفيابي الصادر من محكمة أول درجة ،

## ملخص الحكم :

لم يرسم القانون شكلا خاصا تصاغ به الاحسكام قبتى كان مجموع ها أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — دالا في ببنساه ومعناه على أخذه باسباب الحكم الفيابي الابتدائي الذي اورد واقعة الدعوى باركاتها وظروفها قاته بذلك يكون حكم المعارضة الجزئية قد اعتسسد في تضاته على أسباب الحكم الفيابي واعتنقها . فاذا ما كان الحكم المطون فيه قد أنتهى الى تأييده فاته بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الفيابي الصادر من محكمة أول درجة .

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ - ص ٢٥ من ١٠٥)

### قاعسسدة رقم ( ١٩ )

: المسمدا :

اغفسال البسات اسسم معشسل القيسابة في الحكم سـ لا عيب سـ ما دام محضر المجلسة قد نضمن تعليلها ومرافعتها في الدحوى سـ ومتى كان الطاعن لا يجعد ان تعليلها كان صحيحا -

( طعن رتم ۱۵۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۱/۱۸ ــ س ۳۱ ــ مس ۳۱ ــ مس ۱۳۹ )

## قاعىسىدة رقم ( ٢٠ )

: 13-41

سسلامة الحسكم بالادانة في الجسسرائم غسير الممسدية سمشروط ببيان ركن الخطأ والتعليل عليه سـ مثال سـ لتسبيب مميب .

ملخص الحكم:

من المترر أن الخطأ في الجرائم غير المبدية هو الركن الميز لهــده

الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالادانة في جريبة العريق باهبال أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتبد علما في ثبوت الواتمة عنصر الضطا المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل ثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين فيه عناصر الفطأ الذي وتع من "طاعن وكيف أنه كان سببا في حدوث الحريق قان الحكم يكون تاصرا تصدورا

﴿ طعن رقم ٢٩هـ/ لسنة ٢٩ ق ــ جلسة ٢/٢/١٨٨٠ ــ س ٢١ ــ من ١٧٩ )

## قاعبدة رقم ( ۲۱ )

#### : 13---41

بطائن هسكم الادانة – لعسدم اشسارته الى نص القسانون السذى هكم بموجبه – مقصور على عدم الاشارة الى نصوص القانون الموضوعى دون تصوص قانون الاجراءات الجنالية – اساس ذلك ،

### ملقص الحكم :

ان المادة . ٣١ من قاتون الأجراءات البغائية أذ تست في قترتها الأغيرة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القاتون الذى حكم بوجبه ، فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشـــرة الى نصوص القاتون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجـــوهرية التي نقضيها قاعدة شرعية الجرائم والمقوبات ، وأبا أغفال الافـــارة الى نصوص قاتون الإجراءات المجاتبة فانه لا يبطل الحكم .

( طمن رقم ۸۷۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ - س ۳۱ - من ۲۰ - من ۲

#### قاعـــدة رقم ( ۲۲ )

#### : 12-41

اشتهال حكم الادانة على بيسان الواقعسة المستوجبة العقدية وادالة الادانة ... وفال ... ادانة المنهم لارتكابه جرائم الرئسسوة والتزويد والأضرار العبدى بأموال الدولة وتسهيل استيلاء الفي بدون حق عليها وتوقيع عقوبة الرشوة ، الاشد ، الارتباط ، فضلا عن العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الفي بدون حق ... خاو اسباب الحكم من بيان مؤدى الادلة التي اسستخلص منها الادانة في الجريبتين الأخيتين ... خطا ،

#### ملقص الحكم:

لما كان الحكم المطعون نبيه قد خلص الى ادانة الطاعنين من جرائم الرشوة والتزوير عي محررات رسبية والاضرار العبدي بأموال ومصسالح مد عظة الاسكندرية والتسهيل للفير الاستيلاء بغير حق على مالها . وأوقع عليها عقوبة جريمة الرشوة \_ باعتبارها الحريمة الاشد \_ عملا بالمادة ٣٢ ن قانون العتوبات للارتباط بين الجرائم التي دانهما بها . كما أوقسم على الطاعنين عقوبة العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حق . المتررتين لجريمتي الاضرار العمدي بأموال الدولة والتسهيل للفير الاستيلاء بغير حتى عليها . وأذ كانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة للعتوبة بيانا تتحتق به اركان الجريمة والظروف الني وقعت نبها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكبة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تركبنا لمتكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القانوني على الواتعة كما صدر أثبانها بالحكم والا كان قاصرا . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وأن بين محرى الادلة التي عول عليها مي مضائه بندانة الطاعنين بجـــريمتي الرشوة والتزوير ألا أنه خلا من الأسباب ومن بيسسان مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانتهما بجريبتي الاضرار العهدى بأموال الدولة والتسهيل الغير الاستيلاء بغير حق عليها . مع أنه أوقع على الطاعنين عقوبة العــزل وتشي برد البسالغ التي حصل عليهسا الغير بغير حق المسررتين لهساتين الجريمتين . مما يصم الحكم بالتصور في البيان . ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الراقعة نما صار البانها بالحكم والنقرير برأى غيما يشره الطاعن بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، غان الحكر المطعون غيه يكون مديبا بما يرطله ويوجب نقضه والإحالة بالنمية للطاعنين لرحدة الواقعة ولاتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الأول ايضا .

( طعن رتم ۱۸۷۸ لسنة ۸۶ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۰۱ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۱۳ )

## قاعسسدة رقم ( ۲۳ )

البـــدا :

الصحم المسادر بالاعسدام ، ما يازم من تسبيب لاقراره .

## ملخص الحكم:

لما كانت اجراءات الحاكمة ، قد تبت طبقا للقانون وصدر الحكم وقعا لما 
تقضى به الفقرة الثانية من المادة (٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل 
بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من صدور الحكم بالاعدام باجمساع آراء 
اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفنى الجمهورية تبل اصدار الحكم ، 
وقد جاء الحكم خلوا من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيته أو في 
تأويله ، وصدر من حكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى 
ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يسستفيد منه 
المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المتوبات . 
هلنه يدعين معه قبول عرض النبابة العابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم 
عليسسه .

( طمن رقم ۲۲۷ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۱/۲/۱۱ ـ س ۲۱ ـ م ۸۱۲.)

#### قاعسدة رقم ( ٢٤ )

المسدا:

عدم النزام المحكبة بالتحدث في هكمها الاعن الزملة ذات الأاسر في تكوين عقيدتها ساغفالها ليعض الوقائع سمفاده اطراهها لها .

( طعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۲۲۱ )

## قاعسدة رقم ( ٢٥ )

المسدا:

تسوافر رابطسة السسيبية بين الخطسة وهصسول المساهة سـ شرط للحكم بالادانة ـــ مثال •

#### ملفص الحكم:

منى كان الحكم قد نقل عن التترير الطبى الشرعى وصف اسسسابات المجنى عليه بيديه وانه تخلف لديه بسببها عاهتان مستدينتان الأولى بيده البينى وهى اعاقة بنهاية حركة ثنى محصمها للابام والثانية بيسده اليسرى تجمل الاصبعين الوسطى والبنصر فى حالة ثنى جزئى مها تعجزه عن اعباله بنحو 10 ٪ — غاته يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن وحصول العاهنين مها ينفى عنه قالة القصور فى التسبيب .

( طعن رقم ۱۹۳۲ السفة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ــ س ۲۱ ــ من ۲۶۲ )

### قاعبسدة رقم ( ٢٦ )

المسدا:

محكسة الاحسدات تتسكل من قاض يعسساونه خبران سا اغفسال اسمى الخبرين سهوا في محضر الجاسة والحكم سالا بطلان سالسساسان دلسسك ؟ •

### ملخص الحكم:

لا كان مفاد نسى المادة ٢٨ من القانون رتم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شمان

الاحداث ــ وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشمعب ــ ان محكمة الاحداث 
تشكل من قاض يماونه خبران من الاخصائيين احدهما على الاتل من النساء 
يتمين حضورهما المحلكمة وتقتيم تقرير عن حالة الحدث من جبيع الوجوه 
ليسترشد به القاضى في حكم تحقيقا للوظيفة الإجتماعية لمحكمة الاحداث والا 
كان المحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسببابه 
بالمحكم المطعون فيه ــ ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحلكمة 
وقدما تقريرهما ــ وكانت النيابة المطاعنة لا تدعى ما يخالف ذلك غان مجسرد 
إغفال اسمى الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سبو لا يترنب 
عليه البطان ، وما تشره المطاعة في هذا الشان غير سعيد ،

( طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۵۵ )

#### قاعىسىدة رقم ( ۲۷ )

#### : 12-41

تأبيد المسلم المستانف لأمسبابه دون ايسراد تلك الأمسباب س مسجيح \_ أمساس ذلك •

### بلخص الحكم :

بن القرر أن المحكمة الاستثنائية أذا ما رأت تليد الحسكم المستئف للاسباب الذي بنى عليها غليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، أذ الاحالة على الاسباب تقوم متسلم إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

( طعن رقم ۱۱۵۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۷ )

## قامىسدة رقم ( ۲۸ )

#### المسيدا :

الخطا في تبيساجة الحسكم بخصسوص سماع الدعسوى بالجلمسة التي أجل اليها اصداره سونطق به فيها سالا يبطله ساساس فلك • ملخص الحكم :

ما أثبت في ديبلجة الحكم - بشأن سماع الدعوى بالطسة التي أهيل

أليها أصداره ونطق به غيها ـ لا يبطله : لأنه لا يعدو أن يكون خطأ جاديا مها لا يؤثر غى سلامة المحكم : ولأن الخطأ فى ديباهة المحكم لا يعيبه أذ هو خارج مواضع استدلاله .

( طعن رقم ۲۰۳۴ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۱۳/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۸ )

### قاعـــدة رقم ( ۲۹ )

: 13 ...... 41

: . صحيل الدكم الابتسدائي في مسلبه تطبيسق المسواد التي طلبتها النيابة وانتي بينها في صدره — قضاء الدكم الاستثنائي بتلييده لاسبابه — وان خلا في صلبه من نكر المواد التي طبقتها المحكمة — لا يعيبه — علة نلسبك ؟ •

## ملخص التكم :

بن المترر أن أيراد الحكم الاستئنافي أسبابا بكيلة لاسباب حكم محكمة أول درجة — الذي أصنقه — مقتضاه أنه يلخذ بهذه الأسباب غيها لا يتعارض مع الاسباب التي أضافها • وكان الحكم الفيابي الاستئنافي المؤيد بالحكم المطمون :يه قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والقيد والوصف المستوب الي المتمين سبق أن أحاط بها الحكم المستأنف ومن ثم مملا محل لاعادة سردها تقسيلا ويوجزها أنه أثنام قيادة ألميم الأولى . . . ، وكان في هذا با يحبل معني الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي على منعي الطساعن في هذا با يحبل معني الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي الحكم المطمون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم الملمون فيه بقايد الحكم الابتدائي عن صاببه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ، الا أنه تضي بتأييد الحكم الابتدائي عد سجل في صلبه أنه يطبق على المنهم المادة 177 عقوبات التي طابقها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فسألا المحدة التي يعتفس من بذاته يصح نقضه ، اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما ينفسس بنواته المسادة التي موتب المنهم بها .

· ۱۹۸۰/٤/۱۲ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٤/١١ ــ س ٣١ ـــ من ٥٠٠ . من ٥٠٠ )

#### قاعسيدة رقم ( ٣٠ )

### المِسدا :

 ١ -- حــكم الادانة -- وجــوب اشـــارته الى نص القــانون الذي حكم بموجبه -- المادة ١٦٠ اجراءات .

۲ — اغفال الحكم الاستنافى الى نص القانون الذى انزل المقساب بوجبه — رغم انشائه اسباباً لنفسه لم يشر فيها الى اخذه باسباب الحكم السبابات المستقف — بطائنه — لا يعصمه من خلك انشارته الى مواد الا نهسام ما دام لم يفصح عن اخذه بها — ولا يصحح البطلان تول الحكم انه يتمين مماتية المتهم بالمقوبة المتررة فى القانون — ما دام لم يفصح عن نص القانون الذى هسكم بموجبسه •

### ملخص الحكم :

متى كانت المادة ٣١، ٣١، من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن كل هكم بالادانة يجب أن يشير الى نصر التانون الذى حكم بموجبه ؛ وهو بيان جوهرى انتشته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر يصحيح هذا البطلان با أورده في السبابه من أنه يتمين التضاء بالمقسوبة المقتردة في القانون ما دام أنه لم يبين نص القانون الذي حكم بموجبه ، كما أنه لا يمصم الحكم المطعون فيه من أن يبتد اليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته الى مواد الاتهام الني طلبت النيابة المالة تطبينها ما دام أنه لم يقصح عن اخذه بها ، لما كان ما تقدم ، غانه يتعبن نقض الحكم المطعون فيه من أن ما تقدم ، غانه يتعبن نقض الحكم المطعون فيه من أن ما تقدم ، غانه يتعبن نقض الحكم المطعون فيه من أن ما تقدم ، غانه يتعبن نقض الحكم المطعون فيه من أن ما تقدم ، غانه يتعبن نقض الحكم المطعون فيه من الديبة الطعون .

( طعن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۵۳۱ )

#### قاعبدة رقم ( ٣١ )

## البسدا:

محكر الدائسة يكسل الحكم في خصصوص بيسان المحكسة التي صدر وذها والهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم في الدعوى — وسسسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ •

### ملخص الحكم:

من المقرر ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيان المحكسة الذي حسر منها والهيئة التي اصدرته واسماء الخصوم في الدعوى ومسائر بيانت الدبياجة عدا التاريخ .

( حلعن رقم ۱۳۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۸/٥/٥ ــ س ۳۱ ــ ص ۱/۵ ۱

## قاعـــدة رقم ( ٣٢ )

## : المسادا :

هكم البراءة - لا يشبترط أن يتضمن أمورا أو بيافات معينة .

## ملخص الحكم :

الأصل ــ على ماجرى به تضاء محكة النقض ــ ان المادة . ٣١ من تاتون الاجراءات الجنائية لم تشعرط ان يتضمن حكم البراءة ــ وبالتالى ما يترتب عليه من تضاء على الدعوى المدنية ــ أمورا أو بيانات معينة اسوة باحكام الادانـــة .

( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ـــ م ٢٤٧ )

## قاعــــدة رقم ( ٣٣ )

#### : المسلما

وجسوب انسستهال هسكم الادانسة الواقعة بهسا تقسوافر به عنساصر الجريمة وائلة الثبوت المادة ٣١٠ اجسراءات ٠

## ملخص الحكم :

اذا كانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية تد أوجبت مي كل

حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به لركان الجريبة التي دان الطاعن بها والظروف الني وقعت غيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها بنه ؛ وكان ببين مها سطره الحسكم غيها تقدم أنه بين واقعة الدعوى بها تتوانر به كانة المناصر القانونية لجرائم والإختلاس والقزوير والاشتراك غيه والاستعبال التي دان الطاعن بها وأورد على بروتها في حقه ادلة سنقفة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه المحكم عليها وجاء استعراضها لادلة الدعوى على نحو يدل على انها جحمستها النيتين الكاني وألت بها المها شابلا يفيد انها قامت بها ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مها يكون معه منعى الطاعن بأن الحسكم شابه المفهوض والإبهام وعدم الإلماء وقائع الدعوى ومستنداتها ولا محسله السبسه ،

- ۳۱ س ۱۹۸۰/٥/۲۸ سنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۰/٥/۲۸ س ۳۱ س ۳۱ می ۱۸۳ )

#### قاعـــدة رقم ( ٢٤ )

#### : المسمدا :

ا ... بيسان تسبيب الاهكام ... المسادة ٣١٠ اجسرامات ٠

 ٢ ـــ إطلان حكمالادانة ــ لعدمانسارته الى نصالقانون الذى حكم بموجه مقصور على عدم الاشارة الى نصسوص القسانون الموضسوعى دون قانون الاجرادات الجنائيسة .

## ملقص الحكم :

ضطا المكم عى ذكر مادة تاتون الإجراءات الجنائية المنطبتة اذ الاسسار المترة الاولى من المادة ؟ ٣٠ الخاصة بحالة التضاء بالبراءة بسدلا من المترة الثانية الفاصة بالادانة لا يعيبه ذلك بأنه عضلا من أنه على ما يبدو من تبيل الخطا الملدى ولم يكن له أثر عى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها المحكم عان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت عى نقرتها الاخيرة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص التأثرن الذى حكم بوجبه قد اباتت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاتسارة الى نصوص المقانون الموضوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها المقانون المنصوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها

قاعدة شرعية الجرائم والعتوبات ، ولها اغفال الإشبارة الى نصوص قانون الإجراءات الجنائية أو الخطأ غيها غانه لا يبطل الحكم .

( طعن رقم ۲۹٪ استة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٥/١ ــ س ٣١ ـــ من ٢٩٢ )

#### قاعـــدة رقم ( ۲۵ )

#### المحدا:

المحبة فسير مازمة بالتصديث عن حكمها الا عسن الادلة ذات الأنسر عن تسكوين عتبدتها الن عنى اغتالها بعضن الوقائسع ما ينيد ضبنا اطراحها لها واطبئتانها الني ما اثبتته من الوقائع والادلة التي امتبدت عليها في حكمها .

## قاعسسدة رقم ( ۳۲ )

#### : 12-41

يكفى فى المحاكمة البنتية إن يتشكك القاضى فى صحة اسند النهمة المي المبنن النهمة المي يتض له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه من تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه الحاط بالدعوى من بصر وبميرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

( طعن رقم ۲۰) لسنة ،ه ق ــ جلسة ۲۹/۰/۱۹۸ ــ س ۲۱ ــ ص ۷۵۲)

# قاعـــدة رقم ( ۳۷ )

محضر الجلسسة يكبل الحكم في خمسوص بيسان المحكمسة واعضافها: سـ وأسماء الخمسوم .

### بلخص الحكم:

لا يميب الحكم اغفاله سن كل من الطاعن والمطعون ضده طالما لم يدع الطاعن أن لسن أيهما تأثير على مسئوليته أو صحة تبثيله في الدعوى كما" لا يعيبه خلو ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التى اصدرته واسم ممثل النيابة العامة في الدعوى واسم كاتب الجلسة لان محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ التى صدر بها المحكم قد اثبت فيه النطق بالحكم فيها كما أن محضر جلسسة المعرب البيات التي صدر البيات المتار البها ؛ ومن القرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في نسان النقص في نلك البياتات وأذ كان الطاعن لا يهارى في أن الحكم قد نطق به في جلسة علية وفي أن قاضى محكمة جنح المنشية المبين اسمه بمحضر جلسسسة علية وفي الدي الماعة كانت ممثلة في الدعوى واصدر الحكم فيها وفي أن النباة العامة كانت ممثلة في الدعوى فان منعاه ببطلان الحكم الابتدائي يكون في غير محله .

( طعن رقم ۲۰ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹ ــ س ۳۱ ــ می ۷۵۳)

#### قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

#### : المسادا

عسدم تقسرير القسانون شسكلا خاصسا لمسياغة الحكم ـــ كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة باركاتها وظروفها .

### ملخص الحكم :

من المترر أنه ينبغى الا يكون الحكم مشروبا بلجبال أو أبهام مهسا يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من غسساده فى التطبيق القسانوفى على واتعة الدعوى الا أن المترر أيضا أن التانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فهه الحكم ببان الواتعة المستوجبة للمتوبة والظروف التى وتعت غيها واذ كان مجموع ما أورده الحكم الطعون فيه كافيا فى تقهم واتعمة الدعوى باركانها وظروفها حسبها استخلصته المحكمة غانه ينتفى عنه تالة الإجهال والابهسام .

( طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٢١ ــ ص ٨٢٦ )

## قاعـــدة رقم ( ٣٩ )

#### : 13-41

من المترر أن خطأ الحكم مي بيان تاريخ الواقعة \_ بفرض حصوله \_

لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواتعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

﴿ طعن رقم . ٩٣ لسة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١١/٥ - س ٣١ ــ ص ١٦٥ )

## قاعبدة رقم ( ٠٤ )

#### البسدا:

المادة . ٢١ من تقون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن بشستيل كل حكم بالادائة على بهان الراقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحسق به أركان الجريجة والظروف التي وقعت غيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضم وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والاكان تلصرا .

( طعن رقم ۹۸۵ لسة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱ ــ س ۳۱ ـــ مر ۹۹۸) ص. ۹۹۸ )

## قاعسسدة رقم ( ١) )

#### : المسطا

تناول المسكم امسابة بمينها نسب عنونها للمنهم سوائيت التقوير الطبى وجودها لا حلجة للحكم التمرض لفيها لم تكن محل اتهام سـ ولم ترفع بشاتها الدعوى .

## ملخص المكم :

منى كان مبنى ما ينعاه الطاعن فى شأن اعتداء المبنى عليه وولديه عليه وهو ما يرمى به الى أنه كان فى حالة دغاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدغاع الشرعى أنه من الدغوع الموضوعية التى يجب التبسك يها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز المارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحتق حالة الدغاع الشرعى كما عرفه التانون أو ترشح لتيامها ، واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدامع عنه قد دغع أيهما لهم محكمة الموضوع بتيام حالة الدغاع الشرعى وكانت وتأتع الدعوى كما النبتها الحكم المطون فيه لا تتواهر علما ذالحمسومي عليه التواهر على الدالة ولا ترشح لتيامها عان ما يثيره الطاعن غى هذا الخصسومي

لا يكون متبولا ؛ هذا إلى أن تضاء عده المحتبة قد جرى على أنه بقى كان المحتب الدائب واثبت النقرير المحكم قد انسب على اصابة بعينها نسب إلى المنهم عم محدثها فليس به الطبى الشرعى وجودها واطبائت المحكبة إلى أن المنهم عم محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لفيرها من أصابات لم تكن محل أنهام ولم ترضيع عن محالة الى التعرض لفيرها ولا التول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى الله لم يقطن لها .

( طعن رقم ۱۹۴۲ اسنة ۵۰ ق سجلسة ۱۹۸۰/۱۲/۱۷ سس ۳۱ س من ۱۱۰۰ ؛ جلسة ۱/۸-۱۱۸۰/۱ سس ۳۱ سمن ۸۷۱

## قامىسىدة رقم ( ۲۶ )

#### : 13....41

الحسكم بالادانة - وجدوب انسستماله على بيسان الواقعة المستوجبة المعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المسكمة الادانة - المادة ٢٠١ اهراوات .

## مِلْحُص الحكم :

المادة ٣١٠ من تاتون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتبل كــل هكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبات بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت منها المحسكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها وسالمة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها في الحكم والا كلن قاصرا .

( طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ ــ س ٢١ ـــ من ١١٨٠)

\_ تسبيب الحكم ( المعيب وغير المعيب ) :

قاعىسىدة رقم ( ٢} )

: المسما

الدفع بمسرض المتهسم في اليوم المسدد للبيع — وتقسديم شسهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه في محل البيع — دفع جوهري يسادد الظاهر — وجوب تحقيقه أو الرد عليه — مخالفة ذلك — قصور •

#### ملخص الحكم :

اذا كان يبين من مطالعة المنردات التي أمرت المحكبة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أسام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضا في اليزم المحدد لبيع المجوزات واستدل على ذلك بالشسهادة الطبية التي تدبها والثابت ببا أنه مصلب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساتين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبيد تفيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وتع عبه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته من مناع الطاعن سالف الذي وتع عبه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته عني عاهر دعواه بل هو دفاع جوهري ينبني عليه أن صحح تفيير وجه الرأي غي كي ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهري ينبني عليه أن صحح تفيير وجه الرأي غي الدعوي لانتفاء قصد عرطة التنفيذ وهو الركن المعنوي غي الجريمة المسندة المه مما كان يتمين معه علي المحكسة تحقيقت بلوغا الى غاية الإمسر غيه أو الرد عليه بما ينفيه ، واذ كان الحكم المطمون فيه قد اكتفى بتأييسد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المشار الهيه إيرادا له وردا عليه عائه يكون مهميا بها يستوعب نقضه والإطالة .

ر طعن رقم ۱۰۱۸ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ - س ۲۱ -ص ۱۸ )

## قاعسندة رقم ( }} )

البسدان

عسدم استظهار الحكم وقسوع السرقة في اهسدى وسسطل الققسل العلبة الذي ترشح له الواقعة من عديه ساقصور •

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من تلقون المتوبات على الفقرة الأولى على

أن ه يعاتب بالحبس مدة لا تقل عن سقة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على المرقات التى ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية المائية التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية المائن الذي المرقة أشهر عاتها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المترر بمقتضى المائدة سالفة البيان . لما كان ذلك - وكان بها اورده الحكم الابتدائي \_ الذي المن المحمود المعلمون فيه باسبابه \_ لا يبين بنه في يقين بها أذا كانت السرقة قد ارتكبت في ( تطار ) وهو احدى وسائل النقل البرية لم في بكان آخر . وكان عدم تفطن المحكمة الى استظهار هذا الرغن \_ الذي ترشيح له الواقعة كما أورفتها \_ يصم حكمها بالقصور الذي له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن بها يتمين بعه نقضه : وكان هذا التصور من شائه أن يعجز بحكمة المائية من نظيق التأثون فائه النقض من التقرير براى في شأن ما أثير من خطا في نظيق التأثون فائه يتمين أن يكون مع النقش الإحالة ،

( طعن رقم ۱۹۲۱ اسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ - س ۲۱ ــ ص ۱۱٤ )

## قاعـــدة رقم ( ٥) )

## المسجدا :

وجــوب اشــتمال هــكم الادانة على بيــان الواقعــة المسـتوجبة للمتوبة وأدلة الادانة ــ مثال ادانة المتهم لارتكابه جرائم الرشوة والتزوير والأضرار المبدى بلبوال الدولة وتسهيل استيلاء الفي بدون هى عليهــا وتوقيع مقوبة الرشوة ، الاشد ، فلارتباط ، فضلا عن العزل ورد المائغ التى هصل عليها الفي بدون حق ــ خلو أسبلب المكم من بيان مؤدى الادلة التى استخلص عنها الادانة في الجريستين الأخرتين حفطا ،

### ملفص الحكم :

لما كان المكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعنين عن جرائم الرسوة والتزوير في محررات رسبية والاشرار المهدى بأموال ومصالح محافظة الاستكدرية والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مألها ، وأوقع عليها عقوية جريبة الرشوة للماعتبارها الجريبة الاثد للله عليها عقوبة المقوبات للارتباط بين الجرائم التي دانها بها ، كما توقع على الطاعنين مقوبة العزل ورد المبلغ التي حصل عليها الغير بغير حسق ،

المتررتين لجريبني الاضرار العبدى بلموال الدولة والمتسميل للغير الاستيلاء يفير حق عليها . وإذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق يه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها . والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النتض من مراتبة صحة التطبيق القاتوني على الواقعة كما صمار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان البين من مطالعة الحكم المطعسون ميه انه وان بين محوى الأدلة التي عول عليها مي قضاله بادانة الطاعنين بجريبتي الرشوة والتزوير الاأنه خلامن الأسبلب ومن بيان مؤدى الأدلسة التي استخلص منها ادانتهما بجريمتي الاضرار العمدى بأمروال الدولة والتسميل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . مع أنه أوتبع على الطاعنين عقوبة المعزل وقضى برد البالغ التي حصل عليها الغير بغير حق المقررتين لهاتين الجريمتين . مما يصم الحكم بالتصور في البيان . ويعجز محكمة النقض عن مراقعة عبجة تطبيق القانون على الواقعة كما مبار أثباتها بالحسكم والتقرير براي فيها يثيره الطاعن بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، مان الحكم المطعون نيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاهالة بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة ولاتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الأول أيضا .

ر طعن رقم ۱۸۷۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۳ )

## قاعـــدة رقم ( ٢٦ )

: 13-43

اسستعمال التهسم هقسه في النفاع عن نفسسه لا يضح البنسة لفته بعدم الجدية النزام المحكمة بالنظر في طلبقت التحقيق واوجه نفاع المتهم سـ مخالفة ذلك قصور وفساك في الاستدلال .

### ملخص الحكم

من المترر أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا ومن شائله أن تندفع به التهمسة أو يتغير به وجسه الراى في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع من نفسه في مجلس القضاء لا يصح البقة أن يفعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحلكية هي وقته المناسب الذي كمل فيه القانون لكل متهم حقه 
في أن يعلى بها يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكسة 
النظر فيه وتحقيقه تجلية الحقيقة وهداية للصواب ، وأذ ما كان الدسكم 
المطمون فيه على ما سلف بيانه \_ قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع 
المشافر اليه لكتفاء بها ساقه من رد قامر لا يسوغ به رفضه ، فانه يكون 
معينا غضلا عن قصوره بالفساد في استدلاله بها يستوجب نقضه والاحالة 
مغير حاجة ألماتشة أوجه الطمن الأخرى ه

ر طعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۳/ ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ـــ ص ۶۸۳ و

## قاعىسىدة رقم ( ٧٧ )

#### : 13-41

١ -- تقدير المحكة هدية طلب من طلبسات الدفاع واسستجابتها له - ليس لها أن تمدل عنه الا لسبب سائغ بيرد هذا المدول ،
 ٢ -- ليس للمحكمة أن تبدى رايا في دليل لم يعرض عليها -- علة ذلك ؟

## ملخص المكم

بن المترر أنه متى تررت المحسكية جسدية طلب من طلبات الفضاع فلستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ بيرر هذا العدول ، كيا أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاعتبال أن يسئر هذا الدليل حبعد اطلاعها على فحواه ومناتشة اللفاع لله حس متيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطمون فيه لم يفصح في مدوناته عن صبب عدم تنفيذ ترار الحكية السابق بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب النقاع عن الملاعن وحسر طلب بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب النقاع عن الملاعن وحسر طلب حوو بصدد الالتفات عن هذا الطلب سن كلية أوراق الدعوى لتكوين عقيدة المحكية في شأن المورة الحتيتية لواقمتها لا يسسوغ معه رئفس الطلب والعدول من قرار المحكمة السابق بالاستجابة له سا ذ أنها تكون بذلك قد مستت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم يمحصها لتقول كلمتها بيكن أن يكون لها من اثر في عقيدتها لو انها اطلعت عليها ولبا

كان ما نقدم غان الحكم المطعون فيه قوق اخلاله بحق الدفاع يكون مشهوبا بالقصور المبطل مما يعميه ويوجب نقضه والاحالة .

ا طعن رقم ۲۱۱۷ نسخة ۶۹ ف ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ حس ۶۲۰ )

### مامىسدة رقم ( ٨٨ )

#### : 12....41

حــق المتهم في ابعداء ما يعن له من طلبــات حـ ما دامت المراقعــة جارية حــ عدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي امدرته بضم معضر الشرطة حـ والحكم بالادانة حـ قصور حـ طلب الدفاع المليا براءة الطاعن واحتياطها ضم محضر الشرطة حـ طلب جازم القزام المحكمة بلجابته حــ اذا لم ننته الى البـــرادة .

ر طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ - س ۳۱ - مر ۳۲ ) مر ۳۲ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٩ )

### المستدان

التمويل على المعلينة ... دون ايراد مضمونها ... قصور .

#### ملخص الحكم:

من المترر وفق المادة ٣١٠ من تانون الاجراطات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتبل فيها يشتبل عليه على بيان كلف المؤدى الالالمة التي استخاصت منها المحكمة الادانة غلا تكنى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة والهية بيين منها مدى تلييده الواتمة كما التقعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باتى الأدلة التي اترها المحكم حتى يتضمع وجه استدلاله بها واذ غلت الحكم المطعون نيه بيان مؤدى المعاينة غاته يسكون مشسوبا بالتصسور .

( طعن رتم ۲۲۲۲ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/١/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٤٧١ )

### قاعـــدة رقم (٥٠)

: 12-41

معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم ممسا تنبىء عنه الواقعة ، كما اثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمسادة ٢/٣٢ بينها حظا — وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشسسد .

### ماخص الحكم :

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم ممسا يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الاانه متى كانت وتائسم الدعوى ... عي النحو الذي حمطه الحكم ... لا تتفق تاتونا مع ما انتهى البه من عدم قبام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مدتقلة عن كل منها غان ذلك يكون من تبيل الأخطاء القانونية الذي تسنوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم التاتون على وجهه السحيح ولما كأن الحكم المطعون غيسه قد تضي بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريبتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ماتنبيء عنه صورة الواقعة كما أوردها فمر ان الجريبتين قد انتظبتهما خطة جنائية واحده بعدة افعال مكبلة لبعضسها البعض فنكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشبارع بالحكم الوارد بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون المقوبات ممسا كان يوجب الحكم على الطاعن بعتوبة الجريبة الأشد وحدها وهي العتسوبة المتررة للجريمة الأولى ، ومن ثم غاته يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيسا وتصحيحه بالفاء عتوية الحبس المتضي بها عن الحريمة الثانية عبلا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ــ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمسة النقض -- من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة التانون ولو لم يرد هــذا الوجه عي اســباب الطيعن ،

( طعن رقم ۲۶۳۷ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ -- من ۵۰۰ )

### قاعـــدة رقم ( ٥١ )

: المسجدا

أيسراد الحسكم ما يرشسح لقيسام هالة النفاع الشرعى عن النفس. لدى الطاعن وادانته دون أن ينفي قيام تلك العالة سـ قصور .

#### ملخص الحكم :

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في توله انها « تخلص في أن المتهم ..... وشعيقة .... والجنى عليه ..... يستأجرون حديثة وفي يوم الحادث كانوا بالحديثة يتحاسبون على تبعة النهار غحصـل نتائل ببن المتهم وشعبته المجنى عليه ..... اسئل على انره المجنى عليه ..... اسئل على انره المجنى عليه ميدية وكان يريد ضرب أخيه بها قبا كان من المتهم الا أن أخرج من جيبه مسحس أطلق منه ست رصاصات على أخيه المجنى عليه .... ... فأرداه يتيلا » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشسـع- ينهى الما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشسـع- ينفى تبام طلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالنبحيص أو يبين وجه الراى ينهى تبام ظلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالنبحيص أو يبين وجه الراى المياه على التسبيق التساقون على النسبية الوجه المعن ، لما كان ما تقدم ؛ عن الحكم يكون مشـوبا بالقصور غي النسبية مياهم المهاد، وجه المهاد، بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتي أوجه الطعن .

( طعن رقم ۷۶۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٣ ــ س ٣١ ــ. مي ٨٨٨ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٢ )

: المسلما

النفع بالاعضاء من العقسان المستند الى نص المعة ١٨ مكروا ٠. من قانون المقوبات جوهري سـ وجوب التصدي له ايرادا وردا .

#### ملخص الحكم:

لما كان الدفع بالاعقاء من المقلب تأسيسا على ما جرى به نمس المسادة 
۱۱۸ مكرر « ب » من قانون المقوبات هو من الدفوع الجوهرية التي ينبغي 
على المحكمة أن تناتشه في حكمها وتقسطه حقه ابرادا له وردا عليه ، وكان 
الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو برد.

عليه ــ فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه بما يستوجب نقضسه .

( طعن رتم ۲۰۶ استة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٠ - س ٣١ -ص ٨٨٨ )

## قامىسىدة رقم ( ٥٣ )

#### : 13-41

على المحكمة بحث الصبلة بين الاعتسراف والامسابات المقسول بحصولها لاكراه المتهم عليه ونفى قيلمها فى استدلال سسافغ أن هى رائت التعويل على الدليل المستهد منه — مخالفة ذلك — قصور وفسساد في الاسسسندلال .

#### ملخص الحكم :

الاعتراف يجب الا يعول عليه \_ واو كان صانقا \_ متى كان وليد أكرأه كاتنا ما كان تدره ؛ والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث للمسلة بين اعتراف المتهبين والإصابات المقول بحصولها لاكراههم عليه ونفي قيامها عى استدلال سائغ ان هي رأت التعويل على الدليل المستبد منه ، وكان المكم المطعون غيه قد اطرح الدفع ببطلان الاعتراف على النحو السسابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم مالحظة وكيل النيابة المحتق وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لا ينفى وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجريه النيابة العامة لا ينفى وتوع التعذيب ، واذ ناظر القاضي الجزئي الطامنين اثبت ... حسبما سلف البيان ... تعدد اماياتهم وانه ندب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هسذه الاصابات ، بيد أن قراره لم ينفذ ، ماته كان لزاما على المحكمة - قبل أن تقطع برأى في سلامة الاعتراف ... أن تتولى بننسها تحقيق ما أثاره الطاعنون غي هذا الشأن وأن تبحث الصلة بين الامتراف وبين هذه الاصابات . أما وقد نكلت عن ذلك وعولت في ادانة الطاعنين على الدليل المستهد مسن اعتراقهم ، قان حكمها يكون معييا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدماع ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة أخرى ، اذ أن الأدلة هي المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة

تتكون متيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذي كان ليذا الطبل الباطل في الراي انذي انتهت المحكمة اليه .

(طعن رقم ۷۵۸ لسنة ۵۰ تی سه جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱ سس ۳۱ سه ص ۸۹۰)

## قاعىسىدة رقم ( )ه )

#### المسدا:

ادانة الأوجر بتقساضى مبسالغ مخطسورة من المستاهر سدون الرد على دغامه القائم على أن المين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تاييدا لذلك استندا الى مجرد عدم اغطاره المجلس المعلى بالتاهي ساخلال بحق الدغسسام .

## ملخص الحكم :

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المحلى بأن المين مؤجرة مغروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن المين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاهن أمام محكسة ثاني درجة وأيده بمسا قدمه لها من مستندات أن المين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطمون قيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع غاته يكون معيا .

ر طعن رتم 1.0 لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٢٤/٠/١٠/١ -- س ٣١ --ص ١١١)

## قاعسسدة رقم ( ٥٥ )

#### البسيدا :

عسدم بيسان تسوافر ظرف العود بالشروط التي نص عليهسا في المادة ١٥ عقوبات ... قصور ... له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقــة بمخالفــة القــةون .

### ملخص الحكم :

البين من الحكم المطمون فيه أنه اذ دان المطمون ضده بجريمة سرقة قد اعتبره عائدا غطبق في حقه المادة ٥١ من قانون المقوبات وانزل عليه مقوية الاشمال الشمانة لدة سنتين بيد أنه لم ببين توافر ظرف المود في حقسه بالشروط المنصوص عليها عمى المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعيبه بالتعسـور الذى لمه الصندارة على وجود الطعن المتعلقة بمخانفة القانون وهو ما يتسسع لم وجمه الطعن ـ ويمجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا محيحا على واقعة الدعوى وقول كلمتها على شـان ما تثيره النيابة المعلمة بوجه الطعن . لما كان ذلك غائه يتعين نقض الحكم المطعون نيسـه المعالمة .

( طعن رقم ۹۸۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ د در ۹۹۸ )

## قامىسدة رقم ( ۵٦ )

#### المسحدا :

٢ — استحداثه عقوبتى الغرامة التى تعادل مثلى المبلغ المتبوض والرد •
 ٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بهما — دون تحديد تاريخ الواقعة —
 قصىصور •

## ملخص الحكم :

لما كان التانون رقم 6؟ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريقه الا اعتبسسارا من ١٩٧٧/٩/ واستحدث عقوبتى الفرابة التي تمادل مثلى المبلغ المتبوص بوالرد — التي تضى بهما الحكم المطمون عبه ... ولم ينص عليهما التقون، المسابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجمل تاريخ الواتعة بهذه المثابة يتصل يحكم القاتون عليها ، علن الحكم المطمون عبه ... اذ أغفل تحديد تاريخ وقوعب ... يكون متسما بعمسور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق ... يكون متسما بعمسور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق التاتون ، مما يتمين معه نقض الحكم المطمون غيه والاحالة بغير حجة لبحت بلحى بوجه المطمن .

( طعن رقم ۹۹۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩/١١/١١ ــ س ٣١ ـــ المدن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ أ. ١٩٨٠ )

#### قاعسدة رقم ( ٥٧ )

#### المسداة

 ١ -- تحرير العسكم بخط غير مقسروه أو أفراغه في عبسارات عسابة معباة أو وضعه في صورة مجهلة -- لا يحقق غرض الشسارع من أيهساب التسسسبيب •

٢ --- استحالة قراءة اسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب --- اثر ذلك بط --- الله على الله

#### ملخص المكم:

يوجب الشارع عنى المادة ٣١٠ من تانون الإجراءات الجنائية أن يشتيل المحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمتحة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى ملمصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوفات با قفى به ، اما تحرير مدونات الحكم بخط غير متروء أو اغراقه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يبكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الذكور قد خلا غملا من أسباب الحريات المنابعة المنابعة المادية عنمرا من مقومات وجودها قانونا ، يجب ان تحمل أسبابا والا بطات لفقدها عنصرا من مقومات وجودها لتانونا ، واذ كانت عذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الدي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستطالة اسناده الى اصل صحيح شاهد لوجوده بكامل أجزائه المثب لاستطاقة اسناده الى اصل صحيح شاهد لوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسباب ومنطوقه .

( طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١٢/١٢ ــ س ٣١ ــ من ١١٨٠)

#### قاعـــدة رقم ( ۸۸ )

# البيدا :

عـــدم رســـم القانون شـــكلا معينا لصياغة العـــكم ـــ كفاية ان يكون ـما اورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها

﴿ طَعَنَ رَمْمُ ٨٧٧ لَسَنَةَ ٩} ق \_ جِلْسَةَ ٢/٧ / ١٩٨٠ \_ س ٣١ \_ ص ٢٠٠ )

# قاعـــدة رقم ( ٥٩ )

#### : 13-41

المحكمة الاتنفات عما يثيره الطاعن من انهام لآخر اتعلقسه بموضسوع الدعوى ساعدم النزامها بالرد عليه استقلالا ساعلة ذلك ،

#### ولخص الحكم:

النعى بالتنات المحكمة عن الرد على دناع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وان مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستفادا من إملة الشوت التي أوردها الحكم .

(طُعن رقم ۱۹۲۳ لسنة ۹۶ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۶ – س ۳۱ – من ۲۳۷)

# قاعىسدة رقم ( ۱۰)

#### المحدان

لا يعيب الصحكم أن تسكون المحكمسة قسد اغفلت السرد على بعضي ادلة الاتهام سه مفاد اغفال التحدث منها ؟

# ملخص الحكم :

من المقرر في تضاء محكمة النقض انه يكفي أن يتضكك القاضي في صحة اسناد النهمة الى المنهم كي يقضي له بالبراءة أذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطهئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحسكم أنه أحاط

بالدعوى عن بصر وبصيرة وكان الحكم قد بين اسانيد البراءة ورفض الدعوى المنتية قبل المطعون ضده بها بحمل تضاءه ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغنلت الرد على بعض الله الانهام اذ أنها غير مازمة في حالة النضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من الله اللبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربية والشك في محمة عناصر الاتبسات ، ولأن في اغنال المتحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها المرحتها ولم تر فيها ما تطمئن مصه الرادة المطعون ضده .

، طمن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ \_ س ٣١ \_ م ص ١٣٩١

# قامىسدة رقم ( ٦١ )

المِسما :

ويطل التناقض ــ المكم ؟ وثال لتسبيب لا تناقض فيه و

# ملخص الحكم :

لا كان بن المترر أن التناتض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقسع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها بما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أي من الأجرين تصدعه المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجنى عليه أن الوفاة نشئت بن نشل الكليتين في اداء وظيفتها نتيجة لحالة برضية بزمنة بها ، وأنه وأن كانت هذه الاصابات في حد ذاتها سطحية ولا تكنى بمفردها لاحداث الوفاة في الشخص العادى الا أتها قسد ساهيت وعجلت بحدوث وفاة المجنى عليه نتيجة للحالة المرضية المقتمة به ، وكان لا يبين مها نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود تعارض بين بما اثبت في مقدمات التقرير وبين النتيجة التي خلص اليها الطبيب الشرعى فيه ، ومن ثم تقصر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب .

ر طعن رقم ۱۰۰۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱/٥/٥/۱۲ ــ س ۳۱ ــ من ۵۹۸ )

#### قاعسدة رقم ( ٦٢ )

البسدا :

اهالة المحكسة الاستثنافية في ذكـر وقــاتع الدعوى ـــ كلهــا أو بعضها ـــ الى ما ورد بالحكم الابتدائى ــ حتى ولو خالفت وجهة نظره ـــ سليم ـــ ما دام التنــافر منتفيــا ـــ مثال لتسبيب سساقغ في تهمتى سرقة وحفول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

# ملخص الحكم :

لا جناح على المحكمة الاستثنائية أذا هى أحالت فى ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائى حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى ما دام التنافد منتقيا بين ما عولت عليه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

( طعن رتم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ــ س ٢٤٢ )

#### قاعـــدة رقم ( ٦٣ )

#### المسلما :

بيسان واقعسة الدعسوى بما تتوافر به العنساصر القاونيسة للجريمة - وايراد مؤدى اقوال شهود الاثبات - في بيان وأنه - لا قصور •

#### ملخص المكم :

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به المناصر التانونية للجريبة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أتوال شهود الاثبات ــ التي كانت من بين الإدلة التي استخلص منها الادانة ــ غي بيان واقد يكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت غي وجدانها غانه ينصر عنه دعوى القصور غي التصبيب ،

: طعن رقم ۲۲۸۸ لمنغة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۲/۵۰/۱۹ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۷۰ )

# قاعـــدة رقم ( ١٤)

: المسدا

اسستناد الحسكم سـ مسحيحا سـ الى دايسل شابت في الاوراق سـ كفسيانه .

#### ملخص الحكم :

لا كان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أتوال الضابط له صداه من أتواله بالتحقيقات ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أتبات عنه أو محواه فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطئ في التحصيل وفساد التعليل . لما كان ذلك ، وكانت واتعة الدعوى وفق تحصيل الحكم دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن ، ومن تم يضحي ما يثيره في هذا الخصوص غير صديد .

( طعن رقم ۱۷۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٠/١٠/٥ ــ س ٣١ ــ من ٣١ مــ ٣٢٨)

# قامىسدة رقم ( م٢ )

: 12-41

استظهار المسكم قيام علاقة السببية بين امسابة المجنى عليه وبين العاهة المستنبة فيها نقله عن التقرير الطبى الشرعى — كفايته — سسندا لسذلك •

# ملخص الحكم :

اذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين الصابة المجنى عليه بفخذه الأيسر والتى نقلها عن التقرير الطبى الابتسدائى وبين الماهة المستدية التى تخلفت لديه بذلك المفخذ والتى أوردها نقال عن التقرير الطبى الشرعى الذى اثبت انها عنوى الى تلك الاصابة بما احدثته من شلل بالطرف السفلى الأيسر مع قدرةً على المشى متكلا على عصا لهاته ينحسر عن الحكم ما يثره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

( طعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱ – س ۳۱ --ص ۸۷۸ )

#### قاعسدة رقم ( ١٦ )

# البسدا :

المحكمة غير مازمة بالاثمارة الى الأقوال التي لم تستند اليها .

# ملخص الحكم :

لما كان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن تالة شاهد النفى ما دامت لا تلق بما شهد به ، وهى غير مازمة بالإشارة الى اتواله ما دامت لم تستند اليها ومى غير مازمة بالإشارة الى اتواله ما دامت لم تطبئن الى اتوال هذا الشاهد فاطرحتها ، غان ما ينماه الطاعن فى هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعى حول سلطة المحكمة فى تقدير الادلة التائمة فى الدعوى وبلغ المهنئةها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشائه أما محكمة النفض .

( طعن رقم ۸۱٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ ــ س ٣١ ــ ص ١١٧٠)

# قاعبسدة رقم ( ۱۷۷ )

# البسدا:

عدم التزام الممكية بالتحدث في هكيها الا عن الأدلة ذات الألسر في تسكوين عقيدتهسا .

# ملقص المكم:

المحكمة غير لمازمة بالتحدث فى حكمها الا عن الانلة ذات الأفر فى تكوين عقيدتها ولا عليها ان هى الشخت عن اى دليل آخر لأن فى عدم ايرادها له ما يقيد الحراحه وعدم التحويل عليه .

( طعن رقم ۲۶۱۰ اسفة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ م ۷۷۹ )

#### قاعبسدة رقم ( ١٨ )

#### : المسلما

 ا ــ عسدم التزام المحكمة بسرد روايات النسساهد المتعددة حسبها أن تورد منها ما تطمئن الله وتطرح ما عداه ــ إلها أن تعول على أقوال النساهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، ما دامت قد الطمائت اللها .

٢ \_ تضارب الشاهد في اقوائه أو غيره \_ لا يعيب الحكم ، وفي كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة ون تلك الأتوال ، بما لا تفاقض فيه .

#### ملخص الحكم:

المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تمددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد ما تطبئن اليه وتطرح ما عداه وهي لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أتوال الشهود الا ما تقيم قضاءها عليه ولها أن تعول على أتوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد الهبانت اليها كما أن تناتض الشاهد وتضاربه في أتواله أو مع أتوال غيره من الشهود حلى قرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الادانة من أتواله،

( طعن رقم ۲۶۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ من ۲۱ م. ۷۷۱ ــ من ۲۱ ــ من ۲۷۱ ــ من ۲۱ ــ م

# قاعـــدة رقم ( ٦٩ )

#### : المسلما

عسدم قبسول دعوى الخطأ في الاستسفاد اذا كان ما هصسله الحسكم له صداه في الأوراق سـ اساس ذلك ؟

# ملخص الحكم :

لما كان الطاعن لا ينازع غى أن ما أورده الحكم من اتوالهم له صداه غى الأوراق علا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ فى الاستلد أن يكون مجسادلة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة المسورة الذي أرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يتبسل لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ۵۰ ق سجلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۰ سس ۳۱ س س ۱۰۱۸)

#### قاعسسدة رقم ( ٧٠ )

# المستدا :

تطلب القصل في الدعوى تحقيق دليسل بمينه على المكسة تعقيقه ما دام ذلك ممكنا ... استغناؤها عن تحقيق هذا الدايل وتضييينها هكمها السبابا سالفة دعتها الى العدول عن تنقيد ما سبق أن أمسرت به من تحقيق هذا الدليل ... لا تتربب •

#### ملخص الحكم:

من المترر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدموى يتطلب تعقيق دليل بمينه قواجب طبها أن تمبل على تعتبق هذا الدليل أو تضميين حكيها الأسباب التي دعتها الى أن تمود فتترر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق بشرط الاستدلال السائغ .

ر طعن يقم ٧٩٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ -- س ٣١ --من ١٠٤٨)

... نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم :

قاعسدة رقم ( ٧١ )

المسدا :

كفية بُسوت أن الهليسة التي سمعت المرافعية هي بذاتها التي أصدرت الحكم - لا يعيب الهيكم ورود اسم قاض رابع تسزيدا بمعضر الملسبسية ،

#### ملخص الحكم :

اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة الذي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم العشو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينماه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

( طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١/١/١ - س ٣١ \_ مي ٥٥ ) مي ٥٥ )

#### قاعـــدة رقم ( ۷۲ )

: 12-41

خاو محضر الجلسة من البات نفاع الطاعن كامسلا - لا يعيب الحكم - اذ كان عليه ان يتبسك بالباته .

## ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكبة قد منعته من أبداء دغاعه غاته لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دغاعه كابلا اذ كان عليه ان كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة أثباته فى المعضر . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستثنافية أن الطاعن لم يبد عفرا لتجاوزه ميعاد الاستثناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التى يدعى وجه الطعن تتديها دليلا على عذره ، ومن ثم غليس له أن ينعى على المحكبة الاستثنافية تعودها عن الرد على دغاع لم يثره الملها واعراضها عن دليسل لم يطرحه عليهسسا .

( طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ ــ سي ۲۱ ــ ص ۱۲ )

#### قاعىسىدة رقم ( ٧٣ )

: 12-41

التفات الحسكم عن ايسراد مضهون أتفاق الصلح ـ لا يعيبه ، شهوط ذلك ؟ .

# ولقص العكم:

بحسب المحكمة أن أتامت الأدلة على مقارفة الطاءن للجريمة التي دين بها بما يحبل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدغاعه - ولا يعيب المحكم عدم أيراد مضمون أتفاق الصلح ما دام أن الحكم قد أبدى عدم المبثناته الى ما جاء به ولم يكن له تأثير غي مقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها ، ولا على المحكمة أن المرحته ،

( طعن رتم ۱۹۲۱ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ سر ۲۳۷ )

# قاعـــدة رقم ( ٧٤ )

#### : المسلما

تسمية المسكم الاقسرار اعترافا ــ لا يعييمه ــ ما دام لم يسرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ه

# ملخص الحكم :

اذا كان خطأ الحكم عن تسمية أقرار الطاعن بجلسة المحساكمة اعترافا لا يقدح عنى سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضبن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر التانوني للاعتراف غان با بقره الطاعن بقالة الخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٩٨٢ السنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ \_ س ٣١ \_

#### قاعـــدة رقم ( ٧٥ )

: البــــدا

تـزيد الحــكم فيهــا لم يكن في هلجــة البه - لا يعييــه - ما دام قد اقام قضاءه على اسباب صحيحة كافية بذاتها •

# ملخص الحكم :

للكان الحكم بعد أن خلص على ما سلف بياته الى أن الطاعن لم يكن ملكا فلارض التى تصرف فيها بالبيع وانتنى الى أنه تصرف فيها لا يملك ودون أن يكون له حق النصرف فيه واداته للاسباب السائفة التى اعتقها بعد ذلك مستبدا من سابقة وضع الطاعن تحت الحراسة لنشاطه في اغتصلب الاراشي وكان ركون الحكم الى هذا السبب ليس الا تزيدا لم يكن الحكم في حاجة اليه بعد أن أتام تضاءه على أسباب كانية بذاتها في بيان جريسة النصب التي دانه بها ، ومن ثم لا يجدى الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

( طعن رقم ۸۹۳ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱ ـ س ۳۱ ـ من ۵۲۰ ۱ من ۵۲۰ من ۵۲۰ ا

# قاعـــدة رقم ( ٧٦ )

: 12---41

تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقه ــ لا يعيبه .

# بلخص الحكم :

خطأ الحكم هى القول بعدم وجود التناقض بين التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى - بغرض صحة هذا الخطأ - ليس الا تزيدا لا اثر له فى منطق الحكم ولا فى تكوين مقيدة المحكمة فى الدعوى ما دامت فى استدلالها لم تجمع بين تلك التسارير ، فان ما يثيره الطاعن من نمى على الحسكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

ا طعن رقم ۱۹۶۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۸۰/۰/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۳۲ )

#### قاعـــدة رقم ( ₩ )

البسدا:

لا يقسدح في مسلامة الحكم القساضي بالبسراءة ان تسكون اهسدى دعاماته معيية — ما دام قد اقيم على دعامات اخرى تكفي سـ وحدها — المبسسلة ،

#### ملخص الحكم:

لما كان يجب في جريمة التمرض في الحيازة المتصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون العتوبات أن يكون قصد المتهم من دخول المقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة > وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأنسخاء وأو ذا كان الحكم الملمون فيه قد أتام قضاءه ببراءة المطمون ضده على أنه لم يقع منه با يعد استمبالا للقوة ضد الأسخاص وأورد المحلمون ضده على أنه لم يقع منه با يعد استمبالا للقوة ضد الأسخاص وأورد ما ينه بلك على بلك الملاءت تحفيلة أن يؤدى الى ما رتبه عليه الحكم في هذا الصدد فقه لا يجدى الملاءت تحفيلة الحكم في منا لحيازة الفعلية لأن تمييب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه تدال المداد الى دماية أخرى صحيحة تكمى لحيله أذ من القرر أنه طالم الحكم الحياد الى دماية أخرى صحيحة تكمى لحيله أذ من القرر أنه لا يتحرى مسالجة الحكم المحلية بالبراءة أن تكون الحدى دماية معينية بادام الشارك أن الحكم وحدها لحيله معينة بادام الثانيات أن الحكم وحدها لحيله .

( طعن رقم ۲۳۱ لسنة ،ه ق ــ جلسة ۱۹/۰/۰/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۷ )

# قاعسسدة رقم ( ٧٨ )

المسجا :

العبسرة في الحكم بالمعلى ـ لا بالألفاظ والباتي .

# ملخص الحكم:

لا يتدح في سلامة المحكم ما سطره في متام نفي ظرف الانتران من التول بأن الطاعن « لم يقصد نتل المجنى عليهم من الثاني الى الرابع وانها تشا هذا التتل والشروع فيه نتيجة اطلاق النار تاصدا نتل المجنى عليسه الأول ؛ اذ البين من السياق الذي تخللته هذه العبارة — على ما سلف بياته — أنها تعنى أن المحاعن اطلق النار على المجنى عليه الأول تامسدا تتله هاخطاته بعض الاعرة واصابت المجنى عليهم الآخرين ولا تعنى انتقاء نية القتل لديه من شأن هؤلاء بل هى ترديد لما ساته الحكم من قبل حسبها بيبن من مدوناته المتكاملة : ومن لم غان صياغتها على النحو المشار اليه لم نكن بذى الر على عتيدة المحكمة التى تقوم على المانى لا على الالفاظ والمباتى وطالما كان المعنى المقصود منها هو توانر نية التتل لا انتذاؤها .

ر طعن رتم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۵/۱۲/۲۵ ــ س ۴۱ ــ ص ۱۹۲۱ ) ص ۱۱۲۲ )

\_ انعدام العكم وبطالته:

قاعسسدة رقم ( ٧٩ )

: 12-41

#### ملخص الحكم:

حيث انه بيين من الاطلاع على الحكم الملعون فيه انه صدر حف—وريا باعدام الطاعنين شنقا وخلت مدوناته من بيان نص القانون الذى انزل بموجبه المقلب اعبلا لنص المادة ، ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية — وهو بيسان جوهرى انتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب — مها بيطله قانونا — ولا يشمع في هذا أن تكون مسودة الحكم — على ما بين من المردات المنسوبة — قد استوقت هذا البيان لما هو مقرر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الاسلية التي يحررها المكاتب ويوقع عليها القافي وتعفظ في لمك المدعوى وتكون المرجع في أخذ المصورة التنفيفية وفي الطمن عليه من نوى الشن وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أسلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كالمل الحرية في تغييره وفي الجراء ما تراه في شمسان الوقائع والأسباب مها لا تتحد به حقوق للخصوم عند ارادة الطمن .

- ١٦ س ١٩١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١ - س ٢١ ص ١٩٨٠) ص ١٦٥)

#### قاعىسىدة رقم ( ٨٠ )

البيدا :

محكية الاهدات تشكل من قاض يعاونه خبيران سافقهال السبى الشبين سهوا في محضر الجلسة والحكم لل البطلان للساس المسلك ؟ •

# ملخص الحكم :

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن

الاحداث ــ وما ورد بتقرير لجنة بجلس الشعب ــ ان محكمة الاهــداث تشكل من تنفى يعاونه خبران من الاخصائيين احدهما على الاقل من النساء يتمين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جبيسج الوجوء ليسترشد به القاضى في حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتباعية لحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطون فيه ــ ان الاخصائيين الاجتباعيين تد حضرا جلسة المحاكمة بالحكم المعرف فيه ــ ان الاخصائيين الاجتباعيين تد حضرا جلسة المحاكمة وقدما تقريرها ــ وكانت النيابة المعامنة لا تدعى ما يخالف فلك فلك من مجرد المعرف لا يترتب المحاكمة المحاكمة المحاكمة المحاكمة المحاكمة المحاكمة على الخبرين في حصفر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، وما تشره المطاعنة في هذا الشان غي سعيد .

(طعن رتم ۱۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ سر ۳۱ ــ ص ۲۵۵ )

# قاعـــدة رقم ( ٨١ )

#### : المسلما

وجسوب وضع الأهسكام الجنالية وتوقيمها ... في مسدة ثلاثين يوما 
من النطسق بهما ... ما لم تسكن مسادرة بالبسرادة والا كانت باطسلة ... 
الاسسهادة المسلية ... لا تعدو أن تكون دليل اثبات ... يغنى عنه اشسارة 
رئيس الهيئة التي اصدرت المكم من يقاته دون توقيع الى ما بعد المعساد 
القسسةوني .

# ملخص المكم :

لما كان تأتون الاجراءات الجنائية تد أوجب في المادة ٣١٧ منه وضع الاحكام الجنائية وتوتيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كات باطلة ما م من مايو مائم تكن صادرة بالبراءة ، ولما كان الحكم المطمون قيه قد صدر في ٢ من مايو صنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على ما بيين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته من أنه ألمل أسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشار اليه منفي كاتب الجلسة في التاريخ المشار اليه منفي كان البيان أن هذا البطلان يترتب حتما سواء تدم الطاعن الشمهادة السلبية التي أشار البها في مذكرة أسبابه الم يتدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم المتيام بهذا

الإجراء في المعاد الذي حدده القانون ويفني عن هذا الدليل ما يرد باشارة رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم من بقائه بدون توقيع حتى يوم ٦ من يونيه ١٩٧٧ . لما كان ما تقدم غانه يتمين نقض الحكم والإحالة -

(طعن رقم ۱۳۵ لسنة ٥٠ ق سجلسسة ١٩٨٠/٢/١٠ – س ٣١ – ص ٣٦١ ، جلسة ١٣٨٠/١٢/٢٤ – س ٣١ – ص ١١١٤)

# قاعـــدة رقم ( ۸۲ )

### : 12-41

 ا — اهالة المحكمة الاستثنائية الدعوى الى دائرة الفسرى بعد تسلاوة تقرير التخفيص أملها — لا يغنى عن تلاوته أمام الدائرة المحال عليها — أغفال ذلك — اثره — بطلان الحكم — علة ذلك •

٢ \_ الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المنية \_ نقشه \_ لعيب في الإجراءات ترقب عليه البطلان \_ امتداده الى المتهم \_ لتعلق البطلان بالحكم ذاته وقوعدة الواقعة وقصن سع العداقة .

# يلقص المكم :

اذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أنه بعسد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/١ اصالت المحكمة الدعوى الى دائرة اخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى احيلت اليها الدعوى ، وهى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه مبا يليد تلاوة تقرير التلخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه مبا يليد تلاوة تقرير التلخيص ، كما أوجب فى المادة 11 من تقون الإجراءات الجنائية أن يضح احد اعضساء وقائع الدعوى وظروفها وادلة الاثبات والتن وجميع المسائل المرعبة التى وقائع الدعوى وظروفها وادلة الاثبات والتنى وجميع المسائل المرعبة التى ليفعت والإجراءات التى تبت وأوجبت تلاوته تبل أى اجراء آخر ، حتى يلم التفاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم با يدلى به الخصوم من تلاوة القرير تأجيل القضية لأى سبب من لأسباب وفي الجلسة التي حددت لتظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا غان الحكمة لتط تكون تد أغنات أجراء من الأجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطمون غيه باطلا نتيجة هذا البطلان غى الاجراءات . مما يتمين معه نتضه في خصوص ما قضى به غى الدعوى المنية غقط بالنسسية للطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) وبالنسبة للمتم كذلك ، أذ أن وجه النمى الذى الترته المحكمة أنها يتصل به لأنه يرجع ألى سببه متعلق بالحكم ذاته مضلا عن وحدة الواتمة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطمسون ضدهم ( الدعين بالحقوق المدنية ) الممروضات ، ودون حاجسة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ٢١/١٠/ ١٩٨٠ -- س ٣١ --س ٢٢٤ )

# قاعـــدة رقم ( ۸۴ )

#### المسدا :

اغضال الحكم الاستثنافي الانسارة الى نص القسانون الذي انسزل المقاب بموجبه — رغم انشائه اسبابا لتفسه لم يشر قيها الى اخذه باسباب الحكم المستقف — بطلانه — لا يعصمه من ذلك اشارته الى مواد الاتهام — ما دام لم يفصح عن اخذه بها — ولا يصحح البطلان قول الحكم انه يتعين ما دام لم يقصح عن نص القانون — ما دام لم يقصح عن نص القانون الذي حكم بموجبه ،

# ملخص المكم :

متى كانت المادة ٢١٠ من تاتون الاجراءات الجنائية تنص على ان كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص التاتون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اتنضنه تاعدة شرعية الجرائم والمعقب ، لما كان ذلك ، وكان الثابت لن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون غيه تد خلا من ذكر نص التاتون الذى انزل بموجبه المعقب على الطاعن ، غائه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتمين القضاء بالمعقوبة المقررة في القانون ما دام أنه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه ، كما أنه لا يعصم الحكم المطمون فيه من أن يمتد اليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة المامة تطبيقها ما دام أنه لم يقصع من أغذه بها ، لما كان ما نقدم ؛ فأنه يتعين نقض ألحكم الملعون فيه والاحالة بفي حاجة ألى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى ،

(طعن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ س ۳۱ ه)

#### قاعـــدة رقم ( ٨٤ )

# المحدا :

قانسون الإجسراءات الجنائيسة لم ينص على البطسسلان الا في هسالة عدم التوقيع على المكم من خلال ثلاثين يوما سستجيل القطق بالحكم عسدة مرات ولدة طويلة سسلا عبيب ه

#### ملخص المكم:

لا كان تانون الإجراءات الجنائية لم ينمى على البطسلان الا فى حالة عدم التوقيع على المحكم فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ؛ غان المحكمة الا قررت تاجيل النطق بالحكم عدة مرات ولمدة طويلة لا تكون قسد خالفت المتانون فى شىء ويكون نمى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

ر طعن رقيم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٥١ ــ س ٣١ ــ من ٢٩٢ من ٢٩٢ ) من ٢٩٢ )

# قاعسندة رقم ( ٨٥ )

#### : المسمدا

المسكم غيابيا في جناية بغي الادانة - لا يبطل بحمسور المسكوم عليه أو القبض عليه - علة ذلك .

# ملفص الحكم :

لما كان المكم الطعون غيه وان صدر غى غيبة المطعون ضدهما من محكمة الجنايات بعدم تبول الدعوى الجنائية ــ لرغمها بغير الطريق الذي وسمه القانون ــ في جناية الاشتراك في تزوير محرر رسمى التي اســندت الميهما ؛ الا أنه لا يعتبر أنه أشر بهما لأنه لم يدينهما بها ، ومن ثم غهو لا يبطل

بعضورهما أو اللبض عليهما ــ لأن البطلان واعادة نظر الدعــوى أمام محكمة الجنائبات مقصوران على الحكم الصادر بالمعتوبة في غيبة المتهــم بجناية . حسبما يبين من صريح نص المــادة ٣٥٥ من قانون الاجــراءات الجنائية ، ومن ثم غان ميعاد الطعن بطريق النتض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

( طعن رتم ۱۳۲۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ من ١٠٨٠ ) من ١٠٨٥ )

\_ حجيسة المسكم:

قاعىسىدة رقم ( ٨٦ )

المسدا :

 ١ - قوة الآمر القضى امام المحاكم الجنائية أو المدنية ... لا يكون الا الأهكام النهائية بعد صبرورتها بالله متى توافرت شرائطها القانونية .

لا الأمر الصادر ون النبائة بعدم وجود وجه لاقلية الدموى الجنائية في المربعة المبلغ عنها — لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ المجلة عن هذه الجربعة — الملتان عمل > 00 اجراءات جنائيه .

#### طقص الحكم:

من المقرر بنص المادين ه ) ؟ ٥٠ ه من تقون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء اسام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا الملاحكام النهائية بعد مسرورتها باتة منى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليسى للأمر المسادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية اسام المحكمة الجنائية في دعوى البالاغ الكاذب عن هاد الحريسة الحريسة .

﴿ طَعِن رَبِّم ١٩١٤ لَسِئَة ٤٩ ق ... جَلْسَة ١٩٨٠/١/٢ ... س ٢١ ... ص ١٧ ﴾

# قاعــــدة رقم ( ۸۷ )

: المسلما

1 -- ونساط هجيسة الأهسكام و

٢ ــ اتحاد السبب ــ مفاده ــ عدم كفاية التماثل في النوعيــة ــ او:
 الاتحاد في الوصف القانوني ــ او ان تكون الواقعتان كاتساهها حاتــة من سلسلة وقائم متهائلة .

٣ ــ المفايرة التي تبنع من القول بوحدة السبب ـــ تتحقق بالذاتية الخاصة
 السكل واقعــة •

٢ ـــ الجريمة متلاحقة الأفعال ـــ ماهيتها أمثال الاختلاف الذي تتحقق به المسايرة •

ملخص الحكم:

بن المترر أن بناط حجية الأحكام هي وحدة القصوم والوضوع والسوب

ويجب للتول باتحاد السبب أن تكون الواتعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ؛ ولا يكفى للقول بوحدة السبب في الدمويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تنحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سسلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لمرض واحد اذا كنان لكل واتعسة من هاتين الوائدمتين ذائية خاصة وظروف خاصة تنحتق بها المفايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبيب عَي كل منهما أما الجريمة متلاحقة الأفعال ألتى تعتبر وحدة عَي بقية المسئولية الجنائية فهي التي تقع ثهرة لتصبيب واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأمر - على أن يجزىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجائي على معل من تلك الافعال متشابها أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروعه ، وأن يكون بين الأزمنة التي يرتكب عيها هذه الأنعال من التقارب حتى يتقاسب حملها على أنها جميعا تحكون جريمة واحدة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ... وعلى ما سلف بياته ... أن موضوع الدعوى الراهنة يختلف عن موضوع الدعوى الني كانت محلا للحكم السبابق صدوره عن الجناية رقم ١٦٩٦ أسنة ١٩٧١ - وأن أتفقت. سمها في توعها ووصفها التاتوني - في خصوص تاريخ وتوعهما ، والمعررات المن ارتك في شائها التزوير والاستعمال في كل منهما ، والبسالغ التي تم اختلاسها .. بما تختلف به ذاتية الواقعتين وظروعهما والنشمساط الاجرامي . الخاص لكل منهما اختلامًا تتحتق به المغايرة التي يمتنع معها القول بوحسدة السبب في الذعوبين ، كما أنه وقد وقعت احداهما في ٢٣ و ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والأخرى في ٦ من يوليه سنة ١٩٧٥ غانه يقوم بينهما من التباعد في الأزمنة بالا تتوافر معه وحدة النشاط الاجرامي الذي تحمل به الجريمة " متلاحقة الانعال لما كان ذلك ، مان الحكم السابق صدوره مى واقعة الجناية رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٧١ كوم أمبو لا يحوز حجية في الواقعة محل الدعوى

المنظورة لاختلاف ذائية الواتمتين وظروفهما واستقلال كل منهما بنشساط اجرابي خاص ، واذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فاته يكون قد الخطأ في تطبيق القدون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فينعين نقضه والاحسسالة .

( طعن رقم ۱۳۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۰ ــ س ۳۱ ــ من ۲۸۶ )



#### خطسيف

# قاعـــدة رقم (١)

: المسجدا :

۱ - جريمة خطف أنفى يزيد عمرها على ست عشرة سنة - بالتحايل والاكراه - تحقها بابمادها عن مكان خطفها - ايا كان - بقصد المبت بها - باستعمال طرق احتيالية - من شاتها التغرير بها - وحملها على مرافقة الجائى لها - او باية وسائل مادية او ادبية من شاتها سلب ارادتها - رادتها دوم.

٢ -- تقدير توافر ركن التحيل والاكراه -- موضوعي -- ما دام سالفا .

## ملقص المكم :

جريهة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكدر من ست عشرة سسنة كاملة بالنحيل والإكراء المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحلق بالمعاد هذه الأنثى من المكان الذي غطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق اعتيالية من شانها التفسرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أي وسائل مادية أو أدبية من شانها سلب ارادتها ، وإذ كان المكم الطعون نيه قد استظهر ثبوت الفيمل المادي للخطف وتوافر ركني التجبل والإكراه والقصد الجنائي في هذه الحريبة وكان تقسدير توقر ركن النحيل او الاكسراه في هسده الجريبة مسألة موضدوعية تفصيل قيها محكمية الموضدوع بغير معقب ، ما دام استدلالها سليما ، وكان من المترر أن الركن المادي في جريمة هنك العرض متحقق بأى قعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويضحش عاطفة الحياء عندها من هدده الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك أثراً بجسمها كما أن القمد الجنائي يتحتق في همذه الجريهة بانصراف ارادة الجاتي الى الفعل ونتيجته ولا عبرة ببا يكون قد دفع الهائي الى قطته أو بالفرض الذي توهاه منه ، ويكفى لتواشر ركن القوة في حربية هتك المرض أن يكون النمل قد ارتكب شد ارادة المجنى عليها وبغير ( ملعن رقم ۱٤٠٨ لسنة ؟) ق -- جلسة ١٩٨٠/١/١٦ -- س ٣١ --حس ٧١ )

# قاعبسدة رقم (٢)

المنسدان

اعتباد الدسكم هسراتم هنسك المسرض والشروع في المسوقاع \_ والخطف والاكراه \_ جريعة واحدة ومعاتبة التهم بالمقوية المقررة للجريمسة الاشد \_ وهي الخطف بالاكراه \_ لا عين .

# ملقص الحكم :

منى كان الثابت من مدونات المكبر المطعون فيه أنه اعتبس الجسرائم المسندة الى الطامن جريمة واحدة وعاتبه بالمقوية المتررة الاسسدها . مائه لا مصلحة له فيها يثيره بشأن جرائم هنك المسسرخي ، والشروع والوقاع والاحتجاز بغير هق ما دامت المحكمة قد أدانته بجريمسة الخطف بالاكسراه واوقعت عليه عقوبتها مبلا بالمادة ٣٦ من تأتون المقوبات بوصفها الجريمسة الاشسسسد .

( طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٥/٥/١٥ بـ س ٣١ ــ اس ٣١ ــ اس

# قاعسسدة رقم (۳)

المسحا :

جريسة خطف آثن ــ يــزيد مبــرها عن ســت عثـرة ســـة ــّــ بالتحايل او بالأكراه ـــ بنى تتحقق ؟

ملخص الحكم:

جريمة خطف الأتثى التي يبلغ سنها اكثر من سن عثيرة سببنة كإملة

بالتحايل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قاتون العقوبات بتعتق باقتزاع هذه الاتش وابعادها عن المكان الذي خطفت بنه ليا كان هذا المسكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من افعال الفش والايهام من شاته خداع المجنى عليها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شساتها سلب ارادتها .

( طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٥/٥/١٥٠ ــ ص ٣١ ــ ص ٢٢١ )



# 

# قاعسدة رقم ( ١ )

: 12-41

١ ــ القصد الجنائي في جريعة تهريب التبغ ــ مثال لتسبيب سلاغ •
 ٢ ــ متى لا يجوز النمى على الحكم لعدم استجابته الى الدفع بيطلان
 الفنيش ، لحدوثه قبل صدور طلب من وزير الفزائة •

# ملقص الحكم :

إ — لا كان القصد الجنائي في جريبة تهريب التبغ يتحقق بتعبد ارتكاب اللما المادي الكون لها وهو يدخل في سلطة بحكية الموضوع التقديرية الغي عن رقابة محكية النقض ، حتى كان استخلاصها سليبا مسسبدا من أوراق الدموى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه قد أكلم قضاءه على ما نضينه محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن هو زارع المساحة التي ضبطت بها شجيرات الدخان ومن اعتراف الطساعن بمحضر السبط ومها ورد بتقرير المعامل وهي كلها أدلة منائفة لها أسلها المسجع في الأوراق ويسوغ بها استظهار القصد الجنائي للجريبة التي دان الطاعن بها غان الذعي عليه بانفائه استظهار هذا التصد ردا على دفاع الطساعن بتخلفه يكون غير صحيح .

۲ ـــ لما كانت اجراءات الاستدلال التي تلم بهارئيس ما مورية انتاج سوهاج واسعرت من ضبط زراعة الدخان قد تهت استفادا الى الحق المخول أمسلا لرجل الضبط التضائي دون ندب من سلطة التحقيق مما لايرد عليه تيدالشارع في توقفها على طلب علن النمي على الحكم لعدم استجابته الى الدفع ببطلان التعتيش وما أسفر عنه لحدوثه تبل مدور طلب من وزير الخزائة لا يكون له محسل .

﴿ طَعَنَ رَقِم ٢٠٠٩ لَسَنَةَ ٩٤ ق \_ جِلْسَةَ ٣/٣/ ١٩٨٠ \_ س ٣١ ... ص ٣٢٢ )

#### قاعسدة رقم (٢)

المسحدا :

١ ــ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بانتظام العام ...
 جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ... شرط ذلك .

 ٢ ـــ التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٤ --عليمتسسه .

# ملقص الحكم:

من المترر أن الدمع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز أثارته مي اية حالة كاتت عليها الدعوى ولو الأول مرة امام محكمة النقض لتعلقه بالنظام المعام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ... كما هو الحسال نى الدعوى الطروحة - ما ينيد صحته - ولما كان التعويض المنصوص عليه هي القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن شأن تهريب النبغ يعتبر عقوبة تكميلية . تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاتي تحقيقا للغرض المتصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزحر ، وقد عدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكميها غير مرتبط يوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التابة والشروع فيها مع مضاعفته مَى حالة العود ؛ ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ؛ وأن الحكم به حتمى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على السطولين عن ارتكاب الجريبة دون سواهم ، غلا يبتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن المعوق الدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القاتون ، والخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتسا الملدة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أنه أجيسز ني العمل ... على سبيل الاستثناء ... لمسلمة الجمارك ان تتدخل في الدعوي عدم الاستبرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص, الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن نها يصدر بشأن طلبها من أحكام ،. ذلك بأن هذا التدخل ــ وأن ومف بأنه دعوى بدنية أو ومنعت مصلحة الجمارك بانها مدعية بالحقوق المدنية ــ لا يغير من طبيعة التعويض المذكور. ما دام أنه ليس مقابل غرر نشأ من الجريبة بالقدل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها المقوبة الأصلية وليس من قبيسل التعويضات المنية الصرفة ؛ كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخسرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المنتبة التي ترفع بطريق التبعية المام المحاكم المبائلية بطلب التعويض عن المرربية بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاتي والمسئول عن الحقوق المنتبة على السواء ويسكون فيها التعويض متبشيا مع المضرر الواقع ، لما كان ما تقدم غان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مها يتعين معه نقضه والقضاء ماتضاء الدعوى الجنائية بضعي المدة .

. ( طعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ۸) ق ــ جلسة ۲۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ من ۲۲۸ )

# قاعـــدة رةم ( ٣ )

#### المسطاة

إ — الدعوى المنسبة التابعة — ارفع اسستناء للمحكمة المنافية — شرط المكم بالتعويض عن الضرر المادى — مثال — لتدخل مصلحة المعارك على غير سند من القانون ،

 ٢ ــ متى لا يكون هناك بحسل النمي على الحسكم اغفساله القفساء بالتمويض استثنادا الى المكلم القانون رقم ٩٢ السنة ١٩٩٤

#### ملقص المكم:

ا — الاصل عى دعاوى الحتوق المنبة التى ترفع استثناء البحكة الجثائية بطريق التبعية للدعوى الجثائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر أساب الدعى من الجزيبة الرقوعة بها الدعوى الجثائية ،كما أنه يشترطللحكم بلاتمويش عن المشرر المادى أن يكون هناك اخلال بهصلحة مالية للمضرور بوالا كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ — المنطبق وحده على الواقعة — أنه ليس نبها ما يعطى لمسلحة الجمارك الحق فى المصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند الى المطمون شده عدم سداد الوسوم الجمركية على الاحتة المضوطة واقتصر عى نعيه على ما جاءً

يتقرير التطيل من أنها خلطت بنسبة من العسمال تزيد عما حدده القسرار الوزارى رتم ١٩٣٤ لسمة ١٩٣٣ مان الوزارى رتم ١٤ لبسمنة ١٩٣٣ مان الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواتعة موضسوع الاتهام يكون على غير سند من التاثون .

٢ - لما كانت الواتعة - بكما لوردها الحكم المطعون عيه - ان المطمئن ضده خلط دخاتا بعسل بنسبة تزيد من المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤ المسلة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان الدعى بالحق المستنى بمسلمة قد أسس دعواه على أن التعويض المالف به مقرر غي المدة الثالثة بن من التاتون رقم ١٩٧٢ غي حين أن الخلط المؤتم الذي يعظر تهريبا وقتي المقترة الرابعة من المدة الثانية من هذا المتنون الأخير وعلى ما حسرى به تضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت بليسه للقترات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل المحروة والتبغ المستنبت أو المروة بالطرابلسي والتبغ المخاوف والعبغ المستنب كا المخصوف والمعتبر مفشوشا باعداده من وكان الفضلات وكان الطلبان الأملى وقدي المؤلى بندرج غي أي نوع منها علن نميه على «المحكم أنه أغفل القضاء له بالتعويض المتفادا ألى أحكام القانون رقم ١٩٠ المسئة ١٩٧٤ يكون غير غير حجله المتعويض المتفادا ألى أحكام القانون رقم ١٩٠ المسئة ١٩٧٤ يكون غير غير حجله المتعويض المسئلات الى أحكام القانون رقم ١٩٠ المسئة ١٩٧٤ يكون غير غير حجله المتعويض المناداة الى أحكام القانون من حكاء المسئة ١٩٧٤ يكون غير غير حجله المسئون عيد محله المسئون غير عيد محله المسئون عيد محله المسئون عيد محله المسئون عيد على المسئون عيد محله المسئون غير عيد محله المسئون عيد محله المسئون عيد محله المسئون عيد المسئون عيد محله المسئون عيد المسئون المسئون عيد محله المسئون عيد المدون المسئون عيد محله المسئون عيد محله المسئون عيد المسئون عيد المسئون عيد المسئون عيد محله المسئون عيد المسئون عيد المسئون عيد المسئون المس

" ( طعن رفتم ١٩٠٠ السقة ٤٩ ق ــ جلسية ٢١/١/ ١٩٨٨ ــ س ٢١ ــ ص ٧٨٢ ) من ٧٨٤ )

# قامسسدة رقم ( } )

# المنتها:

التصويض التصوص عليه في المسافة ؟ من القانون ٩٧ فسينة 1918 سطينة التعلق 192 فسينة 1918 سطينة التعلق على علم على علم التعلق سرسسين محكمة جنائية سوين تلقاء تفييسها دون تسويف على وقعل وقوع غير .

# مُلْقُص الحكم :

، مِن المترر أن التعويض التصوص عليه في المادة الثالثة من المسالون

رتم ١٣ سنة ١٩٦٤ على شأن تهريب النبغ يعتبر معوبة تكيلية تنطوى على عنصر التمويض وتلازم عتوبة الحبس والفرابة التي بحكم بها على الجـــقى تحقيقا للغرض المتصود من المعتوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وتـــد حدد الشارع متدار هذا التعويض تحديدا تحكيا غير مرتبط بوتوع اي ضرر وسوى نهيه بين الجريبة التابة والشروع تيها مع مضاعفته في حالة المود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وأن الحـــكم به حتمى تتفى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا شرورة لدخول الفـــزانة في الدعوى وبدون توقف على تحتق وتوع شرر عليها .

\_ ( طمن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١/٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ١٨٠/ من ١٥١٨ ﴾

دعارة

#### دعــــارة

# ماعسدة رقم (١)

### : [3-4]

١ — نطاق التأثيم في هكم الفقرة الأولى من المادة الناسعة - ق - ١٠ السنة ١٩٠١ — البغاء والفجور — والدعارة — انطباق النمي — سسواء مارس البغاء بالثمقة المؤجرة — رجل أو آتش متى علم المؤجر بذلك •

٢ ... كفاية استخلاص توافر المسلم بالفرض من تلجي الشسقة بادلة
 سلفة -- عدم تطلب اقتضاء أجر أو أية مففعة أخرى -

### ملخص الحكم :

1 - متى كان البين من نص الفترة الأولى من المادة التاسعة من التانون رقم ١٠ اسنة ١٩٦١ في شان مكافحة الدعارة ... أنه يؤثم حالتين اولاهيسا تاجير أو تتديم منزل أو مكان لادارته للفجور أو الدعارة مع الملم بذلك وهي ما يلزم لتيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بانه سيدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد ، وثانيهما تأجير أو تقديم منزل لو مكان لسكنى شخص أو أكثر لمارسة البغاء فيه مع العسلم بذلك ، وكان البغاء كما هو معرف به في القاقون هو ممارسة الفخشاء مع النساس بغير تعييز مان ارتكبه الرجل فهو فجور وأن قارفته الأنثى فهو دعارة ، وبن ثم غان النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنش منى علم المؤجر بذلك .

٢ ــ متى كان الحكم الابتدائى المؤيد الأسبابه بالحكم المطمون فيه تداستخاص بلطة سيقفة لها معينها المبحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجيره الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها ، وكان التساتون لا يتطلب اقتضاء لجر أو أية منفعة أخرى لمى مقابل ذلك فان منمى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون فير سديد .

( ملعن رقم ۱۹۲۷ استة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۶ ــ س ۳۱ ــ من ۱۸۲ )

# قاعسسدة رقم (٢)

### المسدا:

جريمسة تسميل البضاء - لا يشمستوط القسانون وقومها بطريقـــة معينة انما يتداول شتى صور التسهيل - مثال التدليل سمائغ على جريمتى تسهيل الدعارة واستغلالها •

#### ملخص الحكم:

متى كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل اوالمعال يهدك 
من ورانها الى ان بيسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصدا أو 
تيام الجانى بالتدابير اللازمة المراسة البغاء وتهيئة الفرصسة للمغاء له أو تقسيم 
المساعدة الملابية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء الما كانت 
المساعدة الملابية أو المساعدات وكانت مدونات الحكم المطمون غيه قد أبانت 
عى غير لبس توافر جريمة تسهيل الدعارة التى دين بها كما هى معرفة به في 
المقاتون وكان الحكم قد أورد على ثبوتها في حقه الحلة سائغة من شائها أن 
تؤدى الى ما رتب عليها الأمر الذى يناى بالحكم عن قائة الخطأ عى القاتون 
والفساد في الاستلال .

ر طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۶۹ ق ــ جاسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۰ )

# قاعـــدة رقم ( ٣ )

#### : المسدا

 ١ ــ ركن العادة في استعمال مسكان للذهارة ــ البسانة ــ بكسافة طرق الاثبات ــ كفاية الحكم بالادانة ردا على اوجه النفاع الوضوعية ــ اسساس ذلسك .

٢ - ارتكاب الطاعن جرائم تسمهيل الدمارة الفسرى ومعاونتها عليها واستغلال بغالها وادارة محل لمهارسة الدعارة - يتصفق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٧ عقوبات - وجوب اعتبارها جريبة واحدة والحكم بالمقوبة القررة الاشدها .

# ملخص الحكم :

١ -- متى كان القانون لايسلتزم لثيوت العادة في ادارة مكان الدعارة طريقة

جمينة من طرق الاثبات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون هيه قد عول غي تضائه بادائة الطاعن على اعتراف المتهمة الثانية من انه داب على تسميل دعارتها واستغلال بضائها بأن كان يقدمها غي الكشك الذي يبلكه للرجال نظير مبالغ يتخاضاها ، ضائه بحسب الحكم ذلك غي الرد على دفاع المطاعن بمدم تواهر ركن الاعتباد : لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استفاد الى ادلة الثبوت التي أخذ بها .

٢ -- بن المترر تانونا طبعا للهادة ٢/٢٥ من التانون رقم ١٩٥٧ بشكن حالات واجراءات الطمن المام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنقض الحكم لمسلحة أنتهم من تلقاء نفسها أذا تبين لها مها هو ثابت نيه أنه مبنى على مخالفة للتانون أو على خطأ عن تطبيعة أو عى تأويله وكان ما أورده الحكم على مخالفة للتانون أو على خطأ عن تطبيعة أو عى تأويله وكان ما أورده الحكم ني بيان واقعة الدعوى التى أثبتها على هن الطاعن أنه مبهل للمتهمة الثانية الزكاب الدعارة وعاونها عليها واستفل بغاء تلك المتهمة وأدار محلا لمهارستة لإن الجرائم الأوبعة المسندة الى الطاعن وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها براحطة بمعضها ارتباطا لا يقبل النجزئة مها يقتضى وجوب اعتبارها جريسة تفى بعقوبة المقربة المنازة والحكم بالمعون فيه تسد مرتبطة بمستطبة عن النهمة الأولى الخاصة بلاارة الحل للدعارة مائه يكون قد أخطأ عى تطبيق التانون بها يقتضى نقضه بزئيا وتصصيحه يكون قد أخطأ عى تطبيق القانون بها يقتضى نقضه بزئيا وتصصيحه وقت القلال المنازة .

ر طعن رقم ه ١٤٤ لسنة ه € ق \_ جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ -- س ٣١ --من ٣٠١ )

### قاعـــدة رقم ( } )

: المسجا

ب توافر ثبوت ركن الاعتباد في ادارة محسل للدعارة ــ موفسوعي
 ــ مني كان سسالفا ٠

٣ \_ جريمة ادارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها - تقسافى
 لجر عنها - ليس ركفا من اركفها - الققون رقم ١٠ المسنة ١٩٦١ - الشر ذاله ؟

ملخص الحكم :

١ ... من القرر أن توافر ثبوت ركن الاعتباد في أدارة المل للدعارة من

الأمور التي تخشع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها لهي ذلسك سيسائفا .

٢ ــ ان التقون رتم ١٠ السنة ١٩٦١ غي شأن مكافحة الدعارة لايستوجياً تتافى اجر لتجريم عمل ادارة المنزل الدعارة ، بن ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تعرض الموتاتع التي اشار اليها الطاعن في أسباب طعنه بشسأن المتابل ما دام أن المتابل لا يعد ركنا من اركان الجريمة المستوجبة المعتوبة . \*

ر طعن رقم ۲۳۱۵ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۱۷ ... س ۳۱ س سی ۵۱۰ )

### قاعسسدة رقم ( ه )

#### : 13-41

 ١ -- عسدم تطلب القائون طريق اثبات معين البسوت العادة في جريهة ممارسسة الدعسسارة .

٢ ــ اثبـات الحكم اعتياد الطاعنة ارتكاب القحشاء مع القاس بغير تمييز
 نقاء لجر ــ كفايته الباتا لتوافر اركان الجريمة .

 ٣ ـــ لا معقب على محكمة الموضوع في الثبات العقاصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على مجارسة الدعارة .

### ملخص الحكم:

لما كان التانون لا يستلزم لئبوت العادة في جريبة مبارسسة الدهارة طريقة معينة من طرق الاثبات و وكان ما أورده الحكم في مدوناته يكمى في أثبات أن الطاعنة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تبييز مقسابل لجر بما تتسوافر به أركان الجريبة المسندة اليها . وكان البسات العنامر الواتعية للجريبة وركن الاعتياد على مبارسة الدعارة مرجمه الى محكمسة الموضوع بغير معتب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائما سكما هو الحال في الدعوى المائلة سـ عان منعى الطاعنة في هذا الصندد ينحل الى جسدل موضوعي وهو مالا يجوز اثارته أهام محكمة النتش .

( طعن رقم ۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٨/م/١٩٨٠ ــ س ٣١ --حر ٩٩ه )

#### قاعسدة رقم ( ٢ )

#### : (1-4)

مجـرد دخول أمراة معروفة للشرطة ... اهـدى الشــقق ... لا ينبىء بذاته عن أدراك الضابط بطريقة يقينية ... ما ترتكه ... التعرض لها ... تبض صريح لبس له ما يبرره ... المادة ٢٤ أجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا في أحوال التلبس ... مثال السبيب معيب في أطراح دفع ببطلان أهــرادات القبض .

### ملخص الحكم:

من المقرر أنه لا يضير المدالة الملات مجرم من المقاب بتدر ما يضيرها الامتئات على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر ايضًا أن التابس حالة تلازم الجريبة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتبعة شمسوهدت في حالة من حالات التلبس المبيئة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجناثية ؛ ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليهما في حالة تلبس بالجربية حتى ولو كاتت المتهبة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتياد عسلى ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها أحدى الشقق لا ينبيء بذاته عن أدراك الضابط بطريقة يتينية على ارتكاب هذه الجريبة ، ومن ثم غان ما وقع على الطاعنة هو تبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في التاتون . ذلك بأن المادة ٣٤ من تاتون الاحراءات الحنائية بعد تعديلها بالتانون رتم ٣٧ أسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمامور الضبط القضائي القبض على المتهم الا هي أحسوال التلبس بالجريبة وبالشروط المنسوس عليها عيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الملمون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراهه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات القيض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبسه عليه غانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقسدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يفنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة اخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنهسا مجتمعة نتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاتر الذى كان لهذا التليل الباطل فى الراى - الذى انتهت اليــه المحكمة ، مما يتعين معه نقش الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

. را ملمن رقم 11 السنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/١ - س ٣١ - من ٧٣٧ . من ٧٣٧ )

# قاعبدة رقم (٧)

# البيدا:

ركن المسادة ... استعمال مسكان للدعارة ... ليس له طسريق هامس في الاثبات ... مثال لتسبيب سائغ في التدليل على نوافر: جريمة ادارة مسكن للدعارة وتسهيلها واستفلال البغاء وتوافر ركن الاعتياد .

### ملخص الحكم :

اذ كان الحكم تد اتمام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنة الجرائم المسندة اليها بما استخلصه من شهادة كل من ..... و .... و .... من أنهم ترددوا أكثر من مرة على مسكن الطاعنة لارتكاب الفحشاء مع النسوة السائطات في مقابل أجر يدفعونه لها ومن اعتراف نجليها .... و .... ( المتهمين الداتي والثالث ) بأن الطاعنة تدير مسكنها المدعارة مقابل أجر تحصل عليه وأنهما يعاوناتها في ذلك ويتوليان ادارة المسكن لحسابها في حالة غيابها وبما أقرت به .... و .... و .... مسكن الطاعنة التي دابت منذ عدة أشهر سابقة على تحريضهما على الدعارة في وتتدييهما الى طالبي المتم الجنسية لارتكاب المحشاء معهما لقاء اجر تتقاضياه غان ما أثبته المتخلصه من هدف ما المناصر مجتمعة كاف في بيان واقعة الدعوي وظروفها بما تتوافر به المناصر المناصر مجتمعة كاف في بيان واقعة الدعوي وظروفها بما تتوافر به المناصر المتافية لجرائم فتح مسكن الدعارة وتسهيلها لباتي المتهمات واستخلال

بغة بن التي دان الطاعن بها ، ويعد سائما في التدليل على تسوافر ركن الاعتياد في جريعة ادارة الطاعنة بمسكنها للدمارة ، هذا وقد استقد قنساء بمحكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت المعادة في استمبال بكان لا يتكاب الدعارة طريقة بعينة بن طرق الاتبات وأنه لا تثريب على المحكمة اذا عولت في ذلك على شبهادة الشهود واعتراف المنهين ، وأذ كانت الطاعنة لا تبارى في أن با أورده المحكم في هذا الشان له أصله الثابت في الأوراق فان با تبره في هذا الصدد يكون غير مجد .

دعوى جنائية

ــ تحريك الدموى الجنائية

س انقضاء الدعوى الجنالية س مسسائل منسسوعة

#### دعسسوى جنائيسسة

#### \_ تحريك الدعوى الجنائية:

### قاعـــدة رقم ( 1 )

المسدا:

موظف و الهيئة المسلمة اجمسع المسنيد والمسلب سهوظفون عموميون ساظامة الدعوى البناقية على احدهم عن جنحة وقعت النساء تادية وظيفته أو بسببها سامن وكيل نيابة ساعدم قبولها سالمادة ١٣٣جراءات،

### ملخص الحكم:

اذ كان ترار رئيس الجمهورية العربية المتعدة رتم الال اسنة ١٩٦٩ ملي المنه المهابة المامةاتفيذ مجمع الحديد والصلب قد نص غى مادنه الأولى الله الله و تنصا هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وبلحق بوزارة المسناعة والمبرول والثروة المعننية » و وكانت المادة ٦٣ من قانون الاجراءات المغالبة تنص غى غترتها الثالثة على أنه « لا يجوز لفير الثائب العام أو المحابى العام أو رئيس الندية العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو حد رجال الضبط لجربية وقعت منه الثناء تادية وظبفته أو بسببها » . وكان الثابت من الأوراق أن المطمون ضده يصل مستخدما عموميا بالهيئسة العامة المحديد والسلب بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعنية وهي لحد اشخاص القانون العام وأن الجربية المنسوبة اليه وقعت منه اثناء تادية وظبفته وسببها وأن الدعوى الجنائية تدرفعت ضده بناء على طلب وكل الليابة الجزئية وهو أمر غير جائز تانونا وغقا لما جرى عليه نص وكل الليابة الجزئية وهو أمر غير جائز تانونا وغقا لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عان الحكم الطعون فيه أذ تضى بعدم تولو الدعوى الجنائية عان الحكم الطعون فيه أذ تغضى بعدم تقول الدعوى الجنائية المامة ما القانون منه أذ تغضى معدم القانون الدعوى الجنائية المعمة المحكم القانون منه القانون والمناء حكم القانون منها الدعوى الجنائية المغمها من غير ذى صفة يكون متفقا مع حكم القانون و

( طعن رقم ۱۳۰۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص. ۱۹۲۲)

( م -- ۲۳ -- جنائی ا

### قاعسدة رقم (٢)

### البسدا:

إ \_\_ الخطاب الزارد في المسادة ؟ ق ٩٧ أسنة ١٩٩٤ \_ مرجه الى النسانة المسسامة .

٢ ... الدعوى الجنائية ... لا تتمرك الا بالتعقيق •

٣ ... اجراءات الاستدلال ... لا تعبتر من اجراءات الدعوى الجناثية .

# ملخص الحكم:

مِن المترر أن المُطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شان تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحسوال الطلب والشكوى والاذن هي تيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائيـــة استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ عي تفسيره بالتضييق علا ينصرف عيه الخطساب الي غم ها من جهات الاستدلال ، وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتصرك الا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بهن تنسدبه أذلك من هامورى الضبط أو برمع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبسر الدعوى قد بدأت بأي أجراء آخر تقوم به جهات الاستندلال وأو مي حالة التلبس بالجريمة ، ذلك أن المقرر في صحيح القانون أن أجراءات الاستدلال أيا كان من بياشرها لا تعتبر من أجراءات الدموى الجنائية بل هي من الاجسراءات السابقة عليها المهدة لها مما لا يرد عليه تيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق وتحريا للبقصود من خطساب التسارع بالاستثناء ، وتحديدا لمنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة .

( طعن رقم ۲۰۰۹ لسنة ۹) ق سـ جلسة ۳/۳/ ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ --حس ۳۲۲ )

# قاعسسدة رقم ( ٣ )

### الوسيدا :

جنسايات الرئسوة والاختلاس والفسدر والتسزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب النسائي من قانون المقوبات سدرفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها سد لمحكمة الجنايات سد مباشرة من النبابة العابة سالمادة ٣٦٦ مكور اجراءات جنائية سد مضافة بالقانون رقم ه لسفة ١٩٧٣ .

### مِلْقُمِي الْمِكِمِ :

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ياتعديل بعض أحكام قانون الاجسر اءات الجنائية ... المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس ١٩٧٣ ت.د أضياف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واغتلاس الابسوال الاسرية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة مى الأبواب النالث والرابسم والمسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطـــة بها وترغع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العالمة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ؛ ولما كانت الدعوى الجنائية في جنساية التزوير الماثلة قد رهمت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان غان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأسر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسسمه القانون ، وبن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرقعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن قبر طريق مستشمار الاحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحسكم وان تفي خاطئا بعدم قبول الدعوى فانه بعد في الواتع - على الرغم من اته غير قاصل في موضوع الدعوى - منهيا للخصومة على خلاف ظهاهره طالما أنه سوف يتابل عنها من مستثمار الاحالة فيما لو أهيلت اليه التضسية بحكم بمدم جواز نظر الدعوى لسابقة تتديمها الى المحكمة المختصة وخروجها مِن ولايته ، ومِن ثم مَان هذا الحكم يكون مسالحا لورود الطمن عليه بالنقض، ولما كان الطعن قد استونى الشكل المقرر في القانون ، فانه يتعين القضساء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطمون نميه وتبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

( طعن رقم ، ۲۳۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ،۱۹۸۰/۶/۲ ــ س ۳۱ ــ ض ،۱۲ه)

### قاعسدة رقم ( ) )

: 12\_\_\_\_1

أشتراط تقديم شسكوى من المجنى عليسه أو وكيله المضاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة أدج، لا يوس حق المدعى المدنى أو من ينوب عنه في أن يحرك الدعوى لهام محكمة الموضوع مباشرة .

ملخص الحكم :

من المترر أن أشتراط تقديم الشكوى من المبنى عليسه أو من وكيله الماص في المقترة المحددة بالمادة الثالثة من تقون الإجراءات المبنائيسة عن المجرائم المبنية بها ومن بينها جريبة السب المقلمة عنها الدموى المحروحة حو نم حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدمسوى المباثرة ولا يمس حق المدعى بانحقوق المنبية أو من ينوب عنه باى صورة من المدور في حدود المواعد العامة به في أن يحرك الدعوى أمام حكسة المؤسوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سسابقة لأن الادماء المشاشر هو بمثابة شكوى . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدميتين بالمحقوق المدنية التامنا دواهما قبل الطاعن بطريق الادهاء المباشر وهو ما سلم به في أسباب الطمن المقدية هنه ؛ قان ما يشره من تاللة الطقا في الدائوة المنافي بكون غير سحيد ه

( طعن رقم ۲۳۸۱ لمنة ۶۹ ق بـ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۰ - س ۳۱ --من ۶۶ه )

# قاعسسدة رقم ( ه )

المسدا :

تسرك المدعى المدنى دعواه سـ لا يسؤثر في الدعسوى الجنائيسة سـ ما دامت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المبائير تحريكا صسحيها م ٢٠١٠ أمج ٠

ملخص الحكم :

من المترر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق

المباشر تحريكا صحيحا ؛ ظلت تائمة ولو طرا على الدعوى المنبة ما يؤثر غيها غان ترك الدعوى المدنبة لا يكون له اثر على الدعوى الجنانية ، وذلك بصريح نص المادة ، ٢٦ من تانون الإجراءات الجنائية ومن ثم نمان ترك المدعبسسة بالحقوق المدنية لدعواها واثبات المحكم لهذا الترك لم يكن بسننج التضاء بتبرئة الطاعن عن الجريمة بعد ان توافرت اركانها ويكون منعى الطاعن غى هذا الصدد غير متبسول ،

( طعن رقم ۸۹۳ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۴ ــ س ۳۱ ــ من ۲۵۰ )

### قامىسدة رقم (٦)

#### : المسمدا :

احالة القفسايا المقطورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزايسة المسكرية بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العلاية المحتمدة حسب الإموال المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ — هذه الإحالة للله المحالفة عند الأصل أن كل الإحالة عند عصوما عندون يقال صحيحا وخاضما لأحكام هذا المقانون حمسيال .

### ملخص الحكم:

لما كان يبين من مطالعة المدرات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ أور رئيس نيابة شبين الكوم باحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العليسا المسكرية بشبين الكوم لمعاتبته طبقا لاحكام المادتين ١٩٣٤ / ١٩٣١ م ١/٢٤٢ من المتون المقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها على المواد من ١٦٠ الى ١٩٣٣ من تاتون العقوبات اعبالا لأمر نقب المحكم العسكرى العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ من الماد المحكم العسكرى العام رقم ١ لسنة ١٩٧٠ المعدل العالم رقم ١ لسنة ١٩٧٠ المساحة على ١٩٧١ المحاكم العسكرى العام رقم ١ السنة نقب المساحة في ١٩٧٧/٢/٣/٢ المحاكمة وقبل صسدور الحكم بادانته في ١٩٧٧/٤/٢٢ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رئم ٨٦ لسنة ١٩٧٧ والمعول

به من تاريخ نشره نمي ١٩٧٦/٧/١١ ونصنت المادة الأولى على أنه « تلغي اوامر رئيس الجمهورية أرقام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٥ اسمة ١٩٧٥ بتميينات بمحاكم أبن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أسام هذه المحاكم بحالتها الى محلكم ابن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال " . وقد آثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك التضايا القنبة أمام محاكم ابن الدولة الطيا والجزئية العسكرية اداريا بحانتها التي بلغتها بعد دخولها حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي العسام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا كاتت تد تعدت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الي مرحلة المحاكمسة التي بطفتها فعلا امام محاكم امن الدولة العليا الجزئية العسكرية وسسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وتتذاك وليس من شأن الغائه نتض عده الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر الرحلة السابقة على المحاكمة فلك أن الأصل أل كل أجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا الأحكام هذا القانون وليس مى تانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابطال اجراء تم وانتهى مسحيحا ونقسا للتشريع الذي همسل الاجراء في ظله ، وإذ كات الدعوى الطروحة قلد أفسيحت بين يدى القضاء وغدت منظورة أمام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقسا للقاتون المعمول به فاتها نكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا نبلك بعد انحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء ــ حق التصرف غيهـــا على وجه آخر ، ومن ثم ملا محل للتول بعودة هذه التحتيقات وتلك الدعاوي الى سلطة التحتيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة القضايا في مواد الجنايات الى محكمة الجنايات ذلك أن الإحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى ينعين التقيد باجراءات الاحالة التي رسمها القانون في مختلف نصوصه وانما هي احالة ادارية عبر عنها الشارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا .... بحالتها ... » . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية في التضية موضوع الطعن قد أحيلت مسلا من النيسابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية . تبل صدور أمر رئيس الجمهورية رتم ٨٦ أسنة ١٩٧٦ الذي العي هذا النوع من المحلكم سداتها دكون قد أصبحت بين يدى النضاء وخرجت من ولاية سلطة النحتيق وتكون الحائتها أداريا وبحائتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنايات ومن ثم لا يسوغ التول بوجوب أعادتها إلى النيابة العامة أو عرضيسيا على مستشار الاحالة .

( طعن رقم ۱۹۸۰ استة ٥٠ ق ــ جلسة ٣٠/١١٠/١٠ ــ س ٢١ ـــ من ١٩٤١ )

# - انقضساء الدعوى الجنائية :

# قاعسدة رقم (٧)

: 12-41

توالى تاجيسل نظسر الدعوى لاعلان المتهسم اعلانا قاتونيسا سيمض مدة التقادم دون اتمام الاعلان سائره سائقضاء الدعوى الجنائية بعض المدة سم 10 أمج .

#### ملخص الحكم:

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات الذي أمرت المحكمة بضسمها تحقيقاً لوجه النمى أن الدعوى الجنائية رفعت على الطباعن ابتداء أمام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتبارا من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المتها الطاعن اعالانا من ١٩٧٤/١/١ باحالتها الى متقونيا و وه ما لم يتم الله الى أن تضت عن 1/١٢/١٢/١ باحالتها الى محكمة الشئون المالية بالاسكندرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى وأصدرت حكمها المسار اليه آنها و ون ثم تكون قد هضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة دون أي اجراء تلطع للتقادم وتكون الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ۱۹۳۵ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱۸ )

### قاعــــدة رقم ( ٨ )

#### المسدا:

مضى اكتر من التسلاك سنوات المقررة لانقضاء الدعسوى الجفائيسة بمضى المدة فى مواد الجنح من تاريخ التقرير بالطمن بالنقض وحتى تاريخ نظره امام محكمة التقض — دون انخاذ اى اجراء قاطع لها — أثره — انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة •

#### ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٨ غبرابر سنة ١٩٧٧ بادانة الماعنين بجنحتى لعب القهار والسماح بلعبه بالقهي - فقرروا بالطمن فيه يطريق النقض في اول مارس سنة ١٩٧٧ م : وقدموا أسباب طمنهم في ذات التاريخ : ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أي إجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة اليوم ١١ من يرنيو سنة ١٩٨٠ - واذ كان ببين من ذلك أنه وقد انتضى على الدعوى من تاريخ المقوير باللحن الحاسسا في أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث السنوات المتررة الاتفساء الدعوى الجنائية بمنى المدة ني مواد البنع دون اتخذذ اجراء تلاط لهذه المدة تتكون الحادي الجنائية تد انتضت بعضى المدة ويتمين لذلك تقدن الحكم المطعون على والتضاء بانتضاء الدعوى البنائية قد انتضت بعضى المدة ويتمين لذلك تقدن الحكم المطمون الطساعلين .

( طمن رتم ۲۲۵۰ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ در ۳۱ ــ من ۷۲۱ )

### قاعىسىدة رقم (٩)

### البيدا :

تلجيل نظر المارضية ... بنساء على طلب المسامى ... يوجب أعسلان المعارض اعلانا قاتونيا ... بضى مدة التقادم دون اعلانه ... أثره ... أتقضساء الدعوى الجنائية بالتقادم .

### مِلحُص الحكم :

لما كان تأتون الاجراءات الجنائية ينص في المادتين ١٥ ، ١٧ منسله

بالتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريبة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي او باجسراءات الاستدلالات اذا اتخذت مي مواجهسة المتهسم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاحراءات التي تقطع المدة غان سريان المدة ببدأ من تاريخ آخر اجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا لم يحضر المحكوم عليسه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر ممارضته وحضر عنه محام مي هده الجلسة وطلب الناجيل لرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وهو الحال في الدعوى المطروحة - وجب اعلان الممارض اعلانا تانونيا للجلسة المذكورة ، وأذ كان الثابت حسبها سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من حاسة ١٩٧٠/٥/٣ التي أجلت نيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطمون فيه في ١٣ فبراير سفة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون. اتفاذ اجراء قاطع لتلك المدة \_ اذ خلت المفردات مما يفيد اعسلان الطاعن اعلانا محيدا لأي جلسة من الجلسات التي نظرت نيها الدعسوي ، وكان الدغم بتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النتض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تفصح به الاوراق فيما سلف بيانه - قان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ عى تطبيق القاتون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

<sup>(</sup> طهن رقم ۱۹۸۰/۱/۲۸ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۵/۱/۸/۱ ــ س ۲۱ ــ من ۸۱۱ ) من ۸۱۱ )

### قاعسسدة رقم ( ١٠ )

#### : المسدد

١ - تحديدا المسادتين ١٥ ، ١٧ من قادون الاجسراءات الجذائية - الاجراءات التي نقطع المدة - متى تنقطع مدة التقادم ؟ سريان مدة تقسادم جديدة - متى تبسدا ؟

۲ سمنس الاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة سائره سائرة سائرة الدادوى الجنائية بالتقام سنوات التحقيق ساو الجنائية بالتحقيق بالوالم بالتحقيق بالمحكمة ساؤ بالأمر الجنائي سواجراءات الاستدلال اذا ما تبت في مواجهة المتوسس ،

٣ ــ مواجهة المنهم باجراءات المحاكمة التي تقطع الدرّالمستطة للدعوى ــ
 غي الام ــ ما دامت متصلة بسي الدعوى ــ شرطه ــ كونها صحيحة .

# ملخص الحكم :

لما كان تاتون الإجراءات الجنائية يقضى في المسانتين 10 10 11 منسه باتقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وتوع المجريمة وتنتطع المدة باجراءات التحتيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذك بالأمر المجنأتي أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تمسددت الإجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة بيدا من تاريخ تخر اجراء ، وكان الأصل أنه وأن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بلجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المستملة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى امام القضاء الا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع النتادم أن تكون صحيحة فاذا كان الإجراء باطلا فاته لا يكون له أثر على انتقادم .

( طعن رتم ۷۸۷ لمئة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ عن ٩٠٦)

### قاعـــدة رقم ( ١١ )

#### : الدسدا :

مفى ئـــلاث ســنوات من تاريخ التقــرير بالمارضة ــ دون انضــلا اجراء صحيح قاطع للبدة ــ اثره ــ انقضاء الدعوى بمفى الدة ـــ اثارته امام محكمة النقض لاول مرة ــ جائزة .

### ملخص الحكم:

لما كان المشرع قد اجاز بها نص عليه غى المادة المسائدرة من تنانون سنوات من تاريخ التريير بالمعارضة عى ١٩٧٢/٣/٣٥ حتى يوم صدور الحكم المطعون عيه غى ١٩٧٧/٣/١٥ دون اتخاذ اجراء صحيح قاطع للهدة ، وكان الدع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز أثارته لاول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الأمر البادى حسبما يتقدم — غان الحكم المطعون عيه اذ دان المتهم يكون معييا غضلا عن البطلان عى الاجراءات بالخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقفساء على بالمقضاء الدعوى بهضم, المدة .

ر طعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/١٠/١٠ ــ س ٣١ ـــ من ٩٠.٧)

# قاعـــدة رقم ( ۱۲ )

### : الحِـــا

تنسازل الزوج المجنى عليسه بالنسسبة للزوجة ــ وجسوب اسستفادة الشريك منه ــ علة ذلك .

### ملخص المكم:

لما كان المشرع تد أجاز بما نص عليه في المادة العساشرة من تناسون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل من شكواه في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير تنابل الطمن بالتنقص ، ورتب على التنازل انتضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريسة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لائها تتنفى التناعل بين شخصين يعد التاتون أحدهها لماعلا أصليا وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكا ، وهو الرجل الزاني تماذا محت

جريصة الزنا وزالت آثارها بسبب من الاسيب على التسلازم السذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتمسور قبلها مع انعسدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأثيبا غير ببساشر للوجة التي فنت بمناكى عن كل شسببة اجرام ، كما أن المصدل المطلق لا يستسيغ بتاء الجربية بالنسبة للماعلة الإسلسة، لا يستسيغ بتاء الجربية بالنسبة للماعلة الإسلسة عده الحالة أن بتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريبة الزنا لها ذلك الشسان المخاص الذي تهتم معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف المخالفة المسان المائلات ، لما كان ما تقدم ، فان تثاول الزوج عن شكراه ضد زوجته الطاعنة الأولى سو التقدم لهذه المحكمة سمحكة المنتفى سينتج اثره القسانوني بالنسبة لها ولشريكها — الطاعن اللتي سرمها يتعين معه نقض الحسك المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانتضاء الدعوى الجنائية للتنازل المواصة ما اسند اليهها ،

( طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ من ٩٩٥ ) من ٩٩٥ )

# قامـــدة رقم ( ۱۳ )

الوسيدا :

وغاة الطساعن بعد التقسرير بالطعن وايسداع أسسبابه في المعاد سـ وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

### ملخص العكم :

من حيث أنه بين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في المعاد قد توفي المحوم عليه المرحوم ... ... كالنابت من أهادة رئيس المتلم البجنائي للهابة النقض المدفق والمؤرخة /١٩٨٠/١٢/٦ . لما كان ذلك ، وكانت الماة ١٤ من تاتون الإجراءات الجنائية تنص على أنه . لا تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمسادرة في المالة المتصوص عليها بالمقرة الثانية من المادة .٣ من قانون المقوبات لذا حدثت الوفاة الناء نظر الدعوى ٢ ، فانه يكون من المتمين الحكم بانتشاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

(طعن رقم ۷۰۷ للمنة ٥٠ ق ــ جللمة ١٩٨٠/١٢/١٤ ــ س ٣١ ــ من ٢١ ــ من

ــ مسائل متنبوعة:

قاعسدة رقم ( ١٤ )

فقد الحكم الطعمون فيه بالنقض - عدم الحكان الحصدول على مورة رسبية منه - استيفاء جميع اجراءات الطعن - مقتضى ذلك - اعادة المحاكمة - المادنان ٥٥٤ اجراءات جنالية -

### ملخص الحكم:

ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له توة الشيء المحكوم نيه نهائيا ما دامت طرق الطمن فيه لم تستند . ولسا كانت جميع الإجراءات المتررة للطمن بالمنفض تد استوفيت فانه يتمين عمسلا بنص الملاتين ٥٥١ / ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى باعسادة المحاكدسسة .

( طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ؟) ق \_ جلسة ٤/٥/٥/ \_ س ٣١ \_ مر ٧٤ه )

قاعـــدة رقم ( ۱۵ )

12-41

القضاء بعسدم جسواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور اسر من النيابة المامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ــ يلتقى في التنيجة مسع القضاء بعدم قبول الدعوى .

### ملخص الحكم:

متى كان الحكم الملمون فيه اذ تضى بعدم جواز نظر الدموى المسبق صدور أمر من النيابة العابة بعدم وجود وجه لاتلبة الدعوى الجنائية عن ذات الواتمة لم يلغ ، وهو ما يلتقى فى نتيجت، مع التضاء بمسدم تبول الدعويين الجنائية والدنية يكون تد الترن بالصواب .

( طعن رقم ۹۲۷ أسنة ،ه ق ــ جلسة ه/١١/ ١٩٨٠ ــ س ٢١ ــ م م ٩٦٠ ) دعوى مباشرة

# دعــــوى مبــــاشرة

# قاعـــدة رقم ( 1 )

: المسمدا

المحكمة الجنقية \_ غير مقيدة بطلبات المدعى بالمقسوق المديسة \_ رافع الدعوى المباشرة \_ وهي بصدد انزال هكم قافون المقويات .

# ملخص الحكم:

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية راغع الدعوى الماشرة وهي بصدد انزال حكم تانون العقوبات على واقعة الدعوى .

( طعن رقم ٣٤ لسنة ٩٩ ق \_ جلسة ٢١/٣/١٧ \_ س ٣١ \_ ص ١٩٩١ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

#### : المصدا :

اشستراط تقديم شسكوى من المجنى عايه او من وكيله الفساص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة الحج، لا يمس حق المدعى المدنى او من ينوب عنه في ان يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة -

# والقص المكم:

من المقرر أن أشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليسه أو من وكيسله الخاص مى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من تاتون الإجراءات الجنائيسة عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السبب المقابة عنها الدعوى المطسروحة سد هو مى حقيقته تيد وارد على حرية النيابة العامة مى استعمال الدعوى المباثلية ولا يمس حقوق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينسوب عنسه سباى صورة من الصورة من المصورة من محدود القواعد العامة سد مى أن يحرك الدعوى امام محكمة الوضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو ببنابة شكوى . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون

(م - ٢٤ - جنائي)

ئيه أن الدميتين بالحقوق المدنية أقامنا دعواهما قبل الطاعن بطريق الادعاء المبلشر وهو ما سلم به نمى اسباب الطعن المقدمة منه ، غان ما يئسيره من قالة الفطا على التاتون يكون غير سديد .

( طعن يتم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/٤//١١ -- س ٣١ --ص ٤٤ه )

### قاعـــدة رقم ( ٣ )

#### : المسجدا

# ملخص الحكم:

من المترر أنه متى اتصلت المحكمة بالدموى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحا ، ظلت تأثبة ولو طرا على الدموى الدنية ما يؤثر هيها مان ترك الدموى الدنية لا يكون له أثر على الدموى الجنائية ، وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قاتون الإجراءات الجنائيسة ومن ثم مان تسرك المدعية بالحتوق المدنية لدموراها وانبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع المتضاء بتبرئة الطاعن عن الجريعة بعد أن تواغرت أركانها ويسكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير متبول .

: ﴿ طَعَنَ رَمْم ٨٩٣ لَسَنَةَ ٤٩ قَ صِ جِلْسَةً ٤ / ١٩٨٠ صِ ٣١ صِ ص ١٥٥ )

### قاعسدة رقم ( } )

### المسدا:

التكايف بالحضور هسو الاجسراء الذى يتسم به الادعاء البسائم سـ ويترتب عليه كافة الآثار القانونية سـ عدم اعسائله ــ اثره ــ عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة .

### ملخص الحكم:

من المقرر أن الدفع بسقوط حق المدعى المدنى في تحريك الدعسوى

الجنائية عن جريمة القنف والسب لمنى ثلاتة اشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رغم الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علما يقينيا لا ظنيا ولا المتراضيا قلا يجرى الميعاد المنصوص عليه على المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية والذي يترتب على مضبه عدم تبول الشكوى ني حــق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت منه قيام هذا العلم اليتيني ، كما ان المقرر تانونا \_ وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كاتمة الآثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ، وكان الثابت من الفردات المضمومة أنه قد حصل أعلان الطادن بصحيفة الادعاء المباشر المنفسمنة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير نابت منها أن المطعون ضده قد علم علما يتينيا بجريمة القذف التي ارتكبت في حقه قبل ثلاتة اشهر من هذا التاريخ الأخير فان الحكم الطعون فيه يكون صحيحا فيها قضى به من رئض الدفع المبدى من الطاعن بعدم تبول الدعوى الجناثية لمدم تحريكها مى ميعاد الثلائة شهور سالفة الذكر ، ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد بداية ونهاية ميعاد الانقضاء ما دام ما انتهى اليه من رغض الدفع بالانتضاء له أساس سليم في أوراق الدعوى بها يكون ممه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان نص الماة ٢٠٤ مِن تاتون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أنه « يجوز لسكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة مي الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنح » بما يبين منه أن التانون لم يتيد حق النيابة العامة هي استثناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح بأي تيد ، فأن منعي الطاءن على المكم المطعون فيه بالتفاته عن النفع بعدم جواز استثناف النيابة يكون على غير أساس من القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من أن الحكم المطمون فيه التفت عن دفاعه ... من أن المطعون ضده وقع على محيفة الادعاء بعد اعلاتها واثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه وأن أبدى هذا الدماع أمام محكمة

الاستئناف الا أنه لم يتخذّ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لحق بورقة الاعلان بعد تمام اعلانها باضافة التوتيع عليها باعتبار أن ورقة الاعلان بن الأوراق الرسمية وبن ثم قلا على الحكم المطعون فيه أن أعرض هن هذا الدماع ولم يرد عليه لانتماء الطريق القانوني لابدائه . لما كان ذلك ، وكان من المترر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالالتفات له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك مه والاصرار عليه وأن يشهد له الواتع ويسانده ، لما أذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله غان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن نتنساءله في حكمها - وكان الطاعن قد حدد دهاعه بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٧. التي تقل فيها بلب المرافعة في الاستثناف وحسسبها هو وارد بمحضر تلك الجلسة \* أنه يدمع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل ميها مي الجنحة رقم . . . . لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استثناف النيابة لاتها لم تطلب تطبيق الحد الادنى للمتوية وانتفاء ركن الملانية اعبالا للمادة ١٧١ من تاتون العقوبات ؟ مَانُه يعد قد تفارّل عما سبق أن أبداه من طعن بالتزوير على بعض هبارات التذف والواردة بشكواه ويضحى هذا الدفاع غير جدى ولم يتصد به سوى اثارة الشبهة في ادلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ولبس له من بعد أن يتمى عليها تعودها عن اجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه ؟ الأمر الذي يكون معه منمى الطاءن عن هذا الصدد بدوره غير سديد .

ا طمن رقم ۲۲۳۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/٥/٥/۱۱ ــ س ۳۱ ــ می ۶۵۲ ) می ۶۵۲ )

# نعوى ملانية

\_ مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المنية

- اجسراءات الدعوى المننية امام المحكسة الجناليسة

س مسلولية المتبسوع عسن اعمسال تابمسه

\_ التمـــويض

ب مسسائل متنسوعة

#### دعسوى مدنيسة

\_ مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المنية :

#### قاعسمدة رقم (١)

: 12-41

 إ ــ قفساء محكمة الجنايات بوصفها المحكمة المصال عليها أي الدعوى الدنية بعد اعتدتها اليها من محكمة القفض ــ لا خطا .

٢ - اعادة الدعوى الدنية الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد - يوجب على هذه المحكمة بحث عناصر الجريمة وتواقر اركاتها - عدم تقيدها فى ذلك بقضاء المحكمة الأولى واو حاز المحكم فى الدعوى الجنائية قوة الأمر المقفى - الساس ذلك -

# ملخص الحكم :

۱ ــ تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥لسنة ١٩٥٩ على أنه «على حكية النقض اذا قضت بنقض الحكم ان تعيد الدعرى الى المحكية التى اصدرته لتحكم ليها من جديد مشكلة من قضاة آخرين ... ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت فى عبدا الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية غان الحكم المسادر من محكمة جنايات المصورة ... بهيئة جديدة ... غيما يختص بالدعوى المدنية بعد اعادتها اليبا من محكمة التقن يكون قد صادف صحيح القانون ؛ ويسكون النعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبأنه كان يتمين على المحكمة ... محكمة الجنايات ... أن تحيل الدعوى الى محكمة منية غير سديد .

٣ ــ من المترر أن على المحكمة أن نعرض لبحث عناصر الجريبة من حيث تواغر أركاتهاوثيوت الفعل المكون لها غي حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته الله لترتب على ذلك آماره التاتونية غير مقيدة غي ذلك بتضاء المحكمة الأولى . ولا يهنع بن هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز توة الأمر المتضى لأن الدعويين ... المبائية والمتفية ... وان كاتنا ناششين عن

سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه النوسك بحجية الحكم الجنائي .

لا بطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۸

### قاعبسدة رقم (٢)

#### : المسجدا

متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المنية .

### ملخص الحكم:

لما كانت المحكمة الجنائية لا نختص بالتعويضات المدنية الا الذا كانت المحكمة الجنائية لا نختص بالتعويض المحكمة المسدد الى المتهم ، عاذا كانت المحكمة المسدد الما المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها غان ذك يستلزم حتما رغض طلب التعويض لائه ليس لدعوى التعويض بحل عن غمل لم يثبت على حسق من نسب اليه ، أيا الحكم بالتعويض ولو تغنى بالبراءة غفرطه الا تكون البراءة تد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت المنافع المنه المائم لتهم المنافع المنافع المنافع أن التعويض على المنهم لتيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة أسفادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم وصحة أسفادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المنفذة الى المعلمون فيه قد أسمس تضاءه بالبراءة على عدم تواغر اركان جريمة الإشافة المسابة المنافع السبابا للحكم برياض دعوى التعويض ،

( أطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ - س ٣١ --ص ٢٩١)

# قاعسسدة رقم ( ٣ )

#### است

ا - الدعوى الدنية التابعة - ترفع استثناءا للمحكمة الجنائية .

٢ - شرط المكم بالتمويض عن الضرر المادي .

٣ - مثال لتنخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون •

### ملخص الحكم:

الأصل مى دعاوى الحقوق الدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية

بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الدعلى المدعى به ناشئا عن شرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كيا أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الشرر المادى أن يكون هناك أخلال بمصلحة مالية المضرور وأذ كان البين من استقراء نصوص القاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ – المنطق الحصول على الواقعة – أنه ليس فيها ما يعطى لصلحة الجيارك الدق في الحصول على تعويض ما كيا أن الطاعن لم يستند الى المطعون ضده عسدم سداد الرسوم الجوركية على الاخفة المشبوطة وانتصر في نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من اتها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حسدده التسرار الوزارى رقم 14 لسنة ١٩٣٣ المان تنظله في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواتمة موضوع الاتبام في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواتمة موضوع الاتبام

( طعن رقم ۱۰۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۹/۱۱ ــ س ۳۱ ـــ س ۷۸۶ )

# -- اجراءات الدعوى المنية امام المحكمة الجنائية :

# قاعبدة رقم ( } )

#### البسدا :

١ - وجوب رفض طلب التعبويض اذا قضى بالبراءة لعبدم ثبسوت
 التحبة - علة ذلك ،

٢ -- متى يصح الحكم بالتمويض رغم البراءة •

# ملخص الحكم:

المحكمة الجنائية لا تفتص بالتعويضات المنيسة الا اذا كانت متعلقسة بالفعل الجنائي المسئد الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برات المتهم من النبهة المسئدة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يسئلزم حتما رفض طلب التعويض لائه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . لما الحكم بالتعويض ولو تفي بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواتمة اصلا أو على عدم حصول الواتمة اصلا أو على عدم حمدتها أو عدم ثبوت اسنادها الى منحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عسم بنوت متارفة المطعون ضده أصلا لجريبة اختلاس البضاعة المسئدة البه ، نان تضاءه برغض الدعوى المدنية يكون صحيحا ، وأذ كان طلب التعويض على سند من المسئولية المتاتدية أمرا خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية وغي مطروح عليها فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى المنط أغي تطبيق التأنون لاغفاله الحكم بالتعويض على أساس المسئولية المقدية يكون غير سديد .

( طعن رتم ۱۰۷۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۹ )

#### قاعىسدة رقم (٥)

### : 13---41

حسق المدعى المدنى فى تسرك دعواه امام المحكمة الجنائيسة ــ فى اية هللة كانت عليها ـــ المادة ٢٦٠ اجراءات ــ قضاء الحكم المطمــون فيه فى الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها ــ خطأ فى القانون ـــ وجوب تصحيحه باثنات تركه لدعواه ه

#### ملخص الحكم:

لا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة .٠٠/ ١٩٧٥/١ أن المسدى بالحق المدنى عن ننسه وبصفته قرر بتنازله عن دعواه الا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأبيد الحكم الابتدائى فيها قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى التانون ببخالفته نص المادة .٢٦ من قانون الاجراءات الجنائيسة التى ببيع للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى حطا يمييه ويستوجب بقضه نقضا جزئيا ونصحيحه باثبات ترك المدعى بالحقوق الذيه بمصاريفها .

( طعن رقم ۱۹۳۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ـــ من ۱۰۵ )

# قاعــــدة رقم (٦)

#### : المسحا

القضاء بالبرادة — المقام على عدم ثبوت وقسوع الفصل المسند الى المتهم — يتلازم معه الحكم برفض الدموى المدنية — ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحسكم •

### ملقص الحكم :

يتلازم همه الحكم برنض الدعوى المنية ، ولو لم ينمن على ذلك في منطوق المسسسكم ،

( طعن رقم ، ۲۲۸ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۹/۱ ــ س ۳۱ ــ من ۲۷ه )

### قاعــــدة رقم ( ٧ )

: المسلاا

هستن المدعى المدغى غى الخيسار بين طسريقى الادعاء الجسائمر امسام المعاكم الجنائية واقامة دعواه امام المحاكم المدنية لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية المتامة امام الأخيرة متحدة سببا مع تلك التى يريد اثارتها امام المحكمة الجنائيسة ـ مثسال -

# ملخص المكم :

النمى بسقوط حق المدعية بالحقوق المننية عى اختيار الطريق الجناش 
مردود بأن الثابت من اسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المننية لم تطلب عى 
الدعوى المرفوعة منها أمام الحكية المدنية الا فسخ عقد البيسع والتعويض 
عن هذا الفسخ وهى تختلف سببا عن دعواها الباشرة أمام محكية الجنع 
بطلب تعويض الفرر الفاشىء عن جنحة اسستيلاء الطاحن بالاحتيال على 
ملل المدعية بتصرفه بالبيع عن عقار ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيسه 
اذ تستقد الدعوى الأخيرة الى الفرر الفاشىء عن الجويمة ، ولا يسدعي 
الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية قد القابت دعواها المدنية ابتسداء الما 
المحلكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الفرر عن الجريمة الانا كانت 
المحلكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الفرر عن الجريمة الانا كانت 
دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد التارتها الما المحكمة الجنائية .

( علمن رقم ۸۹۳ لسنة ۶۹ ق ... جلسة ٤/٥/١٩٨ ... س ۳۱ ... ص ۱۶۵ )

# قاعـــدة رقم ( ٨ )

البسدا :

۱ ... متى يمتير المدعى بالمقوق المنية تاركا لدعواه ... م. ٢٦١ ا.ج ؟ ا . ج ؟

٢ - تأجيسل الدعسوى في غيساب المسدعى المدنى - دون اعسائله تشخصه - لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية اسستنادا الى عدم حضوره - مخالفة هذا النظر - بطلان الاجراءات .

#### ملقص الحكم:

۱ سمن المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنشية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه الدنية أذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد اعلن لشخصه ـ والحكمة من المستراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق ،ن علمه اليتينى بالجلسسة المحددة لنظر المعوى .

٧ \_ الذاكان تضاء هذه المحكية \_ محكية النتض \_ قد جرى على انه متى الوجب القانون الإعلان لاتخاذ اجراء او بده ميعاد غان أى طريقة أخرى لا تقوم مقليه ، وكانت الأوراق قد غسلت مما يدل على أن المدعى بالصحق المني ( اللطاعن) قد اعلن المسخصة ١٩٨/ //١٩١ التي صدر غيها المحلم المطعون فيه ، مها ينتفى معه القرل بعليه اليتينى بتلك الجلسة ، وكان لايفنى عن اعلانه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة الايفيد حتها علم الأسيل الذي عقاب عن المجلسة التي صدر غيها قرار التلجيل ، غانه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المتنية استنادا الى عدم حنسره مى جلسة جلسة ١٩٧٨/٢٢٩ التي لجلت اليها الدعوى عنى غيابه والني لم يكن تد جلسة جلسة ما والني لم يكن قد اعلن بها المنتصه ، وإذ خالف الحكم الملمون فيه هذا النظر منانه يكون قد ابتى ملى اجراءات باطلة ، مها يتعين معه نقضه بالنسبة الى ما قدى به في المعوى المعوى الملعن ،

( طعن رتم ۷۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۸ ــ س ۳۱ ـــ می ۱۰۸۲ )

# قاعسسدة رقم (٩)

البسدا:

التقرير بالتنسازل عن الدعسوى المنية ــ يوجب الإلمت ترك المسدعي بالهق المنى لدعواه ــ مع الزامه بالمصروفات ــ علة ذلك .

# ملخص المكم:

متى كان الحاضر عن الدعى بالحتوق المنتية قد قرر امام محكمة الاشكال بجلسة . ۱۹۷۰ الاموى الدعوى بجلسة . ۱۹۷۰ الاموى الدعوى المنتية وقدم الترارا مؤرخا عمى ٤ من نوغمبر سنة ١٩٧٥ مسادرا من المدعى بالحقوق المنتية يحمل هذا المعنى غاته يتمين لذلك التبلت ترك المدعى بالحق المنتى لحدواه المدنية مع الزامه مصاريفها على ذلك الترك عبلا بنص الفقرة الاولى من المسادة . ٣٦ من تاثون الإجراءات الهنائية .

ر طعن رتم ۱۹۹۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۰۷ )

# - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه :

### قاعــدة رقم (١٠)

#### : 12-41

١ - خفسوع الدعوى المنية لاحكام قوانين الحكم المحلى ازقام ١٢٤ لمسنة ١٩٧٥ - ما دام قد فصل فيها استفاقيا في ١٩٧٥ - ما دام قد فصل فيها استفاقيا في ظلها وقبل العمل بالقانون رقم ١٤ لسفة ١٩٧٩ - مسلولية وزير التربية والتعليم مدنيا عن جريمة القتل الخطا التي يرتذبها مدرس بعدرسة أمرية أثناء تلديته وظيفته وبسبها - أساس ذلك .

٢ - مسئولية المتروع عن الضررالذي يحدثه تابعه بعياء غيرالشروع - قيامها بتوافر السلطة القعلية في الرقابة والتوجيه - توزيع هذه السلطة بين اكثر من جهة - اثره - تضاينها جميعا في المسئولية - المادة ١٧٤.

### ملخص الحكم:

ان نظام الادارة المحلية الذى تترر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٢٩٠ وان كان قد نص في مادته الأولى على منع الشخصية المعنوية لكل وحدة من الوحدات الادارية المحلية ( المحافظات والمدن والقرى ) كما نس في مادته الفائية على أن كل وحدة من هذه الوحدات يعثلها مجلسها ونص في مواد المرى متقرقة من القانون واللائسحة المنفيذية على اختصاصسات واسمعة للمجالس المحلية ، الا أنه لم يرتب على تقرير الشخصسية المعنوية لهسذه الوحدات نتائيه الطبيعية من حيث تقرير استقلال كل وحدة من هذه الوحدات الادارية عن السلطة المركزية وتفويلها حق مباشرة الاختصاصات التي تتررت لها بادارتها دون الخضوع في ذلك لأوامر وتطبيات السلطة المركزية انها المجالس التي تبلل هذه الأشخاص يوجب الممل في مباشرة اختصاصات التي تقريت المجالس التي تبلل هذه الأشخاص يوجب الممل في مباشرة اختصاصانها على ان تتولى كل وزارة بالنسبة الى شنون المرفق المعدة به اصدار القرارات على ان تتولى كل وزارة بالنسبة الى شنون المرفق المعدة به اصدار القرارات المجالس ولها في ذلك ان تبغلها ما تراه من ارشادات وتوجيبات تؤدى الى المجالس ولها في ذلك ان تبغلها ما تراه من ارشادات وتوجيبات تؤدى الى

حبسن تيابها بنصيبها بن هذا الرفق . كبا نصت المسادة ٢٨ من اللائحة التننيذية للتسانون على نفس المعنى بقولها ، تبساشر الجسالس المحليسة اختصاصاتها . . . في نطاق السياسة العامة السدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الثبأن ١٠ ، ولم يرد بنظام الحكم المعلى الذي صدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ما يتمارض مع هذه القواعد ماستمر العبل بها مى ظله بنص المادة ٥٦ منه الذي يتضى بأن تلفى من نصوص القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يتعارض مع أحكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة ونقا المكام القانون المذكور الى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بهسا غيرها . وقد انتهج قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والذي الغي القانونين رقمي ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٧ لسنة ١٩٧١ ذات النهج فنص مى المادة ١٣٥ منه على حق كل وزير في الاشراف والرقابة على أعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المطية في المجالات الداخلة ني اختصاصه وبياشر الوزير حقه في هذا الشان على الوجه التالي : (1) أصدار القرارات والتعليبات اللازمة لتنفيذ السياسة العابة للمولة ومتابعة تنفيذ اعمال الوحدات المحلية في هذا الشان وللوزير في سبيل ذلك ابلاغ الوحدات المسالية مايراه من ارشادات وتوجيهات تؤدى الى حسن مبر الخدمات في المرافق المشار اليها . . . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المسادر فيها الحكم المطعون فيه ترددت أمام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين سالفة الذكر وحكم فيها قبل صدور قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ متظل خاضعة للقواعد المشار اليها والتي ابقت للوزير سلطة الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية في المجالات الداخلة في اختصاصه هذا الى انه لما كانت مسئولية التبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم - حسيما تقنى به المادة ١٧٤ من التقنين المدنى - بتوافر السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه حتى او كانت هذه السلطة موزعة بين أكثر من جهسة تعتبر كلها مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها ، وكانت جريمة القتل الخطأ التي دين بها المحكوم عليه قد وقعت اثناء تأديته لأعمال وظيفته ويسببها كمدرس. بمدرسة ابتدائية اميرية وتخضع لسلطة نمطية مى الرقابة والنوجيه لوزارة التربية والتعليم التي يمثلها الطاعن غان الدعم المدى من الطاعن بمندم قبول الدعوى المدنية قبله يكون على غير سند من القانون .

( طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ ــ س ٣١ ــ من ٢١ ــ من

قاعسسدة رقم (١١)

: المسلما

منساط مسئولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر ونطاقها .

### ولقص العكم :

بن المترر أن التانون المدنى اذ نص مى النقرة الأولى بن المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله فير الشروع منى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها أنما أتام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب التبوع لا يقبل أنبات العكس برجع إلى سوء أخبيار تابعه وتقصيره في رقابته ، وأذ حدد القانون نطاق هذه السؤولية بأن يكون الفعل الضار غير الشروع واتما من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يتصد أن تكون المسئولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدى عملا داخلا ني طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب الماشر لهذا الخطأ أو أن تكرن شرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وتبع منه أثناء تأدية الوظيئة أو كلما أستفل وظيئته أو بساعدته هسده الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير الشروع أو هيأت له بأبة طريقة كاتت مرسة ارتكابه سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها . لمسا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المسئول عن الحقوق المدنية متضامنا مع المتهم بالتعويض تأسيا على مسئولية المبوع عن أعمال تابعه الغير مشروعة اعمالا لنص المسادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وكان الطاعن لا ينازع في وقوع الحادث من تابعه المتهم اثناء عمله بالشركة ، فان منعى الطاعن يضحى غير سديد ،

ر طعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٦ ــ س ٣١ ــ من ٥١ )

(م ــ ۲۵ ــ جنائی)

#### ـ التمــويض:

قائسسدة رقم ( ۱۲ )

: 12-41

ر حد وجرب رفض طحاب التعسويض اذا قضى بالإرادة أعسام البسوت الدينة حامة ذلك •

7 - متى يمسح المسكم بالتدويض رغم الراءة .

ملقص اتعكم:

المدكبة الجنائية لا تختص بالتعويضات الدنية الا اذا كانت و معلتة بالفعل الجنائي المسند الى النبم ، فاذا كانت المدكبة برات المتبم من التهمة المسندة المسندة المي النبية عنان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس اليد موى التعويش ولا من مثل لم بثبت في حتى من نسب اليد . الما الحكم بالتعويض ولو تضى بالبراءة تشركه الا تكون البراءة تد بنيت على عدم حصول الواقعة أسلا و مم ثبوت استادها الى صاحبها ، و لما كان الحكم المطعون لحريبة تمالاس البضاعة المسندة أليه ، فان قضاءه برفنس الدعوى المنية لحريبة لختلاس البضاعة المسندة أليه ، فان قضاءه برفنس الدعوى المنية بكون صحيحا ، واذ كان طلب التعويض على سند من المسئولية التعاقدية أمرا خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية وغير مطروح عليها فان منهي المامن عنى الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطا في تطبيق القانون الطامن عنى المتعويض على المسئولية المقتية يكون غير سديد .

( علمن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٦ ــ س ٣١ ــ ص ٣٦ )

قامسنة رقم ( ۱۳ )

الدَّدَة بالتبعيض في الدعسوى المدنيسة المسرفوعة بالتبعيسسة في حالة العكم بالبراءة من شرطه ؟

ملخص الحكم:

من المترر أن شرط الحكم بالتمويض في الدعوى الدنيسة المسرفوعة

بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو شبوت وقوع الفعل 
موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده الى المتهم المقامة عليسه الدعوى 
للنكورة دون أن تترافر به الاركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحسكم 
المطمون فيه قد انتهى الى عدم ثبرث ارتكاب المطمون ضده للقطين المسندين 
اليه م قان ذلك يسلتزم الحكم مصحيحا سيرفض الدعوى المدنية قبله مما 
يكون النعى عليه في هذا الشأن غير سديد ،

ر ملمن رقم ۲۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ مس ٣١ ـــ مر ۲۷۷ )

ــ مسسائل متنسوعة :

قاعبسدة رقم ( ١٤ )

: 13-41

حسق والد الجنى عليسه في الطالبسة بالتعسويض عما أمسابه مسن ضرر شخصي من هراء وفاة ابنه سابصرف النظر عن هقه في أرثه من عدمه • ملخص المكم :

لما كان الحكم قد اثبت أن اأدعى بالدتوق الننية هو واند الجنى عليه على ما يبين من الأطلاع على محضر جلسة ، . ، . ، . ، . . . . . . . . . . وهو ما لم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يتدح فى صفته كوالد المجنى عليه ، وكونه قد أصابه ضرر من جراء نقد ابنه نتيجة الاعتداء الذى وقسع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى الدنية أنها قابت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على انصابه مقام النه المجنى عليه من أيلولة حقسه فى الدعوى اليه ، فان منهى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيد .

( طعن رقم ۲۰۲۶ لمسنة ۶۹ ق مد جلسة ۱۹۸۰/۳/۱ – س ۳۱ مـ ص ۸۸۸)

# قاعـــدة رقم ( ١٥ )

البسدا :

تاييد العديم المطمئون فيه ب الصديم المسادر برفض الدهبوي المنية نسبابه ب اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة النبيء المثقض فيه ب بعدم استئناف النبابة له ب وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه ب ينطوى على خطا في تطبيق القادون ب المائدة ٢٠٦ ا ٣٠ ج ب تجيز للمدعى المننى أن يستلف الحكم الصادر من الحكمة الجزئيسة في المخالفات والجنح ب فيها يختص بحقوقه الدنية ب متى تجارزت التعويضات المخالفات والجنح ب فيها يختص بحقوقه الدنية ب متى تجارزت التعويضات النصاب ب متى رفع استثنافه ب كان على المحكمة الاستثنافية أن تعرض بعث عناصر الجريمة ب لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية البحث عناصر الجريمة ب لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون نعبه قد أيد الحكم المسادر برغض الدعوى الدنية

السبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمه ناتي درجة اعتبرت الحكم الإبندائي حائز ١ لقوة الشيء المقضى نبه بعدم استثناف النيابة له بحيث يعتنع علبها وهي مي سبيل النصل في الدعوى المدنية المستانفة المامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى هُدانا المجنى عليه انتدير النمويض عن المضرر الذي اصابه ، وهذا القول ينطوى على خطأ غي تطبيق القانون؛ ذلك أن المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز المدعى بالمعتوق المنية أن يستانف الممكم الممادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيما يختص بحترته المنية وحدها ، ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحسكم هيه القاضى الجزئي نهائيا وحته في ذلك تاثم لانه مستقل عن حق النيابة العلمة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رغع استثنافه كان على المحكمة الاستئنانية أن تعرض أبحث عناسر الجريمة من حيث توافر أركاتها وثبوت الفعل المكون لها مي حق المنهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة اول درجة ، ولا يمنسم من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأسر المتضم ، لأن الدمويين الجنائية والمدنية وأن كانتا ناشئتين عن سبب وأحد الا أن الموضوع مي كل منهما يختلف عله مي الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

( طاحن رقم ۲۴ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ـ س ۲۱ ــ من ۳۹۱ )

# قاعـــدة رقم (١٦)

### المِسدا :

الطعن المرفوع من المسلول عن الحقسوق الدنيسة سـ نقضسه سـ لعيب في الاجراءات ترتب عليه المطلان سـ امتداده الى المتهم لتعلق البطلان بالحكم ذاته ولوحدة الواقعة ولحسن سبي العدالة •

# ملخص الحكم :

اذا كان يين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أنه بعسد تلاوة تقرير الناخيد بجلسة ١٩٧٦/١١/٩ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة آخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي العيلت الهيا المعوى . وهي الهيئة التي أصدرت المحكم المطعون نميه مما ينيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطمون نيه . لما كان ذلك ، وكان القانون تمد أوجب مى المادة ١١٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم مى الاستثناف تتريرا موتما عليه منه يشمل ملخص وقائم الدعوى وظروعها وأدلة الاتبات والنغى وجميع المسائل الفرهية التي رفعت والاجراءات التي تبت واوجبت تلاوته تبل اي اجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، فاذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والاغلى المحكمة تكون قد أغفلت أجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لمسحة حكمهاء ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات . مما يتعين معه نتضه والاهالة في خصوص ما تضي به في الدعوى المنسبة فقط بالنسبة للطاعن ( المسئول عن الحقوق الدنية ) وبالنسبة للبتهم كذلك ، اذ ان وجه النعي الذي اترته المحكمة انما يتصل به لأنه يرجع الى سبب منعلق بالحكم ذاته غضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك جع الزام المطمون ضدهم ( المدمين بالمحتوق الدنيسة ) المصروفات ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

ر طعن رتم ۹۵ه لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۶)

# قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

# الجسدا:

دعسوى منفيسة - عسدم جسواز اهالتها الى المحكمة المنفية في خالة القضاء بالبراءة لمدم ابوت التهمة .

# ملخص الحكم:

من المترر أنه لا يجوز أصدار قرار باحالة الدعوى المنية الى المحكمة المدنية أذا كان حكم البراءة يمس الدعوى المدنية مسلسا يقيد حرية القساضي المسسدني ،

﴿ طَعَن رَمْم ٢٣١٣ لَسَنَة ٤٩ ق \_ جِلْسَة ٨/٥/٠١٨ \_ س ٣١ \_ ص ٨٨٥ }

### قاد سدة رقم (١٨)

: 13-41

لا عسلاقة للمسدعي المقسوق المنيسة بالدهسوى الجنائيسة وليس له

استعمال ما تخوله من حقوق ،

# ملخص الحكم :

لما كان المدعى بالحقوق الدنية لا يبلك استعمال حقوق الدعرى الجنائية أو المتحدث عن الوصف الذى براه هو لها وانها يدخل فيها بصنت مضرورا من الجريمة التى وقمت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى احته اذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا فى تبديتها لها خان نعى المدمين بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا .

( طعن رتم ۱۵۵۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۲ ــ س ۲۱ ــ ۳ اس س ۲۰۶)

### قاعـــدة رقم ( ۱۹ )

البسدا :

قيسام الإدعاء بالحقرق المدنية في مرحلتي الاستدلال والتحتيس ... شم طلسيه ؟

# مِلْقُص المِكم :

لما كان تأثون الإجراءات الجنائية قد نص في المسادة ٢٧ منه على أن « لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريبة أن يقيم نفسه مدعيا بدتسوق مدنية في الشكوى التي يتدبها إلى النيابة العامة أو إلى احسد مابورى الضبط التضائي . وفي هذه الحالة يقوم المامور المذكور بتحويل الشكوى الى المنابة العامة مع المحضر الذي يحرره وعلى النيابة العامة عند احالة الدعوى الى قاضى المحقيق أن نجيل مديا الشكوى المذكورة » . وندى في المادة ٢٨ منه على أن « الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بعقوق مدنية تعد من قبيلة ، التبليغات . ولا يعتبر الشداكي مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بــذلك ني شكواه أو غي ورقة يقدية منه بعد ذلك أو اذا طلب هي احداهما تعويضا ؟ وواضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية غي مرحلتي الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء غي الشكوى المقدمة لمامور وكان ببين من المغردات المضمومة أن محامي الطاعن قدم أثناء مسير التحقيق . لما كان ذلك ؟ مذكرة بصفته مدعيا بحقوق مدنية ضمينها طلب سماع بعض الشمود أشر عليها وكيل النيابة المحقق مها يقيد ارفاتها بالتحقيق ، كما اشتملت الاوراق علي ما ينيد تيام الطاعن بسداد رصوم الادعاء المدني بقرض صاغ واحد ضد المطمون ضدهما ؟ ومن ثم فقد انمقدت للادعاء بالحق المدني مقومات الطلب المربح ويكون القرار الطعون فيه اذ تشي على خلاف ذلك قد أخطأ النطبيق المسحيح للتسافون .

( طعن رقم ۲۳۰۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۲/۰/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۹۳ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۰ )

# المسدا:

لا يشسترط فى المستم بالتضامن على المسسئولين عن التعسويض ــ وقوع خطا واحد منهم ــ يكفى وقوع خطا من كل منهم ولو كان غير الذى وقع من زمانته متى كانت الخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم نقع فى وقت واحد .

# ملخص الحكم :

لا يشترط قانونا فى الحكم بالتضابن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى دغع متهم واحدا بل يكفى أن يكون قد وقع من كل متهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت اخطأؤهم قسد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد . طعن رقم ١٩٧٤ لمسئة ٥٠ ق سد جلسة ١٨٠/١/١٧ سس ٣١ س هي ١٨٢ )

### قاعبسدة رقم ( ٢١ )

#### : 12-41

اثبات الحسكم - وقسوع الفصل الفسال من الطساءن - كفليته تلاهاطة باركان المسئولية المنبة - والقضاء بالتعويض •

#### ملخص الحكم:

من المقرر أنه يكلى على بيان وجه المضرر المستوجب للنعويض أن يثبت الحكم أدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتمويض من لجله .

( طعن رقم ۷۹۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٩ ــ س ٢١ ــ س ٨٩٩ )

# قاعسسدة رقم ( ۲۲ )

# المسلما :

الدعوى المدنية التى ترفسع الممكسة الجنائيسة سـ دعسوى تابعسة المعوى الجنائية التي تنظرها سـ القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالتسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المنية الناشئة عنها ،

### ملخص المكم :

الدموى المدنية التى ترغم إمام المحاكم الجنائية ، هى دموى تابعسة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواتمة ما ، يستوجب القضاء بموم تبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

ر طمن رتم ۲۵۳ لسنة ۵۰ تی ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۲۵)

### قاعبدة رقم ( ۲۳ )

### : 12-41

المسدعي بالمتقسوق المنسسة الطعن على الأمسر العسادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى المنية امام الجهة المختصة في أي وقت الى أن يمان به وتنقضي عشرة أيام على الإعلان سـ الملتان ٢١٠ ، ٢٢٣٣ المسسرادات •

### ملخص الحكم:

لما كان الأمر الصادر من النيابة العلمة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى

الجنائية تثبت له حجية تهنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائما لم يلغ - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فما كان يجوز مع بدئله تائما الم الدعوى عن ذات الواتعة التي صدر فيها لأن له في تطلق حجيت المؤتنة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحقوق المدنية في هذه الحالة أن يطعن في الأمر لمام الجهة المختصة في لي وقت الى أن يعلن به ونتقضى عشرة أيام على هذا الإهلان على ما تتضى به المادة 17، من تانون الإجراءات الجنائية وتؤكده الفقرة المائلة من المادة ٢٣٢ من النسائية ونائية المائية المائية عن المائية عن المائية عن المائية المائية عن المائية المائية عن المائية المائية عن المائية عن المائية المائية عن المائية عن المائية عن المائية عن المائية المائية عن الما

( طعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٥/١١/٥ ــ س ٣٠١ ـــ س ٩٦٠ ـــ من ٩٦٠ ـــ س

# قاعسسدة رقم ( ٢٤ )

#### : المسمدا

تضلى الحكم المطعسون فيسه عن الدعسوى المنيسة باهالتها الى المحكمة المنينة المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٩٠٩ اجراءات النمى عليسه في ذلك في جائز ولا مصلحة فيه .

### ملخص المكم:

منصى الطاعن على الحكم لعدم تضائه بعدم قبول الدعوى المنية مردود بأنه غضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى فيصلحته فيه منعدمة أذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المنية بسل تظي عنها باحالتها الى الحكمة الدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من تاتون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ - س ٣١ -ص ١٠١٨ )

# دفاع

س مليمسد الحسلالا بحسق الدفساع س مالا يمسد الحسلالا بحسق الدفاع

# دفسساع

### ــ ما يمد اخبلالا بعبق النفسام:

# قاعسسدة رقم (١)

### المسدا:

الدفع بمسرض المتهسم فى اليسوم المحدد البيع سه وتقسديم شسهادة مرضسية بذلك سـ ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه فى محل البيع سفع جوهرى يسانده الظاهر سـ وجوب تحقيقه أو الرد عليه سـ مخافقة ذلك سـ الصور .

# ملقص الحكم :

اذا كان يبين من مطالعة المدرات التى المرت المحكبة بضمها ومن محضر جاسمة المحاكبة أسام محكبة اول درجة أن الحاشر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضا في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشمهادة الطبيسة التي قدمها والثابت بها أنه مصلب بانزلاق غضروفي بالفترات التطنية تسبب عنه شلل بالساتين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبديد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وتع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شبقيته عان دفاع الطاعن مسالف الذكر أنها هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دمواه بل هو دفاع جوهرى بنبني عليه أن صحح تغيير وجه الراى في الدموى لاتتفاء قصد مرتلة التنفيذ وهو الركن الماوى في الجريمة المستدة المه بما كان يتمين معمه على المحكبة تحتيته بلوغا الى غلية الابر فيه أو الرد عليه بها ينفيه ، واذ كان الحكم المطون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الإبتدائي الاسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعان المشار اليه ايرادا له وردا عليه ما يه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ۱۰۱۸ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۴۱ --ص ۸۲ )

# - Mi -

# قاعسدة رقم ( ٢ )

### : المسيدا

عــدم جواز تولى محام واهــد واهب النفاع عن متهمين متعــدين ــ مفاطه ــ قيام تمارض حقيقى بين مصالحهم لا ما كان يسم كل مفهم أن يبديه من أوجه نفاع ما دام لم بيده بالفعل •

#### ملخص الحكم :

من المترر أن القاتون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دغاع واحدة والجب الدغاع عن متهدين معددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حتيقى بين مصالحهم وإذا كان الغابت من الاطلاع على الحكم المطمون أبيه أنه أنتهى الى أن الطاعن وحده هو مرتكب جريبة الفرب المفنى الى الوات التي دانه بها وكان أعقاء القضاء بادانته بلى يكي يستفاد من أسباب الحكم لا ينرقب عليه القضاء ببراءة المحكوم عليه الأخر وهو مناط التعارض المحتيتي المخل بحق الدغاع ؟ قاته لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منها بحتام خاص يتولى الفاع عنه السامية الواتع ولا يبنى على احتبال ما كان يسسح كل بنها أن يوسع من أهراء أن يوسع من أهرا أن يوسع من أهرا أن يوسع من أهرا أن يوسع كل يسسح كل

( طعن رتم ۱۲۱۰ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/١/١/١ ــ س ٣١ ــ مس ١٩٨٠ ) مس ١٤٨ )

# قاعـــدة رقم ( ٣ )

#### المسدا

١ -- التاخي في الادلاء بالنفاع -- لا يدل عنما على عدم جديته •

٢ — ااستعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصبح البنة نمته بعدم
 الجدية — النزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق واوجه دفاع المتهسم —
 مخالفة ذلك قصور وفساد في الاستدلال .

### ملخص الحكم:

من المقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جبيتـــه

ما دام منتجا ومن شانه أن تنفقع به التهمة أو يتغير به وجه السراى مى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حته الشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البئة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن بوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كمل فيه التاتون لكل متهم حته فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة الكفر فيه وتحتيته تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، وأذ ما كان الحسكم المطعون فيه على ما سلف بيئه على قد خالف هذا النظر فى الرد على الدفسع المشار اليه أكتناء بما ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه ، فأنه يسكون مهيبا فضلا عن قصوره بالفساد فى استدلاله بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حلجة المنتشلة أوجه الطعن الأخرى .

" الطعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۶۹ ق \_ جلسة ۲۱۸۰/۳/۹ \_ س ۲۱ \_ مي ۲۱ \_ مي ۲۸ مي ۶۸۳ )

### قاعىسدة رقم ( } )

#### المسحا:

1 حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبسات حما داءت المرافعة جازية - عدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي اصدرته بضم محضى الشرطة - والحكم بالإدانة - قصور .

 ٢ - طلب الدفاع اصليا براءة الطاعن واحتياطيا ضم محضر الشرطة --طلب جازم -- التزام المحكم-ة باجابته اذا لم تنته الى البراءة .

### ملخص المكم:

اذ كان الثابت من مدونات الحكم الطمون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصليا التضاء ببراته واحتياطيا نسم محضر الشرطة المسار اليه فنن هذا الطلب يمد \_ على هذه الصورة \_ بهثابة طلب جازم تلتزم المحكمــة باجابته عند الاتجاه الى التضاء بغير البراءة .

( طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ -- س ۳۱ ـــ ص ۶۲۰)

### قاعـــدة رقم ( ه )

: 12-41

تنسدير المحكمسة جدية طلب من طلبسات الدفاع واستجابتهسا لسه سر ليس لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ بيرر هذا المدول .

### ملخص ألهكم:

من المترر أنه متى تررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدناع فاستجابت له ، قامه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، كها أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسغر هذا العليل ب بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له ب عن حتيقة بنغير بن اتناعها ووجه الراى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعصح في مدوناته عن سبب عدم تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب الدفاع عن الطاعن وهو طلب جوهرى لتطبع بتعليد وجهة نظره في نفي الاتهام وكان ما أورده الحكم وهو بصدد الانتقات من هذا الطلب ب من كفاية أوراق الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة في شأن الصورة الحقيقية لوراقتمالا لا يسوغ معه رفض الطلب والمعدول عن تسرار المحكمة السابق بالاستجابة له سد أذ أنها تكون بذلك قد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها لتقول كلمنها فيها مع ما يمكن أن يكون المعان نه يم المعون فيه في اغلاله بحق الدغاع يكون مشوبا بالتصور المبطل مما يعيبه المعلمون فيه فيق اغلاله بحق الدغاع يكون مشوبا بالتصور المبطلة ووجب نقيد وروجب نقيده والاحلة .

( طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ـــ ص ۲۰ ٤٢٠ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

الجسدا:

نفى الطساعن ارتسكابه الغش او علمسه به على اسساس ان عمليسة افتاج المتح يتولاها مدير الانتاج — دفاع جوهسرى — ادافة الطساعن دون استظهار اختصاصه ومدى اشراغه وعلمه اليقيني بالفش ودون تحقيق دفاعه الجوهرى — خطا .

# ملخص الحكم :

يتعين لادانة المتهم مى جريمة الفش المؤثمة بالقانون رقم ١٨ لسسنة

1181 أن يثبت أنه هو الذى ارتكب عمل الغش أو أنه يعلم بالغش السدى وقع ، وأذ كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علم به وقرر أنه يشرف أداريا غقط على الشركة المنتجة — باعتباره وثيسا لمجلس أدارتها ... حون تدخل فى عملية أنتاج الملح الموكل أمرها ألى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان الحكم المطمون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اغتمساس الطاعن وبدى أشرافه وعليه الميتيني بالغش ولم يحقق دغامه رغم أنه جوهرى ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تولجهه وأن تبحصه لمتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بها يبرر رفضه لها وهي أم تفعل عان حكمها على مبلغ سحته أو ترد عليه بها يبرر رفضه لها وهي أم تفعل عان حكمها .

— ۲۱ س ۱۹۸۰/ $\xi$ /۲، ملینه ۹۵ ق به جلب ۱۹۸۰/ $\xi$ /۲ مین ۲۱ مین ۷۱ مین ۷ مین ۷

### قاعـــدة رقم (٧)

المسدا :

اعتبسار متهسم شاهد على آخر يتعسقن به التمساوض في المسلمة بينهما سعدم تخصيص محام مستقل عن كل ، اخلال بعق الدفاع .

# ملقص الحكم :

لا كان الحكم اعتبر الطاهن الأول شاهد اثبات ضد الطاهن الثانى فى شأن مساهبته معه فى ارتكاب الجريبة . وهو ما يتحقق به التمارض بين مصلحتهما الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منها عن دفاع الآخر ؛ لا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التمارض فانها تكون قد لطت بحق الدفاع مما يعيب الجسراءات المحكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاطالة .

۲ طعن رقم ۲۱ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٤/٥/١٩٨٠ ــ س ٢١ ــ م ٥٧٦ )

(م ۱۲۰ - جنائی )

### قاعـــدة رقم (٨)

#### : 12-41

المسادة ٢ من القلون رقم ٨٤ اسسنة ١٩٤١ معدلة بالقسانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ صـ اعفاؤها التاجر المخالف من المسئولية المجانية اذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة صـ دفاع المتهم بأنه مجرد موزع المواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومفلقة وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش صـ دفاع جوهرى صـ اثر ذلك .

#### ملخص الحكم:

لما كان القاتون رقم . ٨ لمسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القاتون رقم ٨ لمسنة ١٩٦١ بقدص على الله الاولى منه على ان استبدل بالمقرة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من المنافض و الفسلد الخاص بقيم التدليس والفش النس الآتى « ويفترض العلم بالفش و الفسلد الذا كان المخالف من المستفلين بالتجارة أو من البساعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريبة » ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أمفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى اثبت أنه لا يعلم بفش أو تمساد المواد التي يعرضها للبيع واثبت مصدر هسذه المواد الفاسسدة أو تساد المواد التي يعرضها للبيع واثبت مصدر هسذه المواد الفاسسدة أو وتنظيم تداولها سـ عى المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الاحدال الأغذية ألى الاحدال الأغذية ألى

 ١ اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة عى التشريعات النافيينة

٢ ــ اذا كاتت غير صالحة للاستهلاك الأدبى .

٣ ـــ اذا كانت مغشوشة » .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه « يماتب من يخالف أحكام الواد ٢ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ والترارات المنفذة لها بمتوية المخالفة وذلك الفا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يتضى الحكم بمصادرة المواد المغذائية التي تكون جسم الجريمة » ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة المام ثانى درجة وبن المعردات المضمومة أن المسدائم عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٣/١ التي صدر نبيا الحكم المطمون فيه بهذكرة شمينها دفاعه بن أنه مجسرد موزع لمنتجات جسروبي بمنياسة الاسكندرية وأن الجيلاتي يرد اليه بن مصانع جروبي مصنعا رمضانا : رقام بتسلمه الى من ضبطت لديها العينة بحالته : ودقع بعدم علمسه بالمنش ؛ وارفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضبت صورة الشهادة صادرة بن شركة حساعة التبويد بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٦ نفيد أنه يعمل موزعا لمنتجات الشركة بن ايس كريم جروبي بمنطقة الاسكندرية وضواحيها ؛ وهر دفاع جوهري كان يتمين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها عليه أذ تد بترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى في الدعوى أما وهي لم نفعل ؛ غان حكيها يكون محيها بها يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رتم ۲۳۱۳ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۸ ــ س ۲۱ ــ من ۸۸۵ )

# قاعىسىدة رقم (٩)

# المِسما :

الدفيع بالاعفياء من العقياب المستقد الى نص الملاة ١١٨ مكررا ... من قانون العقوبات جوهرى ... وجوب التصدى له ايرادا وردا .

### ملخص الحكم :

لما كان الدلم بالاعقاء من المعقب تاسيسا على ما جرى به نص المسادة ١١٨ مكرر « ب » من تأتون المعتوبات هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكبة أن تتأتشه في حكيها وتتسطه حقه ابرادا له وردا عليه ، وكان للحكم المطعون فيه تد تشى بادانة المطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه — فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعبيه بما يستوجبه .

( طمن رقم ۷۰۶ لمنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۵ ــ س ۳۱ ــ حي ۸۸۲)

# قاعـــدة رقم (١٠)

ادانة المسؤجر بتقاض مبلغ محظورة من المستلجر ـ دون السود على دغامه القائم على أن المين مؤجرة مغروشة والمستند الملام منه تلييدا لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتلجي ــ اخلال بحق الدفــــاع .

### ملغص الحكم:

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المعلى بان العين مؤجرة معروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين ما قام عليه دغاع الطاعن امام محكمة ثاني درجة وايده بما تدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدغاع غاته يكون معييا .

ا طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ ـ س ٣١ ــ من ١٩ ــ من

# قاعسدة رقم (١١)

المحداة

التبسبك بطلب سسماع شهود ... المسكم في الدعوى نون اهابتسه واضطرار الدغاع تقبول ما راته المسكمة من نظر الدعوى بغير سسماع شهود ... اخلال بحق النغاع ... لا يغير من ذلك جواز الاستغفاء عن سسماع الأشهود في عالمة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم ... المادة ... ١٨٠٠ اجسراءات المسلمة ...

# ملخص الحكم :

لما كان الثامت بمحضر جلسة المحاكمة أن النقاع عن الطاعن تعملك في مستهل الجلسة بسماع شهود الاثبات وبعد أن تراقعت النيابة أمر على طلب سماع اتوال الشاهدين المتدم ... والملازم ... الا أن المحكمة رفضت سماعهم وقررت البدء في المرافعة مما أحاط محلمي الطاعن بالحرج المسدى يجعله معذورا أن هو ترافع في الدموى ولم يتعسك بطلبه بعد تقرير رفضه

والاصرار على نظر الدعوى مما السبح به المدانع مضطرا التبسول ما راته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشمزود - ولا يحقق سسير اجسراءات المحكمة على هذا النحو المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٦ من تقارن الاجراءات الجنائية المعدلة بالقاتون رتم ١٩١٢ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة أذا تعذر سماع الشاعد لاى سسسبب من الاسباب لو قبل المتهم أو المدانع عنه ذلك ، لما كان ما تقسده غان الحسكم المطمون فيه يكون مشربا بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نتضسه والاعادة وذلك دون حلجة الى بحث ساقر أوجه الطمن ،

( طعن رتم ۸۷۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ ــ س ٢١ ـــ ص ١٩٥٧)

# قاعـــدة رقم (١٢)

المسدا

النفاع الذي يترتب عليــه وقف اجــرامات الحجز والهـِــع الاداريين ــ مادة ۲۷ ق ۲۰۸ لسنة ١٩٥٥ ــ دفاع الطاعن بالاستفاد الى نص هــذه المادة ــ جوهري ــ علة ذلك ؟ اغفال التعرض له ــ أخلال بحق الدفاع •

# ملخص المكم :

لا كانت الأدة ٢٧ من النتون رتم ٨٠٨ لسنة ١٩٥٥ غي شأن الحجز الإدارى المدلة بالقانون رتم ٨٠٠ لسنة ١٩٧٦ أن نصت على أنه ٥ يترتب على رغم الدعوى بالمنزعة في اصل المنافع المللوبة أو ني حسنة أجراءات الحجز و أو باسترداد الأشياء المحجرزة ، وقف أجراءات الحجز والبيسع الاداريين وذلك الى أن ينصل نهاتيا في النزاع » . فان دفاع الطاعن بالاسستناد الى نص هذه المادة بعد جوهريا ، لأنه يتجه الى نفى عنصر أسلمى من عناصر المجيمة ، وأذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التي قد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى فيها لو حقق بلوغا الى غاية الأبر فيه ورغم جديته التي تشميد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من أنطساعن وأغلته كلية غلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه بما يسوغ اطراحه ، فأن حكمها ينطرى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذي بعيبه بهسا يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ،

( طعن رقم ۱۵۲۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ ــ من ٥٠ ا

# قاعـــدة رقم ( ۱۳ )

البسدا :

نفاع الطاعن بحصول المدعى المدنى على الشبيك تحت تاثير الاشماعة بعد تاثير الاسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المسكنة المستكنا المستكنا المستكنا المستكنا المستكنا المستكنا المستكنا عن ذلك مستقال بحق المسلكا عن ذلك مستقال بحق المسلكا عن ذلك مستاع .

# ملخص الحكم :

حيث أنه وأن كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمية الاستئنافية أن الطاعن قدم حافظة بمستنداته التي أشار اليها باساب طعنه ، الا أن البين من الفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجسه الطعن أن مك الدعوى الاستثنائية قد حوى حافظة سيتندات الطاعن أثبت بوجهها دغاعه بأنه وقع الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى تحت تأثير الاكراه وتهملك بدلالة المستندات التي تضمنتها الدهظة على صححة هذا الدغاع وقد أدرجت نلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التي يحتويها ملغه الدعوى بما يغيد أتها تدمت للمحكمة وكانت تحت بصرها ــ ولما كان الحكم المطمون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاغن ، اخـــذا بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن من دغاع أمام المحكمة الاستثنافية وما تدمه من مستندات تدليلا على صحة دفاعه ، وكان دفاع الطاعن الذي تضبنته حافظة السنندات سالفة البيان يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئوليته الجذئية ، مها كان يتعين ممه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتات الطراهه ، أما وقد المسكت عن ذلك ولم تقحدث عن تلك المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دغاع الطاعن ، ولو أنها عنيت ببحثها وقحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الراي في الدعوى فأن الحسكم يكون مشوبا ، فضلا عن تصوره بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحسسالة .

(طان رقم ١٠١٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ ــ س ٣١ ــ ص ١١٠٤)

### \_ مالا يعد اخلالا بحق الدفاع :

# قاعـــدة رقم ( ١٤ )

المسدا:

عسدم التسرّام المصكمة بالرد على اوجسه السدفاع المؤمسوعية ــ استفادة الرد دلالة من ادلة الثبوت التي اوريتها في حكمها .

### ملخص الحكم :

اوجه الدفاع الموضوعية لا تلتزم المحكمة بمتابعة المنهم في مناحبهسا المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من ادلة النبوت السشفة التي اوردتها .

ر دلعن رقم ۱۳۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ مس ۸۸ ) مس ۸۸ )

# قاعسسدة رقم ( ١٥ )

: 13-41

الطلب الذي تلتزم المحكمسة باجانسه أو الرد عليسه سـ هسو الطسلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

### مِلْحُمن الحكم :

من المترر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته أو ألرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته المقامية .

( طعن رتم ۱۹۸۰ استة ۶۹ ق سجلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ سس ۲۱ سـ من ۱۰۵ )

# قاعـــدة رقم (١٦)

المِسدا :

للمحكهــة الالافــات عمه يثيره الطــاعن من انهــام لآخــر لتعلقــه بموضوع الدعوى ــ عدم التزامها بالرد عليه استقلالا ــ شرط ذلك ؟

### ملخص الحكم:

النمى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة

وأن مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستقادا من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .

( طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۶ ــ س ۳۱ ــ من ۲۳۲ ) من ۲۳۲ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

#### البسدا:

عسدم التسزام محكمسة ثانى درجسة أن تجسرى من التحقيقسات الا ما ترى ازوما لاجرائه ساليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعسودها عن أجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى بلجرائه

#### ملخص الحكم:

من المترر أن محكمة ثانى درجة أنها تحكم على متنفى الأوراق وهى
لا تجرى من التحتيقات الا ما نرى لزوما لاجرائه ولما كان الثابت من الإطلاع
على محاضر جلسات المحكمة الاستثنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أتوال
النسوة اللائى تيل بترددهن على المسكن لمليس له أن ينمى على المحكسة
تعودها عن أجراء تحتيق لم يطلبه منها ولم تلزم هي باجرائه .

- 17 - - 19. -

# قاعـــدة رقم ( ۱۸ )

### البسدا :

تعسارض المسلحة الذي يوجب افسراد كل متهم بمحام خلص ــ أساسه الواقع ــ لا احتمال ما كان يسع كل منهم أبداؤه من دغاع .

### ملخص الحكم:

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن. متهمين متعددين في جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواتمة لا تؤدى الي القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحسكم المطمون فيه أنه اثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بتصد الاتجار واثبت عى حق الطاعن الثانى تداخله بصفته وسيطاً عى بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل الكون الجريبة عى حق احدهسا لم يكن من شائمه أن يؤدى الى تبرئة الأخر أو يجعل أسناد التهبة شائما بينهما شيوعا صريحا أو ضمينيا ، كما أن القضاء بادانة أحدهما لا يترتب عليسه النشاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيتي المخل بحق الفناع ، وكان تعارض المسلحة الذى يوجب افراد كل منهما بحمام خاص يتولى التفاع عنه أسلمته الواقع ولا يبتني على احتمال ما كان يسع على منهما أن يرسديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبده بالمعلى ، ومن ثم غان مصلحة كل منهما أي الدفاع لا تكون بتمارضة ويكون ما يايره الطاعنان في هذا الشان لا اساس له من الواقع والقانون .

ر طعن رقم ۱۰٦۸ لسنة ۹۹ ق جلسة ۲۱/۲//۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۲)

### قاعبسدة رقم ( ١٩ )

## : 13\_41

طلب تعقيس نفاع لا يتجسه الى نفى الفعل او اسستحالة حمسوله ساعراض المحكمة عنه سالا ميب ،

# ملخص الحكم:

لما كان البين من محضر جلسة المحاكبة أن النفاع طلب اجراء تجربة للتحقق من أن جبب بنطلون الطاعن يسع الواد الخضرة المضبوطة قبيه دون أن يدفع باستحالة انساع الجيب لها ، وكان هذا الطلب \_ وما يرتبط به من طلب ضم حرز الجيب \_ لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل الكون للجربي للاثارة الشبهة في ادلة الثبوت التي اطبانت اليها المحكبة فلا طبها أن هي أمرضت عنه والتقتت عن اجابته ، هذا بالاضافة الى انتفاء مصلحة الطاعن فيها يثيره مي شأن المخدر المضبوط في جيبه ما دام وصف النهمة التي دين اطعن يقي مائي الم 1871 لسنة 23 مسئوليته عن المخدر المضبوط في متجره ، واطعن يقم 1874 لسنة 23 سبطحة 171.

### قاعبسدة رقم ( ۲۰ )

### المِسدا :

ا ــ ادراك معلى النسارات المبنى عليسه التبسع - موضسوعى
 حدم النزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط ما دام المتهم لسم
 يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما أراده •

# ملخص المكم :

لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الجنى عليه قد شهد بالاشارة بما يليد أن المتهم مربه بسكين مان ادراك المحسكمة لمعاتى الاشارات اسر موضوعى يرجع اليها وحدها علا معقب عليها في ذلك ، ولا تشريب أن هي ولهمت تعيين خبير ينتل اليها معاتى الاشارات التي وجهها المجنى عليه لها طلما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معلى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن في طعنه أن ما غهبته المحكمة مخطف لما الساحد ، وبا دام هذا الطلب قد تصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والشاهد دون أن يهتد الي تحقيق دفاع معين يتمل بموضوع الدعوى ومن شاته التأثير في نتيجسة اللما غيها غلا يعد من الطلبات الجوهرية الذي تلازم المحكمة بالرد عليها في حالة ونفسا .

( طعن رتم ۱۹۷۸ لسنة ۹۹ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ -- س ۳۱ می ۳۰۷ )

### قاصب دة رقم ( ۲۱ )

### : المسلما :

المحكمسة لا تلازم بمتابعة التهم في مناهي دفاعه المختلفة .

### ملقص الحكم :

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهى دغاعه المختلفــــة والرد على كل شبهة يشرها على استقلال أذ الرد يستفاد دلالة من ادلة اللبوت السائفة التي أوردها الحكم .

۱ طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۱/۸۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۳ )

### قاعبسدة رقم ( ۲۲ )

البسدا :

المحكمة غسير مازمة بلجابة طلب مناقشسة الطبيب الشرعى سد دلك .

# مِلْخُص الحكم :

محكمة الموضوع غير ملزمة بلجابة الدناع الى ما طلبه من مناتشسة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جنبهسا حلجة الى اتخاذ هذا الإجراء .

( طمن رتم ۲۰۹۰ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۲۱ ــ من ۲۷۷ )

# قامـــدة رقم ( ۲۳ )

# المسدا :

قولى محسلم واهسد الدفاع عن متهمين متعدين في جريمسة واهسدة سمتى يصمع ? تعارض الصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص للدفاع عنه سائسه الواقع لا احتمال ما كان يسع كل من المتسرافعين إبداده ما دام لم يبده بالقعل ه

# مِلْحُص الحكم :

تضاء محكبة النقض تد جرى على أن التاتون لا يبنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن بتهمين متعددين في جناية واحدة بها دامت ظروف الواتمة لا تؤدى إلى القول بتيام تمارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن نبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق لحدهم لم يكن من شائه أن يؤدى إلى تبرئة الآخرين منه أو بجمل اسناد النبعة شائمة بينهم شيوما صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بادائة أحدهم حكم يستقاد من الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين وهو مناط النعارض المحقيق المذل بحق الدفاع ، وكان تعلرض المصلحة الذي يوجب لهراد كل متهم بحمام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواتح ولا يبنى على المراب المحتاج الدفاع عنه اساسه الواتح ولا يبنى على المتبال با كان يسمع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع عادام لم بيده بالمعل . طعن رقم إلى السنة ؟ ق — حلسة ١٩/١/١/١٧ — س ٢٠ –

( { -- Um

### قاعــــدة رقم ( ٢٤ )

: المسماة

١ - تعديل محكمة اول درجمة الوصف - دون لفت نظر النفاع -,
 متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستثنافية .

٢ - النفات المكم عن النفاع القانوني ظاهر البطلان - لا يعيبه .

### ملخص الحكم:

المحكمة لا تتد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العسامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة المامهسا بجميع كيونها واوصانها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن الواتعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذي ادخلته على الوصف القانوني المعطي لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبيئة بأمسر الاهالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، وأنه اذا اتجهت المحكمة الى أسناد واتعة جديدة الى المتهم تكون مع الواتعسة المتسوية اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحسركة الإجرابية التي اتاها المتهم ... تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد ان نبهته الى التعديل الذي أجرته ليبدى دغاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من تانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمية أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهسم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى ــ الذى أطلقه ــ في فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الإجرامية التي أتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دهامه عيسه ، عاته لا شمائبة بطلان مى اجراءات محكمة اول درجة وما ترتب عليها من حسكم أصدرته ، واذ كان من المقرر - بالاضافة الى ذلك - أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو \_ حتى ولو لم تلفت نظـر الدغاع عن المنهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية ما دام ان المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دغاعه على أساسه - كيا هو الحال في الدعوى - قان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك : وكان دفع الطاعن امام محكمة نائى درجة ببطلان الحكم الابتسدائى لا يعدو ... على ما سلف بيانه ... ان يكون دفاعا تاتونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محبة الصواب غانه لا يعيب الحكم الملعون فيه الثقانه عنه ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ١٦٠١ لسفة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١/١٨٠ - س ٢١ --ص ( ٥٠٠ )

### قاعـــدة رقم ( ۲۵ )

البسيدان

النفاع الجنى على تعانر الرؤية - موضعوعي - تفاية العرد علمه مالأخذ بلالة الثبوت في الدعوى ،

## ملخص الحكم :

متى كان الأصل أن الدناع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بتوة الأشياء هو من أوجه النفاع الموضسوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أغذه بأدلة النابوت مي الدعوى : وكان الحكم ... مجم هذا ... قد عرض لرفا الدفاع ولطلب اجراء تجربة والمرحهما في قوله: « والإضاءة كانت كافية للرؤية بشمهادة . . . . . . . وجة . . . . . ماحب المنزل الذي وقعت ايامه الحادثة والمواجه لمنزل المجنى عليه نقد كانت حجرتها مضاءة بلهبة كبيرة وشبلكها المطل على الشارع مفتوحا بها يسمح على وجه التأكيد للمار بالشارع مي هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برقبة المعهم ووجهه من اصابات ظفرية لم يستطع تعليل سببها وما بالشاهد الاول من اصابة بالسكين في ساعده الأيسر لدى محاولته القبض على المتهسم يزيد من اطبئنان المحكمة الى صحة نسبة الواقعة الى المتهم . . » واذ كان هسذا الذي أورده الحكم سائفا ويرتكز على اسانيده التي لم ينسازع الطاعن في صحة معينها من الأوراق ، وكان من السنتر عليه أنه وان كان القامون قسد الوجب سماع ما ببديه المتهم من أوجه الدغاع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا وضحت لديها الواتعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوي غلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ؛ ومن ثم غاته وقد بأن أن المنازعة هي أمكان الرؤية تستهدف أثارة الشبهة في الأدلة

المستهدة من اتوال شهود الابنات وهو ما اعرضت المحكمة عنه اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عوضه عنه اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عوضه على المناع بكون غير سديد سـ ويتمين رغض الطمن موضسسوعا .

ر طعن رقم ۲۶۳۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۸/۱/۸۰۸ - س ۳۱ -حن دهه )

## قاعـــدة رقم ( ۲۹ )

: 12-41

محسكمة الموضسوع غير ملسزمة بمتابعسة المتهسم في منسلحي دغاعه الموضوعي سـ والرد على كل تسبهة يثيرها ما دام لقضائها وجه مقبول .

## ملخص المكم:

من المترر أن محكة الموضوع غير ملتزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاهه الموضوع على المرضوع من المتلقة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيمسا أعرضت عنه من شواهد النفي أو الحات به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجسمة متبسول .

ر طعن رقم ۲۶۲۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱ -- س ۳۱ --مر ۲۱ه )

# قامىسىدة رقم ( ۲۷ )

### : المسدا

ليس الطاعن أن ينمى على المصكنة قعسودها عن القيام بالمسواء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره املهها سامثال . ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة غمم عقد البيع المسجل برتم . . . . لسنة 1971 توثيق التاهرة المشلم المهدف المسلم بالمسلم تأميله بأسباب الطعن غليس له من بعد أن ينعى على المحكمة تعسودها من التيام بلجراء لم يطلبه منها أو الرد على نفاع لم يثره أسلمها .

؛ طعن رقم ۸۹۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلّسة ٤/٥/٥/٥ ــ س ۳۱ ــ حس ۵۹۵)

## قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

#### البسدا :

عسدم الأسرام المحكمة باجابة الدفاع الى طلب تقسديم تقسوير كبير استشارى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ما يدعسو لاتفساذ هسذا الإجسراء .

### ملخص المكم :

تقدير أراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجمه الى محكمة الموضوع التى الله الحرية في تقدير التوة التطبلية لتقسرير الخبر شبكه في هذا أشأن مباتر الأدلة قلها مطلق الحرية في الأخذ بها تطبئن اليه منها والالتفات عبا عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التعدير.

من المترر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الدفاع الى طلب تقسميم تعرير استشارى ما دام أن الواتمة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حلجة الى هذا الاجراء كما هى الحال في الدعوى .

( طعن رقم ۲۱۹۹ لسنة ۶۹ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۸ ... س ۳۱ ... ص ۲۳۲ )

## قاعسسدة رقم ( ٢٩ )

### المسدا :

الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه ... ما هيته .

## ملخص المكم:

من المترر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالالتفات له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك متدمه على التمسسك به والاصرار عليه وأن يشهد له ألواقع ويساندد ، أما أذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله غان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتنسأوله في حكمها سد وكان الطامن قد حدد دفاعه بجلسة 10 من أكتوبر سنة 197٧ ألني تقل فيها باب المرافعة في الاستئناف وحسسبها هو وارد بمحضر تلك المجلسة 18 أنه يدغع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها في الجنحة لرقم من منة 1970 الزيتون وعدم جواز استثناف النيابة لأنها لم تطلب لرقم من المبابة النهابة لأنها لم تطلب

تطبيق الحد الادنى للعقوبة وانتفاء ركن العلانية اعبالا للمبادة ١٧١ من تناون. العقوبات » غانه يعد قد تغازل عما معبق أن أبداه من طعن بالتزوير على بعض عبارات القذف الواردة بشكواه .

( طعن رقم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ ی جلسة ۲۱/۰/۰/۱۱ -- س ۲۱ --مر ۲۵۶ )

## قاعـــدة رقم ( ۴۰ )

#### : المسادا

عسدم جسواز الذمى على المحكسة قعودها عن اجسراء تحقيس لم يطلب منها سالطلب الجازم سماهيته .

### ملخص المكم :

متى كان البين من مطالعة محاضر الجاسات أنه بجلسة ه ١٩٧٢/٦/٢٥ طلبت المحكمة من الخبير السابق ندبه غحص اعتراضات الطاعن على تتريره سواء ما ورد منها بمذكراته وما ابدى بالجلسة كما طلبت منه الطلاع على المستندات المتمه وتقديم تقرير تكبيلى ، واذ قدم الخبير التقسرير سسالت الذكر ، لم يبد الطاعن أو محاميه اى اعتراضات عليه أو الطلبات محل النعى بجلسات المراغمة السابقة على حجز الدعوى للحكم بل الثابت من محساضر هذه الجلسات أن الدافع عن الطاعن تنازل من سماع شهود الاثبات اكتفاء بتراء أتواقهم على التحقيقات غليس الطاعن من بعد أن ينمى على المحكسة تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمادها أذ الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازمالذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك به والأصرار عليه في طلباته المخالية .

پ طمن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق - جلسة 70/0/0 - س 71 - م 70/0

### قاعسدة رقم ( ۲۱ )

البسدان

ددم التزام المحكمة بلجابة طلب تحقيستى قسدم فى مذكرة ، بعسد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه ،

ملخص الحكم :

من القرر أن المحكمة منى أمرت باقفال باب الراقمة فى الدعوى وهجزتها للحكم تمهى بعد ؛ لا تكون ملزمة بلجابة طلب المتحتيق الذى يبديه المتهم فى مذكرته الني تدمت فى قدرة حجز القشية للحكم أو الرد عليه سواء تدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب فلك بجلسة المحاكمة وتبل اتفال باب المراقعة فى الدعوى ويكون النمى لذلك بتالة الإخلال بحسق الدفاع والقصور فى غير محسله .

( طمن رقم ۲۹۶ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٥/۲۹ ــ س ۳۱ ــ من ۲۹۲ )

## قاعسسدة رقم ( ۲۲ )

المحداد

 ۱ ــ الدفاع الموهري هو الذي يشسهد له الواقسع ويسسانده ويصر عليه صاحبه ويتمسك به ٠

٢ ... عدم النزام المحكمة بالرد على دفاع عار من دليل ه

## ملخص المكم :

من المترر انه يشترط فى النفاع الجوهرى كيها تلتزم المحكمة بالإلنات الله والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك متمه عن التبسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما اذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة أن هى النفت عنه لما ارنائه من عدم جديته وعدم استفاده الى واقع يظاهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وتوع الجربية المائدة الى الطساعن ه

( طعن رقم ۲۱۱۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸ - س ۳۱ ـ م ص ۷۱۷)

### قاعـــدة رقم ( ۳۲ )

### المسساة

أناب أجسراء المعاينة الذي لا يتجه الى نعى القعل الكون للجريمة ولا أنى أفيت استطاقة حصول الواقعة كما رواها الشرود بل كان المقصود منه النار الذي أطمئت الله المحكمة ، هو دفاع موضوعي لانفترة المحكمة بأجابته ،

## ملخص الحكم :

من المترر أن طلب المعاينة أذا كان لا ينجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى انبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منه أثارة أنشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة غان مثل هذا الطلب يعد دعات موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم غلا محل لتعييب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

ا طنن رتم ۲۵ لسنة ۵۰ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۰ سس ۳۱ سـ من ۷۷۷ )

## قاعـــدة رقم ( ٣٤ )

## : أياسيدة :

عددم انتزام المحكمة بتتبع المتهم في منساهي دفاعه الموضوعي ٠

### ملخص الحكم:

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أن يورد الأدلة المتجــة الني صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى التهم ولا مليه أن يندقيه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مقاد التفاته عنها أنـــه اطرحها وأم ير فيها ما يغير من عقيدته .

- ۳۱ س ۱۹۸۰/1/1۱ س ۱۹ س ۱۹ س ۱۹ می ۷۷۰ می ۷۷۰ می ۷۷۰ س ۱۹ می ۱۹۸۰

### قاعـــدة رقم ( ۴۵ )

## البسدا :

عددم ابدداء الطاعن طاب سسماع الشسهود لمام محكمة أول درجسة وابداؤه أمام محكمة ثاقى درجة — اعتباره متقازلا عنه بسكوته عن التبسك به أمام محكمة أول درجة — القمى بالإخلال بحق الدفاع في غير محله •

## ملخص الحكم:

لما كان البين من مراجعة محاضر جاسات المحاكبة المام محكسة اول 
درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاهدى نفى سمعتهما 
المحكة ولم يطلب منها أيا من الطلبات الواردة بأسباب الطمن والتي انقصر 
دفاع الطاعنين الثاني والثلث والرابع على إدائها بمذكرتهم المتدمة للمحكمة 
الاستثنائية بجلسة 11/ / ١٧٧/ ١ وكان الأصل أن المحكمة المستئنائية تحكم 
على متنفى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، 
وكن الثابت أن دفاع الطاعنين الماني والشائد والرابع وأن اسدى على 
اطلبات أمام المحكمة الاستثنافية عانه يعشر متناز لا عنها بسكوته عن التمسك 
بها أمام محكمة أول درجة ومن تم على الفكم بدعوى الاخسال 
بحق يخت الدفاع يكون في غير حطه ،

ر طعن رقم ٤٨) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٢١ ـــ ص ٧٧٠)

## قاعسسدة رقم ( ٣٦ )

#### : 12....41

اغفال المحكمة مذكرة للطاعن قدمهما بفير الذن منها بعد انتهاء المرافعة - لا عيب •

## ملخص الحكم :

لا كان يبين من مطالعة محاشر الجلسات أن الدمسوى نظرت أمام المحكمة الاستثنافية بجلستين ١٩٧١/٥/١١ ونبها استولى

الحاشر مع الطاعن دفاعه الشفوى ، وحجزت الدعوى للحكم بجلسسة ۱۹۷۷/۱۱/۱۱ التي مدر فيها الحكم المطنون فيه دون أن يصرح للطاعن بنقدم مذكرات ، ومن ثم غلا شريب على المحكمة أن هي اغفلت مذكرة للطاعن كدمها بفير أذن منها وبعد انتزاء المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها .

س ۱۹ س - ۱۹۸۰/۱/۱۱ السنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١١ - س ۱۹ -حس ١٩٨٠)

### قاعـــدة رقم ( ۷۷ )

: المسلما

عسدم التزام المحكمسة بتعقب المترم في منسلحي دفاعه الموضوعي .

# ملخص الحكم :

محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دهاعه الموضسوعي والرد عليه على استقلال أذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السسائفة الذي أوردها الحسسكم .

( طعن رقم ، ۷۱ لسنة ، ٥ ق سـ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ -- س ٣١ --مي ٨٦٩)

## قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

#### المِسدا :

حسب الحسكم ايراد الأثلة المتجهة التي تحمسل قفساءه سامقه المقهم في كل جزئية من دفاعه ساغير لازم ،

### ملخص الحكم :

بحسب الحكم كيما يتم تعليله ويستقيم تضاءه أن يورد الادلة المتجسة الني صحت لديه على ما استخلصه من وترع الجريءة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتنبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن بفاد التفانه عنها أنه اطراحها ، وكان لا ببين من الاطلاع على محاسر جلسات المحاكبة أن الطاعن أو المدافع عنه الدار أمام محكمة الموضوع أنه لم يتيسر له الحصول على اذن كتابي من المؤلف بسبب فقد بصره فان منماه في هذا المحصوص يكون غير.

( طعن رقم ۷۶۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۹۹ )

### قاعىسىدة رقم ( ٣٩ )

## البسدا:

توكيسل الديسم اتشر من محسام للدفاع عنه سد عدم نقسيههم الدفاع بينهم سد حضور البعض دون الآخر سد استنجال الدعوى لحضور الفائب سد المخات المحكمة عن هذا الطاب سد لا اخلال بحق الدفاع سد علة ذلك ؟

### ملخص المكم:

متى كان بين من دحضر جاسة ١٩٧٨/١١/١١ التي صدر فيها الصحكم المطعون فيه اله حضر مع الطاعن الاستاذان / ... .. و ... .. الحامي المحابيان كما حضر معه الاستاذ / ... و و الاستاذ ان كما حضر معه الاستاذ أن و و الاستاذ ان كما حضر علمه الاستاذ أن و و الاستاذ ان كما حضر المعامن خلك و التهمس التاجيل لسفر المحلمي الاصيل للاردن ؛ كما طلب الطاعن خلك في المعامة ومحلمي المدعى بالدعى بالدعى بالدعى بالدعى بالدعى المنافق المنفى ثم ترافع كل من المحسسايين الموكلين المحلمين على وجود زميله الفائب . لما كان ذلك ؛ وكان الطساعن لم يشر بالسباب طعنه الى ان المحامين الموكلين عنه انفقوا ثلاثتهم على المشاركة في بالدفاع وتقسيمه بينيم ؛ فان المحكمة اذ قضت في الدعوى بادانة الطساعن دون استجابة اطلب الناجيل لحضور محام ثالث معه لا تكون تد اخلت بحته في الدفاع ما دام أن التانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية اكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

ا طعن رقم ۱۹۸۰ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/۱۱۰/۱۰ - س ۳۱ -من ۲۲۹ )

## قاعـــدة رقم ( ٠٠ )

#### المسدا:

الطلب الجازم \_ ماهيته \_ مثال لطلب غير جازم •

### ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وأن طلب اجراء معاينة ليلية لكان العالمة الا أن هذا الطلب جاء من سسسبالي مرائعته بقصد التشكيك في اتوال الشهود منتهيا الى طلب البراءة ولا يفيد معتمى الطلب الصريح الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بلجابته أو الرد مليه لما هو مترر من أن الطلب الجازم هو الذى يصر عليه متدمه ولا ينفك عسن التبسك به والاصرار عليه .

ر هلعن رقم ۲۶۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۲۱ ــ من ۹۷۹ . من ۹۷۹ )

### قاعبدة رقم ( ١١ )

: المسدا :

تحصيل حكم أول درجة لنضاع الطاعن ، والرد عليه ، تأييد محكة ثانى درجة للحكم المذكور السبابه دون التعرض لهذا الدفاع ، مفاده — اطاسوراهه ،

### ملخص الحكم:

لا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن في خصوص دفعه سالف البيان واطرحه بأسباب سائفة المتزم فيها التطبيق التانوني الصحيح فان تأييد الحكم المطعون فيه للحسكم الابتدائي لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع .

( طعن رقم ۳۰۲ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ م ۱۸۸ )

## قاعـــدة رقم ( ۲۶ )

: المسمدا

عسدم التـزام المحكمـة بتعقب المتهـم في نفـاعه الموضــوعي ــ اكتفاء بلطة الثبوت التي عولت عليها .

## ملغص الحكم :

المبرة في المحاكمات الجنائية هي بانتناع تاضي الموضوع بناء على الاملة المطروحة عليه بادائة المتهم أو براعته فلا يصح مطالبته بالأخذ بطلل معين الا في الاحوال التي يقررها القانون وليس ثبة ما يبنع المحكمة من الأخذ برواية يقتلها شخص عن آخر منى رأت أن تلك الاتوال قد صدرت بفه حقيتة وكانت تبثل الواقع في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم تد عرض لدناع الطاعن من أنه اشترى الأخشاب المضبوطة لديه وأدارجه للاسباب الساعة التي اوردها والوارد فكرها - وكانت ، حكية الموضوع لا تليزم ببالرد على من دناع موضوعي للمتهم اكفاء بأدلة الثبوت الني عولت عليها مي قضادا بالادانة ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستتيم تضاؤه أن يورد الأدله المنتحسة التي منحت لديه على ما استخلسه من وقوع الجريمة السندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيت دفاعه لأن مفاد التفامه عنيسا أنه الطرحها ، قان ما يثيره الطاعن بشأن الاستدلال باتوال والد المي انتلك ، وملكيته للاغشباب المضبوطة ، وعدم صحة تحريات الشرطة - ينبخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عنساسر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز أنارته أمام محكمة أأنقاس مالسا كان ذلك ، وكان النابت في محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٥ سماع شهود نفي قاستجابت له المحكمة وتررت التأجيل لجلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ لاعلانهم وفي هذه الجلسة ترامع عن الطاعن ولم يتمسك بسماع هؤلاء الشهود محجزت المحكمة الدعوى للحكم . كما يبين بن محضر جلسة ١٩٧٨/٨/١٩ أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن تال « انه يوجد شهود نفى للمتهم » نم تراقع فى الدعوى دون أن يطلب سماعهم . وأذ كان طلب سماع شهود النفي على هذا النحو غبر جازم ٤ وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بلجابته أو الرد عليسه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختابية ؛ غان ما ينعاه الطاعن من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يسكون لسه بخطر ء

( طعن رقم ۱۳۳۰ استة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ -- س ٢١ --ص ١٠٥٩ )

### قاعستة رقم ( ٣) )

: المسجدا

الدفع باستحالة جريهة اغتصاب سعند بالقوة عاقالية السند اللابطال عدداع قاترني ظاهر البطلان عالتفات الحكم عن الرد عليه عد لا عسه ه

## ملخص الحكم :

ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقتها مالقا ؟

كان تكون الوسيلة التى استخدمت في ارتكابها غير صالحة البنة لتحتقق المغرض الذي يتصده الفاعل ، لها اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاتى غائه لا يصبح القول بالاستحالة ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بيا لا يمارى في ان له اصله في الأوراق — انه توسل بالقوة والقهد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السيارة والترامها بتسليمها البه ، غان الوسيلة تكون قد حقت الغرض الذي تصده الطاعن وهو الحصول على السند بها تكون معه جرمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بها قد. السند بها تكون معه جرمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بها قد. تحتقت ، الأمر الذي يغدو معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قاتونيا ظاهر الجلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

\_ الله عن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١/١٠ / ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ من ١٩ ــ من ١٩ ــ من ١٠٩٢ من ١٠٩٣ ــ من ١٠٩٣ من ١٠٩٣ من ١٠٩٣ من ١٠٩٣ من ١٩٨١ من ١٨٨ من ١٨٨ من ١٩٨١ من ١٩٨ من ١٩٨ من ١٩٨٨ من ١٩٨٨ من ١٩٨ من ١٩٨ من ١٩٨ من ١٩٨٨ من ١٩٨٨ من ١٨٨ من

## قاعـــدة رقم ( }} )

: المسدا

محكمسة الموضدوع غير ملسزمة باهسابة طلب اسستدعاء الطسييب الشرعى لمناقشته سه ما دامت الواقعة قد وضحت النيها ولم تر من جانبهسا هاجسة الى ذلسك .

### ملخص الحكم:

هن المترر - أن محكمة الموضوع لا تلتزم بلجابة طلب استدماء الطبيب الشرعى بثانتها الطبيب الشرعى بثانتها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالفاس لا يستتبع حتبا أن تكون الاصابة عنها تطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم من أنها رضية تأسيسا على حصولها من الجزء غير الحاد منها .

( طعن رقم ۱۹۶۳ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨/١٢/١٧ - ، ي ٣١ - ٣٠ مي ١٩٠٠ )

### قاعـــده رقم ( ٥) )

#### : السلاا

 النفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر - موضوعى - استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .

٢ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي •

#### ملخص الحكم:

النمى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجربية وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بان نفى النهبة من أوجه الدفاع الموضوعية التى ارردها لا تستاهل ردا طالما كان الود عليها مستفادا من أدلة اللبسوت النى ارردها الحكم ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيها يتم تدليله ويستقيم غضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى محت لديه على ما استخلصه من وقوع الجربية المسندة الى المنهم ولا عليه أن يتمتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد الشاته عنها أنه المرحها ، ومن ثم فان ما ينبره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة ، حكمة المؤضوع في وزن عناصر الدعوى وأسستنباط ممتقدها وهو مالا يجسوز امارته أمام محسكمة

ر طعن رقم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۱۳۲)

## قاعىسىدة رقم ( ٢٦ )

## : (3-4)

حق محكمة الوضدوع في رد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصسف القانوني الصحيح ، دون لفت نظر الدفاع ، ما دامت الواقعة المادية المبيئة بامر الاحالة ... هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد ... مثال ،

### ملخص الحكم:

لا يعيب الحكم ان هو نسب الى الطاعن متارفته لهذه الجسرائم مع غيره نمى حين ان وصف التهمة المرفوع بها الدعوى تد لنرده بالاتهسام دون لفت نظره الى ذلك ، لما هو مترر من أن المحكمة لا تنتيد بالوصف السذى بسيفه النبابة على النعل المعند الى المهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواتمة

المطروحة المابها بجبيع كيوفها واوصافها وإن تطبق عليها نصوص التترن تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفساع الى ذلك ما دام ان الواتعة المائدة المبينة بابر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذائها الواتمة اللي اتخذها المحكم أساسا الوصف الذي دان المتهم بها دون الو تضيف اليها المحكمة شيئا ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد انتهى الى اعتبار الماعان غاعلا مع غيره وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيسه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم التستون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفيسة ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليترانع على أساسه .

( طعن رقم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۵/۱۲/۰ ــ س ۳۱ ـــ من ۱۹۳ ) من ۱۱۳۲ ) <u>دف</u> ع

## دفــــوع

### قاعسسدة رقم ( 1 )

البسدا:

النفسع بعسنم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صسفة من النظام المام اثارته امام محكمة النقض الشرطة المال .

### ملقص الحكم :

ان منعى الطاعن بعدم قبول الدعوى لرقعها من غير ذى صفة بالخطقة التنظيم اللدة ٢٣ من قاتون الإجراءات الجنائية وان كان متعلقا بالنظام العمام ويجوز الترته لأول مرة المام محكمة النقض ، الا ان شرط ذلك ان تكون مقلومات الدعم واضحة من منونات الحكم المطعون عيه أو تكون عناصر هذا الدعم قد انطوت عليها الأوراق بغير حلجة الى تحقيق موضوعى يخسرج عن وظيفتها ، وإذ كان البين من مدونات الحكم ومن المتردات المسمومة تحقيقا لوجه المطعن اتها قد خلت من بيان صفة الطاعن وكونه موظفا مهن يقتضي الامر أعمال غيد الملاة ٢٢ من قاتون الإجراءات الجنائيسة في اقالية الدعوى المجنائية بالمناتية المها فيغدو منعاه في هذا الصدد على غير اساس بنعين الرفض .

( طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١ ــ س ٣١ مــ ص ٣٥ )

## قاعـــدة رقم ( ٢ )

البسدا:

ا -- عدم جدوى نعى القيابة العابة على الحكم بقه لم يقض بعدم
 الافتصاص -- لكون المطعون ضده حدثا -- ما دام قد قضى بالبراءة لعدم
 ثبـــوت الواقعـــة -

 ٢ -- عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكة الجنع بمحاكمة الحدث لأول مرة امام المنقض -- ما لم تكن عداصر المخالفة ثابتة في الحكم •

وتخص الحكم:

لا جدوى للنبابة الطاعثة من النعى على الحكم أنه لم يتض بعسدم

أختصاص المحكبة بنظر الدعوى لكون الطعون ضده حدثا ما دامت البراءة 
تد تامت على أساس عدم نبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هدذا الى 
تد تامت على أساس عدم نبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هدذا الى 
ان القول بعدم اختصاص محكبة البنج بمحلكية النتض الا اذا كانت عناصر 
المما الا أنه لا يجوز ابداؤه لاول مرة أمام محكبة النقض الا اذا كانت عناصر 
المخالفة نابتة في الحكم المطعون فيه بغير حلجة الى اجراء تحقيق موضوعي . 
ولما كانت بدونات الحكم المطعون فيه خالية مما ينتفي به موجب اختصاص 
المحكبة التي اصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس بتعينا

( طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۹ - س ۴۱ -ص ۸۰)

## قاعـــدة رقم (٣)

#### : 12-41

بسدء المتهسم تنفيذ جريمسة الخطف فى دائرة قصر النيسل واصطحابه المجنى عليها وزوجها الى الجيزة حيث أتم جريمته وهنك عرض المجنى عليها سـ اختصاص نيابة قصر النيل بتحقيق الجريمتين لارتباطهما سـ التفات المحكم عن الدفع بعدم اختصاصها سـ لا عيب .

## ملخص الحكم:

لما كان البين من مدونات الحكم أن جريمة الخطف بالتحيل والاكراه قسد بدأ تنفيذها في ميدان التحرير التلبع لقسم قصر النيل حين اعترض الطساعن المجنى عليها وزوجها زاعبا أنه من أمناء الشرطة بقسم قصر النيل ومدعيا بأن المجنى عليها من الساقطات الى أن اصطحبهما بدعوى الاطلاع على وثيقة زواجهما الى الجيزة حيث اكتبلت وقشع هذه الجريمة ، فأن الاختصاص بتحقيقها يكون قد أنعد لنيابة قصر النيل هي وجريمة هسك المرض التي ارتبطت بها ارتباطا لا يترل التجزئة ويكون منعى الطاعن لذلك في غير محله ولا تتربب على محكمة الموضوع أن هي التنت عن المراه تله طالما أنه دفسع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

( طعن رتم ۱۹۰۸ السنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۷۱ )

## قاعـــدة رقم ( ) )

المسجا:

الدفع ببطلان القيض والتفتيش - جوهرى - وجوب الرد عليه .

## ملخص المكم :

جرى تضاء محكمة النقض على أن الدغع ببطلان القبضى والانتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمين الرد عليها .

ر طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۶۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۶ ـ س ۲۱ ـ من ۱۸۲ م. من ۱۸۲ )

## قاعـــدة رقم ( ٥ )

#### المسجدا :

الدفساع المُبنى على تعسفر الرؤية سـ موضـــوعى ـــ كفساية الرد عليه بالأخذ بلدلة الثبوت في الدعوى •

## ملخص الحكم :

متى كان الأصل أن الدفاع المبنى على تعفر الرؤية بسبب الظلام هيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب المحكم ردا عليها لخذه بادلة الثبوت في الدموى ، وكان الحكم سمع هذا سهد عرض لهذا الدفاع ولطلب أجراء تجربة واطرحهما في توله : « والأضاءة كانت كافية للرؤية بشهادة . . . . . . وسلصب المنزل الذي كانت كافية للرؤية بشهادة . . . . . . وسلصب المنزل الذي وتعت المامه الحادثة والمواجه لمنزل المجنى عليه فقد كانت حجرتها منساءة للمهار بالشارع منه هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برتبسة المناسر على هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برتبسة من أصابة بالسكين في ساعده الأيسر لدى محاولته التبدس على المنهم يزيد من المنفن المحكمة الى صحة نسبة الوائمة الى المنهم . . » واذ كان هذا الذى أورده الحكم مساقنا ويرتكز على استبيد دائني لم ينازع الطساعن في

صحة معينها من الأوراق ، وكان من المستتر عليه أنه وأن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتم من أوجه الدفاع وتحتيته الا أن الحسكمة أذا وضحت لديبا الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى قلابا أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب ، ومن ثم قائه وقد بأن أن المنازعة في أمكان الرؤية تستهدف أثارة الشبهة في الإدلة المستددة من أقوال شهود الإثبات وهو ما أعرضت المحكة عنه أطبئتاتا منها لأدلة الثبوت الذي عولت عليها وأوضحت علة رفضها له ، فأن ما ينمساه الماعن من أخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد سويتمين رفض الطعن وهضسوها ه

با طون رقم ۲۲۹۷ لسنة ؟ ق ح جلسة ۲۸/۱۹۸۸ - س ۳۱ -ص ۵۰۰ - نفس المني طعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۹۶ق - جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷

## قاعـــدة رقم (٦)

#### المسدان

النفع الذى تلتزم المحكبة بتحقيقه أو الرد عليه مدهو الدى يبدى صراحة أمامها مدافقات الثارة الطاعنة مى محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة وجود أصابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد فى حقيقته دقعا بالاكسراه .

### ملخص الحكم:

من المترد أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة المالها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سسوى مجرد الشكيك غي مدى ما اطمأنت اليه من لالة الثبوت ، وكان ما اثارته الطاعنة بجلسة ١٩٧٥/١١/١١ المام محكمة أول درجة من وجود اصسابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد في حقيقته دفعا بالاكراه طالما انها لم ترجع أنوالها في محضر جمع الاستدلالات الى اعتداء الشرطة الذى تخلفت عنه الاسابات المبينة بصحضر الجلسة ، ومن ثم غان ما أثارته الطاعنة لا ينصرف الا لمجرد التشكيك في الدليل المستهد من أقرارها توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم

المحكمة بالرد عليها اذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة النبوت. التي اخسفت بهسا .

( طعن رقم ۸۱ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ٨/٥/١٩٨٠ -- س ٢١ --مي ٩٩٥ )

## قاعـــدة رقم ( ٧ )

المسدا:

الدفيع بتلفيسق التهمسة - موضوعي ،

## ملخص الحكم :

لما كان من المترر أن المحكمة لا نلتزم بعنابعة المنهم على مقساهى دفاعه المختلفة والرد عليها على استثلال ملالما أن الرد مستفاد من أدلة النبوت التى أوردها الحكم ، وكان الحكم تد اطمأن الى أدلة النبوت عى الدعوى ومن بينها شيادة رجال مصلحة دمغ المصوغات غان ما يثيره الطاعن من أنهم أنسا تصدوا وضع يدهم على المشفولات الذهبية وما يسوقه من ترانن لتجريح أتوالهم مما يشير الى تلفيق النهسسة لا يعدو أن يكون من أوجب الدفساع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من أدلة الشيرت السكنة التي أوردها المكم.

ر طعن رتم ۱۱۲ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱ ــ س ۳۱ ــ من ۷۶۲)

## قاعىسدة رقم (٨)

#### المحداث

التسواعد التعلقية بالإختصياص في المسائل الجنائية سـ من الفظيام العام ... الدغع بعدم الاختصاص الولائي ... جواز اثارته لأول مرة امام محكمة القفى ،

### والخص الحكم:

من المترر أن التواعد المتعلقة بالاختصاص عى المسائل الجنائية كلها من النظام العام بانظر إلى أن الشارع عن تقديره لها قد أثام ذلك على ١ م -- ٢٨ -- جنائي ) أعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدغع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثارته أمام محكمة النتض لأول مرة .

( طعن رقم ۸۱۲ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۷/۱۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ من ۹۱۷ ــ من ۹۱۷ )

## قاعسسدة رقم ( ٩ )

#### المسدا:

الدفع ببطالن الاجراءات لعدم الاعسلان بالجلسة المام اول درجة يسقط اذا أم بيد بجلسة المعارضة .

### ملقص المكم:

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة المام محكمة أول 
درجة أن الطاعن لم يدنع ببطلان الحكم الفيلي لعدم املانه بالجلسة التي 
صدر فيها ؛ وكان من المترر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم 
اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط أذا لم يسده 
بجلسة المعارضة ؛ وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الإجسراءات هو 
بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنافية ؛ وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمامها 
شيئا في شأن البطلان المدعى به في أجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة 
فقه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض ؛ ومن 
ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

ر طعن رقم ۸۱٦ لسفة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۷/ ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ حس ۹۱۷ )

# قاعسسدة رقم (١٠)

#### : المسطا

الدفسع بمسدم قبسول الدعوبين الدنية والمخاليسة لسابقة مسدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى سد نفع جوهرى سـ وجوب أن تعرض المحكمة له أيرادا وردا سـ اغفال ذلك سـ قصور .

## ملخص الحكم:

لما كان الدفع المبدى من الطاعنين جوهريا ومن شانه \_ ان صحح \_

ان يتغير به وجه الراى غى قبول الدعوبين الجنائية والمنبقة عنان الحكم المطعون غيه اذ قضى بادانة الطاعن الأول وبالزامه والطاعن الثانى بتضابنين بدغسع تعويض المدعى بالحقوق الدنية : دون أن بعرض البتة الدعع المدى منهما ايرادا له أو ردا عليه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويستوجب نقضه غيبا تغنى به في الدعوبين الجنائية والمدنية .

( طعن رقم ۱۵۳ لمسئة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٠/١٠/١ ــ س ٢١ ــ ص ١٩٥٠ )

### قاعـــدة رقم ( ١١ )

### : المسلما

الدفع بأن المتهسم كان حسنا وقت وقسوع الجريمسة ب أتمساله بالولاية به جواز الارته في اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لاول مرة أمام محكمه القضن به ولهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها بشرط للك وان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحسكم بغير حاجة إلى اجراء تحقيس موضسوعي و

### ملخص الحكم :

عبا يثيره الطاعن من انه كان حدثا وقت وقوع الجريبة بما يجعسل 
محكية الجنع المادية غير مختصة بمحاكمته الأمر الذي لم تفطن البه محكية 
ثقى درجة ، عائه ولئن كان هذا النفع مها يتصل بالولاية وهو متعلق بالمنظام 
العام ويجب على المحكية أن تحكيم به بن تلقاء نفسها ويجوز الدفع به غي اى 
حالة تكون عليها الدموى ولو لأول مرة أيام محكية النقص ولها أن تقضى 
هى غيه بن تلاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمسلحة المتهم طبقاً للحسق 
المترد لها بيقنضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسسنة 
المرد لها بيقنضى الفترت واجراءات الطعن المام محكية النقض الا أن فلسك 
مشروط بان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون نبه بعير حاجة الى 
اجراء تعقيق موضوعي .

( طعن رقم ۳۰۲ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ س ۳۱ ــ من ۱۸۸۹ ۱

#### قاعـــدة رقم ( ۱۲ )

: المسيدا :

الدفع بحصول التفتيش بفير حضور الطاعنة -- ظاهر البطلان •

ملخص الحكم :

لا كان حصول المنتيض بغير حضور الطاعنة لا يترتب عليه البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التغنيض الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته ومن ثم غانه لا يعيب الحكم النقاته عن الرد على الدفع الذى ابدته الطاعنة ببطلان التغنيش لاجرائه فى غيبتها طالما أنه دفع تانونى ظلار البطلان ال

ا طعن رتم ۱۲۸۵ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۶ -- س ۳۱ --ص ۱۱۰۲۹

قاعبسدة رقم ( ١٣ )

المسدا :

الدفسع بتلغيسق التهمسة ــ موضسوعي ه

### ملقص الحكم :

لما كان الدنع بتلفيق التهبة دنع موضوعى لا يستأهل بحسب الأمسل ردا صريحا بل يكلى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد الطراحها جميع الاعتبارات التى ساتها الدفاع عن المتهسم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعن في شأن تلفيق التهبة وتأخير الإبلاغ بالواقعة وعدم وجود آثار عنف أو متاومة بالمجنى عليها لا يعدو أن يكون من تبيسل المجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحسكمة للاسباب السسابةة التى أوردتها ما لا يقبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

ر طعن رقم ۹۷۷ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲ -- س ۳۱ ـــ ص ۱۱۲۹ )

نفس المعنى ــــ ( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق ـــ جلسة ٨/٥/٠/١٠ ، والطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق ـــ جلسة ١١٨٠/٦/١١

### قاعسسدة رقم ( ١٤ )

: المسدا :

الدفع بشيوع التهمة ــ موضوعي .

#### ملخص الحكم:

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمسة هو من الدفوع الوضسوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطبئن اليها بها يفيد اطراحها قان ما يتماه الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ۲۱۲۳ لسنة ۶۹ ی ــ جلسة ۲۹/۱۲/۱۹ ــ س ۲۱ ــ من ۱۱۶۲ )

رشو

### رشــــوة

#### قاعـــدة رقم ( ١ )

### البسدان

جنسايات الرئسسوة والاختلاس والفسدر والتسزوير وقسيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والمسادس عشر من الكتاب النساني من قانون المعقوبات سرفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها سلحكمة الجنسايات سمباشرة من النياية العامة سالمادة ٣٣٦ مكرر اجراءات جنائية سمضافة بالقانون رقم ه لسنة ١٩٧٣ .

#### ملقص الحكم:

ان القائون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الإجسراءات البنائية — المعبول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٧ — قسد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « نختص دائرة أو كثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الإسوال الاسوال الإسوال المهرية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الإبواب الشسائك والرابع والسادس عشر من الكتاب الثني من تانون المقوبات والجسرائم المرتبطة بها وترغع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كثت الدعوى الجنائية في جناية التزوير المائلة قد رمعت في ظل العمل بحكم المادة ٢٦٦ مكررا سائف البيان المادر من رئيس النيابة العلمة جباشرة الى محكمة الجنايات بأس الإحسائة الصادر من رئيس النيابة العلمة وباشرة الى محكمة الجنايات بأس الإحسائة التانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه أذ تضى بعدم تبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العلمة عباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار لرفعها من النيابة العامة عباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار لرفعها من النيابة العامة عباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار لوسائة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لماكن ذلك ، وكان هذا الحكم وان تضى خاطئا بعدم قبول الدعوى قائه يعد في الواقع على الرغم من أنه

قير فاصل في موضوع الدعوى بينها للخصوبة على خلاف ظاهره طالما النه التفسية سوف يتسابل حتما من مستشار الاحالة فيسا لؤ احيلت اليه التفسية بحكم بعدم جواز خطر الدعوى لسابقة تتدييها الى المحكمة المدتسة وخروجها من ولايته ، وبن ثم فان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنتض . ولما كان الطعن تد استوغى الشكل المترر في القانون ، فائه يتعين التضاء بتيول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون هيه وتبول الدعوى المبشية والإهالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

( طعن رقم ۲۳۷۰ لمستة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٠/٤/١٠ ــ س ٣١ ـــ هـ ٣١٥)



#### زنسسا

### قاعـــدة رقم (١)

المسدا:

١ - محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الاصلى في جريمة الزنا
 - وزوال آثارها لسبب ما قبل صنور حكم بات - اثره: محو جريمة الشريسسك .

## ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة المساشرة من تانسون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شاواه في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم بأت غير قابل للطعن بالنقض ، ورنب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جرببة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تتنفي التفاعل بين شخصين بعد التانين أجدهها غادلا أسليا وهي الزوحة ؛ ويعد الثاني شريكا ؛ وهو الرجل الزاني فاذا محت جريبــة الزوحة وزالت آثارها بسبب من الأسباب غان التلازم الذهني يتندى محو جريمة الشريك أيضا لأتها لا يتصور قيامها مع أنعدام ذلك الجانب الخسساس بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأنيما غير مباشر للزوجة التي غدت بمناى عن كل شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجرسسة بالتسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن أجرام الشريك انها هو قرع من أجرام الفاعل الأصلي ، والواجب في هذه الحلة أن نتبسع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تبنيع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائسلات ، لما كان ما نقدم ، قمان تفازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى ـــ والمتدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج اثره القانوني بالنسبة لها وأشربتها -الطاعن الثاني - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجفائية للتفازل وبراعتهما مما أسند اليهما .

( طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ -- س ٢١ --ص ، ٩٩٥ )

سبوقذف

## سيب وقيلف

### قاعـــدة رقم (١)

## البسدا :

يُورت أن الطاعن وجه الفساط السنباب - التي أوردها الحسكم --غي الطريق العام -- على مسجع ممن كانوا فيه -- التر فشوب مشساهنة --لا خطا في الاسسفاد ٠

### ملخص المكم:

لما كان الثابت من شهادة المجنى عليهما في جاستي المحاكبة المسسار اليهما أن الطاعن وجه اليهما الفاظ السبلب التي أوردها الحكم المطعون فيه في مدوناته وذلك في الطريق العام على مسمع من كاتوا فيه وذلك على الر تشوب مصاحنة بينهما وبين الطاعن وشتيقه غان الحسكم يكون مبرأ من حموى الخطاعي الاستاد وعيب القصور في التسبيب .

( طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۱/۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ـ من ۶۹ ه ) من ۶۶ه )

## قاعـــدة رقم ( ٢ )

: 12....41

 إ — اسستناء الطمن والقسف في اعمسال المسونفين العمسوميين والانسخاص ذوى الصفة النبابية العلبة والمكنفين بخسمة علبة من جرائم انتفف والسب — شرطه ؟ •

عدم جواز اثبات صحة وقائع السب والقلف السندة الى الوظف العام متى كانت متعلقة بحياته الخاصة ،

٢ — ارسال شكوى الى عدة جهات حكومية متضينة عبارات القصف
 والسب — يتوافد به ركن العلانية والقصد الجنقى في جريمة القسفة
 والسبب عقسسا »

استخلاص القصد الجنائي في جريمة القبنف والسب عائما -

# ملخص الحكم :

ا \_ من المقرر أن التانون \_ عى سبيل تحقيق مصلحة عامة \_ قداستنني ( م \_ ٢٩ \_ جنائي ) بس جرائم القنف الطعن في اعبال الوظفين العبوبيين أو الاتسخاص فوى الصفة النيلية العابة أو المكلفين بخدمة عامة متى تواقرت غيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون الطعن حاصلا بسلامة نية أى لجرد خدمة المسلحة العابة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها ( الثاني ) ألا يتعدى اعبال الوظيفة أو النيلية أو الخدمة العابة ( الثانث ) أن يتوم الطاعن باثبات كل اسسده الى المطمون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع الطاعن من العتلب اما أذا لم يتوافر ولو واحد منها ، فلا يتحقق هذا الفرض وبحق العتلب ، وكانت عبارات القنف موضوع الجريمة — المشار الميب بدونات الحكم المطمون فيه — لا تتعلق بعبل المطمون فيه بل بحياته الخاصة أى بصفته فردا غانه لا يجوز اثباتها قانون المقوبات بحسولة أنه يتبتع بالاعفاء المتصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٣ من قانون العقوبات بحسولة أنه تدم المستدات الدالة على صحة ما اسنده للهدمى بالحق المنى من وتائع ليس من شائله — بغرض صحته — نفى مسئولية الطاعان عن الجريمة الذي الدني ون ثانه إينماه الطاعن غي هذا الشان يكون على غير سند .

۲ -- بتى كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلائية واستظهر الدليل على أن الطاعن تصد اذاعة با نسبه الى المجنى عليه بها استظمه الحكم من أن الطاعن تعبد ارسال شكواه الى عدة جهات حكومية متضهنة عبارات التذك والسب . وكان من المترر أن استظهار القصد الجنائى في جريسة التذك والسب علنا من المترر أن استظهار القصد الجنائى في جريسة الدعوى وظروفها دون معتب عليها ما دام موجب عده الوقائع والظروف لا يتنافى عتلا مع هذا الاستنتاج فان الحكم أذ استخلص على النحو المتقد التشهير علنا بالمجتى عليه يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلائية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنصر به دعوى التصور في النسبيب .

( طمن رقم ۲۲۱۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۱/٥/۰/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۶ )

### قاعىسدة رقم ( ٣ )

### البسدا:

كون عبسارات القدف — التي اسسندها الخصم لخصسه — بهسا يستلزمه الدفاع عن الحق مثار الطعن — شرط لتطبيق المادة ٢٠٩ عقوبات — هسكم المسادة ٢٠٩ عقسوبات والمسادين ٢٠٩ هن قانون المساماة تطبيق أبدا عام — هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه هذا المستى تجساوز ذلك يحتى الساماة — خلو الحكم من بيان عبارات القسنف ومدى المساله بالنزاع القسائم أمام المحكمة — عنسد نظر الدعوى — وما اذا كان حق الدفاع قد استلزمها أو خرجت على مقتضياته — قصور .

## ملخص المكم :

لما تكان من المترر أن مناط نطبيق المادة ٣٠١ من قاتون المقسوبات أن تكون عبارات التذف التي اسندت من الخصسم لخصبه في المرافعة مبسا يسطرمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المسادة والمسادتين ١٩٦١ من قاتون المحاباة رقم ٢١ سنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لمبسط عام هو حرية الدفاع الذي يسطره وأن هذا الحق أشد ما يكون أرتبساطا بالضرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيسه أنه تد خسلا من بيان ما ورد بمحضر الجاسة من سبق التول الذي اشستهل على عبارات كان قد استظهار القصد الجنسائي في جريسة كان قد استظهار القصد الجنسائي في جريسة كان قد استظهار القصد عن حته حتى يتضع من وقال النوابات الدر الذي انتضيه مرافعة الخصم عن حته حتى يتضع من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات عبارات مرافعة الخصم عن حته حتى يتضع من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات عمورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة مصحة تطبيق التانون على واقعسة قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة مصحة تطبيق التانون على واقعسة تطبيق التانون على واقعسة الدعوى مها يعيبه بها يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ۷۰۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٧٥ )



### سسبق الاصسرار

### قاعىدة رقم (١)

البسدا :

قصدد القتسل ، امر داخلی ، يتمسلق بالارادة ، تقسير توافره من عنبه ، موضوعی ــ استثناج توافر سبق الامرار من ظسروف الدعسوی وملابسساتها ـــ ما دام ذلك مسالفا ،

# ملخص الحكم :

تصد اقتل أبر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وأنها يدرك بالظـروف المحيطة بالدعوى والابارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاتي ويتم عما. يضمره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الي قاضى الموضوع في حدود سلطته التنديرية ، كما أنه بن المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستقجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( طعن رقم ۲۲۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۸ )

## قاعبستة رقم (٢)

البسدا:

تسوافر ظرف سبق الاصرار - يسرتب تفسلهنا بين المهمين في المسلملة المناتبة .

## ملخص الحكم:

تحقق تيام ظرف سبق الاصرار كها هو معرف به غى القانون يرتب بين الطاعن وبين من يدعى باسمهامهم غى ارتكاب الفعل معه تضابقا غى المسئولية يستوى غى ذلك أن يكون الفعل الذى تارفه كل منهم محدد ابالذات أم غير محدد وسرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل غى النتيجة المترتبة عليه اذ يكفى ظهورهم معا على مسرح الجريمة وتسارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه غاذا ما لخذت المحكمة الطاءن عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتواه دون تحديد لفعله وغمل من كانوا معه ومحدث الاصلبات التي انت الى وغاته بناء على قصد احداثها وهي الوغاة غان ما يثيره الطاعن بشان تعدد محدثي اصابات المجنى عليه التي صبيت الوغاة نظر المتعددها واختلالها شكلا وسبيا يكون غير سديد .

ر طعن رتم ،٤٠٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٣/٣/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ م ٣٤٣)

## قامـــدة رقم ( ٣ )

· : 13\_\_\_41

سسبق الاصرار هالة دُهنية تقــوم غَى نفس الهِــالَى ـــ اســـتخلاص توافره موضوعى .

## ملقص العكم :

من المترر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بننس الجاني قد لا يكون قها في الخارج الله محسوس يدل عليها مباشرة وأنها هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية بستخلصها القاضي منها استخلاصا با دام موجب هاف

﴿ طَعَنْ رَمْ ١٩٤ لَسَلَةً ، ٥ ق \_ جِلْسَةً ١٩٨٠/٦/٨ \_ س ٣١ ... ص ٧٢٧)

## ماعـــدة رقم ( ) )

: المسجدا :

تقدير توافر سبق الاصرار ـــ موضوعي .

### ملخص المكم:

البحث هى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات تلفى الموضدوع يستنتجه من ظروف الدعوى وهنامرها ما دام موجب طك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر مقلا مع ذلك الاستنتاج .

( طعن رقم ۸۳۱ لمسئة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ مر ٩٢٩ ) ص ٩٢٩ )

## قاعـــدة رقم ( ٥ )

## البسيدا :

البحث في تواقدر سبق الاصرار ... موضعوعي ... ما دام سائفة ـــ لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم ... تعليق خطة تففيذ الجريبة على شرط أو ظهرف ،

## ملخص الحكم :

بن المدر أن البحث في توافد ظرف سبق الاصرار من اطلاقات تنافي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ؛ ما دام مسوجب تلسك الظروف وهذه المناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ؛ ويتحتق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ؛ وهو وصف للتصد الجناش ؛ وبالمتالى لا شان له بالوسيلة التي تسسستمبل في الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا التصد المحمد عليه من تبل .

( طعن رقم ۳۱۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ـ س ٣١ ــ من ١٠٦٥ )

### قاعسسدة رقم (٦)

#### : [3-4]

١ ــ مساطة الجانى عن جريعة القتــل التى ارتكبها مــع غيره متى
 توافر سبق الامرار وان قل نصيبه في الافعال المادية المكونة أبها .

٢ ــ ثبوت أن الجانى قد قل نصيبه فى الأعمال المادية المكونة للجريمة أو
 أنه قام بنصيب ادنى من هذه الأعمال > لا يفير من أساس المسلولية .

## ملخص الحكم :

لا يفير من أساس المسئولية في حكم القانون أن يلبت أن الجاتي قسد قل نصيبه من الأمعال الملاية والمكونة للجربية أو تلم بنصيب أوفى من هذه الإكمسال .

( طعن رتم ۹۸ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۵ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۳۲ )

سرقة

## سسسوقة

### قاعىسىدة رقم ( 1 )

## البسدا:

١ -- السرقات التى ترتــكب فى اهــدى وسسائل القــل المسابة
 عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات -- المادة
 ٣١٣ مكررا ثالثا فقرة اولى عقوبات -

٢ -- عدم استظهار الحكم وقوع السرقة في احدى وبساتل الققل العامة
 الذي ترتسح له الواقعة من عدمه -- قصور .

# ملغص المكم :

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من تاتون المقويات عي المقرة الأولى على أن ﴿ يماتب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو الماثية أو الجوية » ، لا كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستثنائية قد تضت بحبس المطمون ضده ثالاثة أشهر فاقها تكون قد نزلت بالمقوية عن الحد الأدني المتسرر بهتنفي المسادة سالفة البيان ، لا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي سائذي أخذ الحكم المطمون بالسبابه سالا بيين منه في يقين ما أذا كانت السرقة قد ارتكبت في ( قطار ) وهو أهدى وسائل النتل البرية أم في مكان آخر ، وكان عسدم تفعل المحكمة الى استثابار هذا الركن سائذي ترضح له الواقعة كما أوردتها سيمم حكمها بالقصور الذي له وجه المدارة على سائر أوجه الطمن بها يتمين جمه نقضه ، وكان هذا القصور من شائه أن يعجز محكمة النقتين من بم النقض الإصالة .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۶۹ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ... س ۳۱ ... س ۱۱۱ )

### قاعسدة رقم ( ٢ )

#### : المسمدا

١ -- السيارة الأجرة -- من وسسائل النقسل البرية -- في مفهسوم
 الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ عقوبات •

 ٢ -- اثبات الارتباط بين السرقة والاكسراه -- موضوعى -- ما دام ســانغا .

٣ ــ الاكراه في السرقة ــ متى يتحقق ؟

### ملخص الحكم:

ا ــ من المترر أن السيارة الأجرة معدودة من وسائل النقل البرية في عرف المتوات .
 المترة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون المتوبات .

 ٢ — اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو الموضسوع الذي يستقل قاضيه بغير معقب ما دام قد استخاصه مما ينتجه .

 ٣ ـــ الاكراه في السرقة يتحتق بكل وسيلة تسرية تقع على الاستخاص لتعطيل توة المتاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .

ر طعن رتم ۱۹۳۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۲ ــ س ۳۱ ــ من ۳۸۶ )

## قاعسسدة رقم ( ٣ )

### المسدا:

الاهالة في بيــــان المسروقات الى الأوراق ــ لا هـــرج ــ ما دام المتهم لا يدعى خلافا بشاتها .

### ولخص المكم:

متى كان الحكم فيما اثبته من وتاتع تد ببن المال الذى دان الطساعن بسرتنه نبين الماشية المضبوطة التى تعرف عليها فى كل من المجنى عليهم الأربعة بأتواعها ولوصافها كما أورد الوصف الذى الدلى به كل من المجنى عليهما الثلاث والرابع لماشيتهما المسروتة وكان لا يعيب الحكم أنه احال فى بيان وصف الماشية التى أبلغ المجنى عليهما الاول والثاني بسرتنها الى المحشرين اللذين الشار اليهما لما هو مقرر من أنه لا حرج على الحكم أذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن المقيم لا يدعى حصول خلاف بشائها على الحكم بيرا من قالة الفيوش والإبهام ،

( طعن رقم ۲۱۹۳ لسنة ۹) ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ـ س ۳۱ ــ ص ۲۳۷ )

## قاعبسدة رقم ( } )

## البسدا :

ا — الخطا في وصف المسروقات لا يسؤثر في مسالهة اسسندلال الحكم — ما دام الثابت أن المسبوطات ليست مملوكة للطاعن .

٢ -- كفاية ثبوت أن المسروق ليس ملكا المتهم -- المقاب على جريمـــة
 الســــوقة •

## ملخص الحكم :

من المترر انه لا يؤثر في سلامة استدلال الحكم الخطأ في ومسمعة المسروقات على غرض حصوله ما دام الثابت بالحكم أن المضبوطات ليست مهلوكة للطاعن ذلك بأنه من المقرر أنه ينعى للمتاب على جريبة السرقة ثبوت أن المسروق ليس ملكا للمقهم .

( طمن رقم ۱۹۸۰/۳/۲۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۱۱ ــ س ۲۱ ــ من ۲۲ ــ

## قاعـــدة رقم ( ه )

### المحدا:

احالة المحكسة الاسستثنافية من ذكر وقسائع الدعسوى سكلهسا أو بعضها سالى ما ورد بالحكم الابتدائى سحتى وأو خالفت وجهة نظره س سليم سما دام التنافر منتفيا سمثال التسبيب سالغ في تهمتي سرقة ودخول عقار بتصد منع حيازته بالقوة ،

### ملخص الحكم :

لا جناح على المحكمة الاستثنافية اذا هي احالت في ذكر وتمنّع الدعوى كلها او بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر منتيا بين ما عولت عليسه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائم مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

( طعن رقم ۲۲٦ لسنة ٥٠ ق ... جلسسة ١٩٨٠/٥/١٦ -- س ٣١ --ص ٢٤٧ )

## قاعسسدة رقم (٦)

#### المسدا:

التسسيليم المقيسد يشرط واجب التنفيسة غي الحسال 6 لا يمنسسع من اعتبار الاختلاس سرقة سـ شرط ذلك ؟ مثال .

### ملخص الحكم :

من المترر أن تسليم الشوء من صاحب الحق فيه الى المتهم تسسليما متيدا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرتسة متى كان تصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تقيده في ذات وتت التسليم تحت اشراف صاحب الشوء ومراقبته حتى يكون في استبرار متابعته ماله ورعايته اياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمنته عليه ماديا ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونيسة ، ولا تكون يد المستلم عليه الا يدا عارضة مجردة ، وأذ كان يبين من مسهونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه أن تسليم المجنى هليسه للطاعنين اقرارا مكتوبا باستلامه منهما مبلغ الف جنيه كان مقيدا بشرط واجب للطاعنين سربالاترار وهربهما به دون تسليمه كلك المبلغ يعتبر اخلالا سالطاعنين سربالاترار وهربهما به دون تسليمه كلك المبلغ يعتبر اخلالا بالشرط ينعدم معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرتة متوافرة الاركان .

﴿ طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٥/٢/١٩٨ ــ س ٣١ ــ ص ٧٠٨ )

### قاعسسدة رقم (٧)

#### : 13-41

السرقة ... اختلاس منقول معلوك للفي ... التقول ... كل مائه قيه... أ مالية ويمكن تملكه وهيرّته ونقله ... عدم قابلية الجسم للتمييز والوزن طبقا لنظريات الطبيعة ... لا ترتع من وصفه بانه مال منقول ... قيمة المسروق ... لبست عنصرا من عناصر جريمة السرقة ... عدم بيانها ... لا يعيب الحكم .

### ملغص الحكم:

لما كان من المقرر أن السرقة هي أختلاس منقول مبلوك للغير والمنقول في هذا المقام هو كل ماله تبية بالية يبكن تبلكه وحيازته ، ونقسله بصرف النظر عن ضالة تبيته ما دام أنه ليس محررا من كل تبيه ، كما أنه لا يتقصر وصف المل المنقول على ما كان جسما مهيزا تابسلا للوزن طبقسا لنظريات الطبيعة : بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للنبلك والحيازة والنقل من مكان الى المي المعروق ليس عنصرا من عنساصر الي تشر وكان من المقرر ليضا أن تبية المسروق ليس عنصرا من عنساصر جريسة المسرقة عمدم بياتها عي الحكم لا يعيده .

( طعن رقم ۲۲۲۶ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۲ )

## قاعـــدة رقم ( ٨ )

### المسدا:

### ملخص الحكم:

من المترر أنه يكفى أن تستظم المحكمة وقوع السرقة لكى يسستفاد توافر غمل الاختلاس دون حلجة الى التحدث عنه سراحة - كما أن التحدث ( م - ٣٠ - حفاش) هن التصد الجنائي صراحة واستقلالا في الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها تعيد بذاتها أن المتهم أنما قصد من فعله أضافة ما اختلسه المسكه ،

ر هلعن رقم ۱۰۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ -- س ٣١ --ص ١٠٢٥ )

### ماعسسدة رقم ( ٩ )

### البسدا:

۱ ــ مناط اعتبار المال منقولا قابلا السرقة ــ هو مجرد قابليته النقسل من مكان الأخر ــ ومن يد الأخر ــ ولو أم يكن بذاته منقولا في هكم القانون المسئني .

٢ - لا عبرة بما ورد ببلاغ الهادث من وصف القمل - العبرة بالتكييف
 القانوني الصحيح للقمل .

## ملخص الحكم:

۱ سالفاط في امتبار المال منقولا قابلا للسرقة هو مجرد قابليته المنقل من مكان المي كخر ومن يد الى آخرى ولو لم يكن بذاته منقولا في حسكم القانون المنتى ، كالمقارات بالتخصيص والمقارات بالاتصال منى فصلت عن المسال المنابت بل والمقارات بطبيعتها بالنسبة للاجزاء التي يمكن انتزاعها منها ، هان المكم المطعون فيه أذ اعتبر اختلاس الإبواب والنوافذ واخشاب سسقف منزى المدعين بالحق المنتى سرقة يكون قد اقترن بالصواب ويضسحى منعى المطاعن في هذا الصدد على غير اساس .

٢ -- لا عبرة بوصف الفعل الذى اشتمل عليه بلاغ الحادث واتها العبرة بالتكييف القانوني الصحيح لهذا الفعل .

( طمن رتم ۱۳۳۰ اسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ -- س ٣٢ --ص ١٠٥١ ) سلاح

### سيسلاح

#### قاعسدة رقم (١)

: 12-41

جريمة حيسازة سسلاح نارى بسدون تسرخيص سر تحققهسا بمجسرد الحيازة المادية المسلاح أيا كانت منتها أو الباعث عليها ساساس ذلك .

### ملخص الحكم :

يكنى لتحتق جريبة حيارة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد العيسازة المادية — طالت او تصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كاتت لابد عارض لو طارىء — لأن قيام هذه الجريبة لا يتطلب سوى القصد البنائي العام علم وادراك . و أذ كان النابت بها أورده الحكم أن الملمون ضدها احرزت الذي يتحتق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى بدون ترخيص — عن السلاح النارى المضبوط ، وهو ذات السلاح الذي البت الحكم مسلاحيت للاستمبال عند التحدث عن جريبة حيازته المسندة الى زوج المطمون ضدها لحساحا ناريا بغير ترخيص اغائه بتكون جريبة احراز المطمون ضدها سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قائونا مستوجبة مساطتها عنها ما دامت قسد صحت نسبتها الها ،

( طعن رتم ۱۹۲۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۲ )

## قاعبسدة رقم (٢)

#### البسيدا:

 ١ ـــ اسناد واقعة جديدة ـــ تدخل فى الحركة الإجرامية التى اتاهاااحكم يسستازم تأبيهــــه •

مثالُ في واقعة اطلاق عيار نارى داخل قرية وحمل سلاح في فرح • ٢ - تعديل محكمة اول درجة الوصف ــ دون لفت نظر الدفاع ــ متى

لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستثنافية •

٣ ـــ التفات الحكم عن العفاع القانوني ظاهر البطلان ـــ لا يعيبه •

# ملخص الحكم :

المحكمة لا تتقيد بالوسف التاتوني الذي تسبغه النيابة الماسة على الفظل

المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميسم كيونها واوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواشعة المسادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذي ادخلته على الوصف التاتوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواتعة البينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، وأنه اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واتعة جديدة الى المتهم تكون مع الواتعسة المنسوبة اليه في وصف التهسة وجه الاتهام الحقيتي وتدخل في الحسركة الاجرامية التي اتاها المتهم -- تطبق عليه حكم القاتون على هذا الأسساس بعد أن تبهته إلى التعديل الذي لجرته لبيدي دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قلون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من أجراءات المماكمة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل السلند إلى المتهم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما اتطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى ... الذي أطلقه ... في فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الإجرامية التي أتاها ، وتبهته الى هذا التمديل ليبدى دماعه ميه ، ماته لا شائبة بطلان في اجراءات محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حسكم اصدرته ، وإذ كان من المقرر - بالإضافة إلى ذلك - أن تعديل محكمة اول درجة لوصف التهمة على هذا النحو ... حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن المتهم ... لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنافية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابسداء دفاعه على اساسه ـ كما هو الحال في الدعوى ـ قان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن أمام محكمة ثائي درجة ببطلان الحكم الابتدائي لا يعدو ... على ما سلف بيانه ... ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه بالقسور في هذا الخصوص في سجيد .

ا طعن رتم ۱۹۰۱ لسنة ٩ ق سـ جلسة ٢١/٤//١٨ سـ ٣٠ سـ ٣٠ م. من ٥٠٠)



شيك بدون رصيد

# ثــــيك بــدون رصـــيد قاعــــدة رقم ( ۱ )

#### لقسيدا :

١ -- تظهير التشيك من السنفيد او هادله الى آخر ، لا يعد اصدارا
 له -- اثر ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات في هقه -- ولو كان
 يعام وقت النظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .

۲ - عدماعتبار مظهر الشبيك شريكاللسلحب في جريمة اعطاء شبيك بدون رصيد - ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك - لا يعسول دون عقابه باعتباره نصبا - اسابي ذلك -

### ملقص الحكم:

جريهة اعطاء شبك بغير رسيد هي جريبة الساهب الذي المسحر الشيك فهو الذي خلق الداة الوقاء ووضعها في التداول وهي تتم ببجسرد المساء الساهب الشيك الى المستفيد مع عليه بأنه ليس له رصيد تابل للسحب نقديرا بأن الجريبة انها تتم بهذه الالاعمال وحدها دون غيرها من الالاعمال التالية لذلك ، لما كان ذلك ، وكان التظهير الحاصل من المستفيد او الحامل لا يعتبر بعثابة الهار للشيك غلا يتع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من تاتون المعتوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له متابل وقاء لدى المسحوب عليه كها أن المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لان الجريبسة تهت وانفهت باهدار الشيك وهو عهل سابق على التظهير اللهم اذا ثبت انه الشترك بعه باي طريق من طرق الاشتراك سهى التظهير اللهم أذا ثبت انه المسورة على أن عدم المقلب على التظهير بوصفه جريعة شيك بغير رصيد المحورة على أن عدم المقلب على التظهير بوصفه جريعة شيك بغير رصيد لا يحول دون المقلب عليه باعتباره نصبا بني ثبت في حق المظهر نوائر اركان هذه الجريبة .

### قاعـــدة رقم (٢)

#### : 13-41

اقسامة الدعسوى البساشرة سفد الطاعن سعن واقعة اصدار شبك بدون رصيد مع طلب الزامه بالتعويض المدنى المؤقت سادانة الطاعن والقضاء بالتعويض سائبات المحكمة الاستثنافية في ديباجة المحكم المطعون فيه سائن الراقعة المطروحة عايها هي تبديد الطاعن منقسولات مسلوكة للمحمية بالمعترق المدنية وايراده في مدوناته ما يفيد تثييده المحكم المستثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي نكوت بها في المحكم الابتثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي نكوت بها في المحكم الابتدائي سفاده خلو المحكم من بيان الاسباب المستوجبة للمقوبة سويواقع النبس الشديد في حقيقة الإفعال التي مطابت عليها سائده : نقض الحكم والإطالة ،

## ملخص الحكم :

متى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم الملعون ميه ، أن المدعية بالحقوق المنية أقامت الدعوى الباشرة ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها شبكا بدون رصيد تاثم وقابل للسحب وطلبت عتسابه بالمانتين ٢٢٦ و ٣٣٧ من قانون المقويات والزامه بأن يؤدى لها قرشها واهدا على مديل التعويض المؤتت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم ( الطاعن ) شورا مع الشمل والزامه بأن ينفع للمدعية بالحقوق المدنية قرشما واحدا تعريضا مؤتنسا ، وبنت ما انتهت اليسه من ادانة المتهم والتفساء بالتدريض على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المنية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب وقد اصابها من ذك ضرر ، وأن ارتكاب المتهم الهسده الجريمة ثابت من الشيك المقدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن المادة البنك بعدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ، بما يتعين سعه عقابه بالمادتين ٣٣٦ : ٣٣٧ من قانون العقوبات ، معارض الطاعن وقضى عى المعارضة برهضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن وقضت محكمة نانى درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برغضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، ولئن كان قد أثبت في ديبلجة الحكم المطمون فيه أن الواقعة التي طرحت على المحكمة الاستثقافية هي تبسديد الطاعن منقولات مملوكة للمدعية بالمعتوق المدنية ومسلمة اليه على سسبيل الإمالة الأبر المنطبق عليه نص المادة ٣٤١ من تاتون العتوبات ، الا أن الحسكم أورد في مدوناته ما نصه : « وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتدين تليده » . لما كان ذلك ، وكان أذا نكرت التوبه في الحكم الاستثنافي بصيفة مخالفة بالمرة الحد غة التي ذكرت بيا في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الابتئنافية عند ترسدها المحكم الابتدائي سوى قوابا » أن الحكم المستأنف في محسله ؛ فأن مجيء حكمها بهذ الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الاسسباب المستوجبة للمقوية ريوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حتيتة الأممال التي عاتبت عليها المحكمة ويتمين أذن نقضه ، لما كان ما تقدم ؛ فأن الحكم المطعون فيسه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

( طمن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۳/۳/۳/۱ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۷۷ )

## قاعـــدة رقم ( ٣ )

## المسادان

١ \_ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد \_ منى تتحقل ؟

عدم تقديم أصل الشيك ـ. لا ينفي وقوع الجريمة •

جواز الأخذ بالصورة الشمسية - اذا اطمانت اليها المعكمة ·

مطابقة المحكمة صورة الشميك وافادة البنك واعادة اصليهما للمسدعي بالحق الدني ــ لا عيب •

٢ ــ جريمة، اعطاء شبك بدون رصيد ــ مكان رقوعها ــ المكان الذى
 حصل تسليم الشبك للمستفيد فيه ــ مثال فى دفع بعدم الاختصاص •

٣ - السبب أو الباعث لا يؤثر على المسئولية المبائية في مسدد المسادة ٣٣٧ ع .

### ملخص الحكم :

۱ ــ من المترران جريمة اعطاء شيك بدون رصيد النصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون المقوبات تتحقق بعجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليمه بانه ليس له مقابل وغاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف عليه الحماية القاتونية التي أسيفها الشدارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعابلات وان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة ، وللبحكية أن تكون عتينتها في ذلك بكل طرق الاثبات الى صحتها ، والمحكية أن تكون عتينتها في الدموى الذا طبأت الى صحتها ، واذكان بيين من مطالعة محضر جلسات المحاكسة أن الحائر عن الدعى بقدق المنتي تقدم الى محكية أول درجة بجاسسة وأمادر البك احفظة تنظري على صورة فوتوغرافية للشيك موضرع الدعوى الدعوى المدوى المدوى المدوى المدوى المحكمة أول درجة بجاسسة المدينة بن مطابقتها للاسمال الذي المدون الدي المدون المدى المحكمة أن ما المحكمة ون وفرو الدعوى المدون المدون المدون الشيك موضوع الدعوى المدون المنتون وأنه ثبت من المادة المناف عدم وجود رصيد للبقيم قاتم وقابل للمسحب ومن ثم قلا نثريب على المحكمة أذا هي لم تستجيب لطلب الطاعن ضم أصل الشيك و واعادة المنك أو دعليه ويكون منهي الطاعن ضم أصل الشيك و واعادة المنك أو

٢ سـ لما كان من المقرر أن المسئولية الجنائية غي صددالدة ٢٢٧ من قالون المقوبات لا تناثر بالسبب أو الباعث الذي من لجله أعطى الشيك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما جاء بصورة الحكم المسادر في التفسية رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٤ جنع الأربئية وبمحضر الصلح المقدمين من الطساعي

وأنتهى الى اطراح ما يثيره حول سبب تحرير الشبيك : فاقه لا يكون هناك وجه لما ينعاه الطاعن على المحكمة من عدولها عن شفيذ ترارها بضم أوراق التضية مسالفة الذكر أذ من المترر أن ترار المحكمة الذي تصدره عي مسمد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون ترارا تحضيريا لا نتولد عنسه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوفا لهذه الحتوق .

(طعن رقم ۱۹۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ــ س ٣١ ـــ من ١٩٨٠)

## قاعـــدة رقم ( ) )

#### 

 ۱ ـــ البساعث على اعطاء الشسيك ــ لا اثر له في قيام جريبة اعطائه بدون رمسيد ٠

٢ — تلفير تقديم الثنيك عن الميماد المتصوص عليه في المسادة ١٩١ تجارى — لا يزيل صفته كثنيك — ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء — كان موجودا ولم يسمستعمل لمسلحته .

٣ ـــ الوفاء بقيمة الشبك قبل اسستحقاقه ــ لا ينفى قيام الجريمة ›
 ما دام صاهبه لم يسترده ــ الوفاء اللاحق ــ لا ينفى الجريمة ·

جورد علم الساحب بعدم وجدود مقابل وفاء الشديك سيتحقى
 به القصد المنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .

 م. وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للمسحب وقت امسدار الثميك ... وان يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف ... ويتم الوفاء بقيمته... ــ تخلف ذلك الرصيد في أى وقت خلال تلك الفترة ... أثره ... توافر جريمسة اصدار شبك بدون رصيد في حق مصدره .

تقدیم الثنیك للصرف — اجراء مادى — یتجه الى استیفاء مقسابله — ولا ثنان له في توافر اركان الجريمة •

افادة البنك بعدم وجود الرصيد ــ اجراء كاشف الجريمة •

ملخص الحكم :

1 - مراد الثمارع من المتلب في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو

حماية الشبيك وتبوله في التداول على اعتبار أن الوغاء به كالوغاء بالنقسود سواء بسواء ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دعت صاحب الشسبيك الى اصداره أذ أنها لا أثر لها في طبيعته وتعد من تبيل البواعث التي لا تأثير لها على على تتيام المسئولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة ،

۲ ــ وان كانت المادة ۱۹۱۱ من التسانون التجارى تنص على ان الأوراق المتضيئة امرا بالدعع ومنها الشيك يجب تقديماللمرف في المحاد المعين في المادة المكورة الا ان عدم تقديم الشيك في هذا المحاد لا يترتب عليه زوال صسفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء وانها يخوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ۱۹۳ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يسستعمل في منفحتسه .

٣ - الترران الوغاء بتيبة الشيك تبل تاريخ الاستحقاق لاينفي تو افراركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوغاء الملاحق لا يتفي قيام الجريبة .

التصد الجنائي في طك الجريمة أنها يتحتق بمجرد علم الساحب بعدم
 وجود متابل وهاء له في تاريخ السحب

٥ -- من المترر أنه لايكفىأن يكون الوصيد تائما وتابلاللسحب وتتناهدار الشيك للمرف ، ويتم الشيك للمرف ، ويتم الوغاء بقيمته لأن يتقدم الشيك للمرف ، ويتم الوغاء بقيمته لأن تقديم الشيك للمرف لا شأن له في توافر لركان الجريهة بل هم اجراء مادى يتجه الى استيفاء متابل الشيك وما أغاده البنك بعدم وجود الرحيد الا اجراء كاشف للجريهة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام التصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريهسة أو تراخي عنها .

( طعن رتم ۷۹۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۸ ۸۰۸)

### قاعـــدة رقم ( ه )

### : المسلما

 ا التخالص اللاحق لوقوع الجريمــة ــ دفاع لا يلتفت اليــه ــ مــ اذ الـــــك .

٢ — العلم بعدم وجود مقسابل وغاء مفسرض في حسق السساحب —
 عدم تقديم اصل الشيك — لا ينفي قيام الجريمة .

### ملخص الحكم :

ا سمن المترر أن المحكمة لا المنت الى دغاع المنيم المسند الراا خالص لائه جاء لاحقا لوقوع الجريبة بعد استكمالها للشرائط الى نص عايب التانون ولا تأثير له على قبام المسئولية الجنائية .

Y ــ سموء النية في جريبة اصدار شيك بدون رصسيد بدراء ربجسرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وغاء له سه في تاريخ اسداره وهو علم بغترض في حق الساهب بل وعليه مقابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوغاء بقتيبة الشيك حتى يتسم دمرغه ، المئة لا يجدى المنهم الدفاع بتوقيع الحجز بتاريخ ٤/. ١٩٧٢/١ قبل تاريح اصدار الشيكين ، ذلك بانه كان عالما وقت اصدارها أن قيمتهما لن تصرف نتيجسة الحجز ويكون تصده البغائي عن جريبة اعطاء شيكين لا يقابلهما رسيد تانم المجز ويكون تصده البغائي عن جريبة اعطاء شيكين لا يقابلهما رسيد تانم ولا ينفى قيامها عدم تقديم اصل الشيكين دلك أن للمحكمة أن نكون عتيدتها في هذا الشأن بكافة طرق الإثبات ومن ثم غيى تط ثن الى صحة المسور

رطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ٤٩ ق - جلسة ۲۲/۱۲/۲۲ - س ۳۱ - س ص ۱۱۰۷ )

### قاعـــدة رقم (٦)

### : المسمدا :

- ١ ـــ العجز على رصيد مصدر الشيك ــ صسورة من مسـور عــدم
   قابلية الرصيد للسحب
  - ٢ ــ مُعَادُ همل الشبيك تاريخًا واهدا ؟ ٠
  - ٣ ــ متى تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ؟ ٠

## ملخص الحكم :

- ١ -- حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك في البنك ماهى الا صورة من صور عدم تنابلية الرصيد للسحب .
- ٢ متى كان الشيك يحمل تاريخا و احدا غان مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يتبل من المتهم الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق .
- ۲ ـ جريمة اعطاء شيك لإيقابله رصيد تتم بمجرد اعطاءالساحبالشيك الى المستفيد مع طهه بعدم وجود مقابل وغاء له قابل للمسحب غي تاريخ الاستحقاق . اذ يتم بذلك طرح الشيك غي التداول باعتباره اداة وغاء دجرى مجرى النقود غي المعاملات .
- (طعن رتم ۱۹۳۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۰۷)

ضرب

#### فسسدرب

### قاعـــدة رقم ( ١ )

### : المسجدا

۱ - جريمة الضرب أو اهدات الجرح عبدا - تحققها بلايسان فعل الضرب أو الجرح عبدا عن عام بان من شقه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته - مساملة الجانى عن غدله ومضاعفاته وأو لم يقصد النها ماخوذا في ذلك بقصده الاهتمالي - ما لم تتداخل عوامل اجنبية نقطع رابطة السبية بينه وبين النتيجة التي ترتيت عليه .

٢ -- اسبام المجنى عليه بخطاه فى احدث الوذاة -- لا ينفى مسلولية المتهم -- ما دامت فعلته هى العامل الأسادى فى وقوعها -- مثل فى وفاة شيعة صمق تبار كوربائى .

### مَلَقُص الحكم :

من المترر أن الجاتي في جريعة الضرب و أحداث جرح عمددا يكون مسئولا من جريع النتائج المحترل حصوفه حد ملوكه الاجرامي ولو كانت من طريق غير مباشر ما لم تتداخل عواما، أحدمة غير مالوغة تقطسع رابطة المسبية بيئه وبين النتيجة .

٢ ــ تيام رابطة السببية بين الاصابات والوداة في جريمة الضرب المفحى الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة لملوضوع و ومتى غصلت على شاتها - اثباتا أو نفيا - قلا رتابة لمحكمة النتض عليها ما دامت قد أتابت قضاءها على ذلك على اسباب تؤدى الى ما انتهت اليه - كما هي المال عن الدعوى المائلة - ولا يؤثر عى ذلك خطأ المجنى عليه - به رض وجوده - ما دابت غمله الطاعن كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوف - أ

( طعن رتم ۱۳۱۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱)

## قاعـــدة رقم ( ٢ )

### المساة

علاقة السحبيبة في المحواد المبتاية — عسلاقة مادية تبحدا بالقعصل الذي اقترغه الجاني وترتبط من المناهر المنوية بما يجب أن يتوقعه من النتالج المالوغة لفعله اذا مااتاه عمدا — تقدير قيام علاقة الصبيبة — موضوعي مسلولية التهم — في جريعة الفرب — عن جميع القتسائج المساوفة ولو كانت عن طريق غير مباشر حكائر الحي في الملاج — مالم تكن وليدة تعمد من جنب المجنى عليه ،

## ملخص الحكم :

من المترر أن علاقة السببية عمى المواد البنائية علاقة مادية ببدا بالمط الفسار الذي تترفه الجاني وترتبط من الناحية المفنية بما يجب أن يتوقعه من الناحية المغنوية بما يجب أن يتوقعه من المناحج الملاقة من المسأل المؤموعية التي ينفرد قاضى المؤضوع بتقديرها ، ومنى عصل عمى شابها البناء المؤسوعية التي ينفرد قاضى المؤضوع بتقديرها ، ومنى المامة من المناح على المنسبة وقدى المي ما انتهى اليه ، وكان الحكم الملمون فيه امتهادا على أسبنه بتؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم الملمون فيه امتهادا على من الأوراق قد خلص الى أن احداث الطاعن جرحا عديا براس المغنى عليه من الأوراق قد خلص الى أن احداث الطاعن جرحا عديا براس المغنى عليه بغيريه بعصا ، وكان الحكم قد عرض لعفاع الطاعن ونقده واطرحه بأسبه بغيريه بالمناحة النترم فيها بالتطبيق القانوني الصحيح ، فان الطاعن يكون مسئولا عن جناية الضرب المفنى الى الموت الني البنات الحكم مقارفته اياها ، ولا

يجدى الملاعن ما يثيره عن الاعمال في علاج الجنى عليه غضلا عن أنه لإيعدو البطة الرسل اأذى سيق بغير دليل حد مانه بنردن صحته حـ لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة القرب يكون مسئرلا عن جبيع الناتج المحتمل حصولها من الاسابة ولو كانت عن طريق نير وباشر كالتراخي في الملاج او الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو مالم يتل به الماعن ولا صند له من الاوراق ومن ثم غان النعى على الحك في عسدا المصند يضحى ولا محل له .

الم طعن رقم ۸۷۷ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/٧ ــ س ٣١ ـــ هس ٢٠ ـــ من ٢٠٠ )

# قاعسسدة رقم ( ٣ )

#### المسلما :

 ١ - مساولية المتهم بجريمة الضرب أو الجسرح عمدا - عن جميسع المتاتج المالوغة لفعله - ولو كانت عن طريق غي مباشر مالم يثبت أنه كان متعددا - التجسيم المساولية .

# ٢ -- ثبوت علاقة السعبية -- موضوعى -- شرط ذلك . ملخص الحكم :

بأنها تفئت الى النخاع الشوكى واحدنت شللا بالمجنى عليه استدعى رقاده على الظهر مما نتج عنه ترح فراشية انت الى امتصاص توكسيبى انتهى بالوغاة ، وأن حالة المجنى عليه السيئة التى انت الى وغاته كان من المكن حدوثها وهو تحت العلاج بالمستشفى . . . وهى أسباب سائفة الترم فييا المحكم بالتطبيق القانوني المحيح ، غان الطاعن يكون مسئولا عن جميسع النقائج المحتمل حصولها من الاسابة ولو كانت عن طريق غير مباشر عالمزاخي في العلاج از الاهبال فيه ما لم يثرت انه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

( طعن رتم ۲۰۳۶ لسنة ۶۱ ق سـ جلسة ۲/۳/ ۱۹۸۰ – س ۳۱ سـ ص ۲۳۸ )

# قاعبسدة رقم ( ) )

#### : 12-41

۱ — القصد الجنائي في جريبة احداث الجروح عبدا — متى يتوافر ؟ ٢ — رابطة السببية في المواد الجنائية — حدودها ؟ تقدير توافسوها — موضوعي — مرض المجنى عليها من الأمور التقوية التي لا تقطع رابطة السببة — مثال .

٣ ... القصد الجنائي في جريبة اهداث الجروح عبدا ... متى يترافر ؟

#### ملخص الحكم :

۱ سمن الثابت أن جريبة أحداث الجروح مبدأ الانتطاب فير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجائي الفعل عن ارادة وعن علم بأن هسذا الفعل يترتب عليه المساس بسلابة جسم الجنى عليه أو مسحته ، ويكفى أن يكون هذا القصد بستفادا بن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

٧ - من المترر أن علاقة السببية عى الواد الجنائية علاقة مادية بيدابالمل المذى اقترغه الجانى وترتبط من الفلحية المعنوية بها يجب عليه أن يتوقمه من النتائج المالوغة لفعله أذا ما أتاه عهدا ، وهذه العلاقة مسالة موضوعية ينفرد تأخى الموضوع بتعيرها ومتى غصل نبها اثباتا أو نفيا غلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على السباب تؤدى إلى ما أنتهى اليه . وأذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل المجنى عليها فسقطت على الأرض وتوفيت ، وذلل على تواقر رابطة السببية ببن الفصل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بما اثبته تقرير الصفة التشريحيسة من أن الانفعال والمجهود الجسمائي والأم الاصابي الناشئة عن التعدى قد ساهبت في احداث الوفاة فان في ذلك ما يحتق مسلوليته سنى مسسحيح القانون سنه من هذه النتيجة التي كان من ولجبه أن يتوقع حصوابا لما خسر من أن الجاني في جريمة الشرب أو احداث جرح عبدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصوابها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كنت عن طريق غير مباشر بالما تتداخل عوالم الجنبية غير مألوفة نتطع رابطة السسببية ببن غير مباشر مالم تتداخل عوالم الجنبية غير مألوفة نتطع رابطة السسببية ببن لعلم وبن التتيجة - ومن أن مرض المجنى عليها أنها هسو من الأمزر الذي

ر المعن رقم ، ٢٠٩ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ \_ س ٢١ \_ من ٢٧٧ )

# قامـــدة رقم ( ٥ )

#### : المسلما

انطباق نص المسادة ٢٤٢ عقسوبات ــ ولو هصسل الاعتسداء باليسد مرة واحدة ولو لم يترك اثرا ــ بيان المعكمة الواقع الاصابات او السرها أو درجة جسامتها غير لازم •

# ملخص الحكم :

لا يشترط لترافر جريبة الشرب التي تقع تحت نمى المسادة ٢٤٢ من 
تاتون المتوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بسل 
يعد النمل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى 
ذلك غلا يلزم اصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم مواتسع 
الاصابات التي الزلها الطاعنان بالمجنى عليها ولا أثرها ولا درجة جسامتها . 
(طعن رقم ٢٣٦١ للسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢ - سر ٣١ --

ص ۴۹۳ )

# قاعسسدة رقم (٦)

١ ــ الماهة المستديمة ـــ ما هيتها •

٢ ... ضعف قوة الابصار أصلا لا يؤثر في قيام الجريمة ... هد ذلك .

# ملقص المكم:

من المترر أن الماهة المستديمة بحسب المستفاد من الأبثلة التي غربتها المادة . 1/٢٤ من قاتون المقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحسد لجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصمة بمستديمة وكان يكفي لتوافر المساهة المستديمة – كما هي محرفة به في المتأتون — أن تكون المين سليمة قبل المستديمة وأن تكون تد أصبيت بضمف يستحيل برؤه ، أو أن تكون منفعتها قده فقدت مقدا كلبا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإيصار قبل الأصابة ، وكانت المقتلة قد المعتدن من واقع القترر الطبي الشرعي وعناصر الإلبات التي لوردتها أن الإصابة التي اعدلها الطاعن بالمجنى عليه في عينه البيني قسد غلقت له عامة بمستديمة هي فقد ما كأنت تقبتع به من قوة أبصار قبسال الإسابة لقدا تابا ، ومن ثم فأن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة أبصار قد المعين أصلا لا يؤثر في قيام اركان الجوبية ما دام أنه لم يدع في مرا هذه المين ألما ين كانت فائدة الإيصار من المنا المين كانت فائدة الإيصار من المنا المسابة المنسوب اليه المدانها ،

- ۳۱ س ۳۱ س ۱۹۸۰/۱/۱۳ مین ۳۱ س ۳۱ س ۳۱ س ۷۸۹ س س ۳۱ س می ۷۸۸ )

# قاعسسدة رقم ( ٧ )

المحداة

استظهار الحسكم قيام عسلاقة السببية بين اهسابة المجنى عليسه وبين الماهة المستديمة فيما نقله عن التقرير الطبى الشرعى سكايته سندا اذلك .

# ملخص الحكم :

اذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر تيام علاقة السببية

بين أصابة المجنى عليه بفخذه الايسر والتي نقلها عن التقرير الطبي الابتدائي وبين الماهة المستديمة التي تخلفت لديه بذلك الفخذ والتي أوردها نقلا عن التترر الطبى الشرعى الذي اثبت أنها نعزى الى تلك الاصابة بما أحدثته من شلل بالطرف السفلي الإيسر مع قدرة على الشي متكثا على عمسا ماته ينصير عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور عي هذا الصدد .

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ - س ٢١ -( AV'\ un

#### قاعبدة رقم (٨)

# البسطا :

١ \_ رابطة السببية في الزاد الجنائية \_ عدودها ؟

٢ --- كون وفاة المجنى عليه مرجمها إلى تلوث موضع الاصابة بمرض التيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رأوى ــ يقطع بتوافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة •

#### ملقص الحكم:

لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أزرده الحكم نقلا عن النترير الطبي الشرعي \_ الذي حرر بعد اجراء الصفة التشريحية \_ له معينه الصحيح من ذلك التقرير ومؤداه وقاة المجنى عليه تعزى الى تلوث موضع اصابة المجنى عليه باسفل الساق اليمني بمكروب التيتقوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوي تسعبي مزدوج ، قان في ذلك ما يتطع بتواغر رابطة السببية بين القمل المسند الى الطاعن وبين الوعاة .

( طعن رقم . ٩٣ لسنة . ٥ ق ــ جلسة ٥/١١/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ (170 00

# قاعىسدة رقم (٩)

المسدا

قيسام جنحسة الضرب المساقب عايهسا بالسادة ٢٥٢ عقسوبات وأو حصل الضرب باليد مرة واحدة - ترك اثرا أو لم يترك - بيان حكم الادانة \_ ببقتضى تلك المادة \_ موقع الإصابات \_ اثرها \_ وجسماءتها \_ ليس بــالازم ٠

# ملخص الحكم :

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الشرب التي تقع تحت نص

المدة ١٤٢ من قانون المقوبات أن يحدث الاعتداء جرما أو ينشأ عنه مرض أو مجز ، بل يعد الفعل ضربا ولر حصل بالبد مرة واحدة سواء ترك اثرا أو مبرن ، وعلى ذلك غلا يلزم لمسحة الحكم بالادانة بمتنفى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات التي أنزلها المتيم بالمبنى عليه ولا أثرها ولا درجسة جسلمتها ، ولما كان الحكم المطون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما اعتديا على المجنى عليه بالضرب مما اعدث به الاصابات التي اثبتها الحكم من واقع المتويد الطبي وتخذهها بهتنفى المادة ٢٤٢ من قانون المقوبات غان منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد .

( ملعن رقم ۷۲۱ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۷ -- س ۲۱ --من ۱۰۷۱ ) عقو يبت

#### مقسبوبة

#### قاعسسدة رقم (١)

#### : المسدا

مسدا شخصية المقربة ساهيتها ،

#### ملخص المكم:

من المقرر أن التضاء بالمقوبة يحكمه مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية المقوبة . ومتضاء ألا يحكم بمقوبة ... أيا كان تومها ... الا على من ارتكم الجريمة أو شارك نبها .

( طعن رقم ۱۰۷۶ لسنة ۶۹ قى سـ جلسة ۱/۱/۰/۱۱ سـ س ۳۱ سـ من ۳۹ )

# قاعسسدة رقم (٢)

# المِسطا:

القادن لم يعتام لاثبات السوابق تقديم صحيفة المالة الجنافية حق محكمة الموضوع في استخلاص ثبوت التهمة بظرفها الشدد - هد المسك ،

# يَلْحُص الحكم :

متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أعتبد في توافيز الطرف المستد بمذكرة النيابة المتحمة البحكة البنات السبق الحكم على المتهم في جناية سرقة باكراه وشروع فيها ، وباعترافه في التحتيق بتلك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالنهمة بظروفها المستدة -- انطلاقا من حق محكمة الموضوع في أن تلخذ من الأدلة بما تطبئن الله دون اللزام عليها ما ارتأته ، وما دام القاتون لم يحتم -- لاتبات السوابق -- تقديم صحيفة الحالة الجنائية .

التى تساند اليها سائمة وملتلها مع العتل والمنطق غان المجادلة فى ذلك شحل ألى جدل موضوعى فى تتدير الدليل مها لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ( طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ - س ٢١ - مى ١٣١ )

# قاعــــدة رقم ( ٣ )

المبسسدا : وظيفة محكمة الققض في شان الأحكام الصادرة بالاعدام •

#### ملخص الحكم:

ان وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام المسادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تنتضيها عبال مدارة المسادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تنتضيها عبال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنتش الحكم في اية حالة من حالات الخطأ في التانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير متيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذي تعرض به النباة العامة تلك الإحكام وذلك هو المستقاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المسادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المسادة ٣٥ من القانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٥٩ و

( طعن رقم ۱۹۹۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹/۱/۲۱ ــ س ۴۱ ــ ص ۱۹۵ )

# قاعـــدة رقم ( } )

# المِسما :

١ حقيدول عرض القيابة قضايا الاعسدام ــ ولو تجاوزت المعساد المساد

٢ - الحكم الصادر بالاعدام ، ما يازم من تسبيب لأقراره .

# ملخص الحكم :

ا حدون المترر أن النيابة العابة ولنن كانت قد عرضت هذه التضية على محكمة النقض بشفوعة ببذكرة برأيها عى الحكم ؛ عملا بنص المسادة ٢٦ من محكمة النقض المبادر بالقانون وقسم مقتون حالات واجراءات المطمن أبام محكمة النقض المبادر بالقانون وقسم ١٩٥٨ ؛ يعد ميعاد الارمهين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون

وطلبت اقرار الحكم ، الا لن تجاوز هذا المعاد ـ وعلى ما جرى عليه تضاء 
هذه المحكمة ـ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل ان محكمة 
النقض تقصل بالدعوى ـ مادام الحكم صادرا قبها حضوريا بالاعدام ـ بهجرد 
عرضها عليها وتفصل فيها لقستين ـ من تلقاء ند مها ـ ما عدى أن يسكون 
تقد شاب الحكم من أخطاء أو عبوب ـ يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة 
المامة في الميعاد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة المامة 
المغدة .

٧ ــ لما كات اجراءات المحاكمة ، قد تهت طبقا للقانون وهــدر الحكم وفقا لما تقنى به الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات المجانية المعلل بالقانون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٦ من صدرر الحكم بالامدام بالجماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وقد جاء الحكم خلوا من عيب ،خالفة القانون او الخطأ في تطبيعة أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للة نون ولها ولاية الفصل في المحكم وما يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى صحح أن يستقيد منه المحكم، عليه على نحسو ما نصت عليه المسادة الضامسة من قانون المعتوبات ، مائه يتمين قبسول عرض النيابة العامة قرار الحكم المسادر ماعدام المحكم، عليه ،

( طعن رتم ۲۲۷ لسنة ۶۱ ق – جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ – س ۳۱ – ص ۲۱۸ )

#### قاعسسدة رقم (٥)

#### : 12-41

 إ - الجنون أو عاهة المقسل دون غيرهما همسا منساط الإعفاء من المقاب عملا بالمادة ٢٢ عقوبات .

 ٢ — العالة النفسية والمصبية تعد من الأعناز القضائية المخففة الى يرجع الأمر غيفا لتقدير محكمة المرضوع دون معقب •

# مِلْخُص الحكم :

مني كان مناط الاعفاء من المقاب لفقدان الجاني لشموره والمتياره وقت

ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تتفى به المادة ١٢ من تانون العقوبات لجنون أو عاهة في العثل دون غيرها وكان المستقاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمته تحت تأثير ما كان يمانيه من حالة تفسية وعصبية فان دفاعه على هذه الممورة لا يتحقق به دفع باتعدام المسئولية لجنون أو عاهة في العثل وهما مناط الأهفاء من المسئولية به هو دفاع لا يعدو أن يكون مترونا بتوافر عذر تضائي مضفف يرجع مطلق الأمر في اعماله أو أطراحه انتدير محكمة الوضوع دون رقابة عليها من محكمة النتش ومن ثم غلا يسبب الحكم عدم رده على هذا الدفاع .

( علمان رقم ۱۵۳۲ لسنة ۹) ق - جلسة ۲۷/۲/۲۸ - س ۳۱ - من ۲۱ من ۲۶٪ )

# قامىسىدة رقم (٦)

#### : 12-41

عدم اشتراط حسدوث اصابة القفساء بالعقوبة التمسوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ عقوبات ،

# ملخص المكم :

ان الفتسرة الأولى من المسادة ١٦٩ من تاتون المتسوبات التي ديسين بها الطاعن قد جريت التسبب بغير عبد في حصول حادث لاحدى ومسائل التعل العلم من شانها تعريض الأسخاس الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث اصابة أحسد .

(طعن رقم ۱۱۵۲ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲۷/۲/ ۱۹۸۰ ــ س ۲۱ سـ من ۲۹۷ )

#### قاعـــدة رقم ( V )

#### 

وجسوب الاجساع عند الحسكم بالاعسدام لا يعدو أن يكون أجراء من الاجرادات المنظمة لاصدار هذا الحكم سلا يمس أسلس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا يثال الجرائم التي يماقب عابها القانون بهذه المقوبة بالالفاء أو التعديل سولا ينشىء القارفيها اعذارا أو ظروفا تغير من طبيعسة تلك الجرائم أو المقوبة المقررة لها جواز أبدال عقوبة الاعدام القررة لجريمة المتنا المعدم مع سبق الاصرار بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة 19 عقوبات .

# ملخص الحكم :

التص على وجوب الأجباع عند اصدار الحكم بالأعدام الذي استحدثه الشرع بتعديل الفترة الثقية من المسادة ٣٨١ من ثانون الإجراءات الجنائية بالتقاون رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٩٢ لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات البنظيسة لاصدار الحكم بالأعدام وقد اصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يبس اساس الحق في توقيع مقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعالب عليها القانون بهذه المقوبة بالإلفاء أو التعديل ولا ينشىء لقارفيها أغذار أو ظروفاتفير من طبيعة تلك الجرائم والمقوبة المترة لها بالاقتصر على متظيم الحكم بهذه المقوبة ، لمساكان ذلك ، عنن انحكم المطعون أذا تضى بعقوبة الأشمال الشاقة المؤيدة لجريعة القتل العبد مع سبق الاصرار التي دان الطاعن بها ، بعد اعباله للهادة ١٧ من تقون المتويات بدلا من عقوبة الإحدام المتررة لهذه الجريعة ، دون النص على الإجباع في الحكم غانه يكون صحيحا قيها قضي به ،

٣ طعن رقم .٤٠٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/٣/١ ــ س ٣١ ــ ص ٣٤٣)

ا م -- ۳۲ -- جنائی )

#### قاعبه رقم (٨)

: المسدا

ا الارتباط بين الجرائم - تقديره ، في الاصل لحكمة الموضوع حدد نلك ؟

 ٢ - كون الواقعة - كما أثبتها الحكم تخالف ما أنتهى اليه من عدم قيام الارتبساط خطأ قاتونى - يوجب تدخل محكمة النقض .

٣ ــ معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مها تنبىء عنه
 الواقعة ـــ كما اثبتها المحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ بينهما
 ــ خطأ ـــ وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الاولى الاثند .

#### ملخص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مبسئا يدخل مى حدود السلطة التتديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذي حصله الحكم - لا تتفق تاتونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ها، ذلك يكون من تبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النتفي لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطمون نيه قد تمنى بمعاتبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما اوردها في أن الجريبتين تد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أغمال مكبلة ليعضها البعض متكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية الني عناها الشارع بالحكم الموارد بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعتوية الجريمة الأشد وحدها وهي المعتوية المتررة للجريمة الأولى ، ومن ثم ماته يتعين نتض الحكم المطمون عيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المقض بها عن الجريبة الثانية عبلا بالحق المضول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ... من نقض الحكم لصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون وأو لم يرد هذا الوجه في اسباب الطعن .

- ٣١ س ١٩٨٠/٤/٢٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ - س ٣١ ص ٥٥٥ ) ص ٥٥٥ )

#### قاعسسدة رقم ( ٩ )

الكسيدا :

انــكار المتهم فى التحقيقات ما قرره الفــابط من آمه ســبق الحــكم عليه في من المحافظ من الأوراق ــ أو تطلب المتاجل لهذا المعرض •

# ملخص الحكم:

بتى كان البين من مطالعة الحكم الملعون فيه أنه أمر بايتاف ننفيسذ عقوبتى الحبس والغرابة استئادا الى ظروف الدموى والى عدم نبوت وجود سوابق للبتم ، وثبت من المردات أنها لم ترفق بها صحيفة حالة المنهب البنائية وأنه أنكر عى التحقيقات سبق الحكم عليه عى تنسأيا مخدرات وأن ورد النسابط في محضره واتواله بالتحقيقات أن الملعون ضده قد سسبق اتهابه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة العابة لم تقدم الى الحكية تبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الاوراق أو تطلب تلجيل نظر الدعوى لهذا الغرض عان المحكية أذ تغنت في الدعوى بناء على الاوراق المطروحة أيامها محسب لا تكون قد خسائفت الماقدون في شيء ويكون الطمن على غير أساس متعينا رغضه موضوعا .

(طعن رتم ۲۲۳) لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۲)

#### قاعـــدة رقم ( ١٠ )

# : 13\_41

المسادة ١٧ من مقامون الفقسوبات تجيز ابسدال المقسوبات القيسدة للحرية فحسب — في مواد الجنابات والجنح ، بمقوبات مقيدة للحرية اخف — وجوب الالتزام بالحد الادني للفرامة ،

# ملخص الحكم :

مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . جواز تبديل عقــــوبة

الأصغال الثانة المؤيدة بمقوية الإشغال الثانة المؤقتة بالإضافة الى عقوبة الفرامة التي يجب الحكم بها لما هو مقرر من أن تلك المادة أنها تجيز تبديل المقوبات المقيدة للحرية وحدها في بواد الجنايات بمقوبات مقيدة المحرية وحدها في بواد الجنايات بمقوبات مقيدة المحركة أخف منها أذا انتضات الأحوال رائة القضاة . لما كان ذلك ، عان الحسكم المطمون فيه أذ لم يلتزم سد عند توقيع العقسوية سدالحد الانني لمقسوية الفرامة المترر لها في المقترة (1) من المادة ٣٤ سالفة البيان بالإضافة الى مقوبتي الأشفال الشائة والمصادرة المقضى بهما بل قضى باقل منه ، غاته يكون قد خالف التدفون .

ر طعن رقم ٢١٦ اسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ سـ س ٣١ سـ م ١٩٤٢)

# قاعـــدة رقم ( ۱۱ )

#### : المسجدا

ادانة الطاعن على اسساس الظروف المسددة المصدوص عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات عدم توقيع عقوبة الفرامة مع عقوبة الدبس - خطا في المسانون .

# ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم على اسساس توافر الظرف المسدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٠٨ من قانون العقوبات ؛ وكانت هسسذه المادة تنص على عقوبتى الحبس والفراية في هذه الحالة ؛ واذ اعفل الحكم المطعون فيه الحكم بعقوبة الفراية وقضى بالحبس فقط يكون قد اخطا في تطبيق المقانون مما يتعين معه — وعملا بالمادة ١٢/٩ من القانون رقم ٧٧ اسسسة ا١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن المام محكية المتفض سـ تصحيحه باضافة مقوبة الفراية .

( طعن رتم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲۱/٥/٥/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۶ )

#### ماعسدة رقم (١٢)

#### المسدا :

 ١ — العقوبة الأصابة القررة الأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقسل التجزلة — تجب المقوبات الأصلية المقسررة لما عداها من جسرائم — دون المقومات التكييلية .

۲ ـــ المقوبات التكييلية ــ في واقع أمرهاعقوبات نوعية ــ يجب توقيمها مهما تكن المقوبة المقررة ــ و الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ـــ مئسال في جريمة جلب وتهويب بضسائع .

#### ملخص الحكم:

لما كان الأصل أن المقوية الأصلية المتسررة لأشد الجرائم المرتبطسة بمنطبط الرتباطا لا يقبل النجزئة يجب المقويات الأصلية القررة لما عداها من جرائم دون أن يبتد هذا الجب الى المقويات التكيلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى اصله أو التمويض المنى للخزانة أو أذا كانت ذات طبيعة والمائية كالمسلارة وجرائبة البوليس والتى هى فى واقع امرها مقوبات نوعية يوراعى غيها طبيعة المجرية وأذلك يجب توتبها بهيا تكن المقوبة المتررة لما ولما كان المحكم المطعون فيه تد أعمل مكم المادة ٢٣ من قانون المقسوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ٢٣ من القانون رحم ١٣ من المقانون رحم ١٣ من القانون رحم ١٣ من المقانون وتم ١٣ من المتوانية عليها غله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها يوجب نفضه نفضا جزئيا وقصحيه بالنضاء بذلك التعويض بالفضاء بذليا المقوبات المقضى بها .

( ملعن رتم ۲۷۸ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٢١/٥/٥١ – س ٢١ سـ ص ١٨٠ )

#### قاعـــدة رقم ( ۱۳ )

: 13---41

ممقية المتهم بالاشفال الشساقة وعسزله من وظيفت دون تحسيد مدة المؤل سيتفق ونص المادة ٢٧ عقوبات ساتوقيت عقوبة المؤل لا يكون الا في حالة المكم بمقوبة المبس ه

# ملخص الحكم:

بتى كان الحكم المطمون نيه تد ماتب الطاعن بالأشغال الشاقة لمسجرة

خبس سنوات وتفى بعزله من وظبفته غان قضاءه يتفق وصحيح التانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل سـ الذى يثيره الطاعن ــ لا يكون الا غى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

( طعن رتم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق \_ جلسة ٢٨/٥/١٨٨ \_ س ٣١ \_

من ۱۸۲۳

قاعـــدة رقم ( ١٤ )

المبسدا: 1 سعقوبة الجرائم المتصوص عليها بالمادة ٣٤ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الاعدام أو الاشفال الشاقة المؤيدة وقرامة من ٢٠٠٠ ألى ١٠٠٠

٠ مسنه

٢ ــ م ٣٦ من القانون المذكور ــ استثناء من احكام المادة ١٧ ع ٠
 ٣ ــ مقوية الإعدام أو الإنسفال الشاقة المؤددة ــ المقررة بالمادة ١٩٨ لمذكورة
 ٢ ينزل بها الا الى المقوية التالية لها مباشرة ــ مخالفة ذلك ــ خطأ في تطبيق القانون .

ملخص المكم:

لما كانت المادة ٢٤ من القاتون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المخدات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها المعدل بالقاتون رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان يماتب بالاعدام أو الإشغال الشاقة المؤيدة وبغرامة من ١٩٦١ تنص على ان يماتب بالاعدام أو الإشغال الشاقة المؤيدة وبغرامة من أو سلم أو نقل أو تدم التعاملي جوهرا مغدا أو أمرز أو اشترى أو باغ اتبع مبورة وذلك عن غير الأحوال المحرج بها في هذا القانون .. ٥ أحكام المادة ١٧ من قانون المقوبات لا يجوز في تطبيق المواد المسابقة النزول عن المقوبة التالية مباشرة المعتوبة لا يجوز أي تطبيق المواد المسابقة النزول أذ نزل بالمعقوبة المتبدة للحرية المغررة لجريمة أحراز جواهر مخدرة بقصد الاجتزالي السجن ثلاث سنوات مع أن المقوبة المترزة هي الاعتمام أو الاستقاد المقوبة المقردة هي الاعتمام أو المناسقة المؤدة والتي لا يجوز النزول بها . الا إلى المعقوبة التالية المتارة المتارة من الاعتمام أو لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من تلقون المقوبة المتالية المحكوم في تعليق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاعبة الحكوم في عليق تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاعبة الحكوم في علي المعتربة المحكوم في عليق المتحدة المحكوم في علية المحكوم المتحددة بعماد المتحددة بعماد المعتربة المتوبة المعتوبة المتحدة المحكوم في عطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاعبة الحكوم في الاحتمام الدة المتحددة المعادة المحكوم في عليق المعادة المحكوم في عليق المتحددة المحكوم في علية المحكوم في الاحتمام المدة المعادة المحكوم في الاحتمام المادة ١٤ المن المعتوبة المحكوم في الاحتمام المدة المحكوم في الاحتمام المدة المعادة المحكوم المحددة المحكوم المحددة المحددة

عليها بالاشمال الشاتة لمدة ثلاث سنوات بالانساقة الى عقوبتى الفسواسة والمصادرة المتشى بوسا ،

ر طعن رتم ۳۱۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/٢/١٩٨ ــ س ٣١ ــ ص ٧٠١)

# قاعـــدة رقم ( ١٥ )

#### المسدا:

١ - استثناف التوم دون القيابة - اثره - عدم جواز تغليظ المقسوبة
 المقدر, بها عليه - علة ذلك ؟

 ٢ -- المبرة في تشديد المقوية او تخفيضها هي بدرجة الفاظ في ترايب المقويات -- قضاءاول درجة بنوعين من المقوية «الحبس والفرامة) الايجوز --لمحكمة الاستثناف زيادة مقدار الفرامة وأن انقصت مدة الحبس -- علة ذلك ؟

#### ملخص الحكم:

اذ كان نص الفترة الثائثة من المادة ١٧ كن تاتون الإجراءات الجنائية 
قد جرى بأنه اذا كان الاسستنف مرفوعا من غير النيسابة المسابة فليس 
للمحكبة الا ان تمدله لمملحة رافع الاستنف ، وكان الطاعن هو المستانف 
وحده -- دون النيابة العالمة -- قلا يصح في التاتون أن يفلط المقلب عليسه 
وحده -- دون النيابة العالمة -- قلا يصح في التاتون أن يفلط المقلب عليسه 
تخفيفها هي بدرجة الشلط في ترتيب المقويات ، الا أنه اذا كانت محكبة أول 
درجة قد تضت على الطاعن بنوعين من المقويات الابيس والفسرامة فليس 
للمحكمة الاستثنائية أن هي انتصاب مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التي 
حكم بها مع الحبس ابتدائيا ، والا تكون قد المرت الطاعن باستثنافه ، وليس 
من مدتها غيي لم تحقق للطاعن با ابتفاه باستثنافه من بسراءة أو تخفيا 
للمدلب طالم أنها الزات به كلا النوعين من المقوية .

۱ طعن رغم ۲۱۱۲ استة ۶۱ ق سـ جلسة ۱۸۸۰/۲/۸ سـ ص ۳۱ سه من ۲۷۱۷ . . .

# قاعـــدة رقم ( ١٦ )

: المسيدا

التعويض المنصوص عليسه في المادة ٣ من القسانون ٩٢ لسمنة ١٩٦٤ - طبيعته : عقوبة تكبيلية مستطوى على عنصر التعويض مسمسم جواز المكم به الا من معكمة جنائية ، ومن تلقاء نفسسها دون توقف على تعقق وتوع ضرر .

#### ملخص الحكم:

من المترر أن التعويض المنصوص عليه عى الملدة الثالثة من القـــاتون 
رقم ١٣ سنة ١٩٦٤ عى شأن تهريب التبغ بعتبر عقوبة تكبيلية تنطوى على 
عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرابة التي يحكم بها على الجاتي 
تحقيتا للغرض المتصود من العقوبة من ناحية كمايتها للردع والزجر وقــد 
حدد الشارع متدار هذا التعويض تحديدا تحكيا غير مرتبط بوقوع أى ضرو 
وسوى نبه بين الجريبة التابة والشروع غيها مع مضاعلته في حالة المود ، 
ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكبة جنائية وأن الحـــكم به 
حنبي تتضى به الحكية من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الفـــزانة في 
الدعوى ويدون توتف على تحقق وقوع ضرر عليها .

ر طعن رقم ١٩٨٠/ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ٨١٥)

# قامـــدة رقم ( ۱۷ )

المسدا:

ا -- مصادرة المواد الفذائية المفشوشة -- عقوبة تكميلية وجوبية - القضاء بها في جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذبة الفصل في الدعسوى .

٢ — مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة المادة المفسسوشة المضبوطة — وجوب تصحيحه — م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

أن جريعة انتاج خل طبيعى مغشوش التي دين بها الملعون مسده معاتب عليها بالمواد 1 ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ، ١ لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سلاف الذكر توجب الحسكم بمصادرة المواد المفشوشة ـ وهى عقوية تكديلية وجوبية يقضى بها فى جبيع الإحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذبية الفصل فى الدهوى غان المكم المطعون فيه أذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المفشوشة الضبوطة يكون الدخلف القاتون مها يتمين جمه تصحيحه عبلا بالفترة الأولى من المادة ٢٩ من المتانون رتم ٥٧ منة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجسراءات الطعن المم حكمة التقض ـ وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الفراحة المقضى بهـ .

ر طعن رقم ۷۹۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ - س ٣١ ــ من ٩٠٤)

#### قاعسسدة رقم ( ١٨ )

#### : المسدا

٢′ ــ عقــوبة المادة ٢/٢٣٤ عقــوبات ــ يــكفى اتطبيقها ــ المحدوث السنقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتــل ، وتبيزها عنهــا ــ وقيــام المحاهدة الامنية سنهيا .

المساهية الزينية ... بقتضاها ؟ تقدير تحققها ، بوضوعي ،

 ٧ \_ هكتم ((تسبيب - تسبيب غير معيب ») المقسوبة المسررة --ظروف مشدة تقدير توافر السلطة الفعلية للجقى على المجنى عليه المعنى عليها --موضى •

٣ ــ قبــول عرض النيــابة لقضايا الاعدام ــ ولو تجاوزت البعــاد
 القرر في القانون علة ذلك ال

) \_ حكم (( تسبيه \_ تسبيب غير معيب ــ أعدام ــ قتــل عمــد ـــ هنــك عــرض ه

المكم الصادر بالاعدام ... ما يلزم من تسبيب لاقراره !

# ملخص الحكم :

إ \_ يكفى لتفليظ المقلب ، عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت المكم استقلال الجريبة المقترنة عن جناية القتل وتبيزها عنها وتبام المسلحبة والزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا على وقت واحد وهي غثرة تمحيرة بن الزمن وتقدير ذلك مها يستقل به قاضى الوضوع .

٧ -- بن المترر ان تواقر السلطة النماية للجانى على الجنى عليها أو عدم تواقرها مسالة موضوعية تقصل فيها محكمة الوضوع غصلا نهاتيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هـــذا الشان طالما أن الأدلمة والاعتبارات التي ذكرتها من شائها أن تؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ، واذ كانت الأدلمة التي سائتها ان تؤدى الى ما أن الهم كانت له سماطة على المجنى عليها بن شائها أن تؤدى الى ما رتبه عليها غلن ما أثبته من توافسر الظرف المدد المنصوص عليه فى المادنين ٢/٢٦٧ من تانون المقوبات وتنايط المقابه فى جناية القتل العبد عبلا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من تانون المقوبات يكون صحيحا فى القانون .

٣ ـ حيثان النياة العالمة ولثن كانت تد عرضت هذه التفعية على محكمة النقض مشغومة بذكرة برايها في الحكم مبلا بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الارمعين يوبا المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت الحسرار الحكم ١١ لان تجاوز المحاد المذكور لا يترتب عليه عدم تبول عرض النياة ، ذلك لان الشارع انبا أراد بتحديده مجرد وضع قامدة تنظيمية وعدم ترك الباب مقتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام المسادرة بالاعدام على حكمة النقض في كل الاحوال متى مسدر الحكم حضوريا ، وعلى اى الاحوال غلن محكمة النقض تتصل بالدموى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٢٤ سالمة غان محكمة النقم تتصل بالدموى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٢٤ سالفة مذكرة برايها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة تبل غوات المحسدد المصدد للطمن أو بعده .

3 — اذ صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء اعضاء المكمة وبعد استطلاع راى مقتى الجمهورية تبل اصدار الحكم وفقا للمادة ۲/۴۸۱ من تانسون الاجراءات الجنائية — وجاء خلوا من تالة مخالفة القانون أو الخطا عى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل عى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقمة الدعوى بما يغير ما انتهى المبه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النبابة اقرار الحكم المسادر باعدام المحكم عليه .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٤/١٢/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ سـ من ١٩٨٥ }



# عـــود

# قاعىسىدة رقم ( ١ )

المسدا:

شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ١٥ عقوبات ؟

#### ملخص الحكم :

يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من تانون المعتوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد المود العابمة المنصوص عليها في المادة ٩٩ من نفس القانون وأن يكون قد صبق الحكم عليه بمعتوبتين متيدتين للحرية كلدهما لمدة سنة على الاقل أو بثلاث مقوبات متيدة للحرية أحداهما لمدة سنة على الاقل في سرقات أو في أحدى الجرائم التي بينتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحمر ، وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ اسالمة الذكر .

( طعن رتم ۱۸۵ لسنة ۵۰ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱ -- س ۲۱ --می ۱۹۸ )

# قامىسدة رقم ( ٢ )

: 12.....41

مدم بيان توافر ظرف العود بالأشروط التى نص عايها في المسادة 10 عقوبات قصور ـ له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القسادن ،

# ملخص الحكم :

ألبين من الحكم المطعون فيه أنه أقد دان المطعون ضده بجريعة سرقة 
قد اعتبره ماثدا غطبق في حقه المادة (ه من تأنون المتوبات وأثرل طيسه 
عقوية الإنسفال الشاقة لدة سنتين بيد أنه لم يبين توافر ظرف المود في 
حقة بالشروط المصوص عليها في المادة (ه سائفة الذكر مها يعيه بالتصور 
الذي له المصدارة على وجوه الطمن المنطقة ببخافة القانون وهو ما يتسسع 
له وجه الطمن — ويعجز هذه المحكمة عن أعبال رتابتها على تطبيق التأنون 
تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلينها في شأن ما تثيره النيسابة 
الملمة بوجه الطمن . لما كان ذلك فاته يتمين نقض الحكم المطمون فيسه 
الاحسالة .

( طعن رقم ۱۹۸۰ لسفة ۵۰ ق ـــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۹۸۸ )

غش

# قاعـــدة رقم (١)

#### المسدا:

 معاقبة المتهمة بالفرامة عن جربية غش حال كونها عاتدة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات - خطأ فى تطبيق القانون - وجاوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفرامة .

٢ --, جريمة حيازة او بيع البان غي محتفظة بخواصسها الطبيميسة - عقوبتها الحبس او الفرامة -- المادة ١٩٢٢ من القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ ع
 والقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ع ١٠ لسنة ١٣٣٦ ه

المعود الى ارتكاب هذه الجريمة ــ عقوبة الحبس ــ المواد ١/١٢ من القانون ١٣ السنة ١٩٥٠ / ١٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٠ من القانون ٨/ لسنة ١٩٤١ ،

الجرائم المتصوص عليها في القوانين ٨٤ لسنة ١٩٢١ ١٩٢١ لسنة ١٩٥٠ من ١٩٣١ في شان ١٩٥٠ م ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٠ في شان الموازين والمكاييل والمقاييس أو أي مقون خاص بقمع الفش والتدليس ـــ الموازين والمكاييل والمكايب اوحاها ـــ المادة ١٠ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٢١ م

# ملخص الحكم :

1 - ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرققة بالمزدات والتي سلغت الاشارة اليها إن المنهبة عائدة في حكم المادة ٢/١٩ من تانون العقوبات لارتكابها جريبة الغش موضوع الدعوى المطروحة تبسل مضى خبس سنبن من تاريخ الحكم عليها في جريبة بمائلة . ولما كانت النيابة المهابة قد استأنفت الحكم الفيابي الابتدائي تأسيسا على هذا النظر حسبها جاء في مذكرة أسباب الاستثناف المونة على ملف المردات وصح اعسلان المطعون ضدها بالوصف المعدل ابام محكمة ثاني درجسة في ١٩٧٦/١١/١ المرفقة حسبها يبين من ورقة النكليف بالحضور لجاسسة ١٩٧٧/١/١ المرفقة على حربة عنائي)

بالفردات المنصبة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيسق العقسوبة المتصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٨، لسنة ١٩٤١ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتابيد الحكم الابتدائي فيها تشي به من غرامة رغم وجوب معاتبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة . قاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بمقوبة الفرامة المتضى بها .

٢ - لما كان القانون رقم ١٢٢ السنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها تدنس نى المادة الثانية منه على أنه ﴿ يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقمـــد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعيسة خاليسا من الشبوائب والقانورات والمواد الملوثة ولم ترقع درجة حرارته صفاعيا ولم ينزع شيء من تشدته » ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه « مع عدم الاخسلال بتطبيق أى عنوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بقهم التعليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أي قانون آخسو يعاقب كل من أرتكب مخالفة لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات المسادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبفراية لا تقل من حبسة جنيهات ولا تزيد من مائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين ، وللادارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المفشوشة التالفة أو الضمارة بالصحة وذلك لراماة احكام القانون رتم ٨٤ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر . وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشان مراتبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها اى تانون آخر هلى متوية أشد مما قررته نصوصه تطبق المتوية الاثمد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات تصوص هذا القانون بنصوص قانون تمع الغش والتدليس رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ انه وان كان سحل كل منهما بغير خلاف تسد نص على معاتبة مرتكب عرض مواد غذائة مفشوشة للبيع بالحبس لدة لا تتجساوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو الحي هاتين العقويتين ، غضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، ألا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه ﴿ مع عسدم الاخلال بأحكام المادتين ٩) ٥٠ من قانون العقربات يجب في حالة العسود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم او لصقه . وتعتبر الجسرائم ألمنصوص عليها في هذا التانون والبرام المنسوص عليها في النسون الملامات والبيانات التجارية والمادة ١٩٢٣ من التانون رقم ٢٠ اسسنة ١٩٢٩ للدوازين والمتليس والكابيل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في اي تانون آخر خاص بقيم الفش والتدليس متماثلة في المود ٥ غان العتوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر المتوبة الأشد الواجبة الطبيق في حالة العسود طبقا لما تعتفى به المادة ١٩٦٦ من التانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من التانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من التانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة المارة من التانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة المارة من المالدة المارة المنافة البيان .

ر طعن رقم ۹۹۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۰ )

# قاعـــدة رقم (٢)

# البسدا :

١ ــ ثبــوت ارتكاب المتهــم غمل الغش او عليه به ــ شرط لادا.تـــه
 بعريهة الفشى المؤثبة بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٤١ •

# ملخص المكم :

ا ـ يتمين لادانة المتهفى جريبة الفض المؤثبة بالتانون رقم / السنة ا 19 ان يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفض او أنه يعلم بالفض الذى وقسع ؟ واذ كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الفض او علمه به وقسرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة ـ باعتباره رئيسا لمجلس ادارتها ـ دون تدخل فى عملية أنتاج الملح الموكول أبرها الى رئيس الانتاج بالشركة ؛ وكان الحكم الملمون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى اشرائه وعلمه اليتيني بلغض ولم يحتق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى محمير الدعوى مما كان يتنفى من المحكمة أن تواجبه وأن تمحصه لنتف على

مِيلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم نقعل غان حكمها يكون مشرها بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ،

( طعن رتم ۲۳۷۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۵ )

# قاعـــدة رقم (٣)

# : المسجاة

المسادة ٢ من القسانون ٨٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقسانون رقسم ٨٠ لسنة ١٩٩١ معدلة بالقسانون رقسم ٨٠ لسنة ١٩٩١ سائلية المثالية أذا النبت عدم مله بفض المواد موضوع الجريمة سـ النبت مصدرها سـ دفاع المتهم بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومخلفة وتقديمة شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالفش سـ دفاع جوهرى سـ الله ذلك ٠

# ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢١ بتعديل أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ بغيع التدليس والفش قد نص غى المادة الاولى بنه على أن تستبدل بالفترة الذائية من المادة الثانية من المادة الخالس الآتى الفاصل بقيم الفاصل بالمنتفلين بالتجارة أو من المسامة الجاتلين مالم يثبت اذا كان المضالف من المسئولية الجنائية منى البحت لته لا يعلم بغش أو اعفى الناجر المخالف من المسئولية الجنائية منى اثبت لته لا يعلم بغش أو مساد الماد التى يعرضها للبيسع واثبت مصدر هذه المواد الفاسسدة أو المشؤوشة . كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشئن مراقبة الأغنية وتظير تداولها — غى المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الإحوال الآتية :

- ١ ... أذا كانت غير ماطبقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .
  - ٢ ــ اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .
    - ٣ ـــ اذا كانت مفشوشة ٢ .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على انه: « يماتب من يخالف احكام الواد 
٢ ، ١٠ (١) ٢ ، ١١ ، ١١ و الترارات المندة لها بعقوية المخالفة وذلك اذا 
كان المنهم حسن النية : على أنه يجب أن يتفى الحكم بمصادرة المواد المذائية 
التي تكون جسم الجريمة ٤ ، ١ كان ذلك ، وكان يبين من يحافسر جلسسات 
التي تكون جسم الجريمة ٤ ، ١ كان ذلك ، وكان يبين من يحافسر جلسسات 
المحكمة إمام ثاني درجة ومن المردات المصبومة أن المدافع عن الطاعون نيه بمنكرة 
منها دشاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جرومي بمدينة الاسسكندرية والن 
الجيلاتي يرد الميه من مصلتع جرومي مصنما ومناطا ، وقام بتسليمه الى من 
مصلحا الدينا المدينة بحالته ، ودفع بعدم عليه بالغش ، وارفق بهذه المذكرة 
مسلحة الدينا المدينة الاستكارية وضواحيها ، وهو دفاع جوهري كان يتمين 
على المحكمة أن تتقصاه وتتول كلينها فيه أذ قد يترتب على ننجة تحقيقه 
أن ينغير وجه الراي عن الدعوى لها وهي لم تقعل ، فان حكمها يكون معيبا 
ها يستوجب نتضه والاحالة .

« طمن رقم ۲۳۱٦ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۸/٥// ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ صر ۸۹۵)

# قاعسسدة رقم ( } )

#### : 13---41

مصسادرة المسواد الفذائية المفسسوشة معوبة تكيليسة وجوبيسة القضاء بها في جبيع الأحوال اذا كانت الواد سبق مسبطها على فهة الفصل في الدمسوى •

# ملفص الحكم :

ان جريمة انتاج خل طبيعى مفشوش التى دين بها المطعون ضسده المعاتب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ١ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ المسقة ١٩٦٦ لما كان ذلك : وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحسكم بمصادرة المواد المفشوشة سـ وهى عقوبة تكيلية وجوبية يقضى بها محى جبيع الاحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضعيطها على ذبة المعسل نمى

الدعوى نامان الحكم الطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المفشوشة المشبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقسرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ الخاس بحسالات واجراءات الطعن لهام محسكمة النقض ، وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

( طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ من ٤٠٠)

فك الأختام وإغتصاب السندات

# فك الاختسام واختسلاس السسندات

#### قاعسسدة رقم ( 1 )

: [3---4]

ا ــ البغع باستمالة جربية اغتصاب ســند بالقوة ــ قابلية الســند
 الإبطال ــ نفاع فالوني ظاهر البطالان ــ التفات الحكم عن الرد عليه ــ
 لا عيب •

٢ ــ جري، ــة اغتصــاب السندات بالقرة النصوص عليها في المادة ٢٣
 مقربات ــ قابلية السند للابطال ــ لا تحول دون قيامها •

بيع ملك الفي قابل للابطال لمصلحة المشترى وهده .

اقرار المالك المقتفي للمقد ـ أو ايلولة ملكية المبيع للبالم بعد صدوره ـ يصحمانه في حق المشترى .

#### ملخص الحكم :

إ — إن الجريبة لا تعد بستحيلة إلا إذا لم يكن في الابكان تحققها مطلقا: كان تكون الوسيلة التي استخديت في ارتكابها غير صالحة البنة لتحتيق الفرض الذي يقصده الغامل ؛ إما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريبة لم تتحقق بصبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني عائه لا يصح للاول بالاستمالة ، ولما كان الحكم قد البنت في حق الطاعات بها لا يسارى في أن له اصله في الأوراق — أنه توسل بالقوة والتهديد إلى اغتصاب في الوراق — أنه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب الوسيلة تكون تد حقت الفرض الذي قصده الطاعن وهو الدسول على السند بها تكون معه جريبة اغتصابه بالقوة والنهديد التي دانه الحكم بها السند بها تكون معه جريبة اغتصابه بالقوة والنهديد التي دانه الحكم بها تقد تحققت . الأمر الذي يفدو معه هناع الطاعن على هذه العسورة دناعا تقد تحققت . لابر الذي يفدو معه هناع الطاعن على هذه العسورة دناعا تلونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التقاته عن الرد عليه ، لما كان ما تقدم ، قان الطمن يكون على غير اساس بتعينا رفضه بوضوعا .

٢ مد تابلية السندللابطال الاتحول دون قيام جريمة اغتصاب السندات بالقوة المنسوس عليها في المادة ٣٦٥ من قاتون المعتوبات ، ومن المترر أن بيسع

ملك الغير قابل للإبطال لمسلحة المسترى وحده ولا يسرى في حسق الملك العتيقى الذى له أن يتر البيع في أى وقت فيسرى عندئة في حته وينقلب صحيحا في حق المسترى أذا المت ملكية البيع الى الباتع بعد صدور العقد ، ومتى تفنى بابطال العقد . المترم الباتع برد ما تبضه من الدين .

( طعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٠/١١/ ١٩٨٠ سدس ٣١ سـ ص ١٩٠٣)



#### قانــــون

#### قاعسسدة رقم ( ١ )

#### : البسدا :

١ -- سريان قوانين الاجراءات باثر فورى على ما لم يتم من اجراءات وأو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذ هذه القوانين .

٢ - القرانين المعدلة الاختصاص - تطبقها بقتر فدوري على الدعاوي القائمة أمام المحكمة التي عدلت اختصاصها ... مالم ينص الشارع على احكام وقتية تنظم فترة الانتقال .

#### ملخص الحكم:

الاصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات المي لم تكن قد تبت ولو كانت منطقة بجرائم وقعت قبل ثفادها ، وقد هــرى تنساء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للأختصاص تطرق بأثر غورى شأنها في ذلك ثمأن توانين الإجراءات منذا عدل التانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كاتت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقسانون التديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى مان هذه الجهة الأخيرة تعب مهختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ التانون الجديد ... ولو كاتت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ... وذلك كله مالم ينس الشارع على احكام وتتية تنظم مرحلة الانتقال .

﴿ طعن إرتم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ٢١/١/١٩٨ -- س ٣١ --(110 00

#### قاعسسدة رقم (٢)

#### البسدا:

٢ - المسكم بسراءة المطعسون ضده باعتبساره رئيس مجلس ادارة الشركة من نهمة عدم تقديم الشهادة القيمية عن البضاعة التي أفسرج لاسترادها عن عملة أجنبية \_ المنترضة في جانبه بالمادة ١٣ من القانون ٨٠ لسنة ٤٧ استنادا إلى المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي اعتنق مبدأ شخصية الجريمة صحيح - أساس ذلك ؟

١ القالون الأصليع للمتهم ... مأهيته .

#### ملخص المكم:

اذا كان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطمون شده تأسيسا

على أن المادة ١٦ من القانون ٩٧ اسنة ١٩٧٦ التي نصت على أن يسكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها من شخص اعتباري أو احدى الجهات الحكومية او وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظسفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة وأن هذا التانون هو الواجب التطبيق على الدعوى دون نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أذ هو أمسلم للمتهم لأنه استبعد المسئولية المفترضة في جانب رئيس مجلس أدارة الشركة المستوردة بمقتضى المادة ١٣ سمالفة الذكر وكان لم يثبت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده هو الموظف المنوط به تقديم الشبهادة محل المساطة . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسفة ١٩٦٦ بتنظيم التعامل هى النقد الأجنبي المعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجسريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/١٤ تجرى بأن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو أحدى الجهات الحكومية أو وحدات التطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مساوليته التضامنية عن العتوبات المالية التي يحكم بها وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي ـ الذي ومعت الجريمة في ظله - تنص على أن يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك أو المدير أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو رئيس مجلس الادارة حسب الأحوال وكان تضاء هذه المحكمة تد جرى على أن المتصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من مانون العقوبات هو القانون الذي ينشيء للبتهم مركزا أو وضعا أصلح له من القانون القديم ، كأن يكون قد الغي بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجها للامفاء من المسئولية الجنائية دون أن يلفي الحريمية ذاتها ، مان الحكم المطعون هيه اذ نفي مسئولية المطعون ضده المفترضة على سند مما يجرى به نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون تد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان البين من مطالعسة المغردات المضمومة أن المطعون ضده لم يكن الموظف المسئول عن تسموية الاستمارة موضوع الدعوى ، قان الحكم المطعون فيه اذ نفى مسمئوليته الشخصية عن الجريمة يكون قد بنى ذلك على ماله أصل ثابت بالأوراق وسلم من قالة الخطأ في الاستاد .

#### قاعـــدة رقم ( ٣ )

١ — الدغع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم — أتسره — وقف الفصل في الدعوى الإصلية — لحين الفصل من المحكمة العليا في الدغع — المحكمة العالمة ي من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ — شرطه — أن تقدر المحكمة المسار المامه الدغع جديته — قانون ٢٦ لسنة ١٩٧٠ •

٧ ــ دفع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزارى الذى المسلف المادة المضبوطة الى الواد المفدرة ... دفع غير جدى ... عنة ذلك ؟

# ملقص الحكم :

لما كائت مادة الديكسا مفتامين والملاحها ومستحضراتها تد اضسينت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رضم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكانحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار نيهما دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى ، بمسا مهاده أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة ويغض النظر عن نسبة المخدر غيها ومن ثم فان القول بضرورة أن يبين الحكم بالادانة نسسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القاتون . لما كان ذلك ، وكان القاتون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة الطيا ــ المنطبق على الدعوى ــ قبل الفاته بالتانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص في مادته الرابمسة على اختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها في دستورية القانون اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام أحدى المحلكم ٤ · · · ويوقف الفصل في الدعوى الإصلية حتى تفصل المحكمة الطيا مَى الدفع . وكان القانون رقم ٦٦ لسنة .١٩٧ مَى شَانَ الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد الســـترط مُوق ذلك لرقع طلبات الفصل في دستورية القانون أن تقرر المحكبة المثار أمامها النفع جديته ، وهو ذات المضمون الذي ساته نص النترة الثانية (ب) من الملاة ٢٩ من القانون وقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار تانون المحكمة الدستورية المليا من أنه 1 اذا دمُع لحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام لحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص التضائي بعدم دستورية نص قافون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدغع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أنار الدغم

ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترهم الدعوى اعتبر النفع كان لم يكن » ومن ثم ملا تثريب على المحكمة \_ في الحالين \_ أن هي لم توقف الدعوى أذا رأت عدم جدية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة باحرازها قد أضيفت بمقتضى قانون واست بقرار وزارى - فان دفع الطاعنة بعدم دسستورية القسرار الهزاري الذي اضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سنده بها يستوجب رفنسه لندم جدينه - بل ولا للنزم المحكمة حتى بالرد عليه باعتبساره دفرها تنذيذبا ظاهر البطائان . إلا كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطمون فيه قد تدرد ملى هذا الدنم بها خرك التازين للوزير المختص بن حق الإضافة أو الحنف أر التديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المينة به وهو مالا بصلة رد في خصوصيه هذه الدموي إذ أن المادة المخبرة التي دبنت الطاعنة بها أضينت بتانون وليس بقرار ورارى الا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القانوني الخاطيء لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فها رتبه الحسكم من آثار تانونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فان ما تفعاه الطامنة في هذا الصدد يكون غير سديد - ولما كان ما تقسدم فان النعي بتون على فم اساس متعبنا رفضه ،

( طدن رقم ۱۹۸۶ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۵۶ )

# قاعـــدة رقم ( \$ )

#### : 12-41

القسانون رقسم ٢١ المسنة ١٩٧٤ بشسان الأحداث المسخ الاهسكام الاجرائية والميضوعية الواردة في قانوني الاجراءات والمقوبات في مسدد مهاكدة الاحداث ومعافيتهم .

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن التقون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعسول به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ سة قبل الحكم المطعون نميه قد نسسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في تقنوني الاجراءات الجنائية والمقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاتبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة

الأولى بنه أنه يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمائى عشرة سنة ميلادية كلملة وتت ارتكاب الجريبة » وفى المادة ٢٩ بنه على أنه « تفتص محكية الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند أنهابه فى الجرائم وعند تعرضه للاتحراف ... » فقد دل بذلك على أن العبرة فى سن المتهم هى بمتدارها وقت ارتكاب الجريبة ، وأن الاختصاص بمحاكمسة الحدث ينعقد لمحكية الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها .

( طعن رتم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ - س ٣١ - م م ١٨١٥ )

#### قاعسسدة رقم ( ه )

#### : المسجاة

الأصل أن كل أجراه تم صحيحاً في ظلل الأنوز إظل مسحيحاً وفاضعا لأحكام هذا القانون ــ مثال •

#### ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المتردات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ أمر رئيس نيابة شبين الكوم باصالة الطاعن الى محكبة أمن الدولة العلب المسكرية بشبين الكوم لمعاتبته طبقا لأحكام الماندين ١/١٤٣٤ /١/١٤٢ م ١/١٤٢١ متاتبة طبقا لأحكام الماندين ١/١٤٣٤ أمن المحكبة مختصة بنظر الجرانم المنصوص عليها عى المواد من ١٤٠ الى ١٤٤٢ من تقانون المعتربات المسالا لأمر نائبه المسكرى العام رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالأمر رتم ٧ لسنة ١٩٧٤ المسكرى العام رقم ١ النيساة ١٩٧١ الصادد عن ١/١/١٩٧٩ اي بعد احالة الطاعن من النيسابة ١٩٧١ الصادد عن ١/١/١٩٧٩ اي بعد احالة الطاعن من النيسابة للمائمة عن ١/١/١٩٧٩ أي بعد احالة الطاعن من النيسابة عن ١/١/١٩٧١ من مدر أمر رئيس الجمهورية رتم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعول به من تاريخ نشره عن ١/١/١/١١ ونصت الماذة الأولى على أنه « تلغى أولور رئيس الجمهورية (تم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعول أولور رئيس الجمهورية (تم ٨٦ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال » وقد اثر الشارع بهتنى هذا النص أن تحال القضايا القائية المة المثارة المتاليا التشايا القائية المة المثارة المثاليا التقائيا المثارة المثارة المثارة المثارة المائيا القطاعة المثارة المثارة

۱ م ـ ۳۱ ـ جنائی )

محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التي بلغتها بمسد مخولها حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا قد تعدت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة ألتى بلغتها معسلا أمام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسبعت اليها باجراءات مسعيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن المائه نقض هذه الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ذلك أن الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل تاتون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقفى بابطال اجراء تم وانتهي صحيحا ونقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، وإذ كانت الدعوى المطروحة قد اضحت بين يدى القضاء وغدت منظورة أمام احدى جهات الحكم المختمسة بنظرها وغقا للقانون المعمول به غانها تكون قد خرجت من ولاية سسلطات التحقيق التي لا تهلك \_ بعد انحسار سلطتها عليها بتقديمها للقضاء \_ حق التصرف غيها على وجه آخر ومن ثم غلا محل للقول بعودة هـذه التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المتررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة التضايا في مواد الجنايات الى محكمة الجنسايات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى يتمين التقيد باجراءات الاحالة التي رسمها التانون في مختلف نصوصه وانها هي احالة ادارية عبر عنها الشارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا ... ... بحالتها ... » لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد أحيلت مُعلا مِن النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية - تبسل صدور ابر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي الغي هذا النوع من المحاكم ... غانها تكون قد أصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون احالتها اداريا وبحالتها الى محكبة الموضوع المفتصة وهي محكمة الجنايات ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة أو عرضها على مستشار الاحالة ويكون ما يثيره الطاعن في هذا المسعد غير سيديد ،

( طعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/١٠ ــ س ٢١ ــ من ١٩٤١ )

#### قاعـــدة رقم (٦)

البيدا:

التحرز في تفسير القدوانين الجنائية واجب ... غمدوض القص لا يحول دون تفسيره على هدى قصد الشرع ... القياس في مجال التأثيم مخلسور .

### ملخص الحكم :

الأصل أنه يجب التحرق في تنسير التوانين الجنائية والتزام جانب النتة في ذلك وعدم تحيل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه في حالة غموض النص غان الفموض لا يحول دون تنسيره على هدى ما يستخلص من تصد الشمارع ، مع مراعاة ما هو مترر من أن التباس محظور في مجال التائيم .

ر طعن رقم ۱۹۹۱ استة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ ــ س ٣١ ـــ ص ١١١٧ )



#### 

#### قاء- بسدة رقم ( 1 )

#### البسدا:

التابس بالجنايات والجنسح التى يمساقب عليهسا بالحبس لمــدة تزيد على ثلاثة اثشور ، يبيح لمادور الضبط القضائى الأمر بالقبض على المتهــم الماضر الذى توحد دلائل كافية على اتهابه •

# بلقص العكم:

لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عسدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دامت قد اتامت تضاءها على اسباب سائفة ، وكان مفاد ما أثبته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيه بياتا لواقعة الدعوى وأبرادا لؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتغنيش أنه قام بها قام به النزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجراثم وضبط مرتكيها ، وهو ما يدخل عن صبيم اختصاصه بومسقه من مأبوري الضبط القضائي اذ علم من احد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حمرة للاعمال المنانية للاداب وأن هناك أمراة تمارس الدعارة مع أحسد الرجال لحظة الابلاغ فاسرع على رأس قوة الى محل الطاعن حيث وجده وأتها بالقرب من بابه وسمع أصواتا مخلة بالأداب تصدر من داخله ، فاقتصه حيث وجد المتهمة الثانية في حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فإن هذا الذي مساته الحكم انها يسوغ به اطراح النفع ببطلان التبض والتثنيش، بتبام حالة التلبس التي يكفي لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن ارتكاب الجريمة اذأن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماع الصوانت ارتكاب المحشاء تنبعث من داخله كاف لتيام حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط التضائي دخول المحل - اذ أن التلبس حالة تلازم الجريسة نفسها وكفى أن يكون شباهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بأية حاسمة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكا ، وكان من المغرر تقونا لهبتة للمادة ٣٤ من تلتون الإجراءات الجنائية بعد تعديلهــــا

بالقائون رتم ٢٧ اسنة ١٩٧٢ أن المور الضبط القضائي على أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي بعاتب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على النهم الحاضر الذي توجد دلائل كلفية على انهائه ، ومن ثم يكون منهى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ه) ۱۶ السنة ۹۱ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۱)

#### قاعسسدة رقم ( ٢ )

: المسلما

الاستندعاء الذي يقوم به ملمورو الفسيط القضائي - ابان جمسم الاستدلالات ولا ينضين تعرضا ماديا - تعين قبضا ..

#### ملقص المكم :

من الواجبات المتروضة تاتونا على مامورى الضبط التضائي في دوائر، الضمامم أن يتبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشسان الجرائم وان يقوموا بانفسهم أو بواسطة مرءوسيهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها باى كيفية كانت وأن يسستحصلوا على جييسسع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لنبوت ونفي الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بانفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من تانون الإجراءات المتاتية تخول ملمورى الضبط القصائي اثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أتوال من يكون ولما كان استدماء مأمور الضبط التضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريسة مرتة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي أن يتم مام حوله في نطاق ما يتاليه جمع الاستدلالات ولا يتدح في ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة المامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون تيه مساس بحريته الشخصية أو تتبيد لهما قد يلابس حينذ باجراء القبض المحظور على ملهور الضبط القضائي الخام التكنات مد في حب جدود

سلطتها التقديرية - الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته غان رغضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنتمى مهـــه قالة الخطا عى القانون .

( طعن رقم ۲۳۸۱ لسة ۶۹ في جلسة ۲۱/۵/۱۹۸۰ -- س ۳۹ --من ۳۶ه )

#### قاعبدة رقم (٣)

#### المحدا :

١ ـــ الانتثاث على حريات النساس والقبض عليهسم بدون وجه حق ســ
مضر المدالة ـــ التلبس سـ حالة تلازم الجريمة .

٧ - مجرد دخول أمراة معروفة للشرطة - احدى الشقق -- لاينبيء بدأته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية - ما ترتكبه -- التعرض لها ، قبض حريح فيس له ما برره -- المادة ٢٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القيض على المتهم الا على المتاب - مثال لتسبيب معيب في اطراح دفع ببطلان اجراءات القيض .

# ملخص الحكم :

من المترر انه لا يضير المدالة اغلات مجرم من المتلب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والتبض عليم بدون وجه حق ، وكان من المقرر اليضا أن المتبس حالة تلازم الجريبة ذاتها لا شخص مرتبها ، وكان مؤدى المؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المتهمة شوهدت عم حالة الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المتهمة شوهدت عي حالة المجتلبة ، ولا يصمع المتول بأنها كانت وقت القبض عليها عي هالة البس بالجريبة حتى ولو كانت المتهمة من المحروفات الدي الشرطة بالاعتباد على بمارسة الدعارة ذللك أن جبرد دخولها احدى الشرطة بالاعتباد على ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريبة ، ومن نم علن ما وقع على الطاقة هو قبض مربح ليس له ما يبوره ولا سند له عي القانون . ذلك بأن المادة ؟ \* من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقسانون رقم ٢٧ لسمة ١١٩٧٧ لا تجبر المور الضبط القصائي القبض على المنه الا عي الوالمة المناس ماليا فيها . لما كان ذلك ، وكان الدكم النظيس بالجريعة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الدكم التنس بالجريعة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الدكم التنس بالجريعة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الدكم

المطمون فيه تد خالف مدا النظر وكان ما أورده تبريرا الأطراحه دفع الطامنة ببطلان أجراءات التبض لا يتفق مع صحيح التاتون ولا يؤدى الى ما رئيسه عليه غانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق التأتون خطأ حجبه عن تتدير أدلة الدعوى ومنها أعتراف الطاعنة ولا يفغى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلسة تشرى أذ الألفة فى ألواد الجنائية منسائدة يشد بمضها بعضا ، ومنها مجتبعة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على بهلغ الأثر الذي كان لهذا المطبل الباطل فى الرأى سالذى انتهت اليسه المحكمة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطمون فيه والإهالة دون حاجة الى بحث بقني أوجه الطمن .

( طعن راتم ۱۱) لسنّة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١ -- س ٣١ --ص ٧٧٧)

# قتل

اولا ۔۔ قتصل خطصا ثانیا ۔۔۔ قتصل عمصد

#### قتــــل خطــــــ

#### قامستة رقم (١)

#### البسدا:

تقـدير الخطسا المستوجب لمسسئولية مرتكبه مـ مرضسوعي ــ المحكمة غير مازمة بمتابعة المتهم في مناهى دغاعه الموضوعي ــ كفساية أن يكون الرد مستفادا من ادلة الثبوت التي عولت عليها ــ مثال لتسبيب سائغ على نوافر ركن الخطأ .

# ملخص الحكم :

اذا كان من المتران تقرير الخطاالمسنوجب لمسئولية مرتبه هو من المسئلة الموضوعية التي تفصل فيها محكمة المرضوع بغير معتب ما دام تقسيرها سائفا مستقدا الى ادلة متبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المتسرد الهنا أن المحكمة لا طنزم بمتابعة المتبي مناصي دفاعه الوضوعي وتقصيها في كل جرئية منها الرد عليها ردا صريحا وإنها يكفي أن يكون الرد مستفادا في كل جرئية منها المتبي عولت عليها المحكمة ، وأذ ما كان الحكم تد خلص في مناطق سائغ وتدليل متبول الى أن الطاعن لم يتلل من سرعت ازاء كومة الراب التي كانت تعترض طريقه عند محاولة مناداتها فضيق الطريق على السيارة القادمة من الانجاه المضاد ما تسبب في وقوع العدث وهر ما يوفن ركن الخطأ في جانبه ومن ثم غان ما ينعاه في هذا الوجه لا يكون له محل . وطعن رقم ۱۹۳۴ — س ۳۱ —

#### قاعـــدة رقم ( ٢ )

# البيدا :

تقدير توافر الخطا المستوجب استولية مرتكبه وتقدير قيام رابطة السببية ببنه وبين القتيجة الضارة سموضوعى سمثال ستجرية ملكية ساشرف الطاعن على تصنيعها سدون اتخاذ الحيطة الكافية لمستم وقوع هسائك ،

#### ملفص الحكم :

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير تواقر السببية

بين الخطأ والنتيجة أو عدم تواقرها هو من المسائل الموضوعية التى تنصل فيها محكمة الموضوع التى تنصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مسائفا مسستندا إلى ادلة متبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطساعن ونجم عنه الحادث يتبثل في أنه قلم بالاشراف على تصنيع ملكينة لتشغيلها في معسنعه دون أتباعه المواصفات المفنية لتصنيعها ، وقام بتجريتهسا دون لتخاذ الحيطة الكلفية فاتفجرت مها أدى الى وقوع الحادث الذي نشا عنسه تقل واصابة المجنى عليهم فأن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كما أثبت أن قتل واصابة المجنى عليهم كان نقيجة هذا الخطأ ويقصل به اتصال السبب بالسبب مستندا في ذلك الى ماله أصله الاسبب بالوراق ومدللا عليه تدايلا سائفا في المقل وسديدا في القانون ويؤدى إلى ما رتبه الحكم عليسه ه.

ر طمن رقم ۱۹۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۰ )

# قاعبسدة رقم ( ٣ )

: المسلما

الخطا المباشر وفي المباشر سواء ... في ترتيب مسئولية مرتكبه عن القتل والاصابة الخطا •

# ملخص الحكم :

هن المترر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساطة كل
 من أسهم فيها أيا كان تدر الخطأ المنسوب أليه ، يستوى في ذلك أن يكون
 سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

ر طعن رقم ۱۳۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۸)

#### قامىسىدة رقم ( } )

: المسطا

كفاية اثبات الحكم المطعون فيه ركن الخطأ ... أخذا بشهادة الشهود ... وما ثبت من معاينة محل العادث .

#### ملخص الحكم :

إذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية عي تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد قان ذلك يفيد أتها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ركن الفطأ في جانب الطاعن أخذا بشهادة العاملين . . . و . . . اللذين كاتا يراقتان المجنى عليهم من أنهم أثناء تيامهم بالممل في بئر المجاري المكاتن بالطريق العام محل الحادث وقد قاموا باشعال النيران بالأوراق وتطع التماش التديمة كما وضعوا عرية اليد الخامسة بكواتهم تبل محل الحادث وذلك لتنبيه تائدى السيارات العابرة الى منطقة مبلهم ولكن دهمتهم سيارة الطاعن في حين أن ما سبقه من سسيارات كانت عند مرورها تبتمد عن هذا المكان . وبأن هذه الأقوال تأيدت بهـــا ثبت من معاينة محل الحادث من وجود الأعشاب والاقبشة القديمة وهي مشستملة بالنار ، لما كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة أن هي أعرضت عن أقوال شاهد النفي . . ما دامت لا تثق بما شهد به وهي غير ملزمة بالاشسارة الى أتواله مالاً أنها لم تستند اليها ، ولأن من تضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى لتوال هذا الشاهد فأطرحتها ، ومن ثم قان منمى الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مها تستتل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النتنس ٠

. المعن رقم ٢٧ لسفة ٩] ق -جلسة ٢٥/٢/٠٥ - س ٣١ -ص ٢٧٨)

#### ماعسدة رقم ( ٥ )

#### المسطا:

١ ـــ تقدير الخطا المستوجب السلواية مرتكبه جنائيا ـــ موضوعى ٥ . ٢ ـــ استخلاص المكم عدم يقطة قالدة السحيارة ـــ وعسدم الغساق المحيطة الكافية والله كان يسع بسرعة غير عادية ـــ واثر ذلك في المساق الاصابة بالمجنى عليهم ـــ تتوافر به اركان المسئولية المتالية .

 ٣ ــ تقدير توافر رابطــة الســبينة من عدمه ــ موضوعى .
 متى لا يجدى الطاعن النمى على الجهة الادارية المختصة عدم تعيينهــا شرطى لتنظيم الزور أو وضح مصابح للاضاءة ليلا .

#### ملخص الحكم :

١ -- من المترر أن تقدير الخطأ المستوجب المشواية مرتكبه جدّ ثبا ممايتمائى
 بموضوع الدعرى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٧ - بنى كانت المحكمة قد خلصت من ادلة الثبوت التى اطبانت اليها أن قائد السيارة ( الطاعن ) لم يكن يقتا ولم يتخذ الحيطة الكافية لماداة الحادث كما عمل من سبقه من قائدى السيارات ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية والا كان عى مكنته التحكم في قيادة السيارة وايقافها في الوقت المناسب مما أدى الى المعلمات بالجنى عليهم واصابتهم بالإصبابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتى اودت بحياة بعضهم نتيجة خطا المتهم وعسدم تبصره بما تتوافر به اركان المسئولية الجنائية في حقه من الخطا والضرر ورابطة السببية بينهما .

٣ ــ من المترر أن تتدير توافر السبية بين الخطأ و الضرراو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضسوع بغير معتبه عليها ما دام تتديرها سائما مستندا الى ادلة متبولة ولها اصلها في الأوراق كما هو الحل في الدعوى المطروحة غان ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن صديد . ولا يقدح في ذلك ما نعاه الطاعن من عدم تيام الجهة الادارية المختصة بتميين شرطى لتنظيم المرور في محل الحادث أو وضع مصابيح

للاضاءة ليلا لأنه بفرض تيام هذه المسئولية غان هذا لا ينفى مسئولية الطاعن إلمال أن الحكم قد أثبت تيامها في حقه ه

ر طعن رقم ۲۷ اسنة ۹] ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۵ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۷۸ )

#### قاعبسدة رقم (٢)

#### : ألبــــدا

رابطة السببية في المواد الجنائية - حسدودها ؟ تقدير توافسرها - موضوعي - مرض المجنى عليها من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية - مثال •

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اتترغه الجاني وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالونة لفعله اذا ما أتاه عبدا ، وهذه العلاتة مسالة موضـــوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه . وإذ كان الحكم المطعون نيه قد اثبت ني حق الطاعن أنه ركل المجنم، عليها مُسقطت على الأرض وتوميت ، ودلل على توامر رابطة السببية بين المقعل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بما أثبته تقرير الصفة التشريحية من إن الانقعال والمجهود الجسماتي والألم الاصابي الناشئة عن التعدي تسد ساهبت في احداث الوفاة فان في ذلك ما يحقق مسئوليته - في مسحيح القانون ... عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها لما هسو مقرر من أن الجاني في جريمة الممرب أو احداث جرح عبدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوغة تقطع رابطة السببية بين غطه وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليها انما هو من الأسـور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة .

( طعن رقم ، ۲۰۹ لسنة ۲۹ ق – جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ – س ۲۱ – من ۳۷۷ )

#### قاعىسىدة رقم (٧)

البسدا :

ا -- الفطا الشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يضلى المتهمم
 من المسلولية .

٢ ــ تقدير الفطا المستوجب للمسئولية المدنية والجنائية ــ موضوعى ــ تقدير توافر رابطة السببية بين الخما والضرر ــ موضوعى .

#### ملقص الحكم :

ا سمايشيره الطاعن من أن خطا الغير «السائق الآخر المقضى ببرامته اكان السبب في وقوع الحادث ؛ هاته لا جدوى له غيه لائه ببرض قيامه ب لا يغفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التي اثبت الحكم قيامها في حقه ؛ ذلك بان الخطا المستولية بسائية لا يخلى المنهم من المسئولية وما دام الحكم به عن هذه الدعوى به ند ذلل على توافر الاركان المنبولية وما دام الحكم به عن هذه الدعوى به ند ذلل على توافر الاركان التانونية لجريمة المتل الخطا التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة المخطئ اليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الفرر ومن رابطة سببية بينهما ؛ غان لا ينفي مسئوليته الجنائية عن الحادث التي انبت الحكم قيامها لمي حقها ؛ ذلك على الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رقضه موضوها .

٢ — لما كان الحكم الابتدائي قد اورداتوال شهود الحادث متضبة أن الطامن كان يتود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطاعن لا ينازع في ان ما اورده الحكم من أقوال هؤلاء الشهود له بلغذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المحمون فيه تضمن الإحالة الى أسباب الحكم الابتدائي على ما سلف بياته ، لمان النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحسكم المحمون فيه — في نطاق سطقة التقديرية وفي منطق سائغ وتدليل مقبول — المحمون فيه — في نظروف الواقع وعناهرها — ثبوت نسسبة الخطا الى المطاعن واستظهر دابلة السببية بين هذا الخطا والضرر الواقع من انطلاق المامان بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق فرعى مخترقا طريقا الطبيعا دون أن يتحتق من خلو هذا الطريق الاخير من الركبات واذ تصادف مورد سيارة أتوبيس به فوقع الإصحادام بينها ما سبب الحادث كما أورد سعرم باناء على الكشف الطبى — اصابات المجنى عليهما وأنها ادت الى

واتهها ، وكان هذا الذى استخلصه بستبدا مبا له اصل ثابت غى الأوراقى وليس محل جدل من الطاعن وهى اتوال الشهود سالغى الذكر ومها نلت عليه المعاينة ، وكان تقدير الغطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مسال ينطق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة غيه لهام محكمت التقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ أو عدم توافرها هو من المسائل المؤضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها مسائفا المستنف الله الملة بقدولة ولها اصطلها غى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المنهم والغمرر الواتسع أن تسنخلص المسكمة من واتمات الدعوى أنه لولا الفطأ المرتكب لا الوقاع الفرر ، ومن ثم فان ما أورده الحكم المطعون غيه يترافر به الخطأ غى حق الطاعن وتقصيق به رابطسة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشان سبديا ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله .

( طعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/٤/۱۱ سـ س ۳۱ سـ ص ٥٠٠ )

#### قاعـــدة رقم (٨)

# : المسجا

لا يشسترط في الحسكم بالتفسيان على المستولين عن التعسويض وقوع خطا واهد منهم سايكفي وقوع خطا من كل منهم واو كان في السدى يقع من زمالكه متى كانت اخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واهدا ولو كانت مختلفة أو لم نقع في وقت واهد •

#### ملخص ألحكم :

لا يشترط تقونا في الحكم بالتضابن على المسؤولين عن التعسويف أن يكون الفطأ الذي وقع متهم واحدا بل يكلى أن يكون قد وقع من كل منهم خطا ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أفطاؤهم قد سببت للمشرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع شى وقت واحد .

ر طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٨)

#### قتسل عمسد

#### قاعسدة رقم (٩)

#### : 12-41

قصد القتـل ، امر داخلي ، يتمـلق بالارادة ، تقـدير تــوافره من عديه ، موضوعي ــ استنتاج توافر سبق الامرار من ظــروف الدعـــوي وملابساتها ــ مه دام ذلك سائفا ،

#### ملخص الحكم :

تصد التتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وأنها يدرك بالظـروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاتي وتئم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذا التصد بن عناصر الدعوى موكول الي تنافى المؤضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الامرار والترصد بن اطلاقات تأخي الوضوع يستنتجه من ظرف الدعوى وعناصرها ، با دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر مقلا مع ذلك الاستثناج .

( طعن رقم ۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۱ ــ س ۳۱ مــ مـر ۲۱۸) مي ۲۱۸ )

#### قاعبسدة رقم ( ١٠ )

#### المِسسدا :

قصد: القتسل سالا يسمدرك بالحس الظماهر ساسستخلاصه مد موضمسوعي سامثال لتسبيب ساقع ،

# ملخض ألمكم 3

متى كان قصد التتل أبرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنها يسدرك بالظروف المحيطة بالادعوى والابارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجاتى ولام عبا يضبره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر موكول الى قاضى الموضوع في هدود سلطته التتديرية ، ركان الحكم المطعون فيه تسد استظهر نية القتل على توله : « أنها ثابتة على حق المتهين ثبوتا تاطعا هن التدامهم على الاعتداء على المجنى عليه ... ... بالات حادة بيضاء هي المتابع الذي المستعبلة والبلطة والساطور وشربهم للجنى عليه بتلك الآلات على أكثر من مقتل من جسمه على رأسسه وعنه وظهره ولم يتركوه الا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيما بما يؤكد أنهم قصدوا أزهاق روحه ولم يتركوه الا تنيلا غان هذا الذي استخاصته المحسكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكك .

لإطعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ـ س ۳۱ ــ ص ۳۱۲ )

#### قاعسسدة رقم (١١)

#### : المسحدا :

استظهار الحسكم قيسام علاقة السحبيبة بين اصابات القتيل ـــ وبين يفاته ـــ نقلا من تقرير الصفة التشريحية ـــ لا قصور ـــ ماثل في قتل عجد • ملخص المكم :

لا كان الواضيح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام ملاقة السببية بين امسابات القنيل التي أورد تفاصيلها عن تقرير الصغة التشريحية وبين وفاته فاورد من واقع ذلك التقرير قوله « وتعزى الوغاة الى الاسابات السسابقة مجتمعة بيا أحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالمخ وكمسور بغضروف احدى الأضلاع اليمني وقطوع بالرئة اليمني ونزيف بالصدر » الماته ينصس عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

ر طعن راتم ۲۰۶۰ لسنة ۶۹ قى ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۹ --- س ۳۱ ـــ ص ۳۶۲ )

# قاعبسدة رقم ( ۱۲ )

البسدان

التمي بعسدم توافر ظسرف الاقتسران سد لا جسدوى منه سما دامت المقوية التي أسم المهد المقوية التي المعد القراء المعد المقوية التي المعد المقوية التي الأمام المعدد المقروة لموردة عن الظرف المسار المه مطفى المحكم المحكم المحكم :

لا كان الطامن لا يفارع مهما البده الحكم من توامر طرمني سبق الاسرار

والترصد في جريعة القتل التي دين بها ، وكانت المقوية التي أوقعها عليه 
س بعد تطبيق الملاتين ٢/٣٢ و ١٧ من تدون المقويات ــ وهي الأسسفال 
المساقة لدة خيس عشر سنة تدخل في الحدود المتررة لجريمة القتل العسد 
مع سسبق الاسرار والترصد مجردة من ظرف الافتران ، غانه لا يسكون له 
مصلحة لمبها أثاره من تخلف هذا الظرف ،

﴿ لَمُعَنَ رِمْمَ ١٣٤٤ لَسَنَةَ ٢٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ -- س ٣١ --من ٤٠٠ )

#### قاعـــدة رقم (١٣)

#### : المسدا :

۱ بيان الحكم واقعة الدعوى ما وايراد مؤدى اقوال الشهود ونقله من تقرير الصفة التشريحية ما البخى عليمة الصيب بجرحين الاحماء بأنه لم يصب الا بلصابة واحدة ما وفي غير مقتل ما غير سديد و ...

۲ ــ قصد القتل ــ امر خفى ــ لا يسدرك بالحس الظهاهر ــ مثال
 لتسبيب سائغ فى استظهاره فى جريعة قتل عبد ٠

٣ \_ حواز نشوه نية القتل \_ اثر مشادة وقتية .

٤ ــ الفاعل ــ في حكم المادة ٢٩ من قانون المقويات ؟

الفاعل مع غيره - هو بالضرورة شريك - والا فلا يسال الا عن فعله وحده متى يتحقق قصد المساهمة ؟

القصد الجنائي امر باطنى ، يضمره الجاني ــ العبرة فيه بما يستظهره الحكم من الوقائع مما تستفاد منه فية التدخل في اقتراف جريمة قتل ،

مثال لتسبيب سائغ في اثبات مسئولية الطاعنين ــ عن جريمة قتل عمد يوصف كل منهما فاعلا اصليا ــ بغض النظر عن الاصابة التي احدثها •

#### ملخص الحكم:

١ -- منى كان الحكم المطمون غيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
 كافة العنامر التاتونية لجريمة المثل العبد الني دان بها الطماعن وأورد
 مؤدى أقوال شهود الاثبات نقل عن تقرير الصفة التشريحية « أن المجنى

مليه اصبب بجرحين قطعيين مرضوضى الحواف بيسار الجبهة وبتوسط قروة الرأس وتحتها كسور شقية بالمظلم ، وبظهما يحدث من ضربتين مستثلتين بناة صلبة ثقيلة نوعا ذات حافة هادة كبلطة أو مافي حكم ذلك ؟ وبجسرح تقطعى بيسار خلفية قروة الرأس ويحدث من غمل الله صلبة ذات حافة حادة مطنية وقطمية مستوية الحراف بخلفية الكنف الأيسر وبخلفية يسار المصحر ويبسار المستر ومثلها يحدث من أربعة طعنات بالة صلبة ذات حافة منبية الطرف كبطواة أو سكين أو ما في حكم ذلك وتعزى الوغاة ألى الامسابات المؤمنة مبتعة وما احدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك وزيف بالمغوقة طباكية اليسرى ونزيف داخلي وصحبة عصبية » ؛ غان ما يدعبسه الطاهن من أن المجنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة وفي غير مقتل يسكون وقطع سائكية .

٧ ــ لما كان تصد النتل لهرا خليا لا يعرك بالحس الظاهر وانهسا يعرك بالخوف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الفارجية التي ياتيها الجاتي وتم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعسوى موكول الى تنافى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في توله : ﴿ وحيث أنه عن قصد التتل فهر متواهر في حق النهبين من استعمالهم آلات قائلة بطبيعتها ﴿ سسكاكين وصدى ﴾ في حق النهبين من استعمالهم كان تعدد الضربات المحتلة للجروح المطعنية يقطع بتيام نية از هاق روحه لديهم » واذ كان هذا الذي استخاصته المحكمة من ظروف الدعوى ومالبساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على في هذا المدينة الدي الماضية عن هذا المدد .

٣ ــ هن المترر أنه لا مانع تانونامن اعتبار نية التتراثما نشات لدى الجائي
 اثر مشادة وتتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركمًا من أركائها أو منصرا
 من منساصرها .

إلى الماكات المادة ٣٩ من تأنون المقوبات تد نصت على أنه « بعد ناعلا المجريمة ( أولا ) من يرتكها وحده أو مع غيره ( ثانيا ) من يدخل فى ارتكابها أذا كانت تتكون من جعلة أغدال فهاتى عبدا عملا من الإعبال ألكونة لها الا

والبين من نص هذه المادة نمي صريح لفظه وواضح دلالته ومن الأعمـــالُ القعضيرية المساحبة له ومن المسدر التشريعي الذي استبد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل اما أن ينفرد بجريمته أو يسمسهم معه غير ء في ارتكابها فاذا أسهم فاما أن يصدق على معله وحده وصف الجريمة التامة واما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتركب من جملة المعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحيننذ يكون ماعلا مم غيره اذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، واو أن الجريمة لم تتم بقعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلا معه نميها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن ' الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه \_ على الاتل \_ ما يتوافر لدى الشريك من تصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسال الا عن معله وحده ، ويتحقق حتما قصد الساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها أذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهبين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجربهة ' تحتيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم تصد تصد الآخر مى ايتاع الجريمة المعينة واسهم معلا بدور مى تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم مجاة ــ وأن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضمره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، غان العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع الذي تشهد لقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشمترك تستفاد من نوع الصلة بين المنهمين والمعية بينهم عي الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميما وجهسة واحدة ممي تنفيذها بالاضامة الى وحدة الحق المعندي عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بياته ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، وفوق ذلك مانه لما كان الحكم المطعون ميه قد اثبت أن المتهمين الخمسة قد انهالوا معاعلى المجنى عليه ضربا وطعنا بالسمسكاكين والمدى بقصد أزهاق روحه وانهم احدثوا به جبلة اصابات مي راسه وصدره وظهره وأن الاصابات مجتمعة بين طعنية وتطعية قد ساهمت في احداث م الوغاة بهذا احدثته من كسور ونزيف وصدية عصيبة غان كسلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العبد بوصفه قاعلا أعمليا بغض النظر عن الاصابة التي أحدثيها .

( طعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۶۹ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ... س ۴۱ ... ص ۲۰۷ )

#### قاعسسدة رقم (١٤)

#### : المسددا

تقسدير توافر قصد القنسل مرجعه لمستحمة الموضسوع سـ متى كان ما أوردته يكفى لاثبات توافر النية سـ مثال .

عدم جدوى النمى بالقصور فى استظهار ظرف سبق الاصرار أو الترصد ما دامت المقوبة التى أوقعتها تدخل فى عقوبة جناية القتل العهد مجردة من أى ظرف منسدد .

#### ملخص الحكم :

متى كان البين من الحكم المطمون فيه أنه قد عرض لنية القتل وأنبت 
توافرها في حق الطاعنين في قوله ﴿ وحيث أن قصد القتل لدى المتهبين أمسر 
دلت على توافره الملابسات والظروف التي لحاطت بهما والاعبال المادية 
المحسوسة التي صدرت عنهما ، فالمسلة بين المتهبين والمعية بينهم 
في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد هو الانتظام 
لاعتداء المجنى عليه على . . . . . . الذي يبت لهما بصلة النسب ويجهمه 
واياهما انتساب الى أصل واحد بامتبارهم جبيعا من أهالي الصعيدواتجاه 
المتهمين وجهة واعدة في تغيذ الجريمة واعتدائهما على المجنى عليه بصورة 
شائها أن تحدث القتل غير تاركين فريستهما الا بعد أن صار جنة هامدة ، كل 
شائها أن تحدث القتل أبر المنق أعمد المتهمين لازهاق روح المجنى عليه ، 
وكان تعمد القتل لمرا داخليًا يتعلق بالأرادة ويرجع تقدير توافره أو عسدم 
وكان تعمد القتل لمرا داخليًا يتعلق بالأرادة ويرجع تقدير توافره أو عسدم 
وكان تما المناروف والملابسات مسائعًا يكنى لاثبات توافره هذه النيسة 
وكان ما أوردته من الظروف والملابسات مسائعًا يكنى لاثبات توافر هذه النيسة 
وكان ما أورده الحكم تعليلا على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف

والملابسات التى اوضحها ... هو تدليل سائع ، ومن ثم غان منعى الطاعنين هى هذا الخصوص يكون فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكانت العقـ وبة الموتعة على الطاعنين وهى الاشخال الشائة المؤيدة ... تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العهد مجردة من أى ظروف مشددة ، غلا مصلحة لههـ ا غياا الماراه من قصور الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار ، و لما كان ما تقدم ، غان النمى برمته يكون على غير ساس متعينا رغضه موضوعا .

( طعن رقم ۲۱۲۷ لسئة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۹ سـ س ۳۱ سـ ص ۶۲۹ )

# قاعـــدة رقم ( ١٥ )

#### البحدا:

متى لا يسكون عسدم العثسور على جئسة المجنى عليه مؤثرا على الهوت القدسسيل ؟

#### ملخص الحكم:

اذا كان الحكم المطعون غيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كانيا كما بين الظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن ، وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليه سائما ومؤديا الى ما انتهى اليه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أوراه الحكم من الذة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، غان ما يشهره من منازعة غي هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، غضلا عن أنه لا يقدح غي ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليه .

( طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٩٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ - س ٣١ - ص ٢٢] )

#### قاعـــدة رقم ( ١٦ )

: المسدا

نبيز جنساية القنسل العمد بنية خامسة هي قصد ازهاق الروح ، وجوب استظهار المحكم له وابراده ما بدل عليه ، المديث من الأضال المادية - لا ينبيء بذاته عن توافره - مثال لتسبيب مميب في جناية قتل .

#### ملخص الحكم 2

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحمدت من نية القتل في توله : « أن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول ...... ... ( الطاعن ) « من تعمده اطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه واصابته باحداها مي مقتل الأمر الذي يقطع هي توافر نية هذا المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه » لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل تتبيز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يتحد الجاني من ارتكابه القعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعني بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ، واستظهاره بايراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاثي حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه كان شي الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تنبئي عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بيانا وأضحا ويرجعها ألى أصولها في أمراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يقيد سوى الحديث عن الفعسل المادى الذي قارفه الطاعن ذلك أن اطلاق النار صوب المجنى عليه لا ينيسد حتما أن الحاني انتوى أزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نبته في هــذه الهالة محرد الارهاب أو التعدي ، كما أن أصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن اذا لم يكثب الحكم عن قيام هـذه النية بنفسه لأن تلك الاصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العبد ، ولا يفني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه أذ أن قصه ازهاق الروح أنبا هو القصد المفاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلمة والمظاهر المارجية التي رأت المحكمة أنها تفل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على توافر نية النتل لا يكفى لاستظهارها غاته يكون مشوبا بالتصور الذي يعييه ويوجب نقضه والاهالة بغير هاجة الى بحث باتى اوجه الطعن ه

( طعن رقم ۲۷۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/٥/٢٦ - س ٢١ ــ ص ٢٧٣ )

#### قامـــدة رقم ( ۱۷ )

#### : المسحا

قمسد القتسل امسر خفى سالا يدرك بالحس الظساهر سايستخلصه قاضى الموضوع في هدود سلطته التقديرية .

#### ملخص الحكم :

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يسدرك بالحس الظاهر وأنمسا يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ؛ والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاتي وتنم عبا يضبره في نفسه ، قان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع مى حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد القتل بقوله ١ ومن حيث أنه عن نية القتسل العبد غقد توافرت ادى المتهم مما لا يدع مجالا للشك وهي مستفادة من ظروف الدعوى وملابساتها وما بان من تقرير الصفة التشريحية من أن المتهم استل سكينا ذات نمل حاد مدبب طعن بها المجنى عليه عديدا من الطعنات وسددها بقرة وعنف الى اكثر من موضع قاتل في جسم المجنى عليه منها ما سنده الى مقدم يسار صدر المجنى عليه نقذ الى داخله قاطعا لغضروف الضلع الثالث الأيسر ونافذا لتجويف الصدر وقاطعا للغشباء البلورى ومخترقا نسيج الفس العلوى للرئة اليسرى وتناطعا لقاعدة الشريان الرئوى وأعلى عضلة البطين الايمن للقلب ومنها ما سدده في غلظة ووحشية الى أعلى بسار مقدم بطن المجنى عليه نغذ الى تجويف البطن وقاطعا للوجه الأمامي للفص الأيسر للكبد وغائر بنسيجه مما يقطع ويؤكد أن المتهم ما تصد من ذالك الاعتداء الا ازهاق روح المجنى عليه عمدا ولم يتركه الا بعد أن وقع جئسة هامدة والدافع له على ارتكاب جريبته سابقة اتهام والد المجنى عليه للمتهم ووالده بهمرقة محرابه واتلاف زراعته وكل ذلك يؤكد توغر نية أزهاق روح المجشى عليه والتضاء على حياته تباما لدى المنهم ؛ وأذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائمًا في التدليل على ثبوت تصد التقل لدى الطاعن غان منعاه في هذا الثمان لا يكون له محل .

( طعن رقم ۸۴۱ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹۸۰/۱۰/۱۹ ــ س ۳۱ ــ من ۹۲۹ ) من ۹۲۹ )

# قاعـــدة رقم ( ۱۸ )

#### : 13-41

المقوبة المبررة ... تنصس معها مصلحة الطاعن فيما يثيره بشان استظهار نية القتل .

#### ملخص الحكم :

لا بجدى الطاعن النمى بدعوى التصور في استظهار نية التتل بالنسبة 
له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوتع عليه عقوبة الإشخال الشساقة 
لدة خبس عشر سنة عن الجرائم المستدة اليه ومن بينها جريبة الشروع 
في التتل وجريبة المرقة باكراه الذي ترك بالجني عليه أثر جسروح وهي 
المتوبة المتررة لهذه الأخيرة بنص الفترة الثانية من المادة ٣١٤ من تسانون 
المتوبات ، ومن ثم غانه لا مصلحة للطاعن عي هذا الوجه من النمى .

﴿ طَعَنَ رَبِّم ٣٥ لَسَنَة ٥٠ ق -- جَلَسَة ١٩٨٠/١١/٣ -- س ٣١ --عرر ١٩٥٠ ﴾

# قامـــدة رقم ( ۱۹ )

#### : المسجدا

قصد القتسل - ابر خفي - استخلاصه بوضوعي ،

# ملخص الحكم :

قصد القتل أمر خفى لا يسدرك بالحس الظاهر وأنما يسدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجاني وتنم عما يضمره عن نفسه ، واستخلاص هذا القسد من عناصر الدعسوى موكول الى تاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

ر طعن رقم ۳۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٢١ ــ من ١٠٦٥ ــ والطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/٨١)

### قاعـــدة رقم ( ۲۰ )

#### : 13-41

عقسية المسادة ٢/٢٣٤ عقسويات سيكفى انطبيقها سنسوت استقلال الجريمة المقترفة عن جريمة القتل ، وتبيزها عنها سوقيام المسلحبة الزمنسة بينها ،

المساحبة الزمنية ــ مقتضاها ــ تقدير تحققها ــ موضوعي ٠

#### ملخص الحكم:

يكني لتفليظ المتاب ، عبلا بالمادة ٣/٢٣٤ مقوبات أن يثبت الحسكم استقلال الجريبة المقترنة عن جناية التتل وتبيزها عنها وقيسام المسساحية الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزبن وتقدير ذلك مها يستقل به قاضي الموضوع .

( طعن رتم ۳۱۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٣١ ــ من ٥٠٠ ) ص ١٠٦٥ )

#### قاعـــدة رقم ( ۲۱ )

# : 13-41

انتهداء الحسكم الى ان واقعسة الدعوى مسورة من هالات الخطسا في النسسخص سرؤداه ،

الفطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد التهم ، ولا من ماهيسة المناس المناس المناسبة عن الاصابة المناسبة عن الاصابة المناسبة عن الاصابة المناسبة عن الاصابة المناسبة عن الأى تعمد فريه سالعمد يكون باعتبار المناسبات ال

# ملخص المكم:

لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يقصح عن بيان نية القنال لن

أشطا في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا التصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في تيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت الواقعة كما البنها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاتي فيها بالجريبة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها عمله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحتيقا لهذا الغرض ، ومن ثم غان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسسية لجريبة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكيه بطريق اللزوم الى جرائم التنل والشروع فيه الأخرى التي دائه بها .

( طعن رقم ۹۸۸ لسنة ۵۰ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۵ – س ۳۱ – ص ۱۱۳۲ )

# قاعىسىدة رقم ( ۲۲ )

# : 12-41

عسدم جسدوى النمى على الحسكم في صدد جريمتي قتسل وشروع فيه سهتى اخذ المنهم بجريمة قتل اخرى ثبتت في حقه سر واوقع عليه عقوبتها بحسبانها المقوية الاثمد .

# ملخص المكم :

بحسب الحكم ما اثبته من تيام جريبة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الامرار والترصد في حق الطاعن كي يستقيم تضاؤه عليه بالأشغال الشاقة لمدة ضمس عشرة سنة ، ومن ثم غلا مصلحة للطاعن غيبا ينعاه على الحسكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع غيه الأخرى ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٠ من قانون المقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحسدة عن كلفة الجرائم الذي دانه بها ستنخل في حدود المتوبة المتررة لجريبة قتل المجنى عليه الأول ، وأذ كان الحكم قد أثبت وشارفة الطاعن لجسرائم التتل المعد والشروع فيه مع سبق الإمرار فقد وجب مساطته عنها سواء ارتكها وحده أو مع غيره .

( طمن رقم ۹۱۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ ــس ٣١ ـــ من ١١٣٢ )

# قاعـــدة رقم ( ۲۳ )

#### : 13-41

١ -- مساعلة الجانى عن جريمسة القتل التى ارتكبها مسع غيره متى
 توافر سبق الاصرار وان قل نصيبه في الأعمال المادية المكونة لها.

٢ -- ثبوت أن الجانى قد قل نصيبه في الأعمال المادية المكونة للجريهة اوانه
 قام بنصيب أوفى من هذه الاقعال ٤ لا يغير من أساس المسلولية .

# ملخص الحكم:

لا يغير من اساس المسئولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه من الأممال المادية والمكونة لها أو قام بنصيب أوفى من هذه الأعمال .

( طعن رقم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۵ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۳۲ ) قضاة

#### قفــــاة

# قاعبسدة رقم (١)

# البسدا :

الرد خصسومة ذات طبيعسة قفسائية تسرمى الى تفعى القسسافى عن نظسر الدعسوى ه

# ملخص الحكم :

الرد خصوبة بين طالب الرد والقاضى ترمى الى نقرير وجسوب الزام القاضى بالتنجى وعدم صلاحيته لنظر الدعوى ، وهى خصوبة ذات طباعة تضائية وليست متعلقة بالنظام العام .

( طعن رقم ۱۳۹ اسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۸ )



#### نمساو

#### قاعسسدة رقم (١)

المحدا :

العاب القبار — هى الألعاب ذات الخطسر على مصدالع الهبهور لأن الربع نيها يكون موكولا للحظ اكثر هنه المهارة — المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، بيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال — ادانة الطساعن بفيرها دون استظهار وجه الشبه بينها وبين اى من تلك الألعاب — قصور .

# بلقص المكم :

لما كان نص الفترة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ في شأن المال العابة قد جرى على أنه : « لايجوز في الممال العابة لعب التمار أو مزاولة أبة لعبة من الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها ترار من وزير الداخلية " . وكان تسرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مائته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من العاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من العاب القهار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص او التي تكون مشابهة لها ؛ وكان بن المترر أن الراد بالماب التبار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر انساهي الألماب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أتواع الماب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون بشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها هي المحال العامة والاندية وهي التي يكون الربع فيها موكولا للعظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحسكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نسوع اللعب الذي ثبت حصوله ، قان كان من غير الألعاب الذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا .

( طعن رتم ۱۲۲۳ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲۱/۱/۲۱ سـ س ۲۱ سـ من ۱۵۰ )

مأمورو الضبط

#### مامسورو الفسسبط

#### قاعبسدة رقم ( 1 )

#### : 3-41

الاستمرار في تفتيش متهم برشسوة ماذون بتغليشسه سبعد غسبط مبلغ الرشوة معه سبعثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريهة الرشوة \_\_ حق للمور الضبط القضائي .

# ملخص الحكم :

تنص المادة . ٥ من قانون الاجسراءات الجنائية على انه « لا يجسور التفتيش الا البحث من الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشائها ومع ذلك اذا ظهر عرضا أنتاء التغتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تغيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى حاز السامور. الضبط أن يضبطها » . و لما كان البين من مدونات الحكم الطعمون فيه أن الورقة البيضاء التي كاتت بداخلها لفاقه المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا الثناء تغتيشي جيب سترته الأيسر ثفاذا للاذن الصادر بذلك بحثا عن الأشسياء الخاصة بحربية الرشوة الماذون بالتفتيش من أجلها غان مأمور الفسيط التضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبيط ما كشف عنه هذا التنتيش فاذا كانت المحكمة قد اطبانت الى أن ضبط المفدر لــدى الطاعن وقع اثناء التغتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجلًا المنبط القضائي للبحث عن جريبة أهراز المحدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك أن ضبط النتود على الصورة التي تم بها لا يستازم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مامور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبيط مبلغ الرشوة بحثا عن ادلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرئسوة المأذون بالتفتيش من أجلها .

لا طعن رقم ۵۸۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۱ ــ س ۳۱ ـــ من ۱۲۰ )

# قاعسدة رقم ( ٢ )

#### البيدا:

تمييب الإجراءات المسابقة على المملكمة - لا يشار لاول مسرة أمام محكمة النقض - استعانة مامور الضبط بمرؤوسيه - في تنفيث أمر التغيش - جائز - ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

# ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة المؤضوع سائر ما ساقه باسباب طعنه هى شان بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالسسكن المساقون بتغتيشه ولأن احد رجال الشرطة السريين هو الذى تام بضبطه -- مما ينطوى على تعييب للاجراءات التى جرت عى المرحلة السابقة على المحاكمة -- فسلا يتبل منه المارة ذلك المام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك عن المورد الضبط القضائى أن يستمين عى تنفيذ لهر التغتيش بمرؤوسيه ولو كاتوا من غير رجال الضبط القضائى ومن ثم عان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ، وجال الضبط القضائى ومن ثم عان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ، و جلسة ٤١٩٨٠/٢/٤ - س ٣١ -

# من ۱۸۲ )

### : 12-41

كل اهسراه يقسوم به مامور الفسيط القفسائي سفى التكشسف عه الجريمة سمام ما المتريف سمام التخريف من التخريف من التخريف من المتحريف من المتحريف من المتحريف من المتحريف من المتحريف المتحريف من المتحريف المت

قاعسدة رقم ( ٣ )

# ملخص المكم:

من المترر أنه لا تتربب على مامورى الضبط القضائى ومرؤوسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سسبيل ذلك التخفى وانتصال الصفات حتى يأنس الجسانى لهم ويامن جائبهم ، فيسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريبة يقارفونها لا يجانى التلثون ولا يعد تحريضا منهم للجناة ما دام أن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معسدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

( طعن رقم ۱۰۱۸ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۵/۲/۲۸۰ - س ۳۱ سر ص ۶۹۴ )

### قاعــــدة رقم ( ؟ )

#### : المسدا

 ١ — التلبس هالة تلازم العربة نفسها — يكفئ/ن يكون شاهدهاقد حضر ارتكابها بنفسه أو ادرك وقوعها بلية حاسة من حواسه متى كان هذا الادر اك بطريقة يقينية لا تحتبل شبكا .

٢ - المتلبس بالجنايات والجنح التى يعاتب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثة أشهر - يبيح للمور المصيط القضائى الأمر بالقبض على المتهم المحاضر الذى توجد دلائل كافية على انهله .

# ملخص الحكم :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد القابت قضاءها على اسباب سائفة ، ولما كان مفاد ما اثبته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الملعون فيه بيانا لواقعة الدعوى وايرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتنتيش أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الحرائم وضيبط مرتكبيها 4 وهو ما يدخل في صهيم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي اذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجسرة للأعمال الثانية للآداب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مسع أحسد الرجال لحظة الابلاغ غاسرع على رأس توة الى محل الطاعن حيث وجده واتفسا بالترب من بابه وسمم أصواتا مخلة بالآداب تصدر من داخله فاقتحمه حيث وجد المتهبة الثانية في حالة جماع كابل مم أحد الرجال ، فإن هذا السذى ساته الحكم انها يسوغ به اطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ؛ بقيسام حالة التلبس التي يكفي لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبيء بذانهسا عن ارتكاب الجريمة ، اذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسبهاعه أميوات ارتكاب القحشاء تنبعث من داخله كاف لتيام حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل - اذ أن التلبس حالة تلازم الحربهة نفسها ويكفى أن يكون شاهدها قد حضر أرتكابها بنفسه وأدرك وقومها باية حامية من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتبل شكا ، وكان من المقرر الذونا طبقا للهادة ٣٤ من قاتون الإجراءات الجهائية بعد تعديلها بالقاتون رقم ٣٧ لدمنة ١٩٧٢ ان المهور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاتب عليها بالحبس المدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتصابه ،

( طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٧/٢/١٨ ــ س ٣١ ــ من ٣٠٠ )

# قامىسدة رقم ( ه )

المسحان

تحسريات الشرطة ساتعزز الأدلة .

### ملخص المكم:

للمحكمة أن تعول في تكوين هقينتها على ما جاء بتصريات الشرطة باعتبارها معززة لا ساقته بن أدلة ما دابت تلك التحريات قسد عرضت على بسساط المحث .

: ( طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۴۱ ــ من ۳۱ من ۳۱ من ۳۱ من ۱۹۸۰ من ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ س ۳۱ من ۳۱ من ۱۹۸۰ من ۱۹۸۰ من ۱۹۸۰ من ۱۹۸۰ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

#### : المسلما

 ١ — الاستدعاء الذي يقوم به مامورو الضبط القضائي … أبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا … ليس قبضا .

۲ — القعرف — لم يرسم القسانون له صورة خاصسة — تنظيم اثبات الاجراءات التي يقوم بها مامورو الضبط القضائي — على سبيل الارشاد — م ۲۶ (1-ج).

# ملخص الحكم :

١ - من الواجبات المفروضة قانونا على ماموري الضبط القضائي في دوائر

المتعماصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوي التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يتوموا بأنفسهم أو بواسطة مرموسيهم باجراء التحسريات اللازمة عن الوتائع التي يعلمون بها باي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميسم الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونغى الوقائع البلغ بها اليهم او التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٦ من تانون الاجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا اتوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسالوا المتهم عن ذلك ، ولما كان استدعاء مآمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه الذي حام جوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هــذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العابة طالما أنه لم يتغبين تعرضسا ماديا للبستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس هينئذ باجراء التبض المحظور على مأمور الضبط التضائي اذا لم تكن الجريبة مي حالة تلبس ، وإذ كانت المحكمة قد اطبأنت \_ مي حدود سلطتها التقديرية ــ الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته غان رغضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنتفي معه قالة الخطأ في القسانون .

٧ ــ لا كان التاتون لم يرسمالتمرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتمرف الشاهد على المتهم ولو لم يجرع عرضه عليه في جميع من اشباهه ما دامت قد الهبائت اليه ، اذ العبرة هي باطبئتان المحكمة الى صحق الشاهد ، فلا على المحكمة أن هي امتهدت على الدليل المستهد من تعرف صاتع المقليح على الطاعن ما دام تقدير قسوة الدليل من سلطة بحكمة الموضوع وحدها ، ولما كان ما نصت عليه المادة ) ٢ من تانون الإجراءات البئائية من أنه : « يجب أن تنبت جميع الإجراءات التي يتوم بها مأمور الضبط التضائي في محاضر موقع عليها منهم ببين بها وتت اتضاف الإجراءات ومكان حصولها ، لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يردب على مخلفته البطلان ، غان منهى الطاعن في هذا الصدد يسكون عليه سسديد .

( طعن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲۱ ــ س ۳۱ ــ من ۵۳۶ ) من ۵۳۶ )

# قاعـــدة رقم (٧)

#### : اكسسدا

ا ـــ استماتة رجل الضبط فيما يجسريه من تحسيبات بمعاونيسسه ـــ و المستوق ،

٢ ... تقدير جدية التحريات وكفايتها ... موضوعي ٠

٣ ــ ايراداسم الملذون بتفتيشه في محضر الاستدلالات خلوا من اسم والده
 لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريف •

ي تسويغ المحكمة الأمر بالتفتيش - بادلة بفتجة - عدم جواز الجادلة في
 ذلك المام محكمة القفير •

# ملقص الحكم:

لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به 6 بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنتيب بمعاونيه من رجال السلطة المامة والمرشدين السريين ومن يتولون أبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها الصدار المسر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه الأضرة قد اقتنعت بجمدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه \_ فـلا معقب عليها مي ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان ايراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من أسم والده في محضر الاستدلالات لا يقدح في جدية ما تضبنه من تحريات ، وأذ كانت المحكمة قد سوفت الأمر بالتنتيش وردت على شواهد الدغم ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجسة لها اصلها الثابت في الأوراق ، فأنه لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ،

(  $\frac{1}{2}$   $\frac{$ 

#### قاعىسىدة رقم ( ٨ )

#### : 13----41

١ - غباط الشرطة العسكرية - من ملمورى الفسبط القضائي المسكري ... وغقا المادة ١٢٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في المتصاص القضاء العسكري ... حقهم في القبض والتغنيش في الجرائم المصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٧ ــ حق مامورى الشبط القضائي المسكري في اتفاد الإجراءات التي كانت تنص عليها المادة ٣٤ اجراءات قبل تعدياها بالقانون ٣٧ أسنة ١٩٧٧. رغام خال قانون الأحكام المسكرية الصادر بالقانون ٢٥ أسنة ١٩٦٦ من النص على ذلك ــ أساس ما تقدم ؟

٣ ــ تقدير الدلائل التي تبيح للمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ــ
 حق له ــ تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع ٠

# ملخص الحكم :

لما كان ضباط الشرطة العسكرية ، ن مأمورى الضبط التضائي العسكرى وفقا لنص المادة ١٢ من تانون الأحكام العسكرية السادر به التانون رتم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكرى ، وكنت المادة العاشرة من ذلك التانون تد نصت على أن تطبق فيما لم يسود بشانه نمي فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقد وبات السواردة في التوانين المامة ، وإذ خلا التانون المذكر من النمي على لحوال التينين على النهم واكتنى في الملدة ١٩ منه بالتول بأنه في الاحوال التي يجوز فيها قانونا النبض على المهم يجوز نفتيشه وتائيا عند ضبطه ، مها فهاده أن التنض جلي المعادة إلى المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة على النها المناسبة على النها المناسبة على النها المناسبة في دائل عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنابات وأن تفتيشه بغير دائت عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنابات وأن تفتيشه بغير

اذن من سلطة التحتيق طبقا للهادة ٦٦ منه والمادة ١٩ من قاتون الاحسكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى الى أن تكون الجريمة متلبسسا بها ، وتقدير الدلائل التى تسوغ المهور الضبط القضائي القبض والتغنيش ومبلغ كمايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضما لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

( جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ س ٣١ س ١٨٤ ) .٠.

هجرمون أحداث

#### مجسسرمون العسسدات

# قاعـــدة رقم (١)

: 12-41

١ -- عدم جدوى نعى النيسابة العلبة على الحسكم بائه لم يقض بعدم
 الاختصاص -- لكون المطعون ضده هدئا -- ما دام قد قضى بالبراءة لمسدم
 شبوت الواقعسة -

٢ -- عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لاول مرة الما القفض -- ما لم تكن عناصر الخالفة ثابتة في الحكم .

#### ملغص الحكم:

لا جدوى للنياية الطاعنة من النعى على الحكم أنه لم يقض بعسدم الخصاص المحكبة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده عدنا ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هذا الى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنع بمحاكبة الحدث وأن انصل بالنظام العام الا أنه لا يجوز البداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض الا أذا كانت منساصر المخالفة تابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحتيق موضوعى . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مها ينتفي به موجب اختصساص المحكمة التي المدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس متعينا

( طعن رقم ۱۹۱۳ السنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۰ )

# قاعبسدة رقم (٢)

: المسجا

محكمة الاحسدات تتسكل من قاض يمساونه خبسيان سافهسال اسمى الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم سالا بطلان ساساس ذلك ؟

ملخص الحكم:

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ أسنة ١٩٧٤ في شان

الاحداث ــ وبا ورد بتترير لجنة الشعب ــ ان محكبة الاحداث تشكل من تلش يعاونه خبران من الاخصائيين احدهبا على الاتل من النساء يتعين حضورها المحاكبة وتتديم تترير عن حالة الحدث من جبيع الوجوه ليسترشد يه القاضى غي حكبة تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لحكبة الاحداث والا كان الحكم باطلا ؛ وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسباب بالحكم المخلص نبيه ــ ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكبة وقديا نقريرها ــ وكانت النيابة الماعنة لا تدعى با يضائف ذلك عان مجرد اغفال اسمى الخبيرين غي محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهير لا يترتب عليه الميالان ؛ وما تثيره الطاعنة غي هذا الشان غير سحيد .

(طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹) ق بـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ سـ س ۳۱ بـ ص ۲۵۰ )

# قاصستة رقم ( ٣ )

#### : 12-43

ثبيوت أن الطباعث قبير في جبيسم مراهل التحقيد في أن سسفه تسمة عشر عليا ب الثارة دفاعه بجلسة المحكمة أن الطاعن كان هبدنا يوم المالت بدن دليل ب إحالة الطاعن إلى مفتش المبحة الذي جاء رده أن الطاعن كان قد تجاوز الثاملة عشر من عبره يوم أرتكاب الحالات ب مفساد خلك أن الدفع ظاهر البطلان بـ لا يستاهل ردا .

# ملخص الحكم :

لا كان يبين من الاطلاع على المدرات المضموسة أن الطاعن الأول قرر 
مى جميع مراحل التحقيق أنه يبلغ من العبر تسعة عشر عاما واذ كان المطاع
عنه أثار بجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ أن الطاعن كان حدثا يوم الحسادث فقررت
المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ ليقدم الدليل على صدق
دغاعه ولم يتقدم بأية مستندات بهذه الجلسة واذ أصالت المحكمة الطاعن في
ذات اليوم الى مفتش صحة بندر شبين الكوم لتقدير سنه جاء رده بها مفساده
أن الطاعن كان قد تجاوز الثابئة عشرة من عهره يوم ارتكاب الحادث قان

هذا الدفع القانوني يكون ظاهر البطلان ولا حرج على الحكمة أن هي الفتت عن الرد عليسه ،

( طعن رقم ۲۳۵۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۲۱ ــ من ۸۰۵ )

# قاعـــدة رقم ( ٤ )

## : المسطا

١ ـــ القسادون رقم ٣١ السنة ١٩٧٦ بشسان الأهداث ـــ ناسخ اللحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات والعقوبات في مسدد بحاكمة الأهداث ومعاقبتهم ٠

٢ — اختصاص محكهة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سفه
 ثماني عشرة سفة وقت ارتكاب العربمة .

### ملخص الحكم :

من المقرر أن القاقون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ عن شأن الاحداث المعسول به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١١ سقيل الحكم المطعون عبه سقد نسخ الاحكام الاجرائية والمؤضوعية الواردة عن قاقوتى الاجراءات البنائية والمقوبات عن صدد حاكمة الإحداث ومعاتبتهم ومن بين ما أورده ما نص علبه عن المسادة الأولى منه أنه « يقصد بالحدث عن حكم هذا القانون من لم يتجاوز سسنه ثباتى عشرة سنة ميلادية كالمة وقت ارتكاب الجريمة » وفي المادة ٢٦ منه على « أنه تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر هي أمر الحدث عنسد أتبائي على المرائم وعند تعرضه للاتحراث ... » نقد دل بسخلك على أن المعرقة عن سن المتهم هي مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ؛ وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الإحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه اكبريكة الحدث بسؤاها .

ر طعن رقم ١٩٨٠/١٠/٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ -- س ٣١ --ص ٨١٥)

محاكم عسكرية

# محساكم عسسكرية

### قاعـــدة رقم ( ١ )

# : 12-41

١ ـ سلطة رئيس الجمهورية في التصديق على الإهمكام المسلارة
 من محاكم ابن الدولة ــ الققون رقم ١٦٠٢ ـ لسنة ١٩٥٨ .

ب\_ تفویش نالب الحاكم المسكری المام فی اختصاصات رئیس الجمهوریة
 سالفة الذكر ، امر رئیس الجمهوریة رقم 10 نسخة ۱۹۷۷ — عدم امتداد ذلك
 الی الإحكام الصادرة من غیر محاكم امن الدولة .

# ملقص الحكم :

القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء قد اعطى رئيس الجمهورية سلطات استثنائية نبيا يتعلق بالتصديق على الإحكام المسادرة من محاكم أمن الدولة على نحو ما هو مبين بالواد ١٢ : ١٣ : ١٤ : ١٥ من القانون المذكور وأمر رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ الممول به من تاريخ نشره عى الجريدة الرسمية في ٣ نوغمبر سنة ١٩٧٧ قسد نوض نائب المحاكم المسكرى العام في اختصاصاته المذكورة ، وهي لا تبتد الى الإحكام الصادرة من غير هذا النوع من المحاكم سمحاكم أمن الدولة .

( طعن رقم ۱۹۸۰/۱۰/۳۰ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/٣٠ ــ س ٢١ ـــ من ١٩٨٠) ص ١٩٤١ )

محال عامة

# محسال عامسة قاعسدة رقو ( 1 )

#### : اعسدا

 ١ ــ عدم جواز تقديم مشروبات روحية فى المحال العلمة الا بترخيص خلص فى ذلك من المدير العام للادارة العامة الواتح والرخص بعد موافقة... وزير الداخلية ــ م ١/١٧ من القانون رقم ٧٧١ السنة ١٩٥٦ .

 جواز تعدید مدة الترخیص او تقییده بای شرط او وقف الممل به مؤقتا غی القاسیات ـــ م ۳/۱۷ من ذات القانون .

٣ \_ نطاق تطبيق القانون رقم واحد اسنة ١٩٧٣ ٠

عدم انحسار احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة
 التي لا يعتد اليها نطاق تطبيق احكام القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ .

#### ملخص الحكم:

ان المادة ١٧ من التاتون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شمان المحال العابة 
قد تصت في مقرتها الأولى على أنه « لا يجوز في المحال العابة بيع أو تقديم 
مشروبات روحية أو مضرة الا بعد العصول على ترخيص خاص في ذلك من 
المدير العام للادارة العابة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية » وفي 
مقرتها الثالثة على أنه « للمدير العام للادارة العابة للوائح والرخص منسح 
هذا الترخيص أو تحديد منته أو تتييده باى شرط أو وقف العمل به مؤقتسا 
في المناسبات كالأعياد والموائد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير » ، 
واستغادا الى ذلك أصدر مدير الادارة العابة للوائح والرخص ترارا بتاريخ 
عى مناسبات دينية معينة منها يوم ليلة القدر وليلة آخر شهر رمنسان ، شم 
أيود قرارا آخر جرى نص المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره 
بالمجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٠٤/٢/١٤ ونصت المادة الثائية على الفاء 
القرار سائك الانسارة اليه ، وحظرت المادة الأولى منه بيع أو تقديم الشروبات

الروحية أو المشبرة في المحال العامة والملاهي في جبيع أتحاء محافظة السويس وذلك مي الناسبات التي حددتها حصرا ومنها « جبيع ليالي وأيام شبهر رمضان المعظم ابتداء من غروب شبمس آخر يوم من شبهر شبعبان المكرم » ــ واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه ــ قد استظهر أن واقعة الدعوى حصلت بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٣ خلال أحــد أيام شبهر رمضان ـ وهو سالا بنازع فيه الطاعن ـ وبالتسالي فانه كان محظورا عليه فيه تقديم المشروبات الروحية لرواد محله اعمالا لما قضت به المسادة المسابعة عشر من التانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار المدير العسسام للادارة المامة للوائح والرخص المسادر بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٤ ، أنا كان ذلك ، وكان ما أنتهى اليه الحكم في خصوص أعمال أحكام هذا الترار سليما ويتف\_ق وصحيح التاتون على منعى الطاعن عي هذا الصدد يكون غير سديد ولا يؤثر فيه ما يثيره من أن المثبت بالترخيص ... الصادر بالتصريح له بتقديم المشروبات الروحية والمجدد سنة ١٩٧٥ ــ تعليمات مدير ادارة اللوائح والسرخص الملغاة ... كما لا ينال من سلامة الحكم التفاته عما أثاره الطاعن في هذا الثمان لأنه دماع قاتوني ظاهر البطلان . أما ما يثيره بشأن انطباق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على واتمة الدعوى غاته مردود ذلك أن المادة الأولى منه تصت على سريان احكامه على المنشآت الفندتية والسياحية وعلى أنه تعتبر منشاة سياحية عى تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لاستتال السياح لتتديم الماكولات والمشروبات اليهم لاسستهلاكها في ذات المسكان ، كالملاهي والنوادي الليلية ؛ والكازينوهات والمحاتات والمطساعم ـــ والتي صدر بتحديدها قرار من وزير السياحة » . كما نصت المادة الثانية من ذات التانون على أنه لا يجوز أتشاء أو أقامة المنشآت الفندقيسة والسياحية واستقلالها أو ادارتها الا بتسرخيص من وزارة السسيلحة طبقسا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة وتسؤول الي وزارة السياحية الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة انى تلك المنشات α مما مفاده أن المنشات التي يمند اليها نطاق تطبيق احكام هذا التازون وينحسر عنها ... بمتنمى احكامه ... الاختصاصات المخولة لـــدير ادارة اللوائح والرخس لوزارة الداخلية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ هي المنشئات الفندقية والسياحية التي يصعر بشائها ترار من وزير السياحة - وان كان الطاعن لا يدعى ان ترارا قد مسدر من وزيسر السياحة باعتبار محله منشأة سياحية علته يظل محكومة بأحكام التقون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقرارات الصادرة تنفيذا له من الدير العام للادارة العابة للوائح والرخص .

- ۱۹۸۰/۱۱/۸ سنة ۵۰ ق با جلسة ۱۹۸۰/۱۱/ من ۳۱ من ۹۷ من ۹۷۰ من ۹۷۰ )



#### محـــایاه

# قاعـــدة رقم ( ١ )

. 12....41

عسدم جواز تولی محسام واحسد واجب الدفاع عن متهین متعسدین سه مناطه سه قیام تعارض حقیقی بین مصالحهم لا ما کان یسم کل منهسم ان یعیه من اوجه دفاع ما دام ام یده بالفعل .

## ملقص الحكم:

من المقرر أن القانون لا يبنع أن يتولى محام وأحد أو هبئة نفاع وأحدة وأجب الثناع عن متهمين متعدين هي جناية وأحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى ألى النسابت من لا تؤدى ألى الفول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وأذا كان النسابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى ألى أن الطاعن وحده هسو مرتكب حياية الضرب المغضى ألى الوت التي دانته بهسا وكان القضاء بادانتسه كما يستفاد من أسباب الحكم لا يترتب عليه التضاء ببراءة المحكم عليسه الأخر وهو مناط التعارض الحتيقى المخل بحق النفاع > غانه لا يعيب الحكم على مناط التعارض المحلقة تقاع وأحدة الدفاع عن الطلاعات في خصوص هذه الدموى أن تولت هيئة دفاع وأحدة الدفاع عن الطلاعات بالمحام خاص يتولى الدفاع عنه المسلحة الذي يوجب أفراد كل منهمسا بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواتع ولا ببنى على احتمال ما كان يهيم كل منهما أن ينديه من أوجه الدفاع ما دام لم يهده بالقمل .

( طعن رقم ۱۲۱۰ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۶۸ )

# قاعبسدة رقم ( ٢ )

: المسادا

 ١ ـــ تلهمامى أن يتولى واجب النفاع عن دترون مقعددين في جنساية واحدة ـــ شرط ذلك ؟

٢ \_ مناط التمارض الحقيقي المغل بحق الدفاع ؟

بلخص الحكم :

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام وأحسد وأجب الدفاع عن

متهدين متعددين غي جناية واحدة ، به دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى التول بقيام تمارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحسكم مخدر بقصد الاتبار واثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بقصد الاتبار واثبت في حق الطاعن الثاني تداخله بصنته وسيطا في مخدر بقصد الاتبار واثبت في حق احدها لم يكن شائه ان يؤدى الى تبرئة الاشر أو يجمل اسفاد التهمة شائما بينهما من شائه أن يؤدى الى تبرئة الاشر أو يجمل اسفاد التهمة شائما بينهما شيوعا مريحا أو ضمينا ، كما أن التشاء بدانة احدهما لا يترتب عليمة التفام ببراة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المفل بحق الدفاع ، وكان التعارض المسلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحسام خاص يتولى الدفاع منه أساسه الواقع ولا يبتني على احتمال ما كان يسمع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع حادثم لم يعرب مصلحة كل منهما أن يبديه من أوجه الشاع و لا تأم لم يوكون ما يثيره الطاعتان في هذا الشان لا أساس له بن الواقع واللاتبان والاتبار الشاعن في هذا الشائن لا أساس له بن الواقع والتأتون .

ر طعن رقم ١٠٦٨ لسبّة ٤٩ قي -- جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ -- س ٣١ --ص ٢٦١ )

## قاعـــــدة رقم ( ٣ )

#### المبسدا :

اعتبار متهام شاهد على آشار به يتصفّل به التصارف في المارف في المسلق المسقل المسقل المسقل المسقل المسقل المسقل المسقل المستاع والمستاع وال

#### ملخص الحكم:

لا كان الحكم اعتبر الطاعن شاهد اثبات ضد الطاعن الثاني هي شأن مساهبته معه في ارتكاب الجريبة . وهو ما يتصدق به التمسارض بين مصلحتهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل بنهما عن دفاع الآخر؛ لم كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالرائعة عنهما على الرغم من قيام هذا التمارض فاتها تكون قد أخلت بحق الدفاع مها يعيب اجسراءات المحاكمة ويوجب تقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

ر طعن رقم ۲۱ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ٤/٥/٥١ -- س ۲۱ --من ۷۷ه )



#### محكمسة الجنسسايات

#### قاعـــدة رقم ( 1 )

#### : 12-41

هـــق محكيـــة الجنـــايات في نظــر الدعـــوى المروضـــة عليها في دور انمقادها حتى تنهى منها واو هاوز ذلك التاريخ المدد تنهاية الدور •

## ملقص الحكم :

من المترر غي حكم المادة ٣٧١ من تانون الاجراءات الجنائية أن لحكمسة الجنايات أن توالي عملها في نظر الدعاري المعروضة عليها في دور الانمقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته ، ومن ثم مان المحكمة في الدعوى المطروحة — أذ واصلت نظرها حتى أصدرت حكمها المطمون غيه بعد انتضاء الدور لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

( طعن رقم ۱۲۰۸ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ – س ۳۱ سـ من ۷۲)

# قامىسىدة رقم ( ٢ )

#### : 13-41

قضاء محكسة العنايات بوصفها الحكية المثل عليها في الدهسوى المنية بعد اعادتها اليها من محكية القفي - لا خطأ ،

# ملخص الحكم :

تفس المادة ٣٩ من التاتون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ على أنه ﴿ على محكمة النقض اذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى الى المحكمة التي اصدرته لمتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين — ولما كانت العموى المنبة قد رفعت عنى عبدا الأمر بطريق التبعية للدعوى المنتقية غان الحكم المسادر من محكمة جنايات المتصورة — بهيئة جديدة — فيها يختص بالدعوى المنتيسة بعد اعادتها اليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح التاتون ، ويكون بعد اعادتها اليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح التاتون ، ويكون

النعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبائه كان يتعين على المحكمة ... محكمة الجنايات ... ان تحيل الدعوى الى محكمة مننية غير سديد .

(طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۹ )

#### قاعسىدة رقم ( ٣ )

: 13-41

نظر محكسة الهنسايات في الجنعسة والفصسل فيها ما دام لم يتبين أنها كلك الا بعد التحقيق ــ صحيح ــ علة نلك ـــ اللدة ٢٨٢ أجرافات •

# ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة شروع على سرقة مصافيه عليها بالواده ٤ ٧٤ / ٣١٨ من قانون العقوبات وهو ما يصاف مصحيح القانون وكانت المادة آلام ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية قسد نصت على أنه و اذا رات محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة بأمر الاحالة وتبال تحقيقها بالجلسة تعد جنحة غلها أن تحكم بعدم الاختصاس وتحيلها اللي المحكمة الجزئية. أما اذا أم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم غيها ومعاد ذلك وقتا للفترة الإولى من هذه المادة أنه أذا تبين لمحكمة الجنايات تبل أجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جناية . فقد كامل لها التاتون الخصاصا جوازيا بين أن نظر الدموى وتقصل فيها أو تحيلها الى المحكمة الجزئية وفي الحالين على السواء يكون قضاؤها منققا مع القسنون ؛ ومن ثم أذ تصدت حكيمة الجنايات لنظر الدموى المللة وهي جنحة — واصدرت حكيما المطمون فيه ماتها لاتكون قد الخطات في التاتون .

ر طعن رقام ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٤/٥/٥/١٤ ــ س ٣١ ــ من ٢١٨ من ٢١٨)

## قاعـــدة رقم ( } )

اعسادة المملكسة المجتلاسة طبقسيا تنص المسادة ٢٩٥ اجسواءات طبيعتها: هي بمثابة محلكة مبتداة سائز ذلك: لمحكة الإعادة الفصل في الدعوى بكامل هريتها ساغير مقيدة سابلككم الفيابي النسابق.

# ملخص الحكم :

لما كانت أعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من تاثون الاجراءات الجنائية

ليس مبناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القاتون بمثابة محلكمة مبتداة وبالقالى فائه لمحكمة الإعادة أن تقصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد المقوبة أو تخفضها وحكمها . في كلا المقلبين صحيح قانونا .

( طعن رقم ۱۹۷ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۵ ــ س ۳۱ ــ من ۲۲۱ )

#### ماعسدة رقم ( ٥ )

## : 12-41

للمحاكم عامة -- بما فيها محكمة الجنايات -- أن تسمع النساء نظر الدعوى شهودا مهن لم ترد اسماؤهم في القائمة أو لم يعانهم الخصوم سواء اكان ذلك من تلقاء نفسها لم بغاء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان -- وأن تستدعى أي شخص ترى أن هناك غائدة من سماع الواله •

#### ملقص المكم :

مقاد ما نصت عليه المادة ۲۷۷ من قانون الاجراءات الجنائية آنه بجوز فلمحاكم — ومحكمة الجنايات من بينها — أن تسمع الناء نظر الدعوى — فى سبيل استكمال اقتناعها والسمى وراء الحصول على الحتيقة شسهودا مهن لم ترد اسماؤهم فى القائمة أو لم يمانهم الخصوم — سواء من تقساء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان ، وأن تستدعى أى شخص ترى أن هنك نائدة من سماع أتواله .

( طعن رتم ۱۹۵۰ لسنة ۵۰ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲ سس ۳۱ س ص ۸۲۲ )

# قاعبدة رقم (١١)

## المسجاا :

المسلمان مكوسة المنابات المسرا بالقبض على المتهسم سومسسه المساولية المساولية المسلمان المساولية المساولية

#### ملخص الحكم :

ان المائدة .٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن لمحكمة

الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالتبض على المتم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه أحتياطيا وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهسم المجسوس احتياطيا ومن ثم فلا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل أكمال نظرها بامدارها الأمر بالتبض عليه وحبسه ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون أجراء تحفظيا مها يدخل في هدود سلطتها المخولة لها بمتضى التاون .

( طعن رئم ۷۱۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱ ــ س ۳۱ ــ مر ۸۲۹ ــ س

# قاعـــدة رقم ( ٧ )

#### : المسجدا

ا ساحالان المتهم لحضور جلسة المحلكمة المام محكية المعنفيات الآل من الأجل المحدد قانونا سالا الرائم في صحة الاعلان سالمبحثهم الن يطلب الجلا المحكية المبائدة والمائية المحكية المبائدة والمائية المبائدة المبا

 ٧ — الواعيد الخاصة بتكليف المنهم بالحضور لهام مرحلة الاحلاة ومحكمة الجنايات تقريرها لمعلحة المنهم نفسه — سكوته عن النبساك بعسمم مراعاتها امام محكمة الموضوع — اثاره — اعتباره متنازلا عنها .

# ملخص العكم:

ا حيثان اعلان المتهاحضور جلسة الحاكمة امام محكمة الجنايات الألل المحدد الجنايات المحدد في المادة على المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثمانيسة ايام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان لأن ذلك ليس من شائه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وأنما يصبح للمتهم أن يطلب اجسلا لتحضيد نفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابات الى طلبه والاكاتت اجراءات المحاكمة باطلة .

ا حرن المترران المواعيد الخاصة بتكايف النهم والحضور أيهام مرحلة الاحتالة وأمام محكية الجنايات مقررة لصلحة المنهم نفسه لماذا كان لم يتمسك أمام محكية الموضوع بعدم مراعاتها غاته يعتبر متنازلا عنها الله قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها غلا يجوز له من بعدان بتمسك بوقوع هذه المخالفة .



#### معارفسسية

#### قاعسسدة رقم ( 1 )

#### : المسحدا

 ١ -- تأجيل نظر المعارضة من جاسسة الأخرى في غيبة المسارض --وجرب اعلانه بالجاسة الجديدة ولو كان قد اعان بالجاسة السابقة عليها --اسساس فلك .

٢ — الحكم باعتبار المارضة كان لم تكن ... لعدم هضور الجاسة الأغيرة
 التي لم يعلن المارض بها ... شطا في القسائون .

#### ملخص الحكم:

من المقرر أن تخلف المعارض من الحضور بشخصه في البعلسة المعددة لنظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة الحرى يوجب أعانته اعلانا تانونيا بالمحضور بالجلسة التى لجل البها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، عائمه ما كان يجسوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على يسبق أعلائه بتاريخ ١٢ من نوفيبر سنة ١٩٧٧ أخلك أنه لا يعقى سبق اعلان الطاعر لحلسة ٧ من ديسببر سنة ١٩٧٧ أذلك أنه لا يعقى سبق اعلان الطاعدة وعدم صدور حكم فيها عى غيبته — عن وجوب اعادة اعالنه الشخصه أو في بحل التها الدعسوى ) من يناير سنة ١٩٧٨ وهي الجلسة الأغيرة التي اجسلت البها الدعسوى وصدر نبها الحكم المطمون فيه ، ويكون الحكم المطمون فيه اذ تضى باعتبار بالجلسة كان لم تكن قد جاء باطلا أذ لم يبكن الطاعن من أبسسداء دفاعه بالجلسة الأغيرة التي بعدت انظر المعارضة عي الحكم المغيبي الاسستثنافي المستثنافي المستثنافي المستثنافي المستثنافي المعارضة عن الحكم المغيبي الاستثنافي الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ۱۶۲۶ لسنة ۹) ق حطسة ۱/۱/۱۹۸۰ - س ۳۱ -ص ۱۰۲)

#### قاعسسدة رقم ( ٢ )

الجسسدا :

المبرة في وصسف الحسكم بانه هضسوري او حفسسوري اعتبساري أو غيابي بحقيقة الواقع سـ مناط تبول المعارضة في العسكم الحضسوري الاعتباري الصادر من المحكمة الاستنافية ؟ .

# بلخص الحكم :

ون المترر. في تضاء محكمة النقض أن العبرة على وصف الحسكم بأنه حضورى أو عضورى الوغيلي هي بحقيتة الواتع على الدعوى لا بما يرد عي منطرق الحكم ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الحكمة بعد أن نظرت الدعسوى بجلسسة ١٩٧٤/١/٢٧ على حضور الطاعن وسيمت شبهادة الجني عليه ( الدعي بالحق المنني ) قررت حضور الطاعن وسيمت شبهادة الجني عليه ( الدعي بالحق المنني ) قررت بدائة الطاعن بالحكم لجلسة أم/١٩٧٤/١/٢١ وفي تلك الجلسة أسسوت حكمها بدائة الطاعن على الحكم الصادر على الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحفر الطاعن على المحلمة النطق به ويسرى ميعاد استثنافه من تاريخ صدوره عملا بنص المترة الأولى من المادة ٢٠٤ من تقون الإجراءات الجنائية ، وهو الم يستأنفه في هذا الحكم ولم يستأنفه في مقدت المحكمة بجلسسة أن علرض على هذا الحكم ولم يستأنفه في تقد تفعت المحكمة بجلسسة على أن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا ولا يقبل الطمن عليه بالمارضة لي معلى أن الحكم المعارضة بن المعرضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية وهو دنظر صائب في التاتون اذ أن المعرضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية لقط عملا بالمارة عن الأون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۶۳ )

# قامىسىدة رقم ( ٣ )

: 6\_\_4

١ -- شرط قبسول المارضية في المسكم العفيسوري الإمليساري"
 الاستثنافي ؟

٧ - عدم ابداء الطاعن بطسة المارضة - عدره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها المكم الحضوري الاعتباري - وجوب الحكم بمسدم جواز المارضة - تضاء الحكم المطمون فيه باعتبار المارضة كان لم تكن -عدم جدري النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون - علة ذلك ؟

متى كان الطاعن قد عارض مى حكم حضورى اعتبارى استثنامي وكان

مِن المترر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من تانون الاجراءات الجنائية الا اذا أثبت المحكوم علبه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديبه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الامتياري . و لما كان الطاءن قد تخلف من حضور الجلسة الحسدة النظسر معارضته في الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالتالي عذر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر قيها الحكم المعارض فيه فاته كان يتعين الحسكم معدم جواز المعارضة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه وأن قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري قان ما يثيره الطاعن بشأن عدم مسحة الحسكم الطعون فيه لصدوره في غير الجلسة الأولى المددة لنظر المعارضسة يكون واردا على غير يحل له . لما كان ذلك وكان الطعن واردا على الحكم الصادر عى المعارضة المرفوعة عن حكم حضورى اعتبارى محسب دون الحسسكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه ماته لا يقبل منه أن يتمرض عي طمنه لهذا الحكم الأخير ، ولا محل للتول بأن الحكم الملعون فيه قد شابه خطأ في تطبيق القانون مما يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عبلا بنص الماة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بدلا من الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

(طين رتم ١٥٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢١/٣/٢١ - س ٣١ -

#### قاعـــدة رقم ( } )

# س ۱۵۹) السيدا:

١ ــ عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من التهم عن الحسكم الصائر في غييته ــ باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها أشكلا ورفضها موضوعاً ــ بفع سماع نفاع المعارض ــ الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلســـة حاصلاً بفعر عدر .

٢ \_ نبوت ان التخلف مرده عذر قهرى \_ اعتبار الحكم غير صحيح اقيام
 الحكم على أجرادات معيية .

" \_ مناداة المتهم باسم خاطىء وعدم مثوله بالتنالي أمام المملكمة \_ عفر

تهـــری ۰

# يلفص المكم :

من المقرر أنه لا يصبح عمى القانون الحكم عمى المعارضة المرفوعة من ( م - ٢٩ - جدائي ) التهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بتبولهسا شكلا ورفضها موضوعا وتليد الحكم المعارض قيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان حذا الا اذا كان حذا الا اذا كان حذا الا اذا كان حذا المعارض الجلسة الذي صدر المعارض الجلسة الذي صدر المعارض الجلسة الذي صدر المعارض الجلسة الذي صدر المعارض الحكم في المعارضة فإن الحكم عكون غير صحيح لتيام المحاكسة على اجراءات معمية من شاتها حرمان المعارض من استممال حقه في الدفاع وصدل نظر المعر المعارض إلى المعارض عن الدفاع بيطريق النقض . لا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق حلى ما تقدم البيان من تواجده بالمجلسة أنما يرجع الى عذر مقبول هو سبق حضوره أسلمها في ذات الجلسة عند المناداة على السم متهم مماثل لاسمه وفي دعوى الحري مماثلة الدعواه ، ابدى فيها دفاعه وقدم دليل السداد ، مما حال دون سماع دلماصة عنى معارضة من عالماصة عن معارضة من المعامد دالماصة عن عابد لا يصح معه في العانون القضاء في غيبته باعتبار دلماصة كان لم تكن ، ومن ثم يتمين نقض الحكم المطمون فيه والإحالة ،

ر طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ۶۹ ق \_ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ \_ س ۳۱ \_ ص ۱۹۲۱ )

#### قاعـــدة رقم ( ٥ )

#### 13-41

تلميل نظر المارضة ... بناء على طلب المعلمي ... يوجب اعلان المعارض اعلانا غانونيا ... بضى مدة التقادم دون اعلانه ... اثره ... انقضاء الدهـــوى المناتيــة والتقـــادم .

## مَلْخُصُ الْمُكُمُ :

لما كان تاتون الإجراءات الجنائية بنص فى المانتين 10 ، ١٧ منسه بانتضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقسوع المجريمة وتنقطع الدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر المبنائي أو باجراءات الاستدلالات الحا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا المطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تحددت الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة نبدا بن تاريخ آخر اجراء . ولما كان ذلك ، وكان من القرر انه اذا لم يحضر المدكوم علمه غيابيا بالحوس

الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام على هذه الجلسسة وطلب التأميل لمرضه غلجابته المحكمة ولجلت القضية لجلسة لخرى — وهو الحال في الدعوى المطروحة — وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة ولذ كان الثابت حسبما سلف بياته انه قد مخى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ٣/ ١٩٧١/ أو وكان نلك دون اتخاذ اجراء تأمل المطمون فيه في ١٢ غيراير سنة ١٩٧٨ أو وكان ذلك دون اتخاذ اجراء تأملسية لتلك المدة — أذ خلت المهردات مما يفيد اعلان الطاعن اعلانا مسحيحا لأى المجلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى وكان النفع بانقضاء الدعوى المجلسة بنا المعرف ما ديمت المهردات ما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت محدوث المحكم المحدود نعيه الدون فيها سلف بيانة — قان الحكم المطمون فيه اذ دان المطمون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق التأتون مما يتمين بعه نقضه ، و القضاء بانقضاء الدعوى المجتائية بعضى الدة وبراءة المطمون ضده بنسه إلله .

( طعن رقم ۲۶۶۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۰ ــ س ۳۱ ــ حس ۸۱۰)

## قامـــدة رقم ( ٢ )

## البسدا :

۱ ــ عــدم جواز المكم فى الماشرية بفي ســباع دفاع العــارفي الأ اذا كان عدم حضوره حاصلاً بفي عذر ــ قيام عذر قهرى هال دون هشــور المارض يميب اجراءات الماكية ــ محل نظر العذر يكون عنــد الطمن فى المــكم - المــكم -

 ٣ ــ ثبوت أن التخاف يرجع ألى علر تهرى ــ اعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة ــ أثره ــ عدم سريان ميعــاد الطمن بالتقض ــ الا من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم ــ مثال .

#### ملخص الحكم:

من حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصبح المكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضسها بغير سماع نفاع المارض

الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى مان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شانها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيسه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت أصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في متدوره ابداؤه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمسة النقض واتخاذه وجها لطاب نقض الحكم اولمحكمة النقض عندئذ أن تقدر المذر الفاذ اكان متبثلا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة غلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبها تطبئن اليه . لما كان ما تقدم 6 وكان الطاعن قد ارغق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة مي ١٦ من يناير ١٩٧٩ ثابت ميها أنه كان مريضا ومسلاما الفراش مى الفترة من أول دسمبر ١٩٧٧ حتى ١٧ من يناير ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٧ من ديسمبر ١٩٧٧ - وهو تاريخ يدخل في مترة المرض وملازمة الفراش ــ باعتبار معارضته كأن لم تكن وكانت هـــده المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، غاته يكون قد ثبت قيام المعذر القهرى الماتع من عضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء غيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون على هذه الحالة لا ينفتح ميماد الطعن نميه الا من اليوم الذي يعلم نميه الطاعن رسميا بصدوره ، واذ كان هذا العلم لم يثبت مي حق الطاعن قبل يوم ١٨ من يناير ١٩٧٩ ، وهو اليوم الذي قرر فيه بالطمن وأودع أسبابه ، غان التقرير بالطمن بالنقض وايداع الأسباب يكونان قد تما عي الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنتض الحكم المطعون فيه والاحالة .

<sup>- (</sup> طعن رقم ۱۹۸ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱/۰/۱۰/۸ - س ۳۱ -ص ۸۹۲ )

# قاعسدة رقم ( ٧ )

المِسدا :

اعلان المعارض بالجلسسة المحددة لنظر معارضسته يجب ان يسكون الشخصه او في محل القامته سـ علم الوكيل لا يغني عن اعسلان المسارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته سـ اعتبار المعارضة كان لم تكن سـ بنساء على هذا الإعلان سـ خطسا ،

#### ملغص المكم:

من المترر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو مى محل أتامته ، والأصل أنه لا يفنى عن اعسلان المعسارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم بكن حاضرا وتب التقرير بالمعارضة غ

ر طعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ ــ سر ٣١ ــ ص ٩٠٦ )

# قامىسىدة رقم ( ٨ )

: المسجدا

الحسكم المسادر في غيبة المعارض — في معارضسته — عسدم جسواز المعارضة فيه — الحكم وفق القانون — بعدم قبول المعارضة — الطعن فيسه بالنقض — عدم جواز التعرض امام القفى — للحكم الصادر في المعارضسة الاولى أو الحكم المساتف الذي قفى بالبيده .

# ملخص الحكم :

لما كان تانون الإجراءات الجنائية قد نص غي الفترة الأخيرة من الملاة 

1 ا الواردة غي البلب الأول هي المعارضة من الكتاب الثالث بنه المنـون 

« طرق الطعن غي الإحكام، على أن «ولا يتبل من المعارض باية حال المعارضة 
في الحكم المسادر في غيبته » . وكان الطاعن قد حدد علمنه بطريق النفض 
على الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٨/١/٧ عن المعارضة غي الحكم الصادر في 
معرضته الاستثنافية والذي تضي بحت بعدم قبولها ، غان هـذا الحـكم 
المعامون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبية 
المعامون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبية 
المعامون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبية 
المعارضة هان ما يثيره الطاعن في هذا الصحد يكون غير سديد . لمـا

كان ذلك وكان الطمن بطريق النقض واردا على الحكم الصادر في المعارضة الاخيرة بمدم تبولها دون الحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية الذي لم يترر الطاعن بالطمن فيه غلا يتبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحسكم أو للحكم البستانف الذي تضى بتابيده ولا يكون لما يثيره بطعنه في هذا الخصوص محسل .

( الطمن رقم ، ۷۹ لسنة ، ه ق ــ جلسة ۲۱/۰/۱۰/۰ ــ س ۳۱ ــ من ۹۱۶ ) من ۹۱۶ )

#### قامىدة رقم (٩)

#### المسدا :

 ١ ... الدفع ببطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجاســـة أمام أول درجة يستط أذا لم يبد بجاسة المعارضة .

٢ \_ العبرة ببطلان الاجراءات \_ هو بمايتم منها امام المحكمة الاستثنافية .

## بلخص المكم :

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكسة أول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيلى لعدم أعلائه بالجلسة التى صدر غيها ، وكان من المترر أن حق المتهم عنى الدفع ببطلان الاجراءات لعدم أعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسسقط أذا لم ييده بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن أم يشسر أمامها شيئا عنى شان البطلان الدعى به عنى أجراءات المحاكمة أمام محكسة أول درجة غانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة النتشى ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس ولجب الرفض .

( طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق ـــ جلسة ٢٧/١٠/١٠ ــ س ٣١ ـــ من ٩١٧ ) ص ٩١٧ ) موان مخلارة

#### مسواد مضسدرة

#### قاعبدة رقم ( 1 )

#### البسدا:

ا — الوسلطة في الأمور المعظور على الأشخاص ارتكابها بالنسسية للجواهر المخدرة — والتي عددتها المادة الثانية من المقاون رقم ١٨٢ اسنة ١٩٠٠ في شأن مكافحة المخدرات — معاشب عليها بالسادة ٣٤ من ذات المقاون التي سوت بين الأمور المعظورة وبين الوساطة فيها — وأن أفغلت ذكر الأخر — علة ذلك .

٢ ــ مناط المسئولية عى جريمة احراز وحيازة الجواهر المصدرة -ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة -- بلية صورة عن علم
وارادة .

## ملخص الحكم :

إ — لل كانت المادة الثانية من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۰ عن شان مكانحة المفدرات قد مددت الأمور المعظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المفدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتبلك والاحراز والشراء والبيع والدابل والتازل باى صفة كانت والندخل بصنته وسيطا عن شيء من ذلك ، وكان نص الفترة الأولى من المادة ؟٣ من القانون الذكور تسد جرى على عقلب تلك الحالات ، وأنه وأن كان قد أغفل ذكر الوساطة الا أنه في المسادة الأمرة من عنما من الحالات الذي حظرها في المسادة الثانية قتاهذ حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والسوية بينها وبين الحالات الأهرى عبثا ينزه عنه الشارع ، ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عددتها تلك المادة والمجرمة قانونا ، بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عددتها تلك المادة والمجرمة قانونا ، فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة فيها مقويتها .

٢ ــ مناط المسئولية في حالتي احراز وحيازة الجواهر المضرة هو ثبوت

اتمىال الجاتى بالمقدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطاته عليه بأية صورة عن علم وارادة اما بحيازة المقدر حيازة مادية او بوضع اليد عليه من تبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحتق الحيازة المادية .

( طعن رقم ۱۰٦۸ لسنة ۶۹ ق ... جلسة ۲۱/۸۰/۲۲ ... س ۳۱ ... ص ۲۲۲ )

# قاعـــدة رقم ( ۲ )

#### المِـــدا :

عقوية احراز المضدر بقصد الاتجسار طبقا لما نقص عليه الفقسرة (م من الملاة ٢٢ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٧٠ المعنل هـ هي الاعدام أو الأشمقال المشاقة المؤدة والفرامة من ثلاثة الاف جنيه إلى عشرة الاف جنيه .

## ملخص الحكم:

العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الانجار طبقا لما ننص عليه المغرة (1) من المادة ؟٣ سالمة البيان هي الاعدام أو الاشخال الشــــاتـة المؤيدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

( طعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ساس ٣١ سا م ٢٤٢ )

# قاعسسدة رقم ( ٣ )

#### : 12-41

المادة ٣٦ من القسانون رقسم ١٨٢ فسسفة ١٩٦٠ بشسان مكافعسة المخدرات لم تعظر استعمال الراغة سبل اوردت قيدا على حق المحكسة في الفزول بالعقوبة في جراتم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون .

# ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من تاتون مكاهمة المخدرات قد اوردت قيدا على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٥ من من المقاون المقوبات من المقاونات المقوبات المقوبات المقوبات المقوبات المقوبات المقوبات المقوبات المقاوبات المقوبات المقوبات المقوبات المقاوبات المقوبات المقوبات المقاوبات المقوبات المقوبات المقاوبات المقاوبات المقاوبات المقوبات المقاوبات المقوبات المقاوبات للمتوبة المتررة للجريمة ، غان المحكمة اذ طبتت المادة ١٧ من تاتون المتربات ونزلت بالمتوبة من الاعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبسق المي الالشمال الشاقة المؤبدة : هانها نكون قد أصابت صحيح التانون ، مهسا يضحي معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

( طعن رتم ۲۵ه لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۵ ــ س ۳۱ ــ من ۷۷۷ )

#### قاعـــدة رقم ( } )

## المحسدا :

اهراز المضدر بقصد الاتجسار سرواقسة مادية سيسسنقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا

### ملخص المكم:

من المترر أن اهراز المخدر بقصد الانجار واتمة مادية يسستقل تأشى الموضوع بالمصل غيها ما دام استخلامه سائضا تؤدى اليه ظروف الواقعسة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

( طعن رتم ۳۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٧/١ ــ س ٣١ ــ من ٧٩٧ )



#### تمسي

## قاعسسدة رقم ( 1 )

البيدا:

عدم ملكية المتصرف من الأمسوال الثابنسة أو المقسولة للمتصرف الذي أجراه أو للمآل الواقع عليه هذا التصرف كاف القيام جريمة النصب ... عدم معرفة المالك المحقيقي للمال الذي حصل التصرف فيه لا يؤثر في الادانة .

### ملقص المكم:

يكفى لقيام جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابنة أو المنتهلة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي اجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف ميه غير مملوك له متصح الادانة ولو لم يكن المالك الحتيتي للمال الذي حصل قيه التصرف معرومًا ؛ فاذا كانت محكمة الموضوع كما هو الحال في الدعوى الماثلة قد عرضت الى المستندات التي قديها المتهم لاثبات ملكيته لما باع ، ومحستها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما اشارت اليه عى حكمها استخلاصا لا شائبة فيه أن الأرض الذي باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا له حق التصرف فيها وأن ما اعده من المستندات لاثبات ملكيته لها صوري لا حقيقة له ، واستخلصت أيضا أن المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه مذلك الذي اثبته الحكم كاف مي بيان جريمة النصب التي دان المتهم بها ، ولما كان هذا الذي انتهى اليـــه الحكم ... فيما سلف ... من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي لها من جماع الأثلة الطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن نطاق الاقتضاء العقلى والمنطقى لا شان لمحكمة النقض فيها تستخلصه ما دام استخلاصا سائفا ٤ فان ما ساته الطاعن في شأن أطراح المحكمة لدلالة حكم مرسى الزاد في أثبات ملكيته للعقسار ٤ لا يعدو المجادلة مي تقدير المحكمة لأدلمة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها ممسا لا يحوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأته لدى محكمة النقض ،

( طعن رقم ۸۹۳ اسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱ ــ س ۳۱ ـــ من ۷۲۰ )

# نقض

اجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه
 المسلحة في الطسعن
 اهسوال الطسعن
 اسسباب الطسعن
 مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام
 ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
 ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
 ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

#### نقــــف

## الجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه :

#### قاعىسدة رقم ( 1 )

البسدا:

 ١ ســ فر بارادة الطــاءن ــ دون غرورة ملجئــة ولا عـــــفر مانم من العودة ــ عدم اعتباره مبررا التغرير بالطعن بعد المعاد .

٢ ــ ميماد الطعن في الحكم الحضوري الاستثنافي بيدا من تاريخ
 عسسدوره -

التقرير بالطمن ــ بعد المعاد ــ اثره ــ عدم قبول الطعن شكلا . ملخص المكم :

۱ — السغر الى الخارج بار ادة الطاعن ولفير ضرورة ملجئة اليه ودون عذر مانع بن عودته لنقديم طعنه فى الميعاد التانونى لا يعتبر سببا خارجا عن ارادته بعذر معه فى التخلف عن الحضور .

۲ ـــ لا كان ميماد الطعن في الحكم الحضيررى الاستئنافي بيدا من تاريخ صدوره وكان الطعن بطريق النقض قد تم بعد اليعاد دون عثر متبول . فان طعنه يكون غير متبول شكلا .

ذ طعن رقم ۱۱۶۶ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٣/١٦. - س ٢١ --ص ٣٨٩ )

# قاعـــدة رقم ( ٢ )

: 13-41

عسدم جسواز الطعن بالنقض سه من المسدعى بالعقسوق الدنيسة سه والمسئول عنها سالا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية سم ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ملخص المحكم :

لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق الهدنية ، وكانت المقترة الثانيسة من أ المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات والجسراءات الطمن لهمام محكمة النقض تنص على الله لا يجوز الطمن من المدعى بالمحتوق المدنية ا والسئول عنها الاغيما يتعلق بحقوتهما المنية -- وكان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضدها الاولى . . . . . . فان الطعن بالنسبة للمطعسون ضدها المذكورة يكون غير جاتز .

ار طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٢٩١)

#### قاعـــدة رقم ( ٣ )

#### : البسدا :

وهسوب التقسرير بالطعن ساعند العلم بالعسكم المطعسون فيسه سا فور زوال المائع من التقرير في الميعاد .

#### ملخص الحكم:

لا كان الطامن بعد صدور الحكم المطعون فيه قد تمام به ، عذر المرض المتع دون التقرير بالطعن في الميعاد القانوني ثم بادر غور زوال المسرض ومقب عطلة يوم الجمعة التالية له - الى التقرير بالطعن باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به الله زوال المساتع ، غان الطعن - وقد استوفى الشكل المقرر في القانون - يكون مقبولا شكلا .

( طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۸ ــ س ۳۱ ــ می ۱۳۲ )

# قاعـــدة رقم ( } )

#### البسدا:

١ -- ويعاد الطعن بالتقض في العكم في المعارضة -- عند تضافه المعارض لعفر قبد المستفادة هذا المعارض توثيد توثيلا بالطعن فيه و
 المعلم من توثيقه توكيلا بالطعن فيه و

٢ - مرض المحامى - لا يبرر التقرير بالطمن بالنقض بعد الميماد ٠

#### ملخص العكم:

١ -- أنه على غرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بعدم علمه بالمكم المطعون قيه لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها غان ميعاد الطعن بالمارضة يردا في حته من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به تفسساء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر التونيسق على التوكيسل الذي تقسرر بالعلسمن بمقتضساه أن الطساعن وقع بتساريخ 1147/11/10 أمام الموثق على التوكيل الصادر منه لمحاديه للطمن بالنقض في الحكم المذكور ، ويذلك يكون قد علم رسميا منذ ذلك التاريخ .

٢ -- من المقرر أن مرض المحامى ليس من قبيل الطروف التاهرة التي من شقها أن تحول دون التقرير بالطعن في الميعاد .

ر طعن رقم ۲۵۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۲/٥/٢٢ ــ س ۳۱ ــ من ۹٦٤ من ۹٦٤ )

## قاعنسدة رقم ( ه )

## : المسجدا

١ - وجوب توقيع أسباب الطعن الرقسوع من المكوم عليسه مسن
 محام متبول أمام التلفي في اصلها أو صورتها

 ٢ – ورقة الأسياب – ورقة شكلية من أوراق الإجراءات لزوم حملها مقسومات وجسودها .

٣ ـ عدم معرفة موقع مذكرة أسباب الطعن ـ اثره ـ البعالان .

 التقرير بالطعن وتقديم أسبليه يكونان وهدة اجرائية واهدة لا يقوم فيها أحدهما مقلم الآخر ولا بفني عنه .

ه ... قبول الطعن شكلا ... مناط اتصال المحكمة به ... اثر ذلك .

## ملقص الحكم:

لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التترير بالطعن بالنتض وايداع أسبابه على أجل غايته أربعون يوما من تاريخ التطق به أوجبت على متريخ التطق به أوجبت على متريخ التطق به أوجبت على مترجها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرشعها المحكوم عليهم أن يوقسع أسبابها محام متبول أبام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المسرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات على .

المفصوبة والتى يجب أن تحبل مقومات وجودها بأن يكون موتما عليها من محلم مقبول إمام محكبة النقض والا كانت باطلة وغير ذات أثر غى الخصوبة . ولا كان من المترر أن التقرير بالطمن بالنقض هو مناط أتصال المحكبة به وأن لقتيم الأسباب التى منده القانون هسسو شرط لتبوله وأن التقرير بالطمن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائيسة لا يقوم غميها احدها مقام الآخر ولا يغفى عنه ، وكان البين مما نقدم أنه نفضلا من أن التقرير بالطمن تد جاء بعد الميعاد القانونى غان مذكرة أسباب الطمن من أن التقرير بالطمن تد جاء بعد الميعاد القانونى غان مذكرة أسباب الطمن ألما يعرف موقعها تعتبر معدومة الأثر في الخصوبة ، ومن ثم بسكون الطمن تد المنتد مقوماته شكلا ملا كان ذلك وكان تبول الطمن شكلا هو مناط انصال المحكمة بالطمن غلا مسبيل الى التصدى لقضاء الحسكم في مؤسومه مهما شابه من عيب الخطا في القانون بفرض وقوعه .

( طعن رقم ۸۲) لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۲۵ ــ س ۳۱ ــ من ۲۱۷ )

# قاعـــدة رقم (٦)

# البدا

توقيسع تقسرير الأسسباب من مصام غير مقبسول أمام محكمسة التقض سـ أثره سـ بطلان ذلك التقرير سـ أساس ذلك .

## ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٤ من التالون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ عي شسان حالات واجراءات الطعن أيام محكية النقض بعد أن نصت على وجوب التسرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه أوجبت في غفرتها الأخيرة بالنسبة ألى الطعسون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكية النقض و وبهذا التعميص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الاسسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة التي يجب أن تحمل بذأتها مقومات وجودها و وكان قضاء هذه المحكية قد المنتقر على تقرير البطلان جزاء ملى المارتيع على الإسباب أو على تقريمها من مجام غير يقبول المرحكية

النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الغصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ... من المسابين المتبولين أمام محكمة النقض ... والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصيومة وكانت لفوا لا تيمة له ، ولما كان البين من كتاب نقابة المحلين أن المحلمي الموقع على مذكرة الأسباب ليس من المتبولين لهام محكمة النقض حتى بوات ميماد الطعن ، غائه يتمين الحكم بعدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ۱۰۲۹ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٠/١٠/٥ ـــ س ٣١ ـــ ص (٨٢٩ )

#### قاعسسدة رقم (٧)

#### المِسدا :

التقـرير بالطعن بالنقف \_ مناط اتمــال المكمة به - نقـدير الاسباب في المعاد شرط لقبوله \_ التقرير بالطعن \_ نقديم الاسباب يكونان معا وهدة اهرائلة لا نغني اهدهما عن الإخر .

#### ملخص الحكم:

من المترر أن التترير بالطمن بالنتض هو مناط أنصال الحسكية به » وأن تتديم الأسباب التي بنى عليها الطمن في الميماد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله » وأن التترير بالطمن وتقديم أسبابه يكونان مما وحدة أجرائية لا يتوى غيها أحدها متام الآخر ولا يفنى عنه .

ر طعن رقم ۱۸۲ أسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠//١٠/٨ ــ س ٢١ سـ ص (٨٥١)

# قاعـــدة رقم ( ٨ )

#### المِسدا :

٢ — انفتاح ميماد الطمن بالتقفى فى ذلك الحكم — من تاريخ صدوره •
 منخص الحكم :

لا كان الحكم الملحون فيه وان سحر في غيبة الملجون ضيياد فيا بن

محكمة الجنايات بعدم تبول الدعوى الجنائية ــ لرشعها بغير الطريق الذي رسمه القاتون ــ في جناية الإشتراك في تزوير محرر رسمي التي اسندت اليهما ، الا أته لا يعتبر أنه أشر بهما لانه لم يدينهما بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضورهما أو القبض عليهما .. لأن البطلان وأعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم المسادر بالعقوية في غيبة المتهم بجناية . حسبما يبين من مربح نص المادة ٣٩٥ من تانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم غلن ميماد الطعن بطريق النتض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

الله ما ۱۳۸۸ السنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ـــ من ٢١ ـــ من ٢١ ـــ من ٢١ ـــ من ١٠٨١ ــ من ٢١ ـــ من ١٠٨١ ــ من ٢١ ـــ من ١٠٨٦ ــ من ٢١ ـــ من ١٠٨٦ ــ من ٢١ ـــ من ٢١ م

# قاعستدة رقم (٩)

#### البسدا :

 ١ - التقرير بالطعن وابداع الأسباب بعد اليعاد - اثره - عدم قبول الطعن تسكلا .

 ٢ -- عسدم أيداع الكفسالة من المحكوم عليه بمقوية الفسرامة -- او عدم هصوله على قرار باعفائه منها -- أثره -- عدم قبول الطمن شكلا .

## ملخص الحكم :

ا - منى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ 10 من مارد م سنة 1974 ولم يترر الطاعن الأول . . . . . بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ 70 من ابريل سنة 1970 كل من من المبلو منه المبلو منه الاقمى هذا التاريخ متجاوزا في النتوير بالعلمن وايداع الاسباب المبعاد المتصوص عليه في المسادة 3° من المتاون حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض الصادر بالمتاتون رقم ٧٧ لسنة 1909 كل مقادرة الكمالة عبد مصادرة الكمالة عبد بالمادة 7° من المتاتون المذكور .

٢ ـــ لما كان تاثون حالات واجراءات الطمن أمام محكمة النقض الصادر بالقائون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ ، قد أوجب لتبول طمن المحكوم عليه بعقوبة غير متيدة للحرية أن يودع الكمالة المبينة بالمادة ٣٦ منه ، وكان الطاعن وهو محكوم علوه بمقوبة القرامة لم يودع خزينة المحكمة التي المبدرت الحكم مبلغ الكمالة المتررة في التاتون حتى تاريخ نظر الطعن ، ولم يحصل على ترار من لجنة المساعدة القضائية باعقابه ونها ، فان طعنه يكون غير متبول شكلا . ولا يغير من ذلك أن الطاعن الأول قد أودع الكمالة المتررة ، ذلك أن تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين الا اذا جمعتهم مصلحة واحدة ، فلا تودع سوى كفالة واحدة ، وواتع الحال في الطعن المائل أن كلا من الطاعنين يستقل عن الآخر بالفعل المسند البه والمؤوعة به الدعوى عليه مما يعتبع معه القول بتوحد مصلحتهما .

( طعن رقم ۱۳۸۱ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۱۰ ــ س ۲۱ ـــ من ۱۹۸۰ ــ س ۲۱ ـــ من ۱۰۹۰ )

# قاعىسىدة رقم ( ١٠ )

: 13-41

عدم تقديم الطاعن اسبابا لطمنه ... عدم قبول الطمن شكلا .

# بلغص الحكم :

من حيث ان الطاعن الأول . . . . . وان قسرر بالطعن بالنقض في الميد الا أنه لم يودع اسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبسول الطعن شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجسراءات الطعن آسام محكمة النقض العمادر بالقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ۹۷ه لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲ ـ س ۳۱ ـ من ۱۲۳ ـ من ۱۳۳ ـ من ۱۳۸ ـ من ۱۳۸

#### \_ المسلمة في الطبعن :

## قاعـــدة رقم ( ١١ )

المحدا:

أتعسدام مصسلحة المتهم في الطعن بالققض لافقسال العسكم القصل في الدعوى المدنية المقابة ضده .

# وللخص الحكم:

لا كان من المترر أن المسلحة شرط لازم في كل طعن 4 ماذا انتلت لا يكون الطعن متبولا 4 وكان لا مصلحة للطاعن فيها يثيره من اغفال الحكم سهي منطوقه سالفصل في الدعوى المدنية القامة ضده وفضلا عن ذلك الن البين من محضر الجلسة ومدونات الحكم أن زوجة الجني عليه كانت قد ادعت مدنيا قبل الطاعن وبجلسة الحكم قررت بتصالحها معه وتركت الخصسومة في الدعوى المدنية ، وقد اللبت الحكم سي مدوناته دون منطوقه سالدل الدعوى المدنية سع الزام المدعية بالحق المدني مصاريفها ومن ثم المان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد .

( طعن رقم ۱۹۲۱ لسفة ۶۹ ق مد جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۶ مس ۳۱ مد ۲۲۳ ) ص ۲۲۲ )

# قاعستة رقم (١٢)

: 13-41

المقوبة البسررة - تنصر معها معسلحة الطاعن فيها يشيره بشان استظهار نية القتل .

#### ملخص الحكم:

لا يجدى الطاعن النمى بدعوى القصور فى أستظهار نية التنل بالنسبة له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الاسخال الشباقة لدة خمس عشرة سنة عن الجرائم المسندة اليه ومن بينها جريمة الشروع فى التتل وجريمة السرقة باكراه الذي ترك بالمجنى عليه أثر جروح وهى المعوّبة المشررة لهذه الأخيرة بنص الفترة الثانية من المادة ٣١٤ من ماتون المقوبات ، ومن ثم غانه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النمي .

. ( طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ - س ٣١ ... ص ٩٥٠ )

#### قامىسدة رقم ( ۱۳ )

#### : 13-41

انعدام مصلحة الطاعن فى المسائلة فى توافر رابطة السحبيبة بين التعليب والوفاة ء ما دامت المقوبة الوقمة عليه تدخل فى المعدود القسررة لجريمة تعليب متهم بقصد حمله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة ،

## ملخص المكم :

لما كان من المترر أن ملاقة السببية مى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالغمل الذى اقترغه الجاتى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوقة لفعله اذا ما اتاه عبدا وهذه العلاقة مسمالة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى غصل نيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسسباب تؤدى الى ما انتهى اليه واذ كان الحكم قد أثبت عي حق الطاعن تواهر علاقة السببية بين انمال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهى اليها هذا التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا غان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ مِن قانون العقوبات يكون قائمًا ومنطبقًا على وقائع الدعوى ، ذلك أن نعسل التمذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاستقاط في الماء الملوث مع التهديد بالالتاء في البحر وما أدى اليه ذلك مع استمرار الاعتداء بطك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه الى حافسة رصيف الياه على محاولة لاتزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التأذي من سابقتها ، كل ذلك كان يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من تبضـــة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه الي الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من اجادة المجنى عليه للسعاصة وقد

جرى كل ذلك عن بقمة على جانب الرصيف ضافتت بوجود مواسير البترول المبتدة بطوله ، هذا التتابع الذى انتهى الى سقوط المجنى عليه عنى مياه البحر وهو متملق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يمتبر عاديا ومالوغا فى الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عابل شاذ على خلاف السسنة الكرنية وذا غلا يتبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجسة الأخيرة وهى بوت المجنى عليه غرقا وهو تتليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه المحكم ويتقق ومحديح المتاتون غان ما ينماه الطاعن فى هذا المحدد يكون غير سديد هذا فضلا من انتخام مصلحته فى هذا المتعرب المتوبة المترابة المحربة معتبب متهم لحمله على الاعتراف المجردة على ظرف وغاة المجنى عليه المتوبية المتربة تطبع المتهم عليه فى المقترة المجنى عليه المتوبية المتوبة المتناف المتناف

ر المعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ -- س ٣١ --من ١٩٧٩ )

#### قاعسدة رقم (١٤)

#### : البسسدا :

تضلى المسكم المطعسون فيه عن الدمسوى المنيسة باهالتهسا الى المحكمة المنيسة المفتصة للقصل فيها عملا بالمادة ٢٠٩ أهرادات سالتمى عليه في ذلك غير جالز ولا ومسلحة فيه ه

# ملفص الحكم :

منعى الطاعن على الحكم لعدم تفسله بعدم تبسول الدعوى المدنيسة , ردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصوبة في هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدبة اذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بسل تخلى عنها باحالتها المي المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من تاتون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹ م

#### ب اهسسوال الطسسعن:

#### قاعبسدة رقم ( ١٥ )

: المسدا

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ــ لعدم حضور المعارض الجلسة الأخرة التي لم يعان المعارض بها ــ خطا في القاتون ،

#### ملخص المكم "

من المترر أن تخلف المارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة للخرا المعارضة وتلجيلها إلى جلسة أخرى يوجب اعالانه اعالانا تانونيسسا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، عاته با كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على سبق اعالانه بتاريخ الا من نوفهبر سنة ۱۹۷۷ و الذلك أنه لا يعفى سبق اعلان الطاعن لجلسسة محدور حكم فيها في غيبته سعن وجوب اعادة اعلانه الشخصه أو في محسل التابعة بهن يناير سنة ۱۹۷۸ و هي الجلسة الأخيرة التي لجلت اليهسال المعارضة كان لم تكن تد جاء باطلا اذا لم يمكن الطاعن من ابداء نفاعه بالجلسة الأخيرة التي تحدث لنظر المعارضة عن الحكم الفيابي الاسستثنافي بالجلسة الأخيرة التي عدت كانظر المعارضة عن الحكم الفيابي الاسستثنافي لسبب لا بد له فيه ، و وهز نظرها بجلسة لم يعان بها ، هما يتعين معه نقض الحكم الفيابي بالمهسرة من وجوه الطبق ،

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٩ ق \_ جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ -مي ١٠٢ )

#### قاعسسدة رقم ( ١٦ )

البسدا :

حـــ المــدعى المــدنى في ترك دعواه لهام المحكمة المخاليــة حــ في المحكمة المخاليــة حــ في المحكمة المحادون فيه في المدوى المدنية على المحدود فيه في المدوى المدنية على المرغم من ترك المدعى لها حــ خطا في القانون حــ وجوب تصحيحه باللبات تركه لدعواه ه

## ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٠/١٩٧٥/١٠ أن المدعى

بالحق المدنى عن نفسه وبصفته قرر بتنازله عن دعواه الا أن الحكم المطعون فيه تضى بتاييد الحكم الابتدائي فيها تضى به من طلبات في الدعوى المدنية ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون سبخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تبيح للمدمى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في اية حالة كانت عليها الدعوى سخطا يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باثبات ترك الدعى بالحقسوق المنية لدعواه والزابه بمصاريفها ،

ر طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٢/١/١٧ -- س ٣١ ــ من ١٠٨ ) من ١٠٨)

## قاعـــدة رقم ( ۱۷ )

#### البسدا:

متانبة المتهبة بالفرامة عن جريبة فش حال كونهبا عائدة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات به خطأ في تطويق القانون به وجسسوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس يعقوبة الفرامة ،

#### ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون شدها المرفقسة بالفردات والتى سلغت الإشارة اليها أن المتهبة عائدة في حكم المادة ٢/٤٩ من تأنون العقوبات لارتكابها جربة الفش موضوع الدموى المطروحة تبسل مفى خبس سنين من تاريخ الحكم عليها في جربية مماثلة ، ولما كانت النيابة العابة قد استأنفت الحكم الفيابي الإبتدائي تأسيسا على هذا النظر حسبها جاء في مذكرة أسباب الاستثناف المدونة على ملف المفردات وصح اعسلان المطعون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثاني درجة في ١٩٧٧/١/١٨ على مسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١/١٨ المرفقية بالمغردات المنضمة ، فقد كان على الحسكم المطعمون فيه تطبيق المتوبة المناسرة من التأتون رتم ٨٨ لسنة ١٩٤١ ، واذ خالف الحكم المبتدائي فيها تفي خالف الحكم المبتدائي فيها تفي

هُاتِه يكون تد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفرامة المقضى بها .

« طعن رقم ۹۲۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۱/۸۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۰ )

## ماعسدة رقم ( ۱۸ )

المسدان

القضاء في المارضة بتاييد الحكم الفياني الاستثنافي ألم ادر بالفاء هكم البراءة الابتدائي و وجوب صدوره بلجماع الاراء - تخلف النص فيه على الإجباع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا - ولو كان الحكم الفيلي الاستثنافي قد نص على صدوره بلجماع الاراء - حق محكمة القضى في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها •

#### يلقص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاييد الحكم الغيابي الاستثنافي الممارض فيه من الطاعن والقاضى بالغاء المكم المسادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاه خلاعا لما تقضى بسه المادة ١٧ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه ٥ أذا كأن الاستثناف مرفوعا من النيابة المامة فملا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الفاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء تضاة المحكمة ٥ . ولما كان من شأن ذلك ... كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ... أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط مسحة الحكم بهذا الالفاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي التاضي بالفاء البراءة قد نص على صدوره باجهاع آراء التضاه ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد التضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة ، غانه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء التضاه ، ولأن الحسكم في المعارضة وان صدر بتاييد الحكم الفيابي الاستثنائي ألا أنه غي حتيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ؟ وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفترة الثانية من المادة ٣٥ من تأتون حالات واجراءات الطعن أيام محكمة النقض الصادر بالقانون بقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المسلحة المنهم من تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للتاتون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فأنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والفاء الحكم الاستثنائي الفيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ،

ر طعن رتم ۱۵۳۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۲۹ )

## قاعـــدة رقم ( ١٩ )

#### البـــدا :

ادانة الطساعن بعسريهاى بيع سسلعة بازيد من سسعرها سـ وعسدم الاعلان عن الاسمار وجوب توقيع عقوبة واهدة عنهما المادة ٢/٣٧ عقوبات ــ توقيع عقوبة مستقلة عن كل من القهمتين ــ خطا ــ وجوب تصسحيحه بالاتفاء بمقوبة الجريمة الاشد .

#### ملخص الحكم :

اذ كانت جربيتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد قانونا وعدم الإسعار المسندتان الى المطعون ضده مرتبطتين ببعضيهما ارتباطا لا يتبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جربية واحدة والحكم بالمعقوبة المترة الأشدمها وهى الجربية الأولى ، وذلك عبلا بالفقرة الثانية من المسادة بحق ما تنافر المتوبات ، وكان الحكم الابتدائى لم يلتزم هذا النظر وقضى بتوقيع العقوبة المقررة عن كل من الجربيتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، مان الحكم المطعون غيه اذ أيد الحكم الابتدائى يكون قد اخطا فى تطبيسي المقانون مها يتمين معه تصحيحه بحفف المقوبة التي لوهمها بالنسبة الى التهمة الثانية اكتفاء بالمقوبة التي قضى بها من أجل جربية بيع سسلمة التهمة بالفترة التائية من المحرد بوضوع القهة الأولى باعتبارها الجربيسة مسمرة بازيد من السعر المقرر موضوع القهة الأولى باعتبارها الجربيسة بيعسا عبدا ذلك .

( طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۲ )

#### قاعسسدة رقم ( ۲۰ )

# البيسة الا

قضاء محكسة الجنسانات بمسدم اختصاصها بنظسر الدعسوى سـ لعدم تبينها وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الانبسات من بين مرفقسات الدعوى سـ خطأ في القانون ،

# ملخص الحكم 🕏

جتى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مستشار الاحالة الحالة المطعون ضده الى محكمة جنايات السويس بتقرير اتهام وقائمة شهود للحاكمة بتهمة أخفاء الدياء متحصلة من جناية استيلاء بغير حق على مال المحكمة ... ... ... على عليه خلالك . وقد قشت المحكمة مسدم مصلوك لشركة ... المحكمة المستندا الى أنها لم تتبين وجود تقرير الانهام وقائمة شهود الاثبات من بين مرفقات الدعوى . لما كان ذلك > انان الحكم المطمسون فيه أذ تفعى بعدم المختصاص المحكمة رغم المتصاصها بنظر الدعوى طبقا للهادة المنا العادي من العائزي من العادي من المنا المسلمة التضائية قد أخطأ في التاقون بها يوجب نقضه . و لما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى > غائه يكون ملعينا مع التعض الاحالة .

( طعن رقم ۲۳۸۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٤/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۹ه )

# قامىسىدة رقم ( ۲۱ )

#### : 12-41

ا -- الارتباط بين الجرائم -- تقديره ، في الاصل لحكمة المؤضوع
 -- حد ذلك ؟ كون الواقعة -- كيا الإنها المكم تخالف ما انتهى اليه من مدم
 قيام الارتباط خطا قانوني -- يوجب تدخل محكمة التقض ،

٢ ــ مماتية الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبىء عنه
 الواقعة ــ كما أثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ بينهما ــ
 خطا ــ وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الاشد •

## ملقص الحكم :

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مسا

يدخل مي حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا أتبه متى كانت وتائع الدعوى \_ على النحو الذي حصله الحكم \_ لا تتفق قاتونا مع ما النَّهي اليه من عدم قيام الارتباط بين الجراثم وتوقيمه عقوبة مستقلة عن كل منها غان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريبتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبيء عنه صورة الواتعة كما أوردها في أن الجريبتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة انعال مكملة لبعضها البعض متكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشبارع بالحكم الوارد بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من تانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطامن بعتوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العتوبة المتررة للجريمة الأولى ، ومن ثم مانه يتعين نقض الحكم المطعون عيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريبة الثانية عبلا بالحق المخول لحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ــ بشان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - من نقض الحكم لمملحة المتهم اذا تعلق الأمسر بمخالفة التانون ولو لم يرد هذا الوجه في اسباب الطمن .

( طعن رقم ۲۹۳۷ لسنة ۶۹ ق -- جلسة ۲۸۰/۶/۲۸ -- س ۳۱ --ص ۵۰۰ )

# قامسدة رقم ( ۲۲ )

#### : 12.41

طبيعة جريعتي عدم توقير أجهزة الأطفاء الكثرية وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسي عائلة — من الجرائم المهدية — لا ارتباط بينهما — انتهاء المحكم الى توافر الارتباط بين الجريمتين وتضاؤه بمقوبة واحدة عنهما — خطا في تطبيق القلاون .

## ملخص الحكم :

من حيث أن الفترة الثانية من المادة ٢٢ من تانون المتويات قد نصت على أنه اذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تتبل

التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشد تلك الجراثم وقد جرى تضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة الشار اليها تلازم منصرين هما وحدة الفرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجــرائم الرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أنعال متكاملة تكون مجموعا اجراميا لا ينقصم قان تخلف أحد العنصرين سالقى البيان انتفت الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد مي تلك الفترة وارتد الأمسر الى القاعدةالمامة في التشريع المقابي وهي تعددالمقوبات بتعددالجرائم وفقة المادتين ٣٣ ، ٣٧ من قانون العقوبات مع النقيد عند التنفيذ بالقيود المسار اليها في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريبتا صاحب العبل بن عدم توقير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة هي من جرائم العمد التي تتحقق في صور سلبية نتمثل في مخالفة أمر الشبارع أو القمود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين أذ يمكن تصور وقوع أحداهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ احداهما لا يجزىء عن القيام بالأخرى وهذا النظر يتمشى مع روح التشريع المسادر في شانه تانون العبل وهو القانون 11 لسنة ١٩٥٩ الذي وان تضبن أنواها مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف بمضها حهاية العمال اثناء العمل من الاضرار الصحية وأخطار العمل والالات ضماتا لسلامتهم في أدائهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ احكامه ، الا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور عي مجبوعها حول حماية العمسال الله المهل كما تصورها الشارع ومن ثم قهى تأتلف مع الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص في الترارات الوزارية ومنها التسرار ٨} لسنة ١٩٦٧ والذي أعمل الحكم المطعون فيه متتضاه بصدد الدعوى الطروحة على تعدد التزامات صاحب العبل تحو تأمين وسائمة العمال أثناء أداء أعمالهم ، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من الملدة ٢٢ من قاتون المعقوبات ويتأدى عقلا الى التضييق في تطبيق الفقسرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددها . لما كان ذلك ، غان الحكم المطعون فيه اذا أنتهى الى توافر الارتباط بين جريمتي عدم توفير أجهزة الاطفاء الملازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية لهى مواسير عازلة وتضى بعقوبة واحدة لهاته يكون قد الخطأ نمى تطبيسق القسانون .

( طعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/٥/۱۸۸ - س ۳۱ -ص ۲۲۱)

# قاصـــدة رقم ( ۲۳ )

المحدا :

ادانة الطباعن على أسساس الظهروف المسعدة القصوص عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات عدم توقيع عقوبة الفرامة مع عقوبة العبس سخطا في القسادن .

# ملخص الحكم:

(طعن رقم ۲۲۱۶ اسفة ۹۹ ق - جلسة ۲۱/٥/١١ - س ۲۱ - ص ۲۱ من ۲۰۸

# قامسدة رقم ( ۲۴ )

: المسجدا

عقوبة الاعدام أو الانشغال النشاقة الجودة ــ المقررة بالملاة ٣٤ المذكورة - لا بنزل بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة ــ مخالفة ذلك ــ خطا في تطبيق القـــتون .

# ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رتم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استمهالها والاتجار فيها المعدل بالقاتون رقم . إ اسنة الاجترات وتنظيم استمهالها والاتجار فيها المعدل بالقاتون رقم . إ المات المثلثة الاف الى عشرة الاف جنيه — « كل من حاز أو لحرز أو أشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتماطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو التجر فيها باية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القاتون . . . » لحكام المادة ٢٦ من القاتون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من المتاوية التالية مباشرة المعتوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن المتوبة التالية مباشرة المعربة المتررة للجربية » فأن الحكم المطمون فيه أذ نزل بالمقوبة المقيدة المحربة المتررة لجربية أحراز جواهر مخدرة بقصسد الاتبالية المالية المالية المالية المالية المالية المتوبة المقربة المتردة في الاعسدام أو الاسفال اللهائية المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى المتوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام الملادة ١٧ من قاتون المتوبات يكون قد أخطا في تطبيق القاتون بها يوجب نقضه نتضا جزئيا وتصحيحه بمعاتبة المحكوم عليها بالاشغال الشاهة المة ثلاث سنوات بالإضافة الى متوبتي الفسرامة والصادرة المغنى بها • .

بر طعن رتم ۲۱۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٦/٢ − س ٢١ − ص ۲۰۱)

#### قاعـــدة رقم ( ٢٥ )

البسدا :

مخالفة الحكم القانون باغفاله القضاء بمصادرة المسادة المفسـوشة المضبوطة ــ وجوب تصحيحه ــ م ٣٩ من القاقون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

## ملخص الحكم :

ان جريمة انتاج خل طبيعي مفشوش التي دين بها المطعون شده معاتب عليها بالمواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٥ ، ١ ، ١ استة ١٩٦٦ ، ١ عليها بالمواد ٢ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ استة ١٩٦٦ ، ١ كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ ، من القانون سالف الذكر توجب المسلكم بمصادرة المواد المفشوشة سروهي عقوبة تكيلية وجوبية يقضي بها في جميع الاحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذبة الفصل في الدعوى فان

الحكم المطعون عيه أذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المفسوشة المفسوطة يكون قد خالف القانون مما يتمين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض حد وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بهسا .

( طعن رقم ۷۲۵ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۱ ـ س ۳۱ ـ ص ۳۱ ـ ص ۹۰۶ )

## قاعـــدة رقم ( ٢٦ )

البسدان

استحالة قراءة اسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب ـ اثر ذلك بُطــانه ،

#### جلفص الحكم:

يوجب الشارع عى المادة ٣١٠ من قاتون الإجراءات الجنائية أن يشتيل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسائيد والحجج المبنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر أو من حيث القاتون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون مى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مصوفات ما تضى به ، أما تحرير محوفات الحكم بخط غير متروة أو افراغه فى عبارات عامة مسهاه ، أو وفسسه فى صورة مجهلة فلا يحتق الغرض الذى تصده التسارع من استيجاب تسبيب الإحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة حسسمة تطبيق القسائون على الوحكم ولا بالمحكم المؤكر تسد خلا فعلا من أسبابه لاستطاقة ترافيها ، وكان الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحبل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقسوسات وجودما تأفونا ، وأذ كانت هذه الروبة هى المنذ الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى سحر به ويناء على الأسباب التى اتيم عليها فيطلانها الحكم على الأسباب التى اتيم عليها فيطلانها الحكم على الوجه الذى سحر به ويناء على الأسباب التى اتيم عليها فيطلانها بيستنبع حنبا بطان الحكم أذلته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شساهد بوجوده بكابل أجزائه بابت لاسبابه وينطوته .

(طعن رقم ۱۱۸۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ - س ٣١ --ص ١١١٣ )

## ـ أسسباب الطسعن:

#### قاعسسدة رفم ( ۲۷ )

المسدا:

الطعن بالنقض لبط الن الاجر امات التي بني عابه الدركم عدم قبوله - من لا شان له بهذا البطلان .

ملخص الحكم:

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يتبل ممن لا شأن له مهذا البطسلان .

( طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ... س ٣١ ... ص ١٠٦)

# قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

: المسلما :

شرط قبول وجه الطمن ــ أن يكون واضحا محددا ٠

## ملخص العكم:

متى كان ما استطرد اليه الطاعن نعيا على كل اجسراءات الدعسوى بالبطلان مردود بأنه لم يبين في اسبقب طعنه مقصده من تلك الاجسراءات أو ماهية هذا الثناع بل جاء قوله مرسلا ، وقد استقر قضاء محسكمة النقض على أن شرط قبول وجه النعى أن يكون واضحا محددا : قان ما ينعساء الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ۲۲۹۲ لسنة ۹۹ ق... جلسة ۲/۱۸۸۰/۱ -- س ۳۱ --حن ۷۷۶ )

# قامسدة رقم ( ۲۹ )

: 13-41

عسدم تقسديم الطساعن سا أسسبابا لطعنسه سا أثره ساعدم قبسول الطعن شكلا ،

ملخص الحكم:

من حيث أن الطاعنين الثاني والنالث وان تسررا بالطعن بالنقض مي

المعاد الالنها لم يودعا أسبابا لطعنها مها يتعين معه القضاء بعسهم قبسول طعنهما شكلا عهلا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وأجسر اءات الطعن أمام محكمة النقض المسادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٠/٥/٠٦ - س ٣١ ــ ص ۲۹۲ )

## قاعسسدة رقم ( ٣٠ )

#### المحدا:

التقرير بالنقض ... وناط اتصال المحكمة به ... تقديم الأسسبه، في المعاد شرط لقبوله ... التقرير بالطمن دون أيداع أسبه ... أثره ... عدم قبول الطمن شكلا ... علة ذلك : التقرير بالطمن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائية لا يقوم فيها أحدهها مقام الآخر ولا يففي عنه .

#### ملخص المكم :

حيث أن المحكوم عليه وأن ترر بالطعن في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التورير بالمنقض هو مناط أنصال المحكبة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائية لا يقوم قبها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنسه .

( طعن رتم ۱۹۸۰ لسنة ٥٠ ى ــجلسة ١٩٨٠/١١/١١ ـــ س ٣١ ـــ ص ١٩٨٨ )

# قامىسىدة رقم ( ٣١ )

## المِسسدا :

بيسان توافر ظرف العود بالثمروط التى نص عليهسا فى المسادة ١٥ عقوبات قصور سـ له وجه المسدارة على وجوه الطعن المتعلقسة بمخالفة القسسسانون .

# ملخص العكم:

البين من الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة سرقة

قد اعتبره عائدا غطبق في حته المادة ٥١ من تانون العقوبات وانزل عليه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة سنتين ببد أنه أم ببين توافر ظرف العود في حته بالشروط النصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعبيه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المنطقة بمخالفة القانون وهو ما يتسمع له وجه الطعن - ويمجز هذه المحكية عن اعبال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شان ما تثيره النيابة المائمة بوجه الطعن ، لما كان ذلك غانه يتمين نقض الحكم المطعون نيسه والوحالة ،

(طعن رقم ۹۸۵ اسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱ ـ س ۳۱ ـ من ۹۹۸ ـ من ۹۹۸

# قاعـــدة رقم ( ٣٢ )

## المسجاة:

شرط قبول أسباب الطعن بالنقض - أن تكون وأضحة محددة •

# مِلقص الحكم :

يجب لقبول أسباب الطمن أن تكون وأضحة محددة .

( طعن رتم ۲۱۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۷ ــ س ۲۱ ــ ص ۱۰٤۹ )

#### ... ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :

#### قاعىسىدة رقم ( ٣٣ )

: 13-41

الطعن بالققف ... قصره عسلى الأهسكام النهائيسة المسسادرة من كفر درجة ... المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ أسانة ١٩٥٩ ... القعى الموجه الى الحسكم الابتسدائي عدم قبوله ... مثال .

#### ملخص الحكم :

. اذا كان الطعن بطريق النقض طبقا للمادة ٣٠ من القسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يصبحه أن يوجه الى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، ولما كان الطعن بالنقض قد انصب محسب على الحكم المطعون عبه الذي لم يقصل الا غي تاييد الحسكم الصادر بعدم جواز المارضة — وكان تفساؤه بذلك سليما — عان الحسكم الابتدائي القائمي غي موضوع الدعوى بالادانة يكون تد حاز توة الإمر المنضى به مما لا يجوز معه للمحكمة الاستثنائية التعوض لباتي ما أثاره الطاعن غي موضوع الدعوى من أوجه دغاع ودفوع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا طنزم موضوع الدعوى من أوجه دغاع ودفوع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا طنزم بالمدر عليها ازاء ما انتهت اليه من تاييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جسواز الملامخة ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من لوجه نعيه في هذا الشأن يكون غير حاله ،

ر طعن رقم ۱۹۷۰ لسلة ۶۹ ق - جلسة ۱۸۸/۱/،۱۹۸ - س ۳۱ -ص ۱۹۲۱)

# قامىسىدة رقم ( ٣٤ )

: اعسما

الغاية من وجوب اشتمال ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره • مثول النيابة المامة ــ وجوبي في جميع اجراءات المحلكمة ــ انزه •

اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة - لا يمس النيابة المامة حقا - تمسكها ببطلاته لا يستد الى مصلحة حقيقية .

المتعديل الذي جرى على المادة ٧/٣١٦ ، ج بالقانون ١٠ السنة ١٩٦٢ . - عاته - توافر ذات الماة في طعن النيابة العامة بالبطلان على هسكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره .

# ملخص الحكم :

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون شسده

غيابيا بحربهة تبديد أثنياء محدوز عليها مضائبا غمارض في هذا الصكخ وتمسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار ألحجهز كأن لم يكن لنوتيعه في ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المسادة ٣٧٥ من مانون الرافعات التالية لحصوله ، فقضت المسكهة بحكيها المسادر في المعارضة - والذي خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره - أخذا بهذا الدفيع بالفاء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعسون ضده ورفض الدعوى المنتيسة القابة من المجنى عليه ، وإذ استاقت النيابة العسامة ... وحدها ... هــذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لما بني عليه من أسباب ، لما كان ذلك وكانت الغاية التي من أجلها استوجب القانون أن تشتبل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره هي أن الحكم باعتباره أعلانا عن الارادة التضائية للقاشي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة او ستوطها او تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي غصل قيها الحكم -أيها يكون محل اعتبار ... كما أن تاريخ الحكم يؤذن بالفتسماح بأب الطعن المناسب عي الحكم وبدء سريان ميماده ... أن كان لذلك محل ... غضالا عن أهبيته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان الناريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها غلا مراء في أباهة الطعن بالبطلان في الحكم للنقص في هذا البيان لسكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة الى احكام البراءة وقيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للبتهم عي الدعوى الجنائية ، عان عي منولها الوجوبي عي جهيع اجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليتيني بالحكم المسادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما تضي به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حسساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم غان أغفال بيان تاريخ صسدور الحكم في ورقته لا يبس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها -والمال كذلك سدحيال المحكوم ببرامته ببطلان الحكم رغم عدم نموات الغاية التي توخاها التدون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يسستند الى مصلعة حقيقية معتبرة ونائما يقوم علئ مصلحة نظرية بحت لا يؤبه لها فسلا

يكون طعنها \_ بهذه المثابة \_ مقبولا لانعدام المسلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الإجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحسكام البراءة من البطلان المترر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المتررة قانونا للملة التي انصحت عنها الذكرة الايضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشمارع قد انجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم مي الدعوى الجنائية \_ من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع في الميعاد المترر غانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في طعن النيابة المامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ... وقلك أن المحكوم ببراءته لا مخل لارادته هي نتم هذا البيان عي ورقة الحكم ولم يكن عي معدوره توقيه عانه يتمين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان عيى الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها وأن النماثل عي الصفات يتتضى ... عند عدم النص ... التماثل في الأحكام ، لما كان ما تقدم غانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتابيده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شباب الحكم الأغير من تقص في بيان تاريخ اصداره .

( طعن رقم ۲۰۷۶ لسنة ۸۶ ق \_ جلسة ٤/٢٠/١٩٨٠ \_ س ٣١ \_\_ مر ١٧٢ ):

#### قاعـــدة رقم ( ٣٥ )

## : المسمدا

جسواز: الطمن بالنقض في الأهسكام النهائيسة المسادرة من آخسر: درجة في مواد المنايات والمنح من النيابة العلمة والمسكوم عليه والمسئول عن الحقسوق المنبسة .

#### ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لمسنة ١٩٥٩ بشسان هالاته واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على ان لكل من النيابة العسامة والمحكم، عليه والمسئول عن الحقوق المنية الطعن امام محكمة النقض في الإحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقههما المدنيــــة .

( طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۹) ق سـ جلسة ۲/۷/۱۹۸۰ سـ ۳۱ سـ ص ۲۰۰۸ )

#### قاعسسدة رقم ( ٣٦ )

البحدا :

حجية الثمىء المحكوم فيه — لا تسرد الا عسلى منطسوق المسكم والأسياب الكيلة له — تحدث المكم المطمون فيه عن تأييد الحكم القسافى بسقوطاستناف الطاعنة — لااثراء — متهام بنته في منطوقه الى القضاء بذلك -مناقضة المتطوق السبابه التي بني عليها — يعيب المكم ويوجب نقضه -

#### ملخص المكم :

متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه خلص فيها أورده من أسباب إلى تأييد الحكم الفيابي الاستثنائي المعارض فيه والقاضي بمسقوط استثنائي المعارض فيه والقاضي بمسقوط المعتنائي الطماعنة ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بالفسساء الحكم المعارض فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة المصادر بادانتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطسوق المحكم ولا يهتد اثرها الى الأسباب إلا ما كان مكملا للهنطوق ، فأن ما تحسدت به الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الفيابي الاستثنائي القاضي بمستوط استثنائي الطاعنة لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى التشاء بذلك . ولما كان ما انتهى اليه في منطوقه مناقضا لاسبابه التي بني عليه ، عاد عليه ، عنه ورجب نقضه .

( طعن رقم ۱۹۹۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ من ۲۵۹ )

#### قاعسسدة رقم ( ۳۷ )

: المسلاا

واجب المحكسة في اسسباغ الوصسف المستعيم على الواقعسة غير مقيدة بالوصف المدّى أقيمت به الدعسوى مسشرطه مستحديل وصف الشهسة مسن حيسازة غسي عسميمة الى بيسع بازيد مسن السسعر المقرر مدخطا مس لاختسانف الفعل المسادى في كل من المجسوبيتين عنسه في الأخسسيوى ،

#### ملقص الحكم:

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القسانوني الذي تسسبغه النيابة المامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من وأجبها أن تمحس أأواقعة الملاوحة عليها ببهيم كيوقها وأوصافها وأن تطبق عليها نمسوص القانون تطبيقا صحيحا ٤ لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق الرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظسر في الواقعة الجنائية التي رمعت بها الدعوى على حقيقتها كبا تتبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة \_ الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالواقعة المطروحة والاينطوى الوصف الجديد على تحوير لكيان الواقعسة المادية التي أتيمت بها الدموي ولبنيانها القانوني ويصاوز نطاق التكييف القانوني للواقعة - اي مجرد ردها الى اصل من نصوص القانون الواجب التطبيق ، والا ينطوى على مساس بكامل عناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدموى ولم يتناولها التحقيق أو المرانعة . ولما كانت الدعوى قد رهعت عامي الطعون ضده بوصف أنه حاز سنحة غم صحيحة وكان الفعل المادي الكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة البيع بازيد من السمسعر المترر المعاقب عليها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فهى واقعة مفايرة للواتعة الواردة بطلب التكايف بالحضور ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ عدل وصف التهمة من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيسم سلعة مسعرة بازيد من السعر المترر وقضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيسا - استنادا الى هذا التعديل - قد خالف التانون .

( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٧/٢/١٨، ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ مر ٢٩٠ )

#### قاعـــدة رقم ( ۲۸ )

: 13-41

التلخي في الادلاء بالنفاع — لا يسدل حتمسا على هسدم جديتسه — استعمال المتهم هقه في النفاع عن نفسه لا يصح البنة نمته بمدم الهدية المترام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم — مخالفة ذلسك قصور وفسادا في الاستدلال .

## بلخص العكم :

( طعن رقم ۲۲۹۶ لمئة ۶۹ ق ــ جلسة ۳/۹/،۱۹۸۰ ــ س ۴۱ ــ ص ۸۳۶ )

# قاعـــدة رقم ( ٣٩ ) المــدة :

ا حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبات سما دامت الرافعة جارية سعدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي اصدرته بضم محضر الشرطة سوالحكم بالادانة سقصور .

 ٢ -- طلب الدفاع اصليا براءة الطاعن واحتياطيا غسم محضر الشرطة طلب جازم النزام المحكمة باجابته -- إذا ام تنته إلى البراءة .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من مدونات الحكم المطمون قيه أن الثقاع عن الطاعن

طلب اصليا القضاء ببرامته واحتياطيا ضم محضر الشرطة المشاد اليه فان هذا الطلب بعد — على هذه الصورة — ببثابة طلب جازم تلتزم المحسكمة باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ال

#### قاعـــدة رقم (٠))

#### : المسجدا :

اقامة الدعسوى الماشرة — ضدد الطساعن — عن واقعسة اعسدار شيك بدون رصيد مع طلب الزامه بالتعويض الدنى المؤقت ادانة الطساعن والقضاء بالتعويض البنات المحكمة الاستثنافية في ديبلجة الحكم المطعون فيه — ان الواقعة الطروحة عليها هي تبديد الطاعن منقولات مهاوكة للمدعيسة بالمحقوق المدنية وايراده في مدوناته ما يفيد تاييده الحكم المستقف — ذكسر المتهمة في الحكم الاستثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي نكسرت بها في الحكم الابتدائي مفاده خلو الحكم من بيان الاسباب المستوجبة للمقسوبة — ويرفع اللبس الشديد في حقيقة الإفعال التي علقها — اثره — نقض الحكم الإحلاقة و

#### مِلْحُص الحكم :

بتى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسببابه بالحكم المطعون نيه ، ان المدعية بالحقوق المنية أقابت الدعوى المباشرة ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقسابه بالمادين ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٧ ، وحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم على سبيل التعويض المؤقت ، وحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم واحدا تعويضا مهقتا ، وبنت ما أنتهت اليه من ادائة المتهم والقضاء بالتعويض على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية ترشله على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابلم للسحب وقد أصابها من ذلك ضرر ، وأن ارتكاب المتهم لهذه الجريمة ثابت من الشيك المتدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن أغادة البائل بعدم وجسود من الشيئة بالمتهن ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

من قانون العقوبات ، فعارض الطاعن وتضي في المعارضة برنضها موضوعا وتأبيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف الطاعن وقضت بحسكية ثاني درجة حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برقضه وتأييد الحكم المستأثف. لا كان ذلك ، ولئن كان قد أثبت في ديباجة الحكم المطمون فيه أن الواقعــة التي طرحت على المحكية الاستثنائية هي تبديد الطاعن منقولات موسسلوكة للمدعية بالحقوق المدنية ومسلمة اليه على سبيل الأمانة الامر المنطبق عليسه نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، الا أن الحكم أورد في مدونانه ما نصه: ه وحيث أن الحكم المستانف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه الحكمة فيتمين تأبيده » . لما كان ذلك ، وكان أذا ذكرت التهسة لمي الحكم الاستئناني بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة الني ذكرت بها في الحسكم الإبتدائي ولم تذكر المحكمة الاستثنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها « أن الحكم المستأنف في محله ٤ فأن مجيء حكمها بهذا الرضع يجمعك من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخسرى الليس الشديد في حتيقة الأفعال التي عاتبت عليها المسكمة وينعين أذن ثقضه . لما كان ما تقدم ، غان الحكم الطعون غيه يكون معيبا بما يستوجب نتضبه والاهالة .

( طعن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳۱ ـ س ۳۱ ــ من ۲۲۷ )

# قاعـــدة رقم ( ۱) )

#### المسجدا :

عهدم جمواز مضول النسازل الا في الأعسوال وبالكيفيسة المينسة . مالقانون مخالفة ذلك بطلان ساعلة ذلك •

#### بلغص المكم:

من المبادىء المقررة أن للمنازل حرمة نمسلا بجوز دخولها من رجسال السلطات العابة أو المحتقين الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المسلطات العابة في ه وأن دخولها في غير هذه الأحوال هو لبر محظور (مساع) عند الأحقال عند المسلطات المسلط

يقضى بذاته الى بطلان التقتيش وقد رسم القانون القيام بتقتيش المنازل حدودة وشروطا لا يصح الا بتحققها وجعل التقتيش متضبنا ركنين أولهما دخـول المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تفيد في كلف المقتية ، المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تفيد في كلف المقتية ، ذلك بأن تقتيش منزل المهمة يقوم على جملة أعمل لتعاقب في جبراها وتبدأ بخول الضابط القصائي في المنزل المراد تقتيشه ويوجب الشارع في هــذه الإعمال المتعقبة مذ بدايتها الى تهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جعلها الشارع شروطا لمحة التقتيش ، ومن ثم أذا كان المؤلف الذي دخل المنزل في ماذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشسارع بدخـوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كالة ما يلحق بهــذا الدخول م المذخل والتختيش ، وماث من المحال عدخـوله في المحال المخموصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كالة ما يلحق بهــذا الدخول المذخولة وبطل معه كالة ما يلحق بهــذا الدخولة وبطل معهــذا المنازلة المحــذا المخاركة المحــذا المخاركة المحــذا المحــذا المخــدا المخــدا المخــدا المحــدا المخــدا المحــدا المح

- ۱۹ س ۱۹۸۰/ $\xi$ /۱ س ۱۹ س ۱۹ س ۱۹ می جلست ۱۹۸۰/ $\xi$ /۱۹۸۰ س ۱۹ می ۱۸۳ می ۱۸۳ س

#### قاعـــدة رقم ( ۲۶ )

# المِسدا :

 ١ ــ ١٩٥٥ ارتسكاب المتهم فعل المفش أو علمه به ــ شرط لادانتــه بجريمة المفش المؤثمة بالقانون ٨٨ السنة ١٩٤١ ٠

۲ ــ نفى الطاعنارتكابه الفشاء عليه به على اسلس ان عملية انتاج الآح
 يتولاها مدير الانتاج ــ دفاع جرهــرى ــ ادانة الطاعن دون اســنظهار
 الفتصاصه ومدى اشرافه وعلمه اليقينى ودون تحقيــق دفاعه الجوهرى ــ نظـــا .

#### ملقص الحكم :

يتمين لادانة المتهم في جريبة الفش المؤثبة بالتاتون رقم ٨٨ لسسنة ١٩١٩ ن يثبت أنه هو الذي ارتكب تممل الفش او أنه يملم بالفش الذي وقع ١٩١٤ ن يثبت أنه هو الذي ارتكابه لفعل الفش او عليه به وقسرر أنه يشرقه اداريا فقط على الشركة المنتجة سباعتباره رئيسا لجلس ادارتهسا سدون عدف في عبلية أنتاج الموكل أبرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان المحلمون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن وسدي

اشراقه وعلمه اليقيني بالفش ولم يحقق نفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في ممسر الدعوى بما كان يقتضى من المحكمة أن تواجيه وأن تبحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل قان حكمها يسكون بشوبا بالإخلال بحق النفاع والقصور في النسبيب .

ز طعن رتم ۲۳۷۳ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۲۰/۱/۰۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من

#### قاعـــدة رقم ( ٣) )

#### : المسلما

#### ملخص الحكم:

لا كان الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهد اثبات ضد الطاعن الناتي في شان مساهبته ممه في ارتكاب الجريبة . وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتهما الأمر الذي كان يستظرم غصل دغاع كل منهما عن دغاع الآخر ٤ لا كان ذلك ٤ وكانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالمرافعة عنهما على المؤمم بن قبلم هذا التعارض غائها تكون قد أخلت بحسق الدغاع مهسا يعيبه أهراءات المحلكمة ويوجب نقض الحكم المطمون فيه والإحالة .

( طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٥/٤ ـ س ٣١ - ص ٢٧٥)

## قاعـــدة رقم ( ٤٤ )

# : المسلما

تيز جناية القتسل المسد بنية خلمسة هي قمسد ازهاق الروح سوجوب استظهار المكم له وايراده ما يدل عليه — الحديث عن الأممال الملاية سريب، ويناته عن توافره — مثال المسبيب معيب في جناية قتل .

#### مِلْقُص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تصديث

عن نية التال في قوله : « أن ثية القتل ثابتة في حق المنهم الأول . . . . . . ( الطاعن ) (من تعمده اطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه واصابته باحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه ، لما كان ذلك وكانت جناية القتل تتميز شاتونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن التصد الجنسائي المام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه ومن ثم قان المكم الذي يتضي بادانة المتهم في هذه الجنابة يجب أن يمنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ، واستظهاره بايراد الادلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الحاني حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة اساسا تنبني عليه النتيجة التي يتطلب التانون تحتيتها يجب ان بينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى اصولها مى أوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يغيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي تنارغه الطاعن فلك أن اطلاق النار صوب الجني عليه لا ينهد حتما أن الجاني انتوى ازهاق روهه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته مى هذه الحالة مجرد الارهاب او التعدى ؛ كما أن أصابة المجنى عليه مى مقتل لا يكفى بذاته لنبوت نية القتل في حق الطاعن اذا لم يكشف الحكم عن تيام هذه النية بنقسه لأن تلك الاصابة تسد تتحقق دون أن تتوافر نبة القتل العبد ، ولا يغنى في ذلك ما قاله الحكم عن ان الطاعن عصد قتل المجنى عليه اذ أن قصد ازهاق الروح انها هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رات المحكمة أنها تدل عليه ، لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على توافر نية القتل لا يكفى لاستظهارها نماته يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نتضه والاحالة بغير هاجة الى بحث باتى أوجه الطعن.

( طعن رقم ۲۷۳ لمنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/٥/١٩٨٠ سرس ٣١ سـ ص ٢٧٦ )

#### قاعىسدة رقم ( ه) )

#### البسيدا :

١ -- قعود الطاعث عن اخطار المجلس المعلى بتلجم المين مغروشا-ة
 -- لا يفيد بطريق النازوم أنها مؤجرة غير مغروشة .

٢ -- ادانة المؤجر يتقاضى مبائغ محظورة من المستاهر -- دونائود على دغامه القائم على أن العين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تاييدا أ-- ذات المخام، المتعاد، المجار، عدم اخطاره المجلس المحلى بالتاجي -- اخلال بحق الدغاع.

#### ملخص الحكم :

أن تعود المؤجر عن أخطار المجلس المحلى بأن الدين مؤجرة منروشسة لايفيد بطريق اللزوم أن المين ليست مؤجرة مفروشة ، لملكان ذلك ، وكان من بين با تام عليه دفاع الطاعن أبام محكمة ذلتى درجة وأيده بمسا تدمه لها من مستندات أن المين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه تد اغفال الرد على هذا الدفاع فاقه يكون معيها .

( طعن رتم ۹۰۰ لستة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۵/۱۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۱ )

# قاعبسدة رقم ( ٢٦ )

#### المسلدا :

هسكم محكسة الجنسايات في جنساية تزوير سبعسدم قبول الدموى لاهالنها اليها من النيابة العامة مباشرة سمنه للخصومة على خلاف ظاهره س عسلة ذلك سوائسوه .

## ملقص المكم :

لا كان الحكم الملعون غيه الصادر من محكية الجنائيات وان تضى خاطئاً بمدم قبول الدعوى بحالتها اليها من النيابة العابة مبسائيرة دون عرضها على مستثمار الاحالة ، فئله يعد فى الواقع \_ على الرغم من أنه فير قاصل فى موضوع الدعوى ... منهبا للقصومة على خلاف ظاهره طالما انه صوف يقابل هنها على مقتضى ما تقدم \_ من مستثمار الاحالة فيها لو احيلت

اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى الحكمسة المختصة وخروجها من ولايته القضائية \_\_ ومن ثم غان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بطريق النقض ، ولما كان الطعن قد استوغى الشكل المترر غي القانون ؛ غانه يتمين الحكم بقبوله شكلا ؛ واذ جاء الطعن غي محله غاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

( طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ـــ من ١٠٨٥ )

## قاعـــدة رقم ( ٧١ )

#### : المسدا :

القفاد بتعويض مؤقت رغم أن المطلوب شساءل - قضاء بما لم يطلب من المحكمة - يستوجب النقض الجزئي والتصحيح ،

## ملقص الحكم :

لا كانت المحكمة قد قضت للهدعى بالحقوق الدنية بعبلغ . ٢٥ م عسلى
سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق أنه قد ادعى بذلك البسلغ
على سبيل التعويض الشابل ، عان المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها
بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بمسا
يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعسسويض المقضى به
نهاقيسا .

( دادن رقم ۲۱۲۳ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۹۸۰/۱۲/۲۹ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۶۲ )

— مالا يجوز الطمن فيه من الأحكام :

قاعـــدة رقم ( ٨) )

البيدا:

الطَّمَن بالنَّقَصُ ــ ايس ابتسدادا للخمــــوبة ـــ هو خمــــوبة بن نــوع فــاس •

## ملقص الحكم :

الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتدادا للقصومة ، بل هو خصصومة خاصة ، بمهد المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الاحكام من قبيل المنذها أو مدم الهذها بحكم القانون فيها يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دماع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالدلة التي كانت عليها أمام محكمة المصحوع ،

( الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۲۲۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۸۸۰/۱/۳ --س ۳۱ ــ ص ۲۱ )

#### قاعىسىدة رقم ( ٩٩ )

# البسدا :

ر \_ تقدير الدايل تستقل به محكمة المؤمسوع ـ لا يجوز مجاداتهـــا او مصادرة عقيدتها فيه امام محكمة النقض ه

٢ — الطاب الذي قصد به تعييب التحقيق العاصل قبسل المحكمة
 ـ لا يصلح سبيا الطعن على الحكم •

# ملخص الحكم :

إ \_ اذا كان ما مسلقه الحسكم غيه تبريرا لتضائه وما أورده من أستدلال ردا على دفاع الطاعنتين سائما وله اصله المستحيح من أوراق الدموى غان ما تثيره الطاعنتان بدعوى المصاد غى الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوع غى مسائل واقعية تملك محكمة المتضوع المتقدير عميها بلا معتب من محكمة المتضوع المتحدير عميها بلا معتب من محكمة المتضوع المتحدير عميها بلا معتب من محكمة المتضوع المتحدير عميها المتحديد عميها المتحدي

٢ ــ الما كان الدفاع على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يطلب اجراء معاينة على سبيل الجزم وانها اثار ذلك في صورة تعييب للتحقيق الذي جرى

فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا بها يصلح أن يكون سببا للطعن فى الحكم الد المسلمة المسلمة المسلمة وبالتحقيقات التي تحصل الملم المسلمية ، ومن ثم يكون ما أنتهى اليه الحكم من رفض لدفاع الطاعنتين فى هذا الصدد فى محله .

(طعن رقم ۱۱۱۳ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۱/۱/۱۸۰۱ ــ س ۳۱ ـــ ص ۶۶ )

#### قاعـــدة رقم ( ٥٠ )

#### البسيدا :

كفساية تبسوت أن الهيئة (لتى سسمعت المرافعية هى بذاتها التى آصدرت الحكم - لا يميب المسكم ورود اسسم قاش رابسع تزيدا بمحضر الجلسسية ،

## ملخص العكم :

اذ كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئسة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي اصدرت الحسكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينماه الطاعن في هسذا الخصوص يكون في صحيح .

ر طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ١/١١//١١٠ ــ س ٣١ ــ مي ٥٤ ) ص ٥٤ )

# قاعبدة رقم ( ٥١ )

## الجسدا :

١ -- ســـ قال التهم من تهيته واجب ادام محكمة أول درجة غصب - وهو أجراء تنظيمي لا يترتب البطلان على أغفاله .

٢ -- القمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر المامها - لا يقيمه .-

خلو محضر الجلسة من النبات دفاع الطاعن كلملا ــ لا يميب المكم ــ الذك عليه أن يتمسك بالنباته .

#### ملخص الحكم :

١ - من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة أول

هرجة ، اما لدى الاستثناف فالتانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو ـــ بعد ـــ من الاحراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان عام اغفالها .

٧ سـ متى كان الطاعن لا يدعى بان الحكية قد منعته من ابداء دهاعه هقه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من الثبات دهاعه كاملا اذ كان عليه ان كان لا يعيب الحكم خلو محضر الجلس مراحة اثباته في المحضر . لما كان ذلك ، وكان البرن من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد عنرا لتجاوزه ميعساد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن تتديمها دليلا على عذره ، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية تعودها عن الرد على نفاع لم يثره الهامها واعراضها عن دليل لم يطسرهه على علي .

(طعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ۹۹ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ -- س ۳۱ --حر ۲۱ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٢ )

## : المسطا

الخطافي ديبلجة الحكم لا يعيبه - علة ذلك - مثال •

#### بلغص الحكم :

لثن كان البين من الحكم الفيابي الاستثنافي أنه قد ورد خطا بديباجتسه ان محكمة أول درجة تضت غيابيا بالمقوبة في ١٩٧٧/٣/١٤ في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في الممارضة بامتبسارها كان لم تكن ، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الفيابي الاستثنافي أن الطاعن قرر باستثناف الحكم المستثنف الحكم المستثناف المحسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية ، وتخسساؤه بذلك سليم ، وكان من المترر أن الخطأ عي ديباجة حكم لا يعيسه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان من اوقع من خطأ بديباجة الحكم الفيابي الاستثنافي عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم الفيابي الاستثنافي على النحو المتسرم بيسائه لا يعدو أن يسكون خطسا ماديا لا المسر له في

التنيجة التي انتهى اليها ، قان منعى الطاعن في هذا الفصوص لا يكون لسه محسل .

- ٣١ س ١٩٨٠/١/١٢ لسنة ٩] ق ... جلسة ١٩٨٠/١/١٢ -- س ٣١ م ص ٢١)

## قاعـــدة رقم ( ٥٣ )

#### البحدا :

۱ ــ عدم جدوى نمى النيابة المابة على العكم بقه لم يقض بعددم الاختصاص ــ لكون المطعون ضده هدئا ــ ما دام قد قفى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعـــة .

٢ ــ عدم جواز الدفع بعدم ختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لأول
 مرة أمام النقض ــ ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

## ملخص العكم :

لا جدوى النيابة الطاعنة من النمى على الحكم أنه لم يقض بعدم الختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المطمون ضده عدنا ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطمون ضده ، هذا الى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنع بمحاكمة الحدث وأن أتصل بالنظام العام الا أنه لا يجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكسمة النقض الا الذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطمون فيه بغير حلجة ألى اجراء تحتيق موضوعى ، ولما كانت مدونات الحكم المطمون فيه خالية مها ينتفى به موجب اختصساص ولما كانت مدونات الحكم المطمون فيه خالية مها ينتفى به موجب اختصساص المحكمة الني أصدرته ، ومن ثم يكون الطمن برمته على غير أساس متمينا

( طعن رقم ۱۶۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۰ )

#### قاعـــدة رقم ( ٥٥ )

## : المسجدا :

ذكر الضابط المسائون له بالتفنيش أنه هسو السدى قام بالتصريات الجرائم أو المقوبة المقررة لها جراز أبدل مقوبة الاعدام المقررة لجريمسة التفنيش لمدم جدية التحريات سسائغ .

## ملخص الحكم :

اذا كان الحكم المطعون نيه انتهى الى صحة الدنع ببطلان اذن التفتيش وما ترتب عليه وتضى ببراءة المطمون ضده بناء على ما نصه « وأذ كأن الثابت بمعضر التحريات الذي مدر الاذن مستندا اليه أن رئيس وحدة مبلحث مركز شربين هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمقهم حتى تأكد أنه يحوز المفدر ويتجر فيه بينها اثبت هو نفسه بمحضر ضبط الواتعة أنه انتتسل وبرغقته قوة من الشرطة السربين لتنفيذ الاذن وخلف مقهى بشمارع المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بمفرده وعندما سأله عن أسمه عين له انه الشخص الذي استصدر انن النيابة بضبطه وتغتيشه واسد ردد ذلك وأكده ممي اقواله بتحقيق النيابة وأضاف أن التحريات التي أجراها مصدرها سرى وأته لا يعرف شنخص المتهم الأمر الذي يدعض ما ذكره بمعضر التحريات الذي صدر الانن استنادا الى ما جاء به من أن التصريات التي . اجراها ومراقبته المستمرة للمتهم اكنت له حيازة المتهم للمخدر وتضحى هسذه التعريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا بتصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال لاصدار اذن بالتفتيش لاتعدام التحريات : الجدية ومن ثم يكون الدفع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه قد استقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الاذن وما تلاه وترتب عليسمه والله ، وإذ كان مفاد ذلك أن المحكمة أنها أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما اثبته الضابط بمحضر التحريات من أنه هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطل الانن لجرد مدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو اسستنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع . لما هو مقرر من أن جنية التحريات وكفايتها

لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستثل به قاضيه بغير معقب ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

( طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ ق ــ، جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٣١ ـــ من ٢٨٥

## قاعــدة رقم ( ٥٥ )

#### البسدا :

 ١ - الطعن بانتقض لبطالان الاجارادات لا يقبل مهن لا شان له بالبطلان - مثال .

 ۲ - تقسدیر آراء الفبدراء والفافسلة بین تقاریرهم من اطسلاقات محکمة الوضوع - وهی غیر مازمة باارد علی تقریر الخبیر الاستثماری الذی لم تاضید به .

## ملخص الحكم :

ا -- من المقرد أن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بني عليها الحكم
 لا يقبل مما لا شال له بهذا البطلان .

۲ سـ لحكمة الموضوع كالمالحرية في تقدير القوة التدليلية لقدارير الخبراء المتدمة اليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ أن ذلك الامر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا بمقتب عليها في ذلك ، وكانت الحكمة قد استظهرت مسسئولية الطاعنين بما ينتجهسا واستندت الى تقرير اللبغة الفنية المتدبة والهرحت في حدود سسلطتها المتدبرية تقرير اللخبير الاستشارى عائمة لا يجوز مجادلتها في ذلك امام محكمة النقض ما دام استفادها الى تقرير اللبغة المنتبة لا يشوبه خطا .. كما هسو المحلل في الدعوى المطروحة .. وهي غير ملزمة من بعد أن ترد استقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذي لم تلفذ به ، أو على التفوع الموضوعية التي بستفاد الرد عليها ضمنا من ذلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير بستفاد الرد عليها ضمنا من ذلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير بستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت المناس ما يشر ما يشر ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت المناس من ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثير وستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثموت المناس ا

الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقـــدير الاملة فيها مما لا يجوز أنارته أمام محكمة النقض .

ال طمن رقم ۱۳۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/:۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۸۸ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٦ )

## : المسلا

ب نعى المتهم بعدم اقامة الدعوى الجنائيــة على آخــر - عــدم
 جدواه - طالما لم يكن ليحول دون مساطته عنها •

٢ - نعى المتهسم بانتفاء احدى صور الخطأ - عسم جسدواه - طالما
 كان لا يفازع في ثبوت غيرها من صور الغطأ المتسوية آليه .

## بلغص المكم :

٣ \_\_ من التررائه متى اطمائت المحكمة الى توافر الخطافى حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقسع منه خطأ آخر غانه لا جدوى للمتهم من المجادلة غى بلتى صور الخطسا الني المندها المحكم الهسه .

الله طعن رتم ۱۶۲۵ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ - س ۳۱ -مُن ۱۰۵)

### قاعىسدة رقم ( ٧٠ )

#### : اعسما

ا — اغفال اثبات اسم ممثل النيابة في الحسكم — لا عيب — ما دام محضر الجاسة قد تضمن تبثيلها ومراقعتها في الدعوى — ومتى كان الطاعن لا يجدد أن تبثيلها كان صحيحا •

٢ ـــ عدم جواز اثارة النفوع الموضوعية ـــ الول مــرة أمام محكمـــة
 النقــــف •

#### ملخص الحكم:

١ -- من المترر أن عدم اشتبال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سموا لا يترتب عليه البطلان ، طالما كان الثابت من محضر الجلسة أن النيابة العابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها .

٢ — أذ كان بيين من مظالعة حاضر جلسات المحاكبة بدرجتيها ان الطاعن لم يدغم الانتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجيز أو باليم المحدد لبيع المحجوزات أو مكاته أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال مندوب الحجز لمائية المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التبسك بها أمام محكمة الوضوع لائها تطلب تحقيقا ، ولا يسوغ الثارة المجدل في شانها لاول مرة أمام محكمة النتض .

( طعن رقم ۱۵۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۰۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۳۹ ۲

## قاعبدة رقم ( ٥٨ )

## : اعسما

حسق المحكسة في الاعبناد على اقوال المبنى عليسه وهسو يعتشر: منى اطبقت البها وقدرت الظروف التي صدرت نيها سس عدم جواز القمي على المحكمة قعودها عن تعقيق لم يطلب منها .

## ملخص الحكم :

من المترر أن من حق المحكمة أن تعتبد على أتوال الشماهد متى وثشته

بها واطبأنت اليها ، فلا تتريب عليها أن هى أخذت بأتوال المجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد اطبأنت اليها وتدرت الظروف التى صدرت فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على معضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة أجراء تحقيق معين في حدود ما يشره بأسباب طعنه عن تسدرة المجنى عليه على التكلم عقب أصابته وحتى وفاته فليس له من بعد أن ينعى عليها قمودها عن أجراء تحقيق لم يطلب بنها ،

ر طعن رقم ۱۲۱۰ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ٣١/١/١/٨٠ ــ س ٣١ ــ ( طعن رقم ١٩٨٠ ) . ص ١٤٨ )

### قاعـــدة رقم ( ٥٩ )

المحدا :

تمييب الإهسراءات السسابقة على المحاكمسة سالا يشسار لاول مسرة أمام محكمة النقض ساستمانة ملمور الضبط بمرؤوسيه في تنفيسة امسر النمتيش ساجاز ساوا كانوا من غير رجال الضبط القضائي ،

## ملخص الحكم :

جتى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما سائه بأسبهم طعنه عنى شان بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالمسكن المافون بتنتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذى تام بضبطه به مما ينطوى على تمييب للاجراءات التي جرت عنى المحلة السابقة على المحاكمة به على يتبل منه انارة ذلك أمام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك عاز، الأمور الضبط العضائي أن يستمين عن تنفيذ أمر التغتيش بمرؤوسيه ولو كانوا من نم رجال الضبط النضائي ومن ثم عان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون نه مص .

(طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/ ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۲ )

## قامىسىدة رقم ( ٦٠ )

المِسدا :

اتنمى على المكسة عسدم اعسادة مناقشسسة الطبسيب الشرعى قى التقرير المقدم منه سالا محل له ما دام الطاعن أو المدامع عنه لم يطلبا ذلك • ما هما المكامن أو المدامع عنه لم يطلبا ذلك • ما هما المكام :

اذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أن

المدافعين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناتشسته في التقرير المتدم منه غليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها تعودها من أجراء لم يطلعه منها ولم تر هي من جاتبها حلجة لاتخاذه .

(طعن رتم ۲۲۲۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۸۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۹ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۱ )

#### البيدا:

الطمن بالنقض لبطلان الاجراءات ممن لا شان له بها ... عدم قبوله .

#### ملقص الحكم:

لا يقرل من الطاعن ان يثير مطمنا على اجراء متعلق بالمدعى المنى ... مما لا ثمان له يه .

ر طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٤ ــ س ٣١ ــ من ٢٤٢) ص ٢٤٢)

## قاعسسدة رقم ( ٦٢ )

#### المسدا

النمى على المكم عسدم رده على أوجه الدفاع المسوهرية المسداة من الطاهن في مذكرته دون الافصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ســ فره سـ عدم قبول النمي سـ علة ذلك .

## ملخص المكم :

من المقرر آنه يجب لقبول وجه الطمن أن يكون واضعا ومحددا ولما كان الطمان لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي التفت المكم المطمون فيسه عن الرد عليه كما لم يبين ما حوته المستندات التي اغفلها الحكم بل ارسل القول ارسالا مما لا يبكن محه مراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عسدمه وهل كان دفاعا جوهريا مها يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من تبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل الرد عليسه مستفاد من القضاء بالادانة للائلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم غان حايشره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱۷/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۰)

#### قاعىسىدة رقم ( ٦٢ )

: المسلما :

مجائلة المتهام باهراز مفدرات فيها اطهانت اليه المحكمة من أن المفدر المضبوط هو الذي جرى تحليله ــ جدل في تقدير الدليل ــ اثارته امام محكمة النقض ــ غير مقبولة .

#### ولخص الحكم:

جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الملة بين المواد المخدرة المضبوطة المتحبة للنيابة والتي لجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيسابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان أن هو الا جدل في نقدير الدليل المستبد من أقوال شهود الواقمة وفي عملية النحليسل التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع غلا يجوز مجادلتها أو مصسدرتها في عتيدتها في تقدير الدليل وهو من الملاقاتها .

( طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۶ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۲ )

قاعـــدة رقم ( ٦٤ )

: Ia.....41

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا موضوعي ه

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير الفطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل الجادلة فيه أبام محكمة النقض .

( طمن رقم ۲۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۸۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۹ )

قاعـــدة رقم ( ۵٪ )

: 12.....41

تعييب الإهــراءات المسابقة على الملكوسة ــ لا يصسح أن يــكون سببا للطمن ــ في الحكم ــ لأول مرة أمام محكمة النقض •

ملخص العكم :

متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أيضاً أن الطاعن لم يثر بها ( م ـــ ٣٤ ــ جنائي ) ما يدعيه من وجود نقص فى تحقيقات النبابة العابة لعدم سؤاله وعسدم مواله وعسادم مواجهته بالشهود وبمحضر الجرد ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم غلا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لاول مسرة امام محكمة النقض ، أذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للاجراءات السماية على المحكمة مما لا يصحح أن يكون سببا للطمن فى الحكم.

( طعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ من ۲۵۵ )

## قامىسدة رقم ( ۲۲ )

: اعسطا

الطلب الجازم - ماهيته - حق الحكمة في عدم اجابة طلب ســــماع شهود النفى ذلك .

## ملقص الحكم:

من القرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليسه هو الطلب الجازم الذي يمر عليه مسلمه ، ولا ينتك عن التبسساك به ، والامرار عليه على طلبة الختابية ، ومن ثم غليس للطاعن أن ينمى على المحكمة التفاتها عن مناششة الطبيب الشرعي وعدم اجابتها الى طلب سسماع شهود النفي أو الرد عليه بغرض أنه أتبع الطريق الذي رسمه تأتون الإجراءات الجنائية في المواد الذي يطلب المتحدة الجنائية .

( طعن رقم ، ۲۰۹ لسنة ۶۹ ق سجلسة ۲۰۱/۳/۱۳ ـ س ۳۱ ـ ص ۳۷ ـ ص ۳۷۷ )

## قاعسسدة رقم ( ۲۷ )

: 13\_\_\_41

طلب اجراءات المعاينة ـ لا يثار لأول مرة امام محكمة النقش . ملفص الحكم:

متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المسدائع من

الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الحسسانث بل أتتصر أي مراضعته على التشكيك على اقوال شهود الاتبات غاته لا يحق له بهن بعد أن ينم هذا الأمر لأول مرة أبام محكمة التقض .

( طعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۲ }

## قاعسسدة رقم ( ٦٨ )

: 13-41

عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة ... عذره في التفلف عن المضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المضوري الاعتباري ... وجوب الحكم بعسدم جواز المارضة ... قضاء الحكم المحلون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن ... عدم جدوى القمى عليه بالخطا في تطبيق القانون ... علة ذلك ؟

## ملخص الحكم:

بتى كان الطاعن قد عارض في حكم حضوري اعتباري استثنافي وكان بن المراضة في بثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ١٦١ من المترد أن المعارضة في بثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ١٦١ من من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل البطسة التي صدر فيها الحكم الحضوري من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل البطسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالقالي عنر تخلف عن حضور البطسة المحددة لنظسر حضور البلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه عائمه كان يتمين الحسكم بعضم جواز المعارضة . لما كان نلك وكان الحكم المعمون فيه وان قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحسكم المصفوري الاعتباري فان ما يثيره الطاعن بشان عدم صحة الحكم المطعون فيه لمدوره في غير الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة يكون واردا علي غير محل له . لما كان ذلك وكان المطمن واردا على الحكم الصادر في المعارضة غير محل له . لما كان ذلك وكان المطمن واردا على الحكم الصادر في المعارضة الرفوعة عن حكم حضوري اعتباري عصسب دون الحكم الصادر في المعارضة الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه غانه لا يقبل منه ان يتمرض في طعنه لهذا الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه غانه لا يقبل منه ان يتمرض في طعنه لهذا الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه غانه لا يقبل منه ان يتمرض في طعنه لهذا

الحكم الأخير ، ولا محل للتول بأن الحكم المطعون فيه قد شدابه خطأ في تطبيق التانون مها يجيز لمحكمة النتض نقض الحكم من تلتاء نفسها عبلا بنص المادة و من القانون رتم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شان حالات واجسراءات الطمن أمام محكمة النقض/لاتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بسدلا من الحكم باعتبارها كان لم تكن ،

( طعن رتم ١٥ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ سـ ٣١ سـ ص ٤٦٠ )

## قاعسسدة رقم ( ٦٩ )

: المسلما

التقرير القانوني الخلطىء ـ لا يعيب الحكم ـ متى كان لا تأثير له في التيجيسية ،

#### ملقص الحكم:

 رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه « اذا دمم احد الخصوم الناء نظر الدعوى لهام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بمدم دستورية نص قانون أو لائحة ورأت المصكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميم الدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرضم الدعوى بذلك المام المحكمة الدسستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة \_ في الحالين \_ أن هي لم توقف الدعوى اذا رأت عدم جدية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة باحرازها تد أضيفت بمقتضى تانسون وليست بقرار وزارى - قان دقع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزارى الذي اضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سنده بما يستوجب رغضه لعدم جديته ، بل ولا تلتزم المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دهعــــــا قاتونيا ظاهر البطلان ، لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه تدرد على هذا الدنع بما خوله القانون للوزير المختص من حق الاضافة أو الحذف أو التعديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المبينة به وهو مالا يصلح ردا في غصوصية هذه الدعوى اذ أن المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بها أضيغت بقانون وليس بقرار وزارى الا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القسسانوني الخاطىء لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له غيما رتبه الحكم من آثار تاتونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم مان ما تنعاه الطاعنة مي هذا الصدد يكون غير سديد ـ ولما كان ما تقدم عان النعى برمنه يكون على غير أساس متعينًا رفضه ،

إر طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/٣/٣١ ــ س ٢١ ــ
 ص ١٠٠٠)

## قاعىسدة رقم ( ٧٠ )

المِسسدا :

وزن اقسوال الشسهود وتقديرها مرجمسه الى محكسة الوضوع سـ المجادلة في ذلك أمام محكمة القفض سـ غير مقبولة •

ملخص الحكم:

هن المترر أن وزن الثوال الشهود وتحويل القضساء عليها برجمسه الي

محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتتدره النقدير الذي تطمئن اليـــه بغير معقب .

. طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٧/٣//٢٨ ــ س ٣١ ــ من ٣٦ من ٣٦ من ٣٦ )

#### قاعبدة رقم ( ٧١ )

: المسلما

النفع بحصول الاعتراف تتيجة اكراه ــ لا يقبل لأول مرة امام المقفى . ملخص الحكم :

اذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاضى ان الطاعن دفع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وتع عليسه الثناء التحقيق معه فلا يقبل منه أن يثير هذا الأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنصير عنه وظيفة هذه المحكمة .

( طمن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۶۰/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۶۷۶ ز)

## قاعىسدة رقم ( ۷۲ )

المسدا:

تقدير قيام الارتباط موضوعي ـ قيام المتهم بسرقة الشخاص مختلفين وفي أماكن وازمنة وظروف مختافة ـ مؤداه ـ عدم قيام الارتباط ـ عدم جواز النارة الارتباط لاول مرة المام النقض .

## ملخص الحكم:

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من تانون المقوبات أن تكون الجرائم قد انتظامتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكبلة لبمضها المعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشسسارع بالحكم الوارد على الفقرة المشار اليها و بلا كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل على حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع وكانت الوقائع كما أنبتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطساعن على طعفه تشير الى أن الجرائم المي قارفها قد وقعت على اشخاص مختلفين وفي

تواريخ وابكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه هى كسل جريبة لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد غان ذلك لا يتحتق به الارتباط الذى لا يتحتق به الارتباط الذى لا يقبل التجريبين الجريبيسة موضوع الدعبوى الحاليبة وبين الجريبتين الأخرتين موضوع الدعوبين المشار اليهما في اسسباب الطعن واللين كانتا منظورتين ممها في الجلسة نفسها التي صدر قيها الحسسكم المطسبون فيسسه ،

ر طعن رقم ۲۲٦٠ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲ ــ س ۲۱ ــ من ۶۷۵ )

#### قاعـــدة رقم ( ۷۲ )

: المسمدا

تقديم مذكرة الصافية باسباب الطعن ــ بعد اليماد ــ غي مقبول •

## ولقص الحكم :

الأصل طبقا لنص المقترة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ اسنة 
١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطمن الم محكمة النقض هو أنه لا يجوز 
ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أي خصصم 
غير الأسباب التي سبق بياتها في المعمد المذكور بالمادة ٢٤ من ذلك التقنون 
غان ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بتاريخ ١٣ من نوغبير سنة ١٩٧٩ 
وبعد عوات المعاد المحدد بالتانون يكون غير مقبول .

( طعن رقم ۱۰۰۱ لسنة ۹) ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۲ -- س ۳۱ --ص ۲۰۰ )

## قاعـــدة رقم ( ٧٤ )

المسدا :

المازعة غيما استخلصته المسكمة من السوال الشسهود سجدل موضوعي لا تجوز التارته امام محكمة المقض •

## ملخص الحكم :

من المترر أن المنازعة نبيا استخاصته المحكمة من أتوال الشهود جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طمن رقم ۱۹۵۱ لسفة ۶۹ ق \_ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۱ - س ۳۱ --ص ۲۰۲ )

#### قاعبسدة رقم ( ٧٥ )

## المسسدا :

الدفع بعدم ثبسوت التهمسة سهدل موضوعي سالا يجسوز اثارته المام محكمسة التقض .

### ملخص الحكم :

ما تثيره الطاعنة بعدم ثبوت التهمة تبلها لا يعدو أن يكون من تبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل التمسك به أمام محكمة النقض .

( طمن ُرقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ ــ س ٣١ ــ ص ١١٩ )

## قاعسسدة رقم ( ٧٦ )

#### : 12-41

تمييب المكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية بهجة عسدم استطاعته التمييز لصفر سنه ساجدل موضوعى فى تقدير الدليل لا يجسور اثارته امام محكمة القضى -

## ملخص الحكم :

متى كان القانون قد أجاز سماع الشمود الذين لم يراخ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يدين على سبيل الاستدلال > ولم يحرم الشارع على القساشى الأخذ بتلك الاتوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال أذا أنس قيها الصدق الاخذ بتلك الاتوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال أذا أنس قيها الصدق لمهى عنصر من عناصر الاثبات يلدره القاشى هسب اقتفاعه > علنه لا يتبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه باتوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التي الدول على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويميه . وأذ كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التبييز أصسلا ولم يطلب الى الحكسة بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التبييز أصسلا ولم يطلب الى الحكسة صغير > وعاب على الدول بأنه صغير > وعاب على الدول المجنى عليه بصغة الملية لعدم استطاعته التبييز بسبب صغر سنه > وكانت المبرة غي المحاشة المباية لعدم استطاعته التبييز بسبب صغر سنه > وكانت المبرة غي المحاشة المباية لعدم استطاعته التبييز بسبب صغر سنه > وكانت المبرة غي المحاشة المبائية المبائية المبائية هي بانتناع التاذي من كانة عناصر الدعوى المطروحة في المحاشة المبائية المبائية عناصر الدعوى المطروحة

الهابه قلا يصح مطالبته بالآخذ بدليل دون آخر ، قان ما يثيره الطاعن في هذا الشان لا يعره الطاعن في هذا الشان لا يحدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استقباط معتقدها مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض ،

ر طعن رقم ۲۱/۵/۱۸ – س ۳۱ – باسته ۱۹۸۰/۵/۱۸ – س ۳۱ – می ۲۳۷ ۱

## قاعىسىدة رقم ( ۷۷ )

: 13-41

حسب الحكم ايراد الاللة المتجهة والتي تعصل قضاءه - تعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه - غير لازم - المحدل في سلطة محكمة المؤسوع - عدم قبوله امام القفي -

## ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير مازمة بالرد صراحة على أدلة النسفى التي يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتبادا على أدلة الثبوت التي أوردها ، أذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تقشاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتمتبه في كل جزئية من جزئيسات دفاعه لأن مقاد التفاته عنها أنه المرحها ، ومن ثم قان ما يثيره الطاعن اللالتي في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها بدلالة الشهدادة المسكرية ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقسدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واسمستنباط محكمة المتضر .

( طعن رقم ۱۹۸۰/۱/۸ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸ ــ س ۳۱ ــ من ۷۲۰)

## قاعـــدة رقم ( ٧٨ )

حـق المسقق في مباشرة بمض اجسراءات التحقيق في غييـة الخصوم لا على المحكمة أن النفت عن النفاع القانوني ظاهر البطلان تمييب التحقيق السابق على المحلكمة لل يصح أن يكون سببا للطعن .

## ملقص الحكم :

لا كان الحكم الملعون فيه قد تصدى لا أثاره الطاعن من اسستماع

وكيل النيابة المحقق الشمهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان التاتون 
قد أباح المحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مسع 
السساح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق الثبتة لهذه الاجراءات ، وكان الطاعن 
لم يدع امام محكمة الموضوع أنه منع من الإطلاع على أقوال الشمهود التي 
يقول أنهم أنلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة سمان ما أثاره في هسذا 
المصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن 
التعتب عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعسدو 
أن يكون تمبيبا للتحتيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مها 
لا يصح أن يكون سببا للطمن على الحكم .

۳۱ س ۱۹۸۰/۷/۸ سنة ۵۰ ق س جلسة ۱۹۸۰/۷/۸ س ۳۱ س ۷۱ میل ۷۶۵)

## قاعسدة رقم ( ٧٩ )

: ia\_\_\_\_ii

دخــول الطعن في حوزة محكبــة النقش ــ منــاطه ــ النقــرير به في المعــــاد .

تقديم أسبك الطعن - لا يغنى عن التقرير به - ولو قدمت في المعاد . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة اجرائية واحدة .

#### ملخص العكم :

من حيث أن الحكم الملمون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٧٧/١./١٣ وقدم محابى الطاعن لسباب الطمن في الميعاد الا أن الطاعن لم يقرر باللطمن فيه يقرر بالطعن فيه يقرر بالطعن فيه بطريق النقض حسببا توجيه المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات والإجراءات الطمن أمام محكبة النقض ، لما كان ذلك ، وكان التترير بالطعن كما رسبه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكبة النقض وانصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، خان عدم التترير لا يجمل للطعن قائمة ولا تتصل به محكبة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، ذلك بأن تقساء هذه المحكبة قد استقر على أن النقرير بالطعن في الحكبة به وأن تقديم الأسباب الذي بني بالطعن في المحلة التوليون ند هو شمط لقيسوله وأن

التقرير بالطعن وتقديم أسسبابه يكونان مما وحسدة اجرائيسة لا يقسوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه ، ومن ثم مان الطعن يكون غير مقبول شمسسكلا .

· (طعن رتم ١٥١٠ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢١٠١/١/١١ ـ س ٣١ ــ من ٧٥٧)

## قاعـــدة رقم ( ٨٠ )

#### : المسلما

قمسود الطاعن عن توجيسه مطعنسه على اجسراءات محكسة اول درجة سامام المحكمة الاستقنافية .

أثره - عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة ألنقض .

#### ملقص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستثنافية أن الطاعن لم يوجه مطعنا على اجراءات محكمة أول درجة في شأن عدم تبول عسدره في طلب التأجيل سفلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة المام محكمة النتفى .

( طعن رقم ٣٢٥ لسفة ٥٠ ق ساجلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ساس ٣١ س ٢٠ من ٧٠٠)

## قاعسسدة رقم ( ۸۱ )

#### المسبدا :

القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا نبغي عليه منه منه السير فيها عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض همثال .

## ملخص الحكم :

متى كان ببين من الحكم المطعون فيه أن المتهم المطعون ضده حسدت لم يتجاوز سنه ثباتى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة بما لا تمارى فيسه الطاعنة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة امام محكمة الو درجة فى ظل قانون الأحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجنح العادية ، محكمة جنح دشنا المشكلة من قاض فرد قضى فى دعوى دون أن تكون له ولاية المصل فيها فان محكمة ثانى درجة أذ قضت بالفاء الحكم المستانف لانعدام ولاية القاضى الذى الصدره واهالة الدعوى الى محكمة الإهداث المختصسة ( طعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ٨١٦)

#### قاعـــدة رقم ( ۸۲ )

: 12-41

عدم الترزام المكمسة بالرد على كل دايل من الادلة ... عنسد القضاء بالبرارة الثبك ... المادلة في ذلك أمام محكمة التقفى ... غير مقبولة . ملخص المكم :

من المترر أنه لا يعيب الحكم وهو يتضى بالبراءة وما ينسرتب على ذلك من رفض الدعوى المنفية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحتوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد تطعت فى اصل الواقعة وتشككت فى اسناد التههة إلى المتهم — المطعون ضده — ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد .

... ۳۱ س  $^{70}$  اسنة ، ه ف  $^{-}$  جلسة  $^{70}$  ا  $^{10}$  ا  $^{-}$  س  $^{10}$  س  $^{-}$  دس  $^{70}$ 

## قاعسسدة رقم ( ۸۲ )

: 12\_\_\_41

عسدم جواز اثارة الدفوع الموضوعية لأول مرة امام محكمة الققض .

ملخص المكم:

لما كان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة لم تدفع المام محكسة الموضوع بما تثيره في طعفها من أنها لم تحرر عقد البجار شنة النزاع لاخر الا بعد انفساخ عقد البجارها للمطعون ضده وكانت هذه المتازعات لا تعسدو أن تكون دغاعا موضوعيا كان يتعين عليها التبسك به أمام محكمة الموضوع لأنها نتطلب تحقيقا موضوعيا ولا يسوغ الغرة الجدل في شاتها لاول مرة أمام محكمة النقض غان ما تثيره الطاعنة في شأن عدم تواغر القصد الجنائي لديها يكون في غير محله .

ا طعن رتم ۷۰۲ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ - س ٣١ من ٧٧٨

## قاعىسىدة رقم ( ٨٤ )

البسدا :

عــدم قبــول الطعن بالنقض شــكلا ـــ لعدم ايــداع الطاعن اسبابة لطعنه ـــ رفعه طعنا ـــ للمرة الثاقية ــ عن ذات الحــكم ـــ غي جةز ـــ م ٢٩١ من قانون الاجراءات الجنائية -

## ملخص الحكم :

من حيث ان الطاعن كان قد سبق له أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه قيد برقم ٩٧٦ سنة ٤٥ ق وقضى فيه بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم قبوله شكلا – تأسيسا على عدم ايداع الطاعن أسسسبابا لطعنه . لما كان ذلك ٤ وكان الطاعن قد عاود الطعن للبرة الثانية عن ذات المكم وهو مالا يجوز قاتونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطمن .

( طعن رتم ۸۳۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۰/۱۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۳۹)

## قامىسىدة رقم ( ٨٥ )

: المسمدا

الدلمن في الحسكم في شقه الجنائي من المسدعي بالحسق المسنى --غير جائز -- أسساس ذلك •

## ملقص الحكم :

متى كان الطاعن قد طلب الفاء المكم المطعون غيه بجميع لجزائه وهو طلب يتسبع ليشبيل ما قضى به الحكم على الدعوى الجنائية ، وكان مقاد نص المادة . ٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المسادر بالقانون رتم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المنية الطعن غي الحكم المسادر على الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته وصفته كليهسا هي ذلك غان طلبه الفاء الحكم غي شيطره الخاص بالدعوى الجنائية يسكون عصير مقبسول •

إلى المعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١١/١٩٠٠ - س ٣١ ــ من ٩٦٢ )

#### قاعسندة رقم ( ٨٦ )

#### : الحسدا :

المسلحة النظرية المرفة سد لا يسؤبه بها سد مثال في النقدد النتيجة رغم اختلاف منطوق الحكم •

## ملخص الحكم :

لما كان النعى على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا وفى المرضوع 
يتأييد الحكم المستأنف دون القضاء بتبول المعارضة شكلا والغاء الحكم الفيابي 
المعارض فيه فيما تغي به من سقوط الاستئناف وفى الموضوع برغضه وتأييد 
الحكم المستأنف ، لا جدرى منه ما دام الحكمان يلتقيان فى النتيجسة حسعب 
عقيدة المحكمة بالقضاء فى الموضوع بادانة المنهم ، فانى ما ينعاه الطاعن فى 
هذا الخصوص يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها مها يتعين 
معه الالقلت عن هذا الوجه من وجوه النمى .

( طعن رقم ۱۹۲۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۴۱ ــ ص ۱۰۱۶ و

## قامىسىدة رقم ( ۸۷ )

## المِسدا :

تمييب تحقيس الفيابة ــ لا يمسلح سببا للطـــمن على الهـــكم بالنقض ما دام الطامن لم يطلب استماله .

## ملخص الحكم :

نمى الطاعن على تصرف النيابة بعدم استجابتها لطلب سسماع اتوال باتى مستأجرى المقار لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تهمك بطلب استكماله وهو مالا يصح سببا للطمن على المسكم .

(طعن رتم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٢٠/١١/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٢٠ )

### قاعسسدة رقم ( ۸۸ )

البسدا:

عسدم قبسول دعسوى في الاسسفاد اذا كان ما حصسله الحسكم لسه هنداه في الأوراق سـ استاس ذلك ؟

## ملخص الحكم:

لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أتوالهم له صداه في الأوراق قلا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطا في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذرك ألى مناقضة المسورة التي ارتسبت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل المسحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض .

## قاعـــدة رقم ( ۸۹ )

: المسمدا

عسدم جسواز الدفسع بعسدم الاختصساص الولائي لأول مسرة امسام النقض مالم تكن مدونات الحكم تظاهره سس علة ذلك .

اتهام أحد أفراد القوات المسلحة وآخر من المنيين بارتكاب جريمة قتل عهد مع سبق الاصرار ــ اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى الجنائية بالنسبة لكل منهما ــ واو قضى بيراءة المتهم المدنى من القضاء الخاص ـــ استساس للــــك ،

## ملقص الحكم :

متى كان الطاعن لم يدفع المام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولاتيا بنظر الدعوى ، كما لم يدفع بعدم اختصاص النيابة المالية بتحتيق الواتعسة ويبطلان ما أثبت عنه من اعتراف لهذا السبب ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنايات ولاثيا بنظر الدعوى ، عانه لا يجوز له ان يثير هذا الدفع لأول مرة المام محكمة التقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخسرج عن وظيفتها ، هذا فضلا عن أنه لما كانت المادة ؟ من القانون رقم ٢٥ لسنة عن وظيفتها ، هذا فضلا عن أنه لما كانت المادة ؟ من القانون رقم ٢٥ لسنة 1971 الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، شم تصت المادة الخامسة منه \_ والمعدلة بالتانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ \_ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب أحدى الجرائم الآتية : (1) الجرائم التي تقم في المعسكرات أو الثكنات أو المسانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القسوات السلحة أينما وجدت ( ب ) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق واسرار القوات المسلحة ٤ كما نصت المادة السسابعة من القانون المذكور على أن « تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الاشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقمت بسبب تادية وظائفهم وكانت الجريمة المسندة الى الطاعن \_ وهي قتل عبد , ع سبق الاصرار ــ ليست بن الجرائم المنصوص عليها في المادة المامسة سالفة الذكر ، ولم تقع بسبب تأدية أعمسال وظيفته ، قان الاختصاص بمحاكمته - وأن كان جندبا بالقرات السلحة ممن يخضمون لأحكام قانون الأحكام العسكرية طبقا للبند ٢ من المادة ٤ منه ... انها ينعقد للتضاء المادى طبقا للمادة رقم ٢/٧ من القانون ذاته الذا وجد معه مساهم من فير الخاضعين الحكامه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا المساهم تسد حكم ببراءته غيابيا في جلسة سابقة ، ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية وقد نصت على أن « في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدموي عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك » فقد قررت قاعدة عامة أصيلة من قواعد تنظيم الاختصاص ، هي أنه أذا أرتبطت جريمة من اختصاص محكمة خاصـة \_ كالقضاء العسكرى ارتباطا حتميا لا يتجزأ - سواء من جانب الركن الشخصى أو من جانب الركن المادي - اختص بنظر الدعوى برمتها والفصل فيها التضاء الجنائي العادى ، تغليبا لاختصاص المحاكم صـــاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يسار الى غير هذا الأصل العام الا في الأحوال التي يتفاولها القانون بنص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة المادية مبسوطا على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائب المرفوعة بها أو من حيث اشخاص مرتكبيها الى أن يتم الفصل فيها ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو تضى مى الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقابة الدعوى ، وذلك لورود النص بميغة عابة مطلقة ، والعبرة بعموم اللغظ لا بخصوص السبب ، ولأن مناط الاختصاص المسار الله هو الارتباط الحتبى بين الجرائم ، حيث تتماسك للجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني الى المجريمة الأصلية وتسير في ججراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة ، الى أن يتم الفصل غيهها ، أو بين الاسخاص حيث تتسسوحد الجريمة التي ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاه .

(طعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٥٠ ق. ـ جلسة ٢٦٪/١١/١١ ــ س ٣١ ـــ من ١٠٤٢ )

## \_ وسائل ونسوعة :

#### قاعسسدة رقم (٩٠)

البسدا:

كسون تصسحيح الخطا الذى انبنى عليسه الحسكم لا يخفسسع لأى تقدير موضوعى ــ وجوب ان تقفى محكمة النقض فى موضوع الدعوى طبقا للقسانون •

## ملخص الحكم:

اذا كان تصحيح الخطا الذى انبنى عليه الحكم ــ في موضوع الطعن ــ 
لا يخضع لاى تقدير موضوعى بعد اذ قالت محكمة الوضوع كلمتها من حيث 
ثبوت اسناد النهمة ــ ماديا ــ الى المطعون ضدها واصبح الأمر لايتنفى سوى 
تقدير العقوبة المناسبة عن جريمتها ، غان قضاء هذه المحكمة قد جرى على 
التعرض له والحكم به دون حاجة الى اعادة الدعوى الى محكمة الموضوع 
لتحكم فيها من جنيد .

ر طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/١/١١ - س ٣١ - ص ٢٦ من ٢٦ من ٢١ من ٢٦ من

## قامستة رقم (٩١)

المسسدا :

القضاء في المعارضة بتليد الحسكم الفيامي الاستثنافي الصادر بالغاء حكم البرادة الإبتدائي و وجوب صدوره باجماع الآراء سـ تخلف النمي فيه على الإجماع يبطله ويوجب تابيد البرادة المقضى بها ابتدائيا سـ ولو كان الحكم الفيابي الاستثنافي قد نص على صدوره بلجماع الآراء سـ حق محكمة القض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .

## ملخص المكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد المكم الفيابي الاستثنائي للمغارض فيه من الطاعن والقاشي بالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بلجماع آراء القضاء خلالما لما تقضى به المادة ١٧ ٤ من قاتون الإجراءات الجنائية من أنه « أذا كان الاستثنائي مرفوعا

من النيابة العامة غلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر مالبراءة الا باجماع آراء قضاة المعكمة » . ولما كان من شان ذلك \_ كما جرى عليه تضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما تضى يه من تأييد الحكم الفيابي الاستثنائي القاضي بالفاء البراءة ، وذلك لتخطف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يسكون الحكم الغيابي الاستثنائي التاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على مسدوره بلجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شانها أن تعيد المتضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتابيد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البسراءة ، فائه يكون من المتمين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة 4 ولأن الحكم مي الممارضة وأن صدر بتاييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها بالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، لما كان ذلك ؛ وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النتض المسادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنتض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مماهو نابت عيه أنه مبنى على مخالفة انقانون أو على خطأ عنى تطبيقه أو من تأويله ، فأنه يتعين نقض الصكم المطعون فيسه والغساء الحكم الاستثنافي الغيسابي وتأييد الحكم المستأتف الصادر ببراءة الطاعن .

( طعن رتم ١٩٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/٢/٠١٠ - س ٢١ -ص ١٦٩ )

## قاعـــدة رقم ( ۹۲ )

: [3\_4]

قضاء محكمة الققض في الطعن بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ـ تدوين منطوقه ـ غطا ـ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاهالة ـ وجوب تصويبه بنظره بالجلسة والحكم بتصحيحه ـ عسالة ذاسك •

## ملخص الحكم :

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض فقضت

هذه المحكمة بجلسة . ١٩٧٨/٤/١ بتبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك للاسباب التي بنى عليها هذا المكم ، غير انه عند تحرير اصل أسباب الحكم ومنظوته وتع خطأ مادي في تدوين منظوته اذ جرى بتبول الطعن شكلا وقي الموضوع بتقصه والاحالة ، لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت برول الجلسة وأسباب المكم سواء في مسودته أو في اصله أنه تضي برفض هذا الطعن ومن ثم فان تدوين منطوته على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة تلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب المحكم في مسودته بل وفي أصله مما يتنفى تصويبه الى حتيقة الأمر قيه وهو رفض الطعن ، واذ كان هذا الخطأ وان كان ماديا قد انصب على منطوق المسكم غباغ بذلك حدا يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة ، والحكم غية بتصحيحه الى تبول الطعن شكلا ورفضه مرضوعا .

( طعن رقم ۲۱ لسنة ۶۸ ق -- جلسة 7/7/11 -- س 71 -- ص 111 )

## قاعـــدة رقم ( ۹۳ )

: 12-41

الطمن الرفوع من المسلول عن المعقوق المنفية ــ نقضه ــ لميب في الاجرادات ترتب عليه البطلان ــ امتداده الى المتهم ــ لتعلق البطلان بالمسكم ذاته ولوهدة الواقعة ولحسن سبر العدالة ،

#### ملخص المكم :

اذا كان بيين من مطالعة محضر جلسات المحكمة الاستثنائية أنه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/١ اهالت المحكمة الدعوى الى دائرة الهرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى أحيلت البها الدعوى ، وهي الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه مها يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان التاتون تد أوجب هى الملاة ١١١ من تاتون الإجراءات الجنائية أن يضم لحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستثناف تقريرا موتما عليه منه يشمل ملخص وتائع الدعوى وظروفها والعلة الاثبات والنفى وجبع المسائل المرعيسة التي رفعت والاجراءات التي تبعت واوجبت تلاوته تبل اى اجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون باوراق الدعوى تهيئة غهم ما يدلى به الخصسوم من أول وليتيسر مراجعة الاوراق تبل اصدار الحكم ، غاذا تررت الحكية بعسد تلاوة التتريد تأجيل القضية لاى سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا غان الحكية تكون تد أغللت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لعسحة حكيها ، ومن ثم يكون الحكم المطمون غيه باطلا نتيجة هذا البطلان غي الإجراءات . مسسايت ينعين معه نقضه والإحالة في خصوص ما تضى به في الدعوى المنتية فقط بالنسبة للطاعن ( المسئول عن الحقوق المنتية ) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ بالنسبة للماهيم كذلك ، اذ بالحكم ذاته غضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير المدالة ، وذلك مع الزام بالمحكم ذاته غضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير المدالة ، وذلك مع الزام المطمون ضدهم ، المدعين بالحقوق المدنية ) المصروفات ، ودون هاجة الى بحث وجوه الطعن الاخرى .

( طعن رقم 90ه لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵ ه)

## قاعسسدة رقم ( ٩٤ )

البيدا :

الطعن بطسريق النقض في المصسكم الصسسادر باحتبسار المعارضة كان لم تكن يشمل المعكم المغابي المعارض فيه .

## ملخص الحكم :

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يشمل الحكم الفيابي المعارض فيه ،

ر طعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۹؟ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۶ ــ س ۲۱ ــ من ۶۱ من ۶۱ من ۶۱۷ ــ من ۶۱۷ ــ من ۶۱۷ ا

## قاعـــدة رقم ( ٩٥ )

: المسطا

فقد الهـ م الطعدون فيه بالنقض ... عسدم امكان العصدول على صورة رسمية منه ... استيفاء جميع اجراءات الطعن ... مقتضى ذلك ... اعادة المحاكمة ... المادنان ٥٥٧ ، ٥٥٧ اجراءات جذائية ...

## ملخص العكم :

أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون

له توة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستفد . ولما كانت جميع الإجراءات المتررة للطعن بالنقض قد استوفيت الله يتعين عمسلا بنص المادتين ١٥٥ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائيسة أن يقضى باعادة المحكسسة .

( طعن رقم ۱۹۳۳ السنة ٤٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٤ ــ س ٣١ ــ ص ٥٧٤ )

## قاعـــدة رقم ( ٩٦ )

#### البـــدا :

كون الفطسا الذي شساب المسكم ... لا يخفسه للقدير موهسوعي -- هل محكمة النقش في تصحيحه ... المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## ملقص الحكم :

لا كان الفطأ الذى بنى عليه العكم فى كل من النهم الثلاث لا يضفع لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة تد قالت كلمتها . من حيث صحة اسناد الانتهام ماديا الى المطمون ضده نملته يتمين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بتغزيم المطمون ضده خبسة جنيهات عن كل من النهم الثلاث وذلك أعبالا لنص المادة ٢٩ من القانون لاه لسنة ١٩٥٩ فى شسائن حالات وأجراءات المطمن أمام محكمة النقض .

رطعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۸/٥/۱۸ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۲۸ و

## قاعسسدة رقم ( ۹۷ )

## المسطا:

أمتسداد اثر الطمن بان لم يطمن في المكم ... مادة ٢٢ .

## ملخص الحكم:

اذا كان العيب الذى شلب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب التاعدة الأصلية المتصوص عليها فى المادة ٢٩ من تاتون حالات واجراءات الطمن المام محكمة النتض الصادر بالقانون ٧٥ لسسسنة 190٩ أن تصحح هذه المحكمة الخطا وتحكم بهتنفى التاتون بجمل عتسوبة الفرامة القضى بها مبلغ عشرة جنيهات وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر ... . . . . وأن لم يترر بالطمن بالنتض سالاتصال هذا الوجه من الطمن به . وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطمن أمام محكمة المتضى .

( طعن رقم ۲۶۱۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۸ ــ س ۳۱ مــ ص ۷۱۹ )

## قاعىسىدة رقم ( ٩٨ )

: الاستنا

من لم يسكن طسرفا في الخصسومة الاسستثنافية سيفيسد من نقفي الحسسكم .

## ملخص الحكم :

لا كان وجه الطعن وان أنصل بالتهبة الأخرى في الدموى الا أنهسا لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنها لم تكن طرفا في الخصومة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلا حق الطعن بالنقش فسلا بهذه اليها أثره ،

: ( طعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/٦/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٧٣٨ )

#### قاعـــدة رقم ( ۹۹ )

## الدحدا :

الترقيسع على اسباب الطمن باللقض ... هسو السمند الوحيسد الذي يشهد على صدورها مبن وقمها ... عدم جواز تكملة هذا البيان بدايل خسارج عنها ... مخالفة ذلك ... اثره ... عدم القبول ... لا يغنى عن ذلك التوقيع على الدملة المصفة على تقرير الأسباب .

#### ملخص الحكم :

لا كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ثسان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقسرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ؛ اوجبت في نقراتها الأخرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب بكون الشارع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها متومات وجودها وأن يكون موقعا عليها مبن صدرت عنه لأن النوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عبن صدرت عنه على الوجه المعتبر تانونا ، ولا يجوز تكبلة هـــذا البيان بدليل خارج عنها غير مستبد منها ، وكان قضاء محكمة النقض قسد حرى أيضًا سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للهادة ٢٣١ منسه أو طبقا لقانون الاجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المتصود من المادة ٢٤ منه التي حلب محلها المادة ٣٤ سالفة البيان على تقرير البطلان جزاء على أغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن غيها والا فبت ورقة عديهة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا تبهة له . و لما كانت ورقة الأسباب وان حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الاستاذ ... ... ألمامى المتبول للبراغعة أمام محكمة النقض ولمنق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامي الا أتها بتيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطمن؟ لما كان ذلك غاته يتعين الحكم بعدم قبول الطمن شكلا .

### قامىسىدة رقم (١٠٠)

البسدا :

شرط قبول أوجه الطعن أن يكون واضعا محددا ٠

## ملخص الحكم:

من المترر أنه يشترط لتبول وجه الطمن أن يكون واضحا محددا . ( طمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٤٥)

### قاعسدة رقم ( ١٠١ )

: المسجدا

أسبباب الطعن بالنقض القسدم من النيسابة العسسابة ... وجسوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل ... التوقيع عليها من وكيسل اول النيابة ... اثره ... عدم قبول الطعن شسكلا .

### ملخص الحكم :

لما كان التاتون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد استلزم في الفقرة الثالثة من الملاة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة المعلمة أن يوقع اسبابه رئيس نيابة على الاتل ٤ فان الطعن المقدم من النيابة العامة حداة وقع اسبابه وكيل أول نيابة استثناف طنطا يكون غير مقد ل شيابة استثناف طنطا يكون غير مقد ل

( طمن رقم ۸۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/١٠ ــ س ٢١ ــ من ٩٢ ــ من ٩٢ ا من ٩٤٢ ) قاعـــدة رقم (١٠٢ )

## المحدا :

#### ملقص الحكم:

لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليه الآخر في الدعوى الا أنه لا ينيد من نقض الحكم الملعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن لم يكن له أصلا حق الطعن باننتض لا يمتسد الهيسه أنسره .

# المستدا :

برس للطباعن ان ينسج تسيئا عن الصكم السبنانف لأول مرة امام محكمسة القسف • ملخص الحكم :

ليس للبنهم أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف الأول مرة أمام محكمة النقسيض.

رطعن رتم ۳۰۲ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۹۶



نيابة عامة

## نيــــابة عامــــة قاعـــدة رقم (١)

#### : 13-41

### ملخص المكم :

من حيث أن الحكم الملعون فيه وأن صدر في غيبة الملعون فسده الا اته وقد تفى بتاييد حكم حكمة أول درجة القاضى بالبراءة لا يعتبر أنه قد أشر به حتى يصبح له أن يعارض فيه — ومن ثم فان طعن النيابة العلمة فيسه بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

( طعن رقم ۱۹۱۳ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۱ )

## قاعـــدة رقم ( ٢ )

## الإسسادا :

اجسراء المعانسة في غيسة المنهم - لا بطلان - ما يعلسكه - هسو التبسك الى محكمة الموضوع بما تسايم المعاينة التي تبت في غيبته من نقض او عيب و

### ملقص الحكم :

من المترر أن المعاينة التي تجربها النبابة لمحل المعادث لا يلحتها البطلان بسبب غياب المتهم ، أذ أن تلك المعاينة ليست الا أجراء من أجراءات التحقيق يجوز للنبابة أن تقوم به في غيبة المتهم أذ هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتبسك لدى محكمة الموضوع بما يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينسة من أثرها تساديا أسان الأطلة الأضبسرى -

( طعن رقم ۱۲۱۰ لسنة ۹) ق - جلسة ۲۱/۱/۱۱ - س ۳۱ - من ۱۱۸۰ من ۱۱۸۰ من ۱۱۸۰ من ۱۱۸۰ من ۱۲۸۰ من ۱۲۸ من ۱

#### قاعىسىدة رقم (٣)

: (3----4)

١ ــ مثول النيابة العابة ــ وجوبى في جميع اجراءات المحاكمة ــ اثره
 ــ اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة ــ لايمس النيابة العابة حقا ــ تمسكها ببطالته لا يستند الى مصلحة حقيقية .

٢ ــ التعديل الذي جريعلي المادة ١٩/٣/١١- ج بالقانون ٧٠ المسنة ١٩٦٢ ـ
 علته ؟ توافر ذات الملة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البرادة ـــ اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره ١

#### ملخص الحكم :

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضميده فيابيا بجريبة تبديد محجوز عليها تضائيا فعارض في هذا الحكم وتبسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه مي ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله \_ فقضت المحكمة بحكمها الصادر في المعارضة \_ والذي خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره ... أخذا بهذا النفع بالغاء الحكم المارض قيه وببراءة المطعون ضده ورقض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه ، واذ استأتفت النيابة العامة - وحدها - هذا الحكم تضى الحكم المطعون فيه بتليده لما بني عليه من أسباب . لما كان ذلك ، وكانت الفاية التي مر اجلها استوجب التانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره هي أن الحكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضى تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى الدنيسة التابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي فصل فيها الحكم ... ايها يكون محل اعتبار ... كما أن تاريخ الحكم يؤذن بانفتاح باب الطعن المناسب في الحكم وبدء سريان ميعاده بران كان لذلك محل به فضلا عن أهميته في تحسديد الوقت الذي تسرى نيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها غلا مراء في أياحة الطعن بالبطلان في الحكم النقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غيراته بالنسبة الى أحكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي المصم الوحيد للمتهسم في الدعوى الجنائية ، مان في مثولها الرجوبي في جميع اجراءات المحاكمة ها يفيد علمها اليتيني بالحكم الصادر في الدعسوى الجنائية سيواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وغي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الاثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم مان أغفال بيان تاريخ صدور الحكم مى ورتنسه لا يمس للنبابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتبسكها ... والحال كذلك ... حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم غوات الغاية التي توخساها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وانما يتوم على مصطحة نظرية بحت لا يؤبه لهسا غسلا يكون طعنها ... بهذه المثابة ... متبولا لاتعدام المصلحة ميه . هذا مضلا عن أن عاتون الاحراءات الجنائية قد استثنى بالتمديل الذي جرى على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالتانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المتررة تانونا للملة التي المصحت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارع تسد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد نلمتهم في الدسوي الجنائية ... من الطمن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع مى الميعاد المترر قاتونًا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوافرة في طمن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - كما هــو الحال في الدعوى المطروحة - وذلك أن المحكوم بيراءته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان عي ورقة الحكم ولم يكن عي مقدوره توقيه غانه يتعين أن تترتب ذات النشجة على تنك العلة التهائل من الطلان في الحالتين لا هسو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها وأن التماثل في المسخات يقتضى \_ عند عدم النص \_ التماثل في الأحكام . لما كان ما تقدم مانه لا مشاحة في انصبار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون نيسه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم مأ شباب الحكم الأخير من نقص في بان تاريخ اصداره .

( طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٤/٢/١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ

#### قاعـــدة رقم ( } )

#### : المسلما :

الخطا في محضر الجلسة بشسان البات اسم ممثل التيسابة --بعرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم -- ما دام الطاعن لا يماري في ان التيابة العلبة كانت ممثلة بالجلسة ،

#### بلخص الحكم:

لا يؤثر في سلامة الحكم ب بافتراش صحة ما يدعيه الطاعن عن خط مضمر جلسة النطق بالحكم فيما اثبته من انعقاد المحكمة بالهيئة المسابقة مع أن وكيل النيابة الذي حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلسة المحاكمة ، ما دام أن الطاعن لا يماري في أن النيابة المامة كانت مطلة بجلسة النطق بالحكم ، وأن المحكمة ، وأن المحكمة ، وأن المحكمة تاتت بشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون .

( طمن رتم ۱۹۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۰۱۶ ــ س ۳۱ ــ من ۲۶۲ )

## قاعـــدة رقم ( ٥ )

#### : المسحدا :

۱ \_ جنفات الرئسوة والاختلاس والفحد والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسلاس عشر من الكتاب الشحساني من قانون المقوبات \_ رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها \_ لمحكمة الجنايات \_ جاشرة من القيابة المابة \_ الملاة ٣٦٦ مكرر الجحراءات جنائية \_ مضحافة ملاقون رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢ ـــ القضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى المنظبة لرفعها من التيابة
 العامة مناشرة ــ بغير طريق مستشار الاهالة ــ خطا ــ جــواز الطعن
 بانتض في هذا الحكم ــ عالة ذلك .

### ملخص الحكم:

ان القانون رقم ه لسنة ۱۹۷۳ بتعديل بعض أحكام تقون الإجسراءاته المجالية ـــ الممهول به من تاريخ نشره مى أول مارس سنة ۱۹۷۳ ــ قسد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشبوة واختلاس الإسب ال الأميرية والمغدر والتزوير وغيرها من الجنابات الواردة غي الأبواب الشالك والرابع والسادس عشر من الكذاب الثاني من تداون العقسوبات والجرائم الرتبطة بها وترقع الدعوى الى تلك الدرائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جناية النزوير الماثلة قد رمعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأسر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تهت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القاتون ، ومن ثم قان الحكم المطمون ثميه أذ قضى بعدم تبسول الدعسوي المنائية لرفعها من النيابة العامة مراشرة الى محكمة الجنايات عن غسير طريق مستثمار الاحالة يكون قد أخطأ مي تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وان قضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى مانه بعد مى الواقع ... على الرغم من انه غير ماصل عن موضوع الدعوى ... منهيا للخصومة على خلاف ظاهره طالمًا أنه سوف يقابل حتما من مستثمار الإحالة فيما أو أحيلت اليه التضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكسة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم غان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطمن عليه بالنقض . ولما كان الطمن قد استوهى الشمكل المتسرر مي التانون ؛ غانه يتمين القضاء بتبول الطعن شكلا وفي موضوعه ينقض الحكم الملعون فيه وتبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنسايات لنظر الموضىيسوع ،

( طعرز رقم ۲۳۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۰/۱۸۰/۴/ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۶ )

قاعبدة رقم (٦)

المسدا :

حق النيابة العامة في استثناف كافة الأحكام الصادرة في مواد الجنسح دون قيسسد • ملخص الحكم :

من المقرر أن الدفع بسقوط حق المدعى بالحق المدنى في تحريك الدعوى . ( م سد ٥) سجدائي.) .

الجنائية عن جريمة القنف والسب لمضى ثلاثة اشهر من تاريخ علمه بتاك الجريمة تبل رشع الدعوى بها محله أن يكون هذا الملم علما يتينيا لا ظنيا ولا اغتراضيا غلا يجرى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣/٣ من تانسون الاجراءات الجنائية والذي يترتب على مضيه عدم قبول الشكوى في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت منه تيام هذا العلم اليتيني ، كما أن المترر تلفونا \_ وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجـــــراءات الجنائية المعدل بالغانون رتم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ــ أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ، وكان الثابت من المسردات المضمومة أته قد حصل أعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر المتضمسمنة للشكوى بتاريخ ٥ من نومبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير ثابت منها أن المطعون ضده قد علم علما يتينيا بجريمة التنف التي أرتكبت على حقه قبل ثلاثة أشهر بن هذا التاريخ الأخير غان الحكم المطعون نيه يكون صحيحا نيما قضى به من رقض الدقع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها ني ميعاد الثلاثة شمهور سمالغة الذكر ، ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد بداية ونهاية ميعاد الانقضاء ما دام ما انتهى اليه من رفض الدنيع بالانتضاء له اساس سليم عي أوراق الدعوى بما يكون معسه منعي الطاعن في هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٠٤ من تانون الإجراء! ت الجنائية في فقرتها الأولى على أنه « يجوز لكل من المتهم والنيابة المامة أن يستانف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية عي مواد الجنع » بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة المامة مى استثناف الأحكام الصادرة في مواد الجنع بأي تيد ، قان منعي الطاعن ملى الحكم المطعون فيه بالتفاته عن الدهع بعدم جواز استثناف النيابة يكون على غير أساس من التاتون ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن المكم المطعون فيه التفت عن دفاعه ... من أن المطعرون ضيده وقسع على صحيفة الادعاء بعد اعلانها وأثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه وأن أبدى هذا الدماع أمام محكم الاستثناف الا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لمحق بورقة الاعلان بعد تهلم اعلانها باضائة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة

ر طعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۰۱ -- س ۳۱ ــ من ۲۵۷ )

#### قاعبسدة رقم (٧)

### المِيـــدا :

١ ... الفيابة المامة تكليف احد معلونيها بتحقيق قضية بردتها - التحقيق الذي يجاشره التحقيق الذي يجاشره الذي يجاشره الذي يجاشره المائة المائة المائة المائة - المائة ٢٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شيار السلطة القضائة .

 ٢ ــ تكليف معاون النيابة فضابط الماعث بتغيش الطاعنة بناء على قرار النعب يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ـــ المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائيــــــــــة ٠

### ملخص الحكم :

اذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لمسنة ١٩٧٢ في شان السلطة

التضائية قد أجازت النيابة المابة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية باكملها غجملت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق مسحة التحقيسق القضائي الذي يباشره سائر اعضاء النيابة العابة في حدود اختصاصهم وأزالت التغريق بين التحقيق الذي كان بياشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في الره عما يقوم به غيره من زمالته ٤ وكانت المادة . . ٢ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من اعضاء النيابة العابة في حابة أجراء التحقيق بنفسسه أن يكلف أيا من ماموري الضبط القضائي ببعض الأعبال التي من اختصاصه ٤ من أذن التديش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيسه الاحسانون .

( طعن رقم ۳۹۷ لسلة ٥٠ ق ــ جلسة ٨/٨ -١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٧٣٧)

### قاعىسىدة رقم ( ٨ )

#### : 12-41

عسدم جسواز النمى على العسكم بسسبب عيب شسساب التحقيسق السابق على المماكمة أجراء النيابة العامة تحقيقاً في غيبة المتهم سالا بطلان ه

### ملخص الحكم :

من المترر أن تمييب التحقيق الذى تجريه النيابة لا تأثير له على سللهة الحكم ، غاذا ما أجرت النيابة تحتيقا في فيبة التهم غذلك من حقها ولا بطلان فيه والاصل أن المبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع اليها استكبال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائيــة من نقص أو عيب غليس لمه أن يتخذ من ذلك سبيا لمتماه .

ر طعن رتم ۲۵ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٩/١٥ ـــ س ٣١ ـــ ص ٧٧٨ )

## قاعـــدة رقم ( ٩ )

#### : المسمدا

قبسول عسرض التيسابة لقضسايا الاعسدام سواو تجساوزت المعاد المقرر في القانون ساعة ذلك .

## ملخص الحكم :

حيث أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكسة

التقض مشغوعة بهذكرة برأيها في الحكم عبلا بنص الملاة ٢٩ من التاتون رتم 

الله ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن المالم محكمة النقض بعصد 
بيماد الأربعين يوما المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القاتون يطلبت اقرار الحكم ٤ 

الا أن تجاوز المحاد المذكود لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ٤ ذلك لأن 
الشارع أنها ارد بتحديده مجرد وضح تامدة تنظيبية وعدم ترك البالم مفتوحا 
الى غير نهاية والنعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض 
في كل الأحوال متى مصدر الحكم حضوريا ٤ وعلى أي الأحوال ذان محكمة 
المقض تنصل بالدعرى بمجرد عرضنا عليها طبقا للهادة ٢٦ سسالفة الذكسر 
وتفصل فيها لنستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النبانة مذكرة 
وبرايها أو لم تقدم ٤ وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات المحاد المحدد للطمن 
الو بعسده ،

( طعن رشم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٦٧ )

#### قامىسدة رقم (١٠)

#### : المسجدا

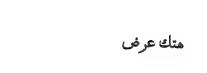
رفيع الدعسوى الجنائية في الجنسايات الواردة في الإبواب الثالث والرابع والسادس عشرة من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجراثم المرتبطة بها سيكون من التيابة المامة مباشرة سالى محكمة الجنسايات سي المادة ٣٦٦ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية سي مخالفة هذا النظر سي خطا في تطبيسية القسسانون .

#### ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٦٦ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية المساقة بالمادة الأولى من القانون رقم ه لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه تخصص دائرة أو اكتر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الإمسوال الاميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الإبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب المساني من تانون المقوبات والجسرائم المرتبطة بهاء وترقع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة المامة ويفصل في هذه الدورى على وجه السرعة وكانت الجناية المستدة للمطعون ضدهما هي من الجنايات المنصوص عليها في البلب السادس عشر من الكتاب الثاني من تانون المقوبات ، فان رفع الدعوى الجنائية فيها يكون من التباب الثاني من تانون المقوبات ، فان رفع الدعوى الجنائية فيها يكون من التباب الثاني

مباشرة الى محكمة الجنايات ؛ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بعدم قبول الدعوى الجناقية لرغمها بغير الطريق المرسوم فى القانون ماته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

ر طعن رقم ۱۳۱۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٨١ ) ص ١٠٨٦ )



## هتسسك عسرض

#### قاعـــدة رقم (١)

#### المسسدا :

 ا -- الركن المادى فى جريمة هتك العرض -- تحققه باى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها -- ويستطيل الى جسمها -- ويخدش عاطفة الحياء عندها -- لا يلزم أتو افره أن يترك اثرا بجسمها .

٢ ــ تحقق القصد البنائي في جريبة متك المرض ــ بالصراف الدة الجاني
 الى الفمل ونتيجته لا عبرة بما دغع الجاني الى الفعل أو بالفرض من ذلك •

٣ ـــ ركن القوة في جريمة هتكالعرض ـــ توافره ـــ بارتكابالفعل ضد ارادة المبنى عليها ـــ وبغير رضاها ه

﴾ ــ تحدثالحكماستقلالاعن ركنالقوة في جريمةه كالعرض غيرلازم ـــ ما دام ما أورده من وقائع وظروف ــ كافيا للدلالة على قيامه .

### ملخص الحكم :

جريمة خطف الانشى التي يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سسنة كالملة بالتحيل والاكراه المتصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون المقوبات تتحقق بالمحاد هذه الاثناء عن المكان الذي خطفته بنه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ؟ وذلك عن طريق استمعال طرق احتيائية من شانها التفرير بالجني عليها شانها على مرافقة الجاتي لها وباستمعال أي وسائل مادية أو ادبية من شانها سلب ارادتها ، واذ كان الحكم المطمون فيه قد استظهر ثبوت القما المادي للخطف وتوافر ركني التحيل والاكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة منائه موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام استدلالها سلبا ، وكان من المترر أن الركن الملدي غير ميمة هنك المرض يتحقق سلبا ، وكان من المترف المبادئ عليها ويخشش عليها ويستطيل على جسمها ويخشش عاملة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يسترط لتوافره تقونا أن يترك اثرا الراب المائم ونتيجته ولا عبرة بها يكون قد دغم الجريمة باتصراف ارادة الجاتي الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بها يكون قد دغم الجريمة باتصراف ارادة الجاتي الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بها يكون قد دغم الجريمة باتصراف ارادة الجاتي الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بها يكون قد دغم الجريمة هنك المرض ان يكون الذي تورية هنك المرض ان يكون الذي تورة المرتب الي كون الذي تورية هنك المرض ان يكون الذي تورية هنك المرض ان يكون الذي تورة كلى حرية هنك المرض ان يكون الذي تورة كلى حرية هنك المرض ان يكون الذي تورة كلية المرض ان يكون الذي تورة كورة عبرة علك المرض ان يكون المناؤ المناؤ المناؤ المؤرق ال

الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم منى كان ما اورده من وقائح وظروف يكنى لللالالة على قيامه وهو الحال في الدعوى المطروحة معلى ما سلف سبياته .

( طعن رتم ۱۹۸۸ السنة ۶۹ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ -- س ۳۱ سـ ص ۷۱ )

#### قاصحة رقم (٢)

### البسدا:

جريمسة هنسك المسرض - لا يشسترط قانونا لتوافرها أن يتسرك الاكراه اثرا في جسمالجني عليها - كفاية ارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضاله لتوافر ركن القوة -

#### ملقص الحكم :

لا يشترط تاتونا لتوافر جريبة هتك العرض أن يترك اثرا في جسسم الجني عليها ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة غي هذه الجريبة أن يسكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجني عليه وبغير رضائه وللمحكمة أن تستظمي من الوتائج التي شملها التحتيق ومن أتوال الشهود حمسول الاكراه على المجنى طبهسا .

( طمن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ ــس ٣١ ــ ص ٢٣١)



## ومسك التهبسة

#### قامىدة رقم ( 1 )

: 13...41

حــق محكمــة الموضدوع في تكييف الواقعــة دون التقيد بالوصف المحــالة بــه ــ هــده ٠

ملفص الحكم :

 بن حيث أن النيابة العابة قدمت المطعون شده لحاكبته بوصف أنه غادر البلاد بدون جواز سفر ومن غير الأماكن المخصصة لذلك ، وقضى الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون غيه ببراءته مما أسند اليسه وأتمام تضاءه على ما ثبت من محضر الضبط انه وجد عى منطقة عسكرية بدون تمريم وهي واقعة منبتة الصلة بما تضمنه طلب التكنيف بالحضور ، لما كان ذلك غانه وأن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف التاتوني الذي تسبغه النيابة العلمة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تبحص الواقعة المطروحة عليها بجبيع أوصافها وأن تطبق عايها نصوص القسانون تطبيقا محصحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد ، بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم مي وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بانفظسر مي الواتعة الجنائية الني رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن النحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا انه يجب أن تلتزم عي هذا النطاق مالا تماتب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمسر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف اليها شيئًا . وأذ كان الثابت من الحسكم الطعون فيه أن الدعوى رفعت على الطعون ضده بصفته مصريا خرج من البلاد خاصة من غير أن يكون هاملا لجواز سغر سارى المفعول ببيح لسه ذلك وومانه خرج من غير الأماكن التي حددها وزير الداخلية ، وكان القعال المادى المكون لهاتين الجريمتين يختلف عن الفعل المادى المكون لجريهـــة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن الم فهي واقعة مفايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فان الحكم المطمون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

( طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۲۱ ــ مر ۸۱ )

## قاعبسدة رقم (٢)

#### البسدا:

اتباع شكل خاص ثقيه المتها الى تعديل التهمة \_ غير لازم \_ كفاية التنبيه باية كيفية تراها المحكمة .

### ملخص الحكم :

أن القاقون لا يتطلب أتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة وكل ما يشترطه هو تنبيهه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة بحققة لهذا الفسسرض .

## قامىسىدة رقم ( ٣ )

#### : المسلما

١ - واجب المحكسة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير
 مقيدة بالوصف الذي تقيت به الدعوى - شرطه .

### ملخص الحكم :

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف التانوني الذي تسمسيفه النيابة المابة على الفعل المسئد الى المتهم وأن بن واجبها أن تبحص الواقعة المطوحة عليها بجبيع كيوفها وأوصائها وأن تطبق عليها نصوص القسائون تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاتها الفيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظسر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تتبينها بن الأوراق وبن التحقيق الذي تجريه بالجلسة سالا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطساق بالواقعة المطروحة وألا ينطوى الوصف الجديد على تحرير لكيان الواقعة الملاية التي المدية الني التيانية التي الدعوى ولينيانها التانوني ويجاوز نطساق التكييف القانوني للواقعة — أي مجرد ردها الى اصل من نصوص القسائون الواجب التعليق و أو لا ينطوى على مساس بكامل عناصر جريبة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحتيق أو المراقعة ، ولما كانت الدعوى تد رفعت على

المطعون ضده بوصف انه حاز سنجة غير صحيحة وكان الفعل المسادى الكون لهيذه الجريسة يختسلف عن القعسل المسادى المسكون لجريسة البيسع بالرسد مسن المسسع المتسرر المستب عليها بمتنفى المرسوم بتماون رقسم 177 لمسنة 190، ) ومن تسم فهى واتعد مضايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، ويكون الحكم المطعون فيسه اذ عمل وصف النهية من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيع سلعة مسسعرة بازيد من السعر المترر وتضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا — استفادا الى هذا العديل — قد خالف القانون .

( طعن رقم ۱۱۵۱ لسنة ۹) ق ـ جلسة ۲۲/۲/۸۷ ـ س ۳۱ ـ ص ۲۹۰ )

#### قاعسبدة رقم ( } )

#### : المسلما

١ ــ ســطة المحكمة في اسـباغ الوصف القسانوني العسحيح على الواقعة الموروشة عليها .

مثال في واقعة اطلاق عيار نارى داخل قرية وهبار سلاح في فرح • ٣ ــ تمديل محكبة اول درجة الوصف ــ دون لفت نظر الدفاع ــ متى لا يترتب عليه بطلاز، حكم المكبة الاستثنافية •

النفات الحكم عن النفاع القانوني ظاهر البطلان -- لا يعيبه •
 الحكم :

#### - [----

المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبينه النيابة المابة على الفعل المسند الى المنهم ، بل هي مكلفة بترحيص الواتمة المطروحة أدامها بجميع كيونها وأوصائنها ، وأن تطبيق عليها نصوص التانين تطبيقا محيما دون داجة الى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن الواتعة المادية التي انخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القاسانوني المعلى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواتعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المراقعة دون أن تضيف اليها شسينا ، وأنه اذا انجهت المحكمة الى اسناد واتعة جديدة الى المتهم تكون مع الواتعة المانيسوبة اليه في وصف النهسة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الصركة

الاجرامية التي أتاها المتهم - تطبق عليه حكم القانون على هــذا الأساس بمد أن نبهته الى التعميل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم بأطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمــة حمل السلاح النارى - الذي اطلقه - في قرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الاجرامية التي أتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دناعه فيه ، غاته لا شائبة بطلان في اجراءات محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حسكم أصدرته ، وأذ كان من المترر - بالإضافة الى ذلك - أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو ... حتى ولو لم تلفت نظـر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنافية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيم له ابسداء دفاعه على أساسه مد كبا هو الحال في الدعوى مد فان نمى الطاعن على الحكم عى هذا الشان بالبطلان أو الاخلال بحق الدغاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن أمام محكمة ثاني درجة ببطلان الصـــكم الابتدائي لا يعدو - على ما سلف بيانه - ان يكون دغاما تانونيا ظاه-ر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص في سديد .

(اطعن رقم ۱۹۰۱ استة ۶۹ ق - جلسة ۲۱/٤//۱۱ - س ۳۱ -ص ۲۲ه ()

# سابّهٔ امیل الدار العربیهٔ قلیبسوغات ( هسن الفکهانی - محسسایم) ( خلال ۲۲ عاما ملی )

### الرلاب الإنسانية :

- اسمالدونة المطليسة في توانين العبل والتأميسيات الاجتراميسة المجرد الأول .
- ٢ ـــ المدنة المعلقيسة في تسوانين المعل والتأمينسات الاجتماعيسة الجزء التسلقي ..
- الدونة الصالية في توانين العبل والتأمينات الإجماعية الجزء السائد.
  - إلى المدونة المعالية في قوانين المعابات المعالى .
    - مدونة التابينات الاجتباعية .
    - ٣ ... الرسوم القدائية ورسوم الشهر العقاري .
      - ٧ ملحق المدونة المسطية عي عوانين العمل .
  - ٨ ... ملحق المدونة الممالية في توانين النامينات الاجتماعية .
    - ٩ ... التزامات مساحب العمل القانونية .

#### ثاليسا ــ الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والقامينات: ( ٨ مجلدات ــ ١٢ الله صفحة )
 وتتضيئ كانة الاوانين والتراوات واراء النتهــــاء والحمكام

- المحاكم ، وعلى راسها بحكمة النقش المعربة ، وذلك بشبدأن المهل والتلينات الاحتباعية .
- ٧ ــ موستۇنغة : الفضرالديدوالرسوم والديغة : ( ١ ١ مجلدا ١٦ الك مستحة ) ؛ ويتضين كلغة الغوانين والقسرارات وآراء اللتهاء ولحكام المحكم المحكم المحكم ، وخلك بشسان الضرائب والرسوم والدمغة ..
- ٣ ـــ الموسعوعة التشريعية العديثة : ( ٢٦ مجادا ـــ ٨) الله ملحة ) ، وتنصدن كلفة التوانين والترارات منسذ إكثر من جائة ما متى الآن .
- ألا موسوعة الأبن الصفاعي للدول العربية . ( ) لجزاء سـ ) الان مستحة ) ، وتتضين كانة التوانين والوسائل والاجهزة المدية حسيمها ،
- عسبوسوعة المعارف الحديثة للدول الدريسة: ( ٣ أجراء ــ
   ٣ آلاك صلحة ) ، وتتضين عرضا حديثا للنواجي التجارية والمستفية والزراعية والعلبية . . . النح ، لكل دولة عربية عبل حدة .
- ١٣ موسوعة تاريخ مصر المسسديث: ( هزئين ــ الغين ضعمة ) وتتضين عرضا بفمسلا لتساريخ مصر ونهشستها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بفسسدها) .
- ٧ الموسوعة الحديثة للمباكة العوبية السسعودية: ( ٣ أجزاء الفين مسئحة ) . وتتفسين كانة المسلوبات والبيانات التجارية والمساعية والزراعية والتعليبية . . الغ . بالنسبة لكانة أدجه نشاطات الدولة والأمراد .
- ٨ ــ موسسوعة القفساء والفقسه للدول العربية: ( ٢٠٥ جزء ــ الله الله مسلحة ) ، وتتضمون آراء الفتهاء واحكام المسلخم في مصر وباتي الدول العربية بالتنسسية ألكانة غروع التسانون مرتبة مؤخر ماتها ترتبها أبجديا .

- أوسينيا في شرح القسالون الله الأولى ١٠ ه اجزاء ه اجزاء ه الإلى مستحة ) ويتضمن شرحا والها للموص هسذا الله و مع التعلق عليه باراء تمثياء التسانون المدنى المعرى والشريعة الإسهام البيلية السيعياء واحكام المجاكد في معر والعراق وسوريا .
- الموسوعة الجنائية الأرفنية: (٣ اجزاء ٣ الان مستحة) ٢ وتشمين عرضاة الجنسية لأحكام الحسائم الهواايسة الارتئيسة المتزينة بلمكام محكمة المتعنن الجنائيسة المسرية منسع التعليسية على تحسيده الأحكام بالمشروم والمثارلة .
- ١٢ الموسوعة المغربية في التشريع والقضياء: ( ٢٥ مجلدا ١٩١٧ الله مضمة ) ، وتضمن كلة النشريات منذ عام ١٩١٧ مرتبة تربيا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضيوع ما يتمسل به من تشريعات مصرية وبسادىء واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .
- ١٣ ــ المرسوعة الذهبيسة اللقواعد القانونية: التي أترتبا حكسة النتنى المصرية منسذ نشساتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبسة موضوعاتها ترتيبا أبجديا ( ٢٠ جزء - ١٠ الاف صفحة ) .
- المسوعة الاعلامية الحديثة لدينة جدة: (تحت الطبع) باللغتين العربية والانجليزية (سنة مجادات) الان مستمة) ، وتتضمن.

- مرضا شنابالا فلتعسارة الحديثة عي بدينة جِدة (بالكلمة والبيهرة)
- ه؛ ... التعلق على ققون المسطرة المنبة المعربي (جرعات): ويتشبهن شرحا والها لتصومى هذا التانون مع المارنة بالتسوالين الموية وبعض التوانين المربية بالإضسافة التي مبسادىء الجائس الأعلى الشربي ومحكمة التنفس المدية .
- ١٦ التحقيق على المعطرة البغالية المغربي (نطقة تجزاء): ويتضير شرحا واثبا لنصوص هذا التانون مع المسابقة بالتوانين المعربية وبعض التوانين المعربية بالأمسابقة الى مرسائدىء المنظمي الإعلى المشربي ومحكمة النفض المصربة.

الدار العربية للموسوعات دسن الفخماني ــ محام

همرز الماشده المراس بالمقادم تأسست عامر 1929 أ الدار الوحيدة التي تنصصت في اصدار الموسوعات القانونية والإعراسية على مستوى العالم الحربي

۲۰ شارع عدلی ــ القاضرة

